المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٧- الملخص التنفيذي

أنطوان شلحت

د. مفيد قسوم

(*) يعرض هذا التقرير، في إطار تحليلي، المستجدات ذات الطابع الإستراتيجي في الواقع الإسرائيلي، خلال العام ٢٠٠٧، في ستة محاور أساسية، كما في الأعوام السابقة. ويأخذ في الاعتبار أنه يصدر بالتزامن مع مرور ستين عامًا على قيام إسرائيل. وقد بدأ التداول، بهذه المناسبة، في تلخيصات مكثفة واستحصالية، سواء على مستوى محاور التقرير أو محاور أخرى، وسوف نعكسها ونخضعها للقراءة والتحليل في تقريرنا المقبل.

إن هذا التقرير هو الرابع، الذي يصدره المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار. ومن الأهمية بمكان أن ننوه، بادئ ذي بدء، بما يلي:

- تشكل التقارير الإستراتيجية السابقة مرجعًا رئيسًا لاستمرار العمل في متابعة مستجدات المشهد الإسرائيلي، ومحاولة استشراف ما قد تحيل إليه في الأفق المنظور وعلى المدى الأبعد.
- إن هذا الأمر ينسحب، أيضًا، على سائر مضامير اهتمامات مركز "مدار" في هذا المجال تحديدًا، والتي تتجلى في منشورات مختلفة تتناول، بالبحث والعرض والتحليل، الوقائع والأحداث الإسرائيلية المركزية خلال أيام العام كافة، نظرًا لتنوع موادها، وتعدّد وجهات النظر المنعكسة فيها.
- ينطوي اعتماد جلّ المشتركين في كتابة فصول هذا التقرير على منشورات "مدار" على توكيد مهم للحصيلة العامة التي نتطلع إليها، وهي نشوء حالة من التكامل والانسجام في قراءة المشهد الإسرائيلي بعيون فلسطينية تتوسل بالوقائع المعرفية، وتتوصل إلى الاستنتاجات العلمية، التي تشكل بدورها عونًا ومرجعًا لجمهور قراء هذا التقرير الإستراتيجي، وخاصة أصحاب القرار والنخب الفلسطينية والعربية.

نستطيع أن نجمل أبرز خصائص المشهد الإسرائيلي خلال العام ٢٠٠٧ في ما يلي:

- بقيت إسرائيل واقعة تحت تأثير نتائج حرب لبنان الثانية (صيف ٢٠٠٦). وقد انعكس تأثير ذلك، على مستوى المؤسسة السياسية، في صراع البقاء الذي خاضه ولا يزال يخوضه رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، من أجل الاحتفاظ بمنصبه وعدم سقوط الحكومة. وقد شكل هذا الصراع عائقًا يحول- علاوة على عوامل أخرى- دون القيام بأي تحرّك سياسي إيجابي مع الفلسطينيين، وأدّى إلى اتساع الفجوة بين ما تمّ التصريح به [مثلاً في سياق لقاء أنابوليس الدولي وخلال اللقاءات الإسرائيلية- الفلسطينية] وبين ما يحدث في الواقع وميدانيًا، من حيث الممارسات العسكرية والاستيطانية، في الضفة الغربية وفي القدس المحتلة. أمّا على المستوى الأمني- العسكري، فقد أدّت تلك النتائج إلى الإطاحة بوزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش في أثناء الحرب (عمير بيرتس ودان حالوتس). وبطبيعة الحال فقد انشغلت إسرائيل بما يحمله وزير الدفاع الجديد- القديم، إيهود باراك ورئيس هيئة الأركان العامة الجديد، غابي أشكنازي، من أفكار ورؤى تتعلق بالمفهوم الأمني الإستراتيجي، في سبيل تجاوز آثار تلك الحرب، ومواجهة التحديات الأمنية الأخرى، وفي طليعتها "تطلعات إيران النووية" واستهداف الجبهة الداخلية بالصواريخ القصيرة المدى وسواها.
- لم ينحصر الانشغال برؤية باراك في الجانب الأمني- العسكري فحسب، وإنما تعداه إلى محاولة استشراف رؤيته لدور حزب العمل ومساهمته، خاصة في المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية والمسار السوري، وأيضًا على صعيد المشكلات الاقتصادية- الاجتماعية.
- بالإمكان القول إن ٢٠٠٧ كان عام محاسبة النفس وإعادة الحسابات السياسية والأمنية- العسكرية. وقد جرت هذه العملية في ظل عمل لجنة تقصّي وقائع حرب لبنان الثانية [لجنة فينوغراد]. صحيح أن التقريرين، اللذين أصدرتهما اللجنة- الجزئي والنهائي- لم يؤديا، كما توقع البعض، إلى زلزال سياسي على مستوى "المسؤولية الشخصية" [أولمرت]، إلا أنهما كشفا عن عيوب وتقصيرات سياسية وأمنية، وعن أن إسرائيل لا يمكنها أن تتعايش مع واقع عدم تحقيق انتصار في أي حرب مقبلة، في حالة اندلاعها.
- أسفرت إعادة الحسابات عن اعتماد خطة خماسية للجيش الإسرائيلي، "خطة تيفن ٢٠١٢"، والتي بدأ العمل فيها في العام ٢٠٠٨. وثمة تركيز في الخطة على "العنصر البشري"، وذلك في أعقاب الجدل الحامي الوطيس الذي أشعلته الحرب الأخيرة بشأن طابع الجيش الإسرائيلي وتركيبته و"ظاهرة التهرّب من الخدمة العسكرية" ونطاقها ودوافعها الحقيقية. وإذا كان التركيز على العنصر البشريّ يهدف، بالأساس، إلى استعادة المكانة المركزية للجيش في إسرائيل باعتبارها "دولة في حالة حرب دائمة" فإنّ التركيز، الموازي والمكمّل، على "بناء قوة" هذا الجيش يتخذ مما يسميه معظم الخبراء والمعلقين بـ"تلاشي نافذة الفرص" مبررًا بليغًا للدعوة المحمومة إلى أن لا تتعدى غاية الجيش الإسرائيلي مسألة "الدفاع عن إسرائيل وسكانها". ومعنى ذلك أن تكون وجهة الجيش هي الحرب أولاً، ودائمًا. وقد خفّ بعض المعلقين الإستراتيجيين إلى تأويل هذا الأمر باستغراق الجيش، على مدار الأعوام الخمسة عشر الفائتة، في "دفع عمليات سياسية قدمًا"، أو "في طرد يهود من بيوتهم"، في إشارة إلى خطة "فك الارتباط" مع قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية.

- بموجب تقويمات جهاز الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية- "أمان"، التي عرضت في سياق إجمال العام ٢٠٠٧، هناك "خمس جبهات عسكرية معادية [لإسرائيل]، هي سورية ولبنان وقطاع غزة وإيران وحركة الجهاد العالمي (تنظيم القاعدة)"، وذلك عشية طيها ستة عقود من عمرها. غير أن التهديد الإستراتيجي المركزي على إسرائيل لا يزال، بحسب قراءة التقويمات نفسها، من جانب إيران، وذلك لسببين هما "استمرارها في تطوير برنامجها النووي" (العسكري)، والدور المركزي لها كزعيمة "محور الشر". وترى مؤسسة الاستخبارات الإسرائيلية أن إيران مستمرة في تطوير سيطرتها على مجال تخصيب اليورانيوم "من خلال خرق سافر للقرارات الدولية"، وفي موازاة ذلك تواصل تطوير صواريخ طويلة المدى. كما ترى أنه جرى توثيق التعاون العسكري بين إيران وسورية وحزب الله والفصائل الفلسطينية المسلحة. وأنّ سورية موجودة الآن في عملية تسلح ذات وتائر متسارعة، تشتمل على تطوير وحيازة صواريخ طويلة المدى. وتقول المؤسسة نفسها إن تقديراتها "تشير إلى أن الرؤية الإيرانية والسورية تتحدث على أنه في حالة اندلاع حرب بين إيران أو سورية وبين إسرائيل فإنها لن تُحسم بسبب التفوق الإسرائيلي الجوي والبري، وإنما بواسطة منظومة صواريخ أرض- أرض، وهدف سباق التسلح هو ضرب البطن الرخوة لإسرائيل- وهي الجبهة الداخلية- في حالة اندلاع حرب".
- أدى نشر نتائج لجنة فينوغراد إلى إشعال صراعات بين القوى السياسية المختلفة. وقد طمح حزب كديما إلى المحافظة على استمرار حكمه من خلال إظهار الوحدة وبذل مجهود خاص لمنع شرخ بين رئيس الحكومة ومن يعدها البعض الشخصية الثانية في الحزب، وزيرة الخارجية تسيبي ليفني. كذلك شهد حزب العمل، الشريك الأكبر لكديما في الحكومة، صراعات سياسية بسبب إخفاق رئيس الحزب السابق في تأدية وظيفته كوزير الدفاع. لكن يبدو أن الأزمة الكبرى في حزب العمل انتهت بإجراء انتخابات داخلية وفوز إيهود باراك على غريمه واختياره وزيرًا للدفاع. واستغل شريك كبير ومهم آخر في الائتلاف، حزب شاس، ضعف رئيس الحكومة وصراعه من أجل البقاء في سبيل الحصول على تنازلات سياسية ومالية، وخاصة بعد انسحاب حزب "إسرائيل بيتنا" [أفيغدور ليبرمان]، الذي سبق أن انضم إلى الائتلاف ولم يبق فيه طويلاً. ويظهر أن شاس أملى شروطا على مضامين مفاوضات إسرائيل مع الفلسطينيين وهدد بالانسحاب في كل مرة أعلنت فيها الحكومة ومن يترأسها عن نيتهما التفاوض على القضايا الجوهرية للصراع، خاصة القدس، المستوطنات واللاجئين.
- إن أي تطرق، مهما يكن، إلى الساحة السياسية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٧ لا يمكن أن يتغاضى عن قضايا الفساد الجنسي والمالي لشخصيات مركزية في الحكم، والتي عصفت بالدولة وشكلت انعكاسا لطرق التصرف وللثقافة السياسية الإسرائيلية التي فقدت كل قيد أخلاقي أو أدبي. وقد أدّت قضية رئيس الدولة السابق، موشيه قصاب، وقضية وزير العدل السابق، حاييم رامون، إلى الشعور العام بكون النظام السياسي فاسدا وأن هناك شرخا عميقا بين النخبة السياسية المسيطرة وبين الجمهور العريض. كما أن قضايا الفساد المالي المرتبطة برئيس الحكومة ووزير المالية السابق عمقت الشكوك بالمؤسسات الرسمية والقائمين عليها، وأضعفت أولمرت وحكومته. وكانت لهذه القضايا، وما تشف عنها من تصرفات غير لائقة على المستوى الشخصي، تبعات سياسية مباشرة. فهي مست

بعلاقة السياسيين مع الجمهور، وأضرت بثقة هذا الجمهور في النظام السياسي بشكل عام وأدت إلى تغييرات في التعيينات في الحكومة وخارجها بشكل خاص.

- على ضوء التطورات السالفة تميزت الساحة السياسية بصراعات مستمرة بين لاعبين سياسيين وقضائيين، على خلفية الشعور العام المبني على أساس متين بأن هناك توجهات قوية لفساد سلطوي يهدد أسس حكم القانون في إسرائيل. إن نزاع وزير العدل مع رئيسة المحكمة العليا، ونزاع رئيس الحكومة مع مراقب الدولة، هما نزاعان مرتبطان برابط وثيق. وهناك مجهود سياسي شديد لإضعاف جهاز القضاء بعد فترة مرّ فيها النظام السياسي بعمليات قوننة شديدة.
- إن أكثر مشكلات إسرائيل الاقتصادية- الاجتماعية أهمية هي مشكلة اتساع الفجوات الاجتماعية داخل المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من بعض المعطيات الاقتصادية الإيجابية خلال الأعوام القليلة الفائتة (ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي ومعدل الناتج القومي للفرد، وتحسن ميزان المدفوعات)، لكن يمكن القول إن هذه المشكلات متأثرة إلى حدّ كبير بالتحديات والمخاطر الخارجية، والتي تشيع أجواء عامة من عدم الثقة بالمستقبل والخشية منه في أوساط الغالبية الساحقة من الإسرائيليين، بحسب ما تدل نتائج استطلاعات الرأي العامة، وينتج عنها تقليص حجم الاستثمارات والمسّ بالنموّ على المدى البعيد.
- شهدت مساعي تثبيت الطابع اليهودي لإسرائيل تصعيدًا بارزًا، تمثل في شنّ حملة سياسية وأمنية على المواطنين الفلسطينيين في الداخل وعلى قيادتهم السياسية، بقدر ما تمثل في خطوات قانونية وميدانية، تؤدي بدورها إلى تعزيز النزعات العنصرية في أوساط المجتمع اليهودي.

بما أن هذا التقرير يصدر ونحن في العام ٢٠٠٨، فلا بُدّ من الإشارة إلى أن بعض الوقائع المشمولة فيه في معظم المحاور قد شهدت، حتى لحظة صدوره، تطورات أخرى. وقد ارتأينا أن نوجز منها في هذا الملخص التنفيذي ما يلي:

(*) **أزمة حكومة إيهود أولمرت**: من المعروف، كما سلفت الإشارة، أن هذه الحكومة غارقة في أزمات منذ انتهاء حرب لبنان الثانية. غير أن العنوان الأكثر جدة لذلك هو قضية تحقيق جنائي جديد بدأته الشرطة الإسرائيلية مع أولمرت، في أوائل أيار ٢٠٠٨، على خلفية الاشتباه بحصوله على رشوة مالية من رجل أعمال أميركي يهودي بحجم مئات آلاف الدولارات نقدا. واعترف أولمرت نفسه أن رجل الأعمال المذكور ساعده في جمع تبرعات في أربع حملات انتخابية (لرئاسة بلدية القدس في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٨ ولرئاسة حزب الليكود في العام ١٩٩٩ وفي الانتخابات التمهيدية في الليكود في العام ٢٠٠٢)، وأنه ساعده بعد ذلك في سدّ العجز المالي الناجم عن الحملات الانتخابية. ونفى حصوله على رشوة. وأعلن أنه سيقدم استقالته، في حالة اتخاذ المستشار القانوني للحكومة قرارًا بتقديم لائحة اتهام ضده.

وتوحي الأجواء الإسرائيلية العامة أنّ أولمرت بات يعيش في الوقت الضائع من الناحية السياسية. كما يبدو من إعلانه عن عزمه الاستقالة، في حال تم تقديم لائحة اتهام ضده، أن الحلبة السياسية الإسرائيلية تتجه نحو انتخابات

مبكرة، فاستقالة رئيس الحكومة تعني استقالة الحكومة بكافة وزرائها. لكن على الرغم من ذلك يرى محللون أن لا شيء مؤكدا، وأنه من غير الواضح بعد ما قد يحدث بعد انتهاء التحقيق في هذه القضية الجديدة، والذي لا شك في أنه سيستمر لبضعة شهور. ورأت تحليلات أخرى أنّ كرسي أولمرت مستقر في هذه الأثناء، فلا يعتزم حزبا العمل وشاس الانسحاب من الحكومة بسبب التحقيق الجديد، كذلك الأمر بالنسبة لثلثي حزب المتقاعدين (الثلث الأخير انشق عن الكتلة الأم، ويبدو أنه سينضم إلى الائتلاف الحكومي). وربما يبقى الخطر الداهم على أولمرت من جانب رفاقه في حزب كديما، الذي بدأ يتخبط في حرب على وراثة منصب الرئيس.

إن السؤال المطروح هو: كيف ستؤثر هذه القضية الجديدة على أداء الحكومة الإسرائيلية، من ناحية المفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية؟، علمًا بأن هذه المفاوضات لم تحلق بعيدًا منذ انطلاقها، حسبما يرد في سياق آخر ضمن هذا التقرير.

إسرائيل وسورية: اعتبرت إسرائيل أن الكشف عن تفصيلات قيام طيرانها الحربي، في أيلول ٢٠٠٧، بقصف منشأة سورية في منطقة دير الزور، قالت إنها منشأة نووية، أمام الكونغرس الأميركي، في نيسان ٢٠٠٨، سوف يزيد من قوة ردعها، كما سوف يزيد مخاوف دول أخرى في المنطقة من تطوير برامج نووية سرية في المستقبل. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض "نحن على قناعة، بناء على معلومات متنوعة، من أن كوريا الشمالية ساعدت سورية في أنشطة نووية سرية". وأضافت "لدينا أسباب كافية للاعتقاد بأن المفاعل الذي لحقت به أضرار لا يمكن إصلاحها لم يكن للأغراض سلمية".

وقالت مصادر إعلامية إسرائيلية مطلعة إن إسرائيل والولايات المتحدة توصلتا إلى نتيجة مفادها أن كشف تفصيلات الهجوم سيؤدي إلى أن "تبدأ دول تتطلع لاتجاهات كهذه بالقلق". كذلك تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أنه على الرغم من الكشف فإن سورية لن ترد على مهاجمة المنشأة و"لا يوجد خطر تصعيد أمني" بين إسرائيل وسورية.

وفي موازاة هذا التطور بدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية تتناقل تفصيلات بشأن كون رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، محتفظًا بملف الاتصالات التي يجريها مع القيادة السورية والرسائل التي يتبادلها مع الرئيس بشار الأسد، بوساطة تركية، قريبا منه فقط. وظهر من التقارير الصحافية الإسرائيلية أن لا أحد من الوزراء مطلع على مضمون هذه الاتصالات، الأمر الذي يتيح لأولمرت، في هذه المرحلة على الأقل، تسريب المعلومات التي يراها مناسبة بشأن هذا المسار.

وقد تمثلت آخر التطورات في هذا الملف، بحسب ما نُشر، في ما يلي:

- قدّر مسؤولون سياسيون إسرائيليون رفيعو المستوى بأن أولمرت لا يعتزم الاستجابة لطلب الأسد تمرير "وثيقة خطية" يلتزم من خلالها بإعادة هضبة الجولان إلى سورية، كشرط لبدء مفاوضات سلام بين الجانبين. وجاءت هذه التقديرات في أعقاب طلب كهذا طرحه الأسد، خلال مقابلة معه أجرتها صحيفة كويتية، لدى ذكره ما يعرف بـ"وديعة رابين"، وهي تعهد رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إسحق رابين، للرئيس السوري السابق حافظ الأسد والتي وافق فيها على الانسحاب من هضبة الجولان في مقابل سلام مع سورية.

- جاء في آخر رسالة، مررها أولمرت إلى الأسد، بواسطة رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، أنه يعي مطلب الرئيس السوري بالحصول على تعهد بخصوص "الوديعة" المتعلقة بالجولان كشرط لاستئناف المفاوضات ولتشكل استمرارا لتعهدات رؤساء الحكومة السابقين. لكنه شدّد على أنه يريد إجراء مفاوضات مباشرة وسرية ومن دون شروط مسبقة، فيما طلب الأسد التزام أولمرت بـ"الوديعة" مسبقا، وإجراء مفاوضات علنية تحت رعاية الولايات المتحدة.
- ترجح مصادر في ديوان أولمرت أن لا تنطلق المفاوضات بين إسرائيل وسورية قبل دخول رئيس أميركي جديد إلى البيت الأبيض (في مطلع العام ٢٠٠٩)، رغم أنه من الجائز أن تؤدي قناة الاتصال التركية إلى عقد لقاءات بين مسؤولين رفيعي المستوى من الجانبين.

بطبيعة الحال ثمة مستجدات أخرى متفاوتة الأهمية. غير أننا نكتفي بما أوردناه، والذي يكمل ما جاء في الفصول.

أمّا أبرز الاستنتاجات، التي يتوصل إليها التقرير فهي:

- استمرار الجمود السياسي، الذي يسيطر على العملية التفاوضية الإسرائيلية- الفلسطينية. وهذا الاستنتاج عائد، بصورة رئيسة، إلى ضعف الحكومة الإسرائيلية ورئيسها بسبب مترتبات الحرب على لبنان وقضايا الفساد، وإلى قرب انصراف الإدارة الأميركية الحالية. كما يظهر مما ينشر على الملأ أن الموقف الإسرائيلي من القضايا الجوهرية للنزاع بقي على حاله متصلّباً. كذلك فإن إسرائيل ستواصل محاولاتها الرامية إلى الاستفادة، في المحصلة النهائية، من انشطار الوطن الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على خلفية سيطرة "حماس" العسكرية على القطاع في حزيران ٢٠٠٧. وتواصل إسرائيل تكثيف نشاطاتها الاستيطانية في القدس والضفة الغربية لفرض رؤيتها للحل النهائي على الأرض.
- من غير المستبعد أن تواصل إسرائيل ربط مواقفها من المفاوضات مع الفلسطينيين، ومن المسار السوري، بموقفها من "التحدي الإيراني". ولا ينحصر "التحدّي الإيراني"، بحسب قراءة إسرائيل، في مواجهة "المشروع النووي" فقط، ومحددات هذه المواجهة التي ترتبت على تقرير الاستخبارات الأميركية الذي أشار إلى أن إيران لا تعمل، منذ العام ٢٠٠٣، في تطوير قدرات نووية عسكرية، وإنما في ما يترتب على اعتبارها إيران زعيمة "محور الشرّ"، وفي أن أحد السبل لمواجهة هذا "المحور" هو إضعافه من خلال ربط سورية بعجلة عملية التسوية الذي سيؤدي حتمًا إلى انفصالها عن إيران وحزب الله و"حماس"، ومن خلال تعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة حركة "حماس".
- ثمة تحد آخر يتصدر الأجندة الإسرائيلية، وهو استعادة قوة الردع. وربما يتعين أن نعيد إلى الأذهان واقع أنه منذ انتهاء حرب لبنان الثانية لا يزال الانهماك الإسرائيلي متركزًا في كيفية استعادة قوة الردع هذه، التي ثقبتها تلك الحرب وما أسفرت عنه من نتائج. وقد تمثل آخر مظاهر هذا الانهماك في الغارة الجوية على شمال سورية في أيلول ٢٠٠٧، والتي ظلت وسائل الإعلام الأجنبية تردّد رواية فحواها أن إسرائيل تقف من ورائها وأنها

استهدفت "منشأة نووية أقيمت بمساعدة كوريا الشمالية"، وظلت إسرائيل بدورها تعيد إنتاج هذه الرواية، إلى أن اعترفت بمسؤوليتها عن تلك الغارة وغايتها المحدّدة (نيسان ٢٠٠٨). ويمكن القول إن هذه الغارة انطوت على دلالتين متصلتين، واحدة في الظاهر، وأخرى في الباطن. الأولى هي التظاهر بقدرة الردع الإسرائيلية بصورة عينية وملموسة (وهي الدلالة نفسها التي تنطبق أيضًا على عملية اغتيال عماد مغنية، المسؤول العسكري في حزب الله). أمّا الدلالة الثانية فإنها مرتبطة بمسألة احتكار إسرائيل للسلاح النووي، التي قد تعتبر مدماكًا أخيرًا وحصريًا في قدرة الردع هذه، وتحيل بطبيعة الحال إلى إصرار إسرائيل على عدم إتاحة الفرصة لمصادرة هذا الاحتكار، بواسطة خلق توازن مقابله في هيئة "المشروع النووي الإيراني".

- من المتوقع أن تؤدي بضعة مؤشرات اقتصادية سلبية إلى تآكل أهمية المؤشرات الإيجابية، مثلا: على الرغم من النمو الاقتصادي بنسبة ٣ر٥٪، وارتفاع مستوى المعيشة، فإن هذا النمو لم يحسن الظروف الحياتية للطبقات الضعيفة التي تعيش تحت خط الفقر، وخصوصًا بعد إعلان مؤسسة التأمين الوطني عن اتساع ظواهر الفقر والبطالة بشكل ملموس، ليصبح عدد الفقراء في إسرائيل ٧ر١ مليون شخص من أصل ٢ر٧ مليون نسمة يعيشون في إسرائيل مع نهاية العام ٢٠٠٧. ويؤكد المحللون إنه إذا نظرنا بشكل أعمق إلى وجود مثل هذه الظواهر السلبية إلى جانب التطورات الإيجابية، فقد نستخلص من ذلك أن نمواً من هذا النوع يستحيل أن يكون طويل الأمد، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدما مصلحة كل الفئات السكانية، بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا، وأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- بناء على البند السابق فإن الفقر يبقى واحدا من أهم المشكلات التي تعاني منها شرائح كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، وهو من أهم أسباب ضعف التضامن الاجتماعي، وقد تكون له مضاعفات عميقة في المستقبل خاصة إذا تبين أن الفقر يتم توارثه، وبسبب أهميته كعامل في ضعف قدرات هذه الشرائح على توظيف المال في التعليم والصحة، في ضوء الخصخصة وانحسار دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية.
- استمرار سلسلة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الرسمية والقانونية الرامية إلى ترسيخ الطابع اليهودي للدولة، والتي تحمل تبعات مباشرة على وجود المواطنين الفلسطينيين وحقوقهم القومية والمدنية، وكذلك على قياداتهم السياسية، بعد أن بلغت الحملة على هذه القيادات ذروة جديدة أسفرت، من ضمن أشياء أخرى، عن خروج النائب العربي السابق عزمي بشارة من الحلبة السياسية في داخل إسرائيل.

مشهد العلاقات الخارجية

ينطوي هذا الفصل على إطلالة واسعة على علاقات إسرائيل الخارجية، وعلى كيفية تفاعلها مع محيطها الإقليمي والعالمي وخاصة خلال العام ٢٠٠٧، سواء أكان هذا التفاعل صداميا صراعيا، كما هي الحال مع الفلسطينيين مثلاً، أو تعاونيا انفتاحيا كما هي الحال مع الأميركيين والأوروبيين. ويشتمل على استعراض موجز ونقدي لأهم الأحداث وأهم المحطات التي تحكم علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين والمصريين والسوريين على الصعيد العربي، ومع الأميركيين

والأوروبيين على الصعيد الغربي، علاوة على تنامي العلاقات الثنائية مع كل من الصين والهند على صعيد علاقات إسرائيل مع قوى آسيوية ناشئة وصاعدة في المنظومة الدولية.

وقد أخذ كاتبا هذا الفصل بعين الاعتبار العقلية والذهنية الإسرائيلية في التعاطي مع أمور وقضايا تحكم علاقاتها مع عوامل إقليمية ودولية فاعلة.

على الصعيد الفلسطيني، يؤكد الفصل أن حكومة إيهود أولمرت استمرت في التسويف وإجراء اللقاءات ودعوات العلاقات العامة مع الجانب الفلسطيني، وتكررت الاجتماعات مع مسؤولين فلسطينيين، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء من دون أية نتائج تذكر. وعلى الرغم من انعقاد مؤتمري أنابوليس السياسي، في الولايات المتحدة وباريس الاقتصادي، في فرنسا، لدعم جهود السلام ودفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للمضي قدما في المفاوضات الثنائية، إلا أن النتائج بقيت ضحلة وسطحية دونما تقدم على مسار القضايا النهائية. وقد استفادت إسرائيل، في المحصلة النهائية، من انشطار الوطن الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة على خلفية سيطرة "حماس" العسكرية على القطاع في حزيران ٢٠٠٧.

كما يؤكد أنه ليس من الواضح على الإطلاق أن مؤتمر أنابوليس أطلق عملية حقيقية لتسوية النزاع. فعلى الرغم من موافقة الطرفين على الشروع بمفاوضات متواصلة، ابتداء من منتصف شهر كانون الأول ٢٠٠٧، إلا أنه لم يحدث شيء في أنابوليس يعطي ولو مجرّد تلميح بشأن كيفية التغلب على الفجوات الجوهرية في المسائل الرئيسة، وخاصة الحدود واللاجئين والقدس. وفي الحقيقة فإن إعلان التفاهم المشترك لم ينجح حتى في الإشارة إلى هذه المسائل بأسمائها، وذلك كما يبدو بغية تلافي ملامسة حساسيات سياسية، وللمحافظة على تماسك الائتلاف الحاكم في إسرائيل.

تتمثل العقبة الأولى الأكبر التي خيمت فوق رؤوس المشاركين في لقاء أنابوليس، في المواقف السياسية المتصلّبة للحكومة الإسرائيلية تجاه قضايا الوضع النهائي إضافة إلى التذرّع بتوازنات السياسة الداخلية لدى الطرف الإسرائيلي، خاصة بعد نتائج حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦. فقد وقف رئيس الحكومة أيهود أولمرت قبل خروجه إلى أنابوليس أمام تهديدات بالانسحاب من جانب شركائه في الائتلاف إذا ما وافق على تقديم تنازلات في هذه المسائل (أو حتى إذا ما وافق على بحث بعضها). وفي واقع الأمر لم تنفّذ إسرائيل شيئاً مما وافقت عليه في أنابوليس وواصلت عمليات الاستيطان الواسعة في القدس والضفة الغربية.

أمّا بالنسبة لسورية فقد اتسمت النظرة الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٧ بالارتباك وعدم الثبات والضبابية. وربما يعود هذا، في بعض جزئياته، إلى الاختلاف السائد بين أقطاب صناعة القرار الإسرائيلي حيث أن أولمرت نفسه ما زال يفضل التقدم على المسار التفاوضي مع الفلسطينيين وعدم الاكتراث كثيرا بالمسار السوري، بانتظار تطورات إقليمية مهمة قد تجبر سورية على قبول الرؤية الإسرائيلية للسلام معها. في الوقت نفسه أظهر وزير الدفاع، إيهود باراك، توجهات واضحة، وإن كانت خجولة، لجس نبض القيادة السورية ومعرفة مدى استعدادها وجديتها في فتح قنوات تفاوض مع إسرائيل. لكن على الرغم من تبادل الرسائل الذي تم بين الطرفين، بمساعدة الأتراك وبعض السياسيين الأوروبيين وأعضاء الكونغرس الأميركي، إلا أن سورية ما زالت متمسكة بالبدء بالمفاوضات حيثما انتهت

منذ أيام رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين، الأمر الذي لا تزال ترفضه إسرائيل. إنّ الهدف من محاولات جس النبض الإسرائيلية لسورية، وحتى الإيهام بالتقرب منها، مرتبط بالدرجة الأولى بحسابات إستراتيجية في موضوع الملف النووي الإيراني والجهد الإقليمي لإبعاد سورية عن المحور الإيراني.

على صعيد العلاقة مع مصر، فقد تبنت إسرائيل على ما يبدو رؤية إستراتيجية طويلة الأمد عائدة، في العمق، لاعتبارات جيو سياسية وإستراتيجية، وللدور المهم الذي تلعبه مصر على صعيد القضية الفلسطينية وخاصة الأمني منه، ولمكانتها المهمة والمحورية في النظام الإقليمي العربي. لكن على الرغم من ذلك ظهرت إشارات وتصريحات متفاوتة من صانعي القرار السياسي في إسرائيل حول دور مصر، لا سيما بعد أحداث غزة الدامية في حزيران ٢٠٠٧. فقد انتقد العديد من المسؤولين السياسيين والأمنيين الإسرائيليين، من أمثال وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني وباراك وغيرهما، الدور المصري الضعيف "والمتساهل" إزاء عمليات التهريب التي تتم عبر الحدود من سيناء الى قطاع غزة. ويبدو للمراقبين والمحللين السياسيين والإستراتيجيين أن المسؤولين الإسرائيليين هدفوا من وراء هذه العبارات والتصريحات الصدامية مع مصر إلى إجبارها على عدم تخفيف الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وإجبارها أيضا على تبني وجهة النظر الإسرائيلية من حماس، ومن التطورات على الصعيد الفلسطيني.

استمرت العلاقة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة على حالها من الثبات والديمومة في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والأمنية، حيث استمر الدعم الأميركي الاقتصادي والسياسي والعسكري المقدم لإسرائيل بوتيرة متزايدة في ظل السنة قبل الأخيرة لإدارة بوش. ويبدو أن حرب صيف ٢٠٠٦ في لبنان وتراجع مكانة إسرائيل إستراتيجيا بعدها وبروز ما يسمى بـ"الخطر الإيراني" قد دفع الإدارة الأميركية الى تقوية ما يسمى "بالمحور العربي المعتدل" وإلى بذل محاولات لأن تصبح إسرائيل جزءا منه. ورغم انعقاد مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة في تشرين الثاني الماضي والزخم الإعلامي الذي حظي به، فضلا عن الحضور الدولي الواسع، إلا أن الإدارة الأميركية لم تتقدم خطوات ثابتة على صعيد إحراز تقدم حقيقي على صعيد العملية التفاوضية الفلسطينية- الإسرائيلية. وبقيت المطالب والمطالبات الأميركية من إسرائيل شكلية إعلامية على شاكلة رفع الحواجز وإزالة بعض الكتل الاستيطانية العشوائية، والطلب من الإسرائيليين عدم بناء مستوطنات جديدة، فضلا عن المساعدات المادية والاقتصادية المقدمة للسلطة الفلسطينية من دون الخوض في مضمون القضايا النهائية الحاسمة. ويبدو أن الإدارة الأميركية قد غلبت الحسابات والمعادلات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط والترتيبات الإقليمية فيها التي تعتبر إسرائيل جزءا منها، على حساب التقدم الفعلي على مسار عملية التسوية الفلسطينية- الإسرائيلية.

كما بقيت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على درجة كبيرة من المتانة والثقة المتبادلة خاصة مع الدول المحورية داخل الاتحاد مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، فقد بقيت دول الاتحاد الشريك التجاري والاقتصادي الأول لإسرائيل، فضلا عن علاقات ثقافية وعسكرية متنامية يقوم بها الاتحاد بطريقة مستقلة أو كجزء من المنظومة الأطلسية. وبالإضافة إلى العلاقات في مختلف المجالات والميادين السالفة الذكر بين الجانبين، استمر الاتحاد الأوروبي بتبني رؤية ثابتة لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تقوم على ضرورة تقديم الدعم المالي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية،

بهدف إصلاح المؤسسات الفلسطينية ودعم الموازنة المتهالكة بفعل السياسات الإسرائيلية، من دون أن يكون هناك ضغط أوروبي واضح على إسرائيل من أجل تحريك العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا ربما يعكس الدور التمويلي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي، تاركا المبادرة السياسية للولايات المتحدة.

لكن يبدو أن أهم إنجازات السياسة الخارجية الإسرائيلية قد تحققت في جنوب وشرق آسيا، حيث الشراكة الإسرائيلية مع كل من الهند والصين، التي تنمو وتتطور في مجالات إستراتيجية واقتصادية وعسكرية. وهذا ينم عن الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، الذي يرى في هاتين الدولتين عملاقين آسيويين صاعدين في السياسة الدولية.

إن العلاقة الإسرائيلية مع كل من الهند والصين تساهم أساسا في توسيع دائرة الأصدقاء والحلفاء المحتملين لإسرائيل في منظومة العلاقات الدولية، لكن الأمر في الوقت نفسه يتطلب القدرة على خلق حالة من التوازن بينهما، كون العملاقين الآسيويين يتنافسان على زعامة قارتهما في القرن الحالي. إن الاعتبارات الإسرائيلية من وراء هذه الشراكة متنوعة وعديدة، فمن مبيعات السلاح والعتاد إلى التعاون الفضائي والتقني، ومن قضية تطويق علاقات إيران مع كل من الهند والصين إلى اعتبارات مرتبطة مع "محاربة الإرهاب والأصولية والخطر الإسلامي الأخضر"، وأخيرا يمكن قراءة النية الإسرائيلية للتواجد الجغرافي بالقرب من باكستان النووية وآسيا الوسطى الصاعدة والحاضنة للمصادر والموارد والخبرات النووية.

إجمالاً يمكن القول إن مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية يميل بشكل واضح، مع انتهاء العام ٢٠٠٧، إلى توسيع دائرة العلاقات الخارجية والدولية، فضلا عن تمتين أواصر العلاقة الحميمة مع الحلفاء التقليديين في أميركا وأوروبا. وعلى الرغم من أن حكومة أولمرت لم تفلح في تحقيق اختراقات علنية على صعيد علاقاتها مع العالم العربي في ذلك العام، لكن في الوقت نفسه ازداد اهتمامها بالعلاقات مع الأردن ومصر بسبب عوامل ودوافع مرتبطة مع تعقيدات القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الداخلي بعد أزمة غزة، من منطلق قناعة المسؤولين الإسرائيليين أن كلا من مصر والأردن سيكون لهما دور في هذا الاتجاه.

المشهد السياسي والحزبي

يؤكد هذا الفصل أنه لا يمكن الإحاطة بمستجدات الخارطة السياسية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٠٧، بصورة عميقة، من دون التطرق إلى إسقاطات الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦. فلقد بقي العام ٢٠٠٧ قابعًا في ظل هذه الحرب وأبعادها على لعبة البقاء السياسي، سواء من جانب رئيس الحكومة إيهود أولمرت أو من جانب حزبه، كديما.

ويشدّد على أن شعور الانتظار، الذي ساد بعد إقامة لجنة التحقيق الحكومية لتقصي أحداث تلك الحرب- لجنة فينوغراد- والتي نشرت استنتاجاتها على مرحلتين، يعتبر مميزا أساسيا لغالبية، إن لم يكن لجميع الأحداث السياسية الأساس في إسرائيل خلال العام ٢٠٠٧.

أمّا جميع الأحداث الأخرى، التي يأتي الفصل على ذكرها وتحليلها، بما في ذلك الفضيحة الجنسية لرئيس الدولة الإسرائيلية السابق، موشيه قصاب، وقضية التحرش الجنسي لوزير العدل السابق، المقرب جدًا من رئيس الحكومة،

حاييم رامون، في الأيام الأولى لحكومة أولمرت، فقد زادت الشعور العام بعدم كفاءة هذا الأخير كرئيس للحكومة، وتحولت إلى عوامل إضافية في معركة كبيرة. إن اللاعبين الرئيسيين في هذه المعركة هم رئيس الحكومة وحزب كديما من جهة، ورئيسا حكومة سابقان، هما إيهود باراك وبنيامين نتنياهو، ينتظران الموت السريري لحكومة أولمرت وانهيار كديما من أجل اعتلاء كرسي رئاسة الحكومة من جديد، من جهة أخرى. ويوجه هذان القائدان سياساتهما، من داخل الحكومة ومن خارجها، من أجل أن ينتخبا مرة أخرى لرئاسة الحكومة، بعد أن طردا بشكل أو بآخر من هذا المنصب بعد فترة وجيزة أظهرا فيها قصر نظرهما السياسي وقلة مهارتهما في القيام بخطوات سياسية، تتجاوز المحدوديات السياسية التي ترسخت واستحكمت في إسرائيل منذ أعوام طويلة.

يحلل الفصل الساحة السياسية المركزية في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ لناحية دعم الإطار المفهومي أعلاه. وينوّه أن الحديث يدور على سنة حافلة بالأحداث والخطوات والمبادرات السياسية التي يمكن فهمها فقط من خلال وضعها في سياق الحرب على لبنان، التي اندلعت في الأشهر الأولى لحكومة أولمرت، والتي تمخض عنها صراع البقاء الذي يخوضه رئيس الحكومة وحزبه.

إن الأحداث السياسية التي يتم التركيز عليها هي ما يلي:

- إسقاطات حرب لبنان الثانية ومحاولات تثبيت حكومة أولمرت. وفي إطار ذلك يقدّم الكاتب عرضًا مسهبًا للموضوعات التالية: تقرير لجنة فينوغراد والمسؤولية الشخصية؛ استقالة رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي خلال تلك الحرب، دان حالوتس، وأبعاد تعيين غابي أشكنازي خلفًا له؛ استقالة وزراء من حزب العمل ورئيس الائتلاف الحكومي؛ إدعاءات وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، وإرجاعها إلى السرب؛ استقالة عمير بيرتس وتعيين إيهود باراك وزيرًا للدفاع- المعاني السياسية والأمنية.
- الفساد الأخلاقي والإداري والاقتصادي ومدلولاته السياسية. ويتناول ما يلي: قضية رئيس الدولة موشيه قصاب وإسقاطاتها القانونية والرمزية؛ قضية وزير العدل السابق حاييم رامون، استقالته وإعادة تعيينه في حكومة أولمرت؛ قضية وزير المالية السابق أبراهام هيرشزون وأبعادها على هيبة أولمرت؛ قضايا رئيس الحكومة أولمرت وزعزعة استقرار حكومته.
- الساحة الحزبية ومؤشرات المرحلة القادمة. وتندرج الموضوعات هنا في إطار العناوين التالية: الانتخابات الداخلية في الليكود وتثبيت أقدام نتنياهو؛ المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي الإسرائيلي والمؤتمر السابع للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وتثبيت الخط الوطني؛ مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي وأبعاد خروج عزمي بشارة من الساحة البرلمانية؛ تعيين وزير عربي في حكومة أولمرت وسياسة التهذيب؛ إقامة حزب "العدالة الاجتماعية" من قبل المليونير الروسي الأصل أركادي غايداماك.
- حرب السلطات ومحاولات تقزيم السلطة القضائية والرقابة القانونية. وخلال ذلك يتطرّق الكاتب إلى تعيين دانيئيل فريدمان وزيرًا للعدل والصدام مع رئيسة المحكمة العليا، دوريت بينيش والسلطة القضائية وإلى فاعلية مراقب الدولة، ميخا ليندنشتراوس، وصدامه مع رئيس الحكومة ومحاولات تقزيم دوره.

– الساحة البرلمانية، الائتلاف الحكومي وتبني دور المصلح والمنقذ، والأبعاد السياسية والحزبية لانتخاب شمعون بيريس رئيسًا للدولة.

إن جميع هذه الأحداث السياسية تثبت بما لا يدع مجالا للشك، برأي الكاتب، أن الساحة السياسية الإسرائيلية تشكل ساحة متشعبة ومتفرعة ومعقدة يشارك فيها لاعبون سياسيون مختلفون ذوو مصالح مختلفة. هذه الساحة هي حلبة لصراع البقاء السياسي للاعبين غالبيتهم يظهرون أنفسهم كمن يتفقون على المصالح الإستراتيجية لكل النظام، ويعملون من أجل المحافظة عليها، لكن في الصراعات بينهم لا يوفرون أية وسيلة للوصول إلى أهدافهم. الصراع من أجل البقاء للحزب الحاكم وقادته السياسيين يشكل سببا مركزيا في التطورات السياسية في العام ٢٠٠٧. في هذا العام تجلت الكثير من أساليب التصرف، ليست جميعها جديدة، والتي تشير إلى تجذّر واستحكام المس بالسلطة القضائية، وسيطرة مصالح سياسية واقتصادية ضيقة ونعرات شخصية على النظام السياسي.

ومع أن انتخاب شمعون بيريس رئيسًا للدولة، أنقذ سيرته السياسية ذات الانطباع الخاسر والتراجيدي، وأعطى شعورًا بإصلاح الغبن والإجحاف بحق الشخص، من ناحية، وإرادة التصحيح، من ناحية أخرى، إلا أن كون هذا الحدث هو الوحيد الذي تم إجماع سياسي من حوله يبقي الطابع الفاسد هو الطابع الغالب على حكومة أولمرت، والتي تحاول إطالة عمرها بطرق اصطناعية منتظرة فرصًا أفضل للخوض في معترك انتخابي جديد يضمن للقائمين عليها مكانا مرموقًا في الحكومة القادمة.

المشهد الأمني والعسكري

ما زالت حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦ وإسقاطاتها المتشعبة تحتل مكاناً مركزيًا في المشهد الأمني والعسكري الإسرائيلي أيضًا، ويمكن القول إنه غَلَف العام ٢٠٠٧. وهناك مؤشرات كثيرة جدا تفيد بأن من قام بالحرب، وخاضها، بات يتخوف بل ويرتبك من نتائجها الحقيقة، وأبعادها، فتبدو آفاق التطورات فيما يخص الصراع العربي– الإسرائيلي، والملف الإيراني، أكثر التصاقا وتراصا، وتبدو التطورات سائرة في واحد من احتمالين:

– **الأول**: اشتباك إقليمي واسع النطاق، يبدأ في واحدة من الساحات الثلاث: اللبنانية، السورية والإيرانية، ولا يعرف أين ومتى وكيف وبأية كلفة وأي نتائج قد ينتهي. يرجح البعض أن يبدأ مع سورية، ويجزم آخرون أنه في حال وقعت الحرب فستبدأ مع إيران، والدلائل كثيرة، بدءا بالحشود العسكرية الأميركية والغربية، مرورا بعقدة أن أي حرب مع سورية تؤدي إلى تبدلات نوعية في البنية الجغرافية والنظم العربية والإسلامية لكون سورية عربية، وإسلامية – سنية، وهي في موقع المعتدى عليه، بعد أن مارست خيار السلام والتفاوض لثلاثة عقود من دون نتيجة تذكر، في حين أن الاشتباك مع إيران يمكن أن يوفر للعرب بيئة حيادية، ولا يؤدي بالضرورة إلى متغيرات في البنى الاجتماعية وفي بنية النظم واستقرارها.

– **الثاني**: الشروع في المفاوضات السياسية لحل الصراع العربي– الإسرائيلي على تماس وبالتقاطع مع التفاوض لقبول إيران قوة إقليمية نووية، وقوية لها مداها الأمني ومصالحها الاقتصادية.

في كلتا الحالتين، تبدو مؤثرات نتائج الحرب على لبنان هي المقرر لأي منهما، فاستعجال الحرب الإقليمية يقال إنها لحاجات أميركية إسرائيلية أوروبية لاستعادة إسرائيل قوة الردع، ولجم الاندفاع الإيراني السوري وتحالفه مع حركتي حزب الله وحماس وغيرهما. والشروع بالتفاوض بدءًا من تنشيط المسار السوري، والمسار الفلسطيني، ثم عبر تلازم المسارات المختلفة، ومعها مسار التطبيع بناء على المبادرة العربية التي صارت قرارا لقمة بيروت، له الكثير من العناصر المؤيدة، والمؤشرات، بل الحاجات الماسة للتحالف الغربي العربي المنسجم مع المصالح الغربية.

إن الحرب اللبنانية قد زادت الشكوك الكثيرة عند الإسرائيليين حول إمكانية تغيير الحقيقة الشرق أوسطية. فلا توجد لمشاكل الشرق الأوسط حلول سحرية ولا طرق مختصرة.

أما بالنسبة للتحديات الأمنية التي واجهت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية العام ٢٠٠٧، فعلى الرغم من التقييم العام للوضع الأمني- بحسب معطيات جهاز الاستخبارات العسكرية- القائل إن هناك تحسنا في وضع إسرائيل الإستراتيجي في ٢٠٠٧، خاصة في سياق تعزيز قدرة الردع العسكري التي تآكلت بعد حرب ٢٠٠٦، الأمر الذي قلّل الخطر بأن يتحول أي تهديد إلى هجوم حقيقي شامل على إسرائيل في غضون السنتين القريبتين، إلا أنه في المقابل، تحسنت القدرات العسكرية لأعدائها: تهديد "القسام" المتصاعد، سورية تنتظر "تصفية الحسابات" رغم عدم رغبتها في شن حرب، وإيران من المحتمل أن تنجز قنبلة نووية في أواخر العام ٢٠٠٩، على الرغم من تقديرات التقرير الاستخباري الأميركي.

إن التحدي الأمني المستقبلي أمام الجيش الإسرائيلي هو ازدياد تهديد الصواريخ والقذائف على الجبهة الإسرائيلية الداخلية. ليس صدفة أن النظرية العسكرية الإسرائيلية أضافت إلى مركباتها الثلاثة: الردع، الحسم، والتحذير المبكر، مركباً رابعاً، ألا وهو الدفاع، حيث تنطلق هذه الرؤية من اعتبار أن الهجوم ليس العامل المركزي الذي يحسم المعركة بل هناك حاجة لدمج العوامل، الأمر الذي انعكس في مستجدات التسلح الإسرائيلي وخاصة تطوير منظومة صواريخ دفاعية وتبني خطة خماسية أمنية- عسكرية عرفت بـ"تيفن ٢٠١٢".

شهد العام ٢٠٠٧ أحداثا ومتغيرات مهمة لها تأثيرها على المشهد الأمني الإسرائيلي، أهمها: أولاً- تعيين غابي أشكنازي رئيساً لهيئة الأركان العامة، والذي قد يبرز دوره في الامتناع عن أخذ الجيش إلى أماكن خلافية ذات طابع سياسي ويركز جهوده في إعادة ترميم الجيش وجهوزيته، إلا أنه قد يختزل دوره في وضع قراءات إستراتيجية جديدة قد تتبناها إسرائيل وتتناسب مع المعطيات الإقليمية الجديدة. ثانياً- عودة إيهود باراك إلى وزارة الدفاع، وما له من انعكاسات على الحالة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. ثالثًا- تقرير فينوغراد الذي اقتصر على معالجة الإخفاقات الأدائية للجيش متجاهلاً الأبعاد الأمنية والإستراتيجية الإقليمية لهذه الحرب، خاصة أنه أغفل الدور الإيراني. ما يستفاد من تقرير فينوغراد أن أي حرب قادمة لإسرائيل لن يكون النصر فيها حتميًا بعدما فشل جيشها أمام منظمة عسكرية، وهو ما يجعل المستوى السياسي يتردد كثيرا قبل المصادقة على أية عملية عسكرية من هذا النوع رغم التدريبات والمناورات والاستعدادات التي يجريها الجيش الإسرائيلي بشكل مكثف منذ انتهاء العدوان على لبنان.

تشير المعطيات الإستراتيجية للعام ٢٠٠٧ إلى أن المناطق الساخنة في الشرق الأوسط تتفاعل بشكل يرسم معالم

جديدة لها صفة الديمومة، وأن هذه المناطق الساخنة أصبحت تحدد أطر المتغيرات الإستراتيجية المتوقعة للعام ٢٠٠٨.
وبالرغم عن أن الساحة الفلسطينية ليست المنطقة الساخنة الوحيدة، غير أنها تعد الأكثر ديمومة وإستراتيجية في إشعال الصراعات في المنطقة، ما يفرض التركيز على متغيراتها الإستراتيجية الجديدة للعام ٢٠٠٧، خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها الساحة الفلسطينية بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لأول مرة منذ تأسيسها، والذي شكل محطة توقف لمختلف البرامج الرسمية العربية والدولية والإسرائيلية في المنطقة. ومن ثم الأزمة الحادة على أثر السيطرة العسكرية على قطاع غزة.

برزت في العام ٢٠٠٧ حالة الارتباك وقلة الحيلة لدى القيادة الإسرائيلية وخاصة المؤسسة العسكرية حيال سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وتهديدها العسكري للجبهة الإسرائيلية الداخلية.

تشير كل الدلائل إلى تعزيز احتمالات الاجتياح العسكري لقطاع غزة، على الرغم من التعقيدات والإشكالات الحقيقية. إن الضغط الإعلامي والشعبي المتصاعد لجهة ضرورة عملية اجتياح واسعة، وعدم قدرة الحكومة الحالية على الوقوف أمام هذا الضغط، قد يحسمان الأمر باتجاه ترجيح كفة الاجتياح.

في سياق العلاقة السورية- الإسرائيلية للعام ٢٠٠٧، يمكن أن نستخدم توصيف "حالة حرب" لحالة هذه العلاقة عند تصاعد حالة التوتر والاستفزاز التي تشهدها العلاقات بين الجانبين والتي بلغت ذروتها في عدة اختراقات وضربة جوية إسرائيلية لسورية. تتأكد "حالة الحرب" بمجرّد قيام إسرائيل بعمليات اختراق جوي للأراضي السورية، وعلى ضوء الغارة الجوية الإسرائيلية لموقع في شمال سورية في السادس من شهر أيلول ٢٠٠٧.

إن أبرز مستجدات الملف النووي الإيراني للعام ٢٠٠٧ هو التقرير الاستخباري الأميركي وإسقاطاته على الموقف الإسرائيلي. لقد أفرز التقرير تداعيات تصب إجمالا في مصلحة إيران، التي اعتبرته انتصارا لها ودليلا على العداء والسلبية اللذين تتعامل بهما الإدارة الأميركية معها. فضلاً عن كونه يضعف إمكان لجوء إدارة بوش للخيار العسكري. إن الإجماع الاستخباري هو أمر من الصعب الاعتراض عليه وخاصة بعد تجربة الحرب على العراق. هذه التداعيات من شأنها أن تعقد الأزمة بشدة لا أن تساعد على حلها، بحكم أن المسافة الفاصلة بين مواقف الأطراف الرئيسة ازدادت تباعدا، ناهيك عن أن إدارة بوش يمكن أن تعاود التلويح بالخيار العسكري إذا فشلت العقوبات الاقتصادية على إيران وفق سياستها المتكررة في هذا الصدد، بينما تتشبث إيران بموقفها من مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم.

إن نشوء واقع جديد يترتب عليه استبعاد الخيار العسكري ضد إيران، هو ما جعل الموقف الإسرائيلي رافضًا لتقرير الاستخبارات الأميركية. ومنذ صدور التقرير، تدير إسرائيل جدلا كبيرا حول نتائجه، مروجة أن معدّي التقرير أخطأوا في جمع المعلومات وفي التحليل، معتبرة بأن الاستخبارات التي أصيبت بـ"التقدير الزائد" قبل الحرب على العراق، عندما افترضت أن العراق يمتلك أسلحة كيماوية وبيولوجية، سوف تصاب بـ"التقدير الناقص" المدمر بشأن إيران، والذي سيكون ثمنه مفاجأة أخرى للولايات المتحدة، مثلما حصل معها لدى الكشف عن القنبلة النووية الهندية والقنبلة الباكستانية. ومن المتوقع أن تؤجج إسرائيل النقاش.

غير أن هذا التقرير الاستخباري يبرز الدور الإسرائيلي في احتمال توجيه ضربة عسكرية ضد إيران، نتيجة لما قد

تجده واشنطن من صعوبة في تسويق مبررات هذه الضربة . ولذا قد يكون السيناريو البديل هو السيناريو الإسرائيلي الذي ينقذ الإدارة الأميركية من اعتراض الكونغرس على شن ضربة ضد إيران ، وذلك من منطلق الوزن الكبير الذي يمثله اللوبي اليهودي في الحزب الديمقراطي ، وبالتالي استحالة رفض الديمقراطيين دخول أميركا الحرب ضد إيران دفاعاً عن إسرائيل ، خصوصاً أنهم على أبواب انتخابات الرئاسة .

المشهد الاقتصادي

يتناول فصل المشهد الاقتصادي أوضاع إسرائيل الاقتصادية مع التركيز على أبرز الوقائع الاقتصادية للعام ٢٠٠٧ ، من خلال قراءة متمعنة ومتعمقة لأهم المؤشرات الرئيسة ، ومقارنتها محليا وعالميا ، على امتداد الأعوام السبعة الماضية ، مع الأخذ بعين الاعتبار سرد الظواهر والأحداث التي كان لها وقع كبير على أداء الاقتصاد الإسرائيلي للعام ٢٠٠٧ ، وذلك عبر تحليل مفصل لكل المستجدات الاقتصادية على الساحة الإسرائيلية ، ومن ثمّ إلقاء الضوء على التوقعات للعام ٢٠٠٨ واستشراف الاتجاهات المركزية فيه .

يشمل هذا الفصل الأقسام التالية :

- **أولا** : تقديم جرد شامل ومفصل ، مع الاستعانة ببعض اللوائح والرسومات البيانية ، لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٧ بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة نموه ، ناتج القطاع الخاص ، العمالة والأجور ، فروع الاقتصاد المختلفة ، الصادرات والواردات ، الاستهلاك الخاص ، الاستثمارات المحلية والأجنبية ، نسبة البطالة ، التضخم المالي ، عجز الموازنة وما إلى ذلك .
- **ثانيا** : بحث ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٨ ، والبالغة ٣١٤ مليار شيكل (٨٢,٦ مليار دولار) ، وهي ميزانية متأثرة جدا من الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ وتشمل تقليصا شاملا في ميزانية الوزارات المختلفة بنسبة ٦٪ ، وترتكز على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي تبلغ نسبته ٤ر٣٪ خلال العام الجاري– ٢٠٠٨ . بالإضافة لذلك ، تم التطرق إلى الفائض الناتج من جباية الضرائب ، والمقدر بنحو ١٠ مليارات شيكل .
- **ثالثا** : الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية ، واحتدام الصراع بشأن سيرورة رفع أسعار معظم المواد الغذائية الأساسية والتي ستمسّ بالطبقات الضعيفة كافة . على سبيل المثال : رفع أسعار الخبز بنسبة ٥ر١٢٪ ، رفع أسعار منتجات الحليب بنسبة ٤٪ ، رفع أسعار الكهرباء بنسبة ١٥٪ وغيرها . بالمقابل ، مطالبة وزير الصناعة ، التجارة والتشغيل الإسرائيلي بدفع تعويضات للطبقات الضعيفة عن طريق مخصصات الضمان الاجتماعي .
- **رابعا** : سيطرة حماس على قطاع غزة والتي أدت إلى إغلاقه تماما أمام البضائع الإسرائيلية ، ما أدى إلى خسائر يومية للاقتصاد الإسرائيلي تقدّر بنحو ١٠ ملايين شيكل ، وشمل ذلك فروع الزراعة ، الأغذية ، الأدوية ، المنتجات الكيميائية وغيرها .
- **خامسا** : التوقيع على اتفاقية التقاعد الإلزامي بين منظمة العمال الإسرائيلية العامة– الهستدروت– وبين اتحاد أرباب الصناعة الإسرائيلية والتي تتضمن ترتيب معضلة التقاعد لنحو مليون عامل لم يحظوا حتى الآن بأي

حقوق اجتماعية .

- **سادسا** : الإضرابات في القطاع العام والمطالبة برفع أجور المستخدمين . هذه الإضرابات انتهت عند الإعلان عن اتفاق بين وزارة المالية والهستدروت يقضي برفع الأجور بنسبة ٥٪ .
- **سابعا** : انهيار شركة " حفتسيبا " الإسرائيلية ، مع بداية شهر آب ٢٠٠٧ ، وهي إحدى أكبر وأقدم شركات المقاولة والبناء في إسرائيل . وقد كان الإعلان عن انهيار هذه الشركة بمثابة صاعقة ضربت إسرائيل بأكملها ، حيث دار الحديث عن مئات العائلات التي من المتوقع أن تخسر كل الأموال الباهظة المدفوعة كثمن البيوت والشقق السكنية . وشركة " حفتسيبا " هي شركة مختصة بالبناء في مناطق عديدة في إسرائيل ، وكذلك بالبناء للمتدينين اليهود والمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المصادرة .
- **ثامنا** : انخفاض سعر صرف الدولار وتأثير ذلك على المتغيرات الاقتصادية المختلفة .
- **تاسعا** : استمرار الإصلاحات الضريبية للعام ٢٠٠٧ وتشمل ضريبة القيمة المضافة ، ضرائب الدخل ، الضرائب المفروضة على أسواق المال ، ضرائب الدخل السلبية وغيرها .

تظهر في فصل المشهد الاقتصادي بوضوح أبرز الأحداث الاقتصادية التي شهدتها إسرائيل خلال العام ٢٠٠٧ ، وقد تم الأمر من خلال الاستعانة بوصف مبنى الاقتصاد الإسرائيلي وفروعه الرئيسة ، السياسات الحكومية (المتغيرة مع تغير السلطة أو الأحزاب الحاكمة) ، التغييرات الجمة في الناتج القومي ومعدلات نموه ، مستويات البطالة ، مستويات غلاء المعيشة ، قوانين العمل والضرائب ، التطورات المالية والتي قد تكون ذات تأثير عميق ، الصراعات الداخلية بين المنظمات العمالية والوزارات المختلفة وغيرها .

إلى جانب التطورات الإيجابية التي تمت الإشارة إليها من خلال هذا الفصل ، هناك عدد من المؤشرات السلبية التي أثرت في هبوط أهمية الأحداث الإيجابية . ويقول المحللون إنه إذا نظرنا بشكل أعمق إلى وجود مثل هذه الظواهر السلبية إلى جانب التطورات الإيجابية ، فقد نستخلص من ذلك أن نمواً من هذا النوع يستحيل أن يكون طويل الأمد ، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدما مصلحة كل الفئات السكانية بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا وأولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر . السبب في ذلك يكمن في عدم قدرة النمو الاقتصادي في أن يؤدي إلى تنمية مجتمعية أو اقتصادية .

إن الطبيعة العسكرية والاحتلالية لإسرائيل تركت وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي . ويبرز هذا الأمر في حجم المصادر المقتطعة لهذه الغاية . فالحرب ، التي بادرت إليها إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦ ، تركت وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي ، إذ تقدر الخسائر المادية الفادحة التي تكبدتها إسرائيل خلال العام ٢٠٠٧ بعشرات المليارات من الدولارات . وقد تم في هذا الفصل استعراض بعض هذه الخسائر ، ولكن من الجدير ذكره أن الخسائر النفسية والاجتماعية قد تفوق بكثير الخسائر المادية .

إذا أجملنا المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٧ يمكننا تلخيص ذلك بما يلي :

- بلغ معدل النمو ٣ر٥٪ العام ٢٠٠٧ ، ليصل إجمالي معدل النمو المتراكم منذ العام ٢٠٠٣ إلى ٥ر٢٣٪ .

- استمر تدفق الرساميل الأجنبية على إسرائيل وبلغت ١٤٫٨ مليار دولار العام ٢٠٠٧ لتكون ثاني أفضل سنة في تاريخها، بعد أن بلغت ٢٥٫٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٦ وفق أرقام وزارة المالية.
- تم هذه السنة خفض الديون العامة التي تعتبر الحلقة الضعيفة في الاقتصاد إلى ٨٤٪ من إجمالي الناتج المحلي بعد أن تجاوزت سقف ١٠٠٪ في العام ٢٠٠٣.
- في الخارج، باتت إسرائيل اليوم رابع مصدر عالمي للأسلحة، متجاوزة لأول مرة بريطانيا في هذه القطاع، كما تؤكد وزارة الدفاع الإسرائيلية.
- انخفض سعر صرف الدولار بنسبة ١١٪ أمام الشيكل منذ بداية ٢٠٠٧. كما تسبب انهيار سعر صرف الدولار من جهة ثانية في بداية التخلي عن إشهار الأسعار بالدولار. ولأول مرة بات أكثر من نصف الشقق المطروحة للبيع أو الإيجار معروضا بالشيكل.
- انعكس الأداء الجيد للاقتصاد في مناح عدة في ارتفاع التدريج الذي حصلت عليه إسرائيل في مؤسسات التصنيف المالي العالمية. ويفترض أن يتيح ذلك لإسرائيل أن تحسن شروط حصولها على قروض من الأسواق المالية العالمية.
- من المؤشرات الأخرى على الأداء الجيد للاقتصاد الإسرائيلي انخفاض معدل العاطلين عن العمل إلى ٧٫٤٪ في نهاية ٢٠٠٧، وهو أدنى مستوى منذ أحد عشر عاما، مع زيادة في عدد السياح بنسبة ٢٤٪ خلال العام الماضي.

ويتناول التقرير، على نحو خاص، الصناعات العسكرية التي تعتبر إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تشكل صادرات الأسلحة الإسرائيلية نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من ٧٥٪ من إجمالها، ويرجع ذلك في الأساس إلى الاهتمام الذي أولته الإستراتيجيا الإسرائيلية الشاملة في بُعديها العسكري والاقتصادي إلى الصناعة الحربية.

ولدى إمعان النظر في الصناعات العسكرية يستنتج الفصل ما يلي:

أولا: ارتباط التطور التدريجي للتصنيع الحربي الإسرائيلي، على نحو وثيق، بالمهمات التي وضعها المشروع الإسرائيلي نفسه.

ثانيا: قطعت إسرائيل، بمعيار حجم القوى والوسائط المستخدمة في التصنيع الحربي، أشواطاً مديدة على طريق التحول إلى دولة عظمى، من حيث القدرة على إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة.

ثالثا: تقدم صادرات الصناعات العسكرية الإسرائيلية صورة مركبة بثلاثة أبعاد هي: الحالة الإنتاجية لهذه الصناعات، ومدى النجاح في بناء العلاقات أو التغلغل على المستوى العالمي، وتوظيف صادرات الأسلحة في خدمة الإستراتيجيا العليا لإسرائيل، ووجود علاقة عضوية بين التصنيع الحربي الإسرائيلي والدعم الأميركي لإسرائيل في الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية كافة؛ واتسام هذه العلاقة بصفة الاستناد الدائم إلى قاعدة التحالف والمصالح المشتركة، سواء في ميدان الصراع ضد العرب أو في الدور الوظيفي الإسرائيلي في المنطقة على المدى الطويل. وهو ما يفسر التركيز الأميركي على تفوق إسرائيل في مواجهة الدول العربية.

رابعا: تتعرض الصناعات العسكرية الإسرائيلية لكثير من المشكلات الذاتية والموضوعية، بعضها ناجم عن هويتها ودورها وتأثرها بالواقعين: الاجتماعي والاقتصادي القائمين في الدولة، وبعضها الآخر ناجم عن المناخ العام الذي يحيط بعملية التصنيع الحربي في العالم.

المشهد الاجتماعي

يقدّم فصل المشهد الاجتماعي بعض المؤشرات على نتائج التطورات والأحداث التي مر بها المجتمع الإسرائيلي في ستة عقود. وضمن ذلك يشير إلى الوضع الذي وصل إليه هذا المجتمع في تطوره وإلى اتجاه التطورات الحالية وتأثيرها على مستقبله. كما يشمل التطورات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي بعد حرب لبنان الثانية، والتي كانت لها تداعيات ومضاعفات وتبعات مهمة وكشفت عن مؤشرات اجتماعية ذات أبعاد عميقة. ويسهب الفصل في وصف بعض الظواهر في محاولة لرسم بروفيل عام للوضع الاجتماعي مع التركيز على التطورات في العام ٢٠٠٧. ومن هذه الظواهرك التركيب السكاني؛ الهجرة وتحوّل التركيب السكانيّ؛ التوزيع الجغرافي للسكان.

ويؤكد الفصل أن أكثر ما يميز الشروخ الإثنية في إسرائيل اليوم هو اتساع الفجوة بين شرائح المجتمع واتساع اللامساواة في توزيع موارده على أساس إثني وتبلور الهويات الثقافية والحدود بينها. ويرافق ذلك تحولات في معنى ومضمون الهوية. وقد تأثرت هذه التحولات بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالخصخصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعولمة وتغيير نظام الضمان الاجتماعي والتي أدت إلى توسيع الفجوات بين الشرائح الاجتماعية وبين الجماعات الإثنية.

شملت عملية الخصخصة والليبرالية الاجتماعية والثقافية جميع نواحي الحياة وحملت في طياتها الاعتراف بشرعية "التعدد الثقافي" في إسرائيل. هذا الاعتراف بالتعددية يتناقض مع الفكرة الصهيونية المركزية لدمج الجاليات التي تمثلت في تطبيق سياسة "فرن الصهر". والحقيقة أن هذا الاعتراف يعني تكريس تقسيم المجتمع إلى قطاعات إثنية والاعتراف بالمصالح المختلفة لهذه القطاعات والقبول بمبدأ التنافس على توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والنفوذ. وقد أدى تمثيل هذه القطاعات بواسطة أحزاب سياسية خاصة بها إلى تحويلها إلى قطاعات منغلقة على نفسها. وأصبح واضحاً أن قضايا العلاقات بين الفئات المختلفة وجماعات الهوية تلازم التحولات الاقتصادية.

تؤدي العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد وقضايا الهوية (التطابق بين الوضع الاقتصادي والانتماء الإثني) إلى تحولات في التركيب الإثني للسكان، وإلى أن يعيش المجتمع الإسرائيلي صراعاً دائماً بين مجموعات مختلفة على محاور متعددة (الفجوات الاقتصادية، الانتماء الإثني، مستوى التعليم، درجة التدين، مكان السكن)، متداخلة ومتشابكة ومتقاطعة وبزخم مختلف.

منذ هجرة اليهود الشرقيين، خاصة من المغرب، عكس التعبير "الشرخ الإثني" الفروق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمهنية بين الشرقيين والغربيين رغم أنه لم يعد يعكس الواقع بدقة، ففي المعطيات الرسمية يتم التمييز بين مواليد آسيا وأفريقيا وبين مواليد أوروبا وأميركا، وهذا تسبب في اعتبارهما وحدتي تحليل أساسيتين. ولكن ارتفاع

نسبة مواليد إسرائيل أدى إلى التمييز بينهما حسب منشأ الأب. كما أن بروز جماعات مهاجرة من بلد معين (مثل الروس والأثيوبيين) أعطى أهمية أكبر لخصائصهم من التقسيمات السابقة.

تشير التطورات في العام ٢٠٠٧ إلى أن الشرخ الأشكنازي- الشرقي ما زال أساسياً في فهم التطورات في إسرائيل رغم أن تعابيره اختلفت عن الماضي، إذ تميز العقدان الأخيران بتغلغل الشرقيين في مؤسسات الدولة المختلفة وإحياء ثقافتهم وتصاعد قوتهم السياسية. نتج عن ذلك شعور الأشكناز بالخوف من تراجع قوتهم وهيمنتهم. واشتد هذا الشعور أكثر عندما تبين أن المهاجرين من روسيا لم ينضموا إلى الأشكناز وإنما يعتبرون أنفسهم جالية متميزة عن كل الإسرائيليين واتجهوا نحو تنظيم أنفسهم سياسياً وكرسوا اختلافهم الاجتماعي والثقافي في شتى المجالات. كما أن تصاعد قوة المتدينين الحريديم من أصل غربي (متمثلة بسن القوانين والتمويل الحكومي لمؤسساتهم) شكل مصدر خوف لدى الأشكناز العلمانيين على استمرار هيمنتهم في المجتمع الإسرائيلي.

على هذه الخلفية شهدت السنوات الأخيرة، منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، توسع الفعاليات التي تبرز تشكيل القطاع الإثني الأشكنازي في المجتمع الإسرائيلي. ويمكن اعتبار هذه الظاهرة من أهم التطورات التي شهدتها إسرائيل منذ عهد الاستيطان وحتى الآن. فهي ظاهرة تحمل أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية مهمة جداً، فهي تؤشر إلى انحسار الهيمنة الأشكنازية بصفتها النمط الثقافي والاجتماعي الذي يعكس "الإسرائيلية"، أي أنها التيار المركزي الذي يفترض أن يقترب منه ويتقمصه المهاجرون غير الأشكناز. وليس هناك شك في أن هذا التطور جاء على خلفية تبلور القطاعات الإثنية في إسرائيل ورد فعل على الهجمة التي بدأها الشرقيون والمتدينون منذ سنوات ضد هيمنة الأشكناز في جميع مجالات الحياة وضد التطابق بين الأشكنازية والدولة. يأتي هذا الشعور والسلوك من جانب الأشكناز رغم أنه بعد ستة عقود على قيام الدولة ما زالت معظم النخب السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية في إسرائيل من أصول أشكنازية. لكن من جهة أخرى، تميزت السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٦ ببروز الشرقيين في أعلى درجات السياسة في إسرائيل. فقد أشغلوا الوزارات المهمة في الحكومات المتعاقبة (المالية، الخارجية، الدفاع)، ووصلوا إلى قيادة أحزاب كبيرة، وتنافسوا على رئاسة الحكومة ونجحوا في الوصول إلى رئاسة الدولة. في العام ٢٠٠٧ اختفوا جميعهم عن المناصب القيادية في الحكومة والأحزاب، والوزراء الشرقيون في الحكومة يشغلون وزارات لا تعتبر مهمة. كذلك تجدر الإشارة إلى أن العقد الأخير شهد زيادة تأثير الشرقيين في الجيش إثر نجاح عدد ملموس منهم في الوصول إلى مواقع القيادة. وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن الكثير من الشرقيين اعتبروا قضية رئيس الدولة السابق، موشيه قصاب، مؤشراً على ملاحقة النخب الأشكنازية لهم.

في هذا السياق الإثني يرصد الفصل واحدة من أهم التطورات الاجتماعية التي مر بها المجتمع الإسرائيلي منذ قيام الدولة. وهي تتمثل في بدايات ظهور قطاع إثني جديد هو "القطاع الأشكنازي". فحتى وقت قريب لم يظهر على السطح القطاع الذي يمثل نمط حياة وأفكار الإسرائيليين القدامى. وهذا القطاع ما زال منقسماً على نفسه، سياسياً، وحتى الانتخابات الأخيرة مثلته ثلاثة أحزاب حالياً وهي "شينوي" و"ميرتس" و"إسرائيل الأخرى". أما بعد انتخابات العام ٢٠٠٦ فإن ميرتس هو الحزب الوحيد الذي يمثله، إلا أن القيادات الأشكنازية العلمانية عادت وسيطرت

على جميع الأحزاب الكبيرة . ولكن السنوات الأخيرة شهدت تطوراً مهماً تمثل في بداية الدعوة لتعزيز هوية أشكنازية مختلفة عن الهوية الإسرائيلية التي يدعون أنها سلبتهم تميزهم وأصبحت تعني مضامين مختلفة عن المضامين التي حاول مؤسسو الحركة الصهيونية والدولة "الأشكناز" ترسيخها .

تعتبر ظاهرة بروز القطاع الإثني الأشكنازي من أهم التطورات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي منذ نشوء الحركة الصهيونية . وهي تشير إلى أن التنوع الإثني والاختلاف الكبير في نمط الحياة والصراع على الموارد ، على هذه الأسس ، أصبح الظاهرة المميزة للمجتمع الإسرائيلي في عامه الستين .

في العام ٢٠٠٧ برز أكثر فأكثر تميز المهاجرين الروس والأثيوبيين في التركيب الإثني الإسرائيلي . مواقف الإسرائيليين من الجماعتين أصبحت أكثر وضوحاً وحدة . كذلك برز أكثر فأكثر الفارق الكبير في استيعاب الجماعتين في المجتمع وقدرتهما على الاندماج وتنظيم الذات والمكانة التي يتمتعان بها . لذلك من المهم استعراض علاقة المجموعتين بالمجتمع الإسرائيلي خاصة التطورات البارزة في العام الأخير .

النتائج الاجتماعية للتطورات الاقتصادية : شهد العام ٢٠٠٧ عددا من التطورات الاقتصادية التي تشكل استمراراً لنتائج السياسة الاقتصادية النيو – ليبرالية المتبعة في السنوات الأخيرة . شملت هذه التطورات النمو الاقتصادي والتغير البنيوي في سوق العمل وعلاقات العمل وظاهرة الفقر وغير ذلك . ويبدو أن العام ٢٠٠٧ يختلف عن الأعوام التي سبقته بالنسبة لتأثير معدل النمو على شرائح اجتماعية مختلفة . فلأول مرة منذ ١١ عاماً تنخفض البطالة ، ويعزى ذلك للنمو الاقتصادي وللتغيير في السياسة الاجتماعية ، لكن ، من جهة أخرى ، فإن البطالة تعمقت ، أي أن العاطلين عن العمل ينتمون إلى فئات من غير المحتمل عودتها إلى العمل بسبب مستوى تعليمها المتدني .

نتيجة الإجراءات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية المتشددة حدث ارتفاع في نسبة المشاركين في سوق العمل ، لكن ما زالت هناك فروق كبيرة في معدلات المشاركة بين المناطق الجغرافية ويبقى العامل الرئيس في إنتاج الفروق هو مستوى التعليم .

أثرت التطورات الاقتصادية في ٢٠٠٦ وارتفاع وتيرة النمو في ٢٠٠٧ على الأوضاع الاجتماعية . فقد هبط عدد العائلات تحت خط الفقر العام ٢٠٠٦ إلا أن عدد العائلات الفقيرة التي على رأسها عامل ارتفع . بناء على ذلك فإن الفقر يبقى واحدا من أهم المشاكل التي تعاني منها شرائح كبيرة في المجتمع الإسرائيلي ، وهو من أهم أسباب ضعف التضامن الاجتماعي ، وقد تكون له مضاعفات عميقة في المستقبل خصوصاً إذا تبين أن الفقر يتم توارثه وبسبب أهميته كعامل في ضعف قدرات هذه الشرائح على توظيف المال في التعليم والصحة ، في ضوء الخصخصة وانحسار دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية .

ليس هناك شك في تراجع سياسة الرفاه الاجتماعي . وهي تنعكس في انحسار دولة الرفاه بواسطة خصخصة الخدمات ، تقليص المخصصات ووضع العقبات البيروقراطية أمام مستحقي المخصصات والمساعدات . من هنا فدولة الرفاه تتحول من دولة رفاه شمولية ، تلتزم برعاية مستوى ونوعية حياة لجميع السكان عن طريق منح خدمات عامة ، لدولة رفاه انتقائية تمنح ضماناً للفئات التي تعجز عن البقاء . وشملت السياسة الاجتماعية الجديدة التركيز على

برامج إعادة التأهيل المهني والتشغيل، ولكن أبرز التحولات هو تعزيز سياسة توزيع الموارد على أساس قطاعي- إثني (المتدينون الشرقيون- شاس، المهاجرون الجدد- الروس).

كما يتناول الفصل الإنفاق الحكومي على خدمات التعليم والصحة، والأوضاع الصحية، والآفات الاجتماعية. ويشير إلى أن نقاط الضعف في المجتمع والاقتصاد في إسرائيل، بموجب "الأجندة الاقتصادية- الاجتماعية ٢٠٠٨-٢٠١٠" التي أعدها طاقم في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، يمكن إجمالها على النحو التالي:

١- معدلات الفقر العالية،

٢- اتساع الفجوات بين الشرائح الاجتماعية الغنية والفقيرة، وانحسار الطبقة الوسطى،

٣- تدهور العلاقات في سوق العمل وتدني شروط العمل،

٤- التقصير في مجال التعليم وتراجع التحصيل العلمي للطلاب بالمقاييس الدولية،

٥- هجرة العقول بسبب تدني شروط العمل وانخفاض التوظيف في التعليم،

٦- الفساد الاقتصادي والسياسي.

الفلسطينيون في إسرائيل

ظل الفلسطينيون في إسرائيل، مجتمعًا ونخبًا وقوى سياسية، في "عين العاصفة" خلال العام ٢٠٠٧. وقد حدث ذلك على عدة خلفيات، لعل أبرزها مبادرات الرؤى المستقبلية (وهي "التصوّر المستقبلي"، و"الدستور الديمقراطي"، و"وثيقة حيفا").

وتكمن أهمية هذا المبادرات في أنها تضع لأول مرّة رؤى وتصورات لأسس العلاقة بين الدولة وبين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وفي أنها كانت إيذانًا ببداية مرحلة مبادرات ذاتية فكرية جوهرها تحوّل الفلسطينيين إلى ناحية النظر إلى أنفسهم، والمشاركة الفكرية الفاعلة في تقرير مصيرهم ومستقبلهم. وقد عنت هذه المبادرات، في الوقت نفسه، دفع المشكلات القومية والمدنية للفلسطينيين في الداخل إلى صدارة جدول الأعمال الإسرائيلي، سواء في قراءة الفلسطينيين أنفسهم، أو في قراءة المؤسسة الإسرائيلية السياسية والأمنية والأكاديمية.

غير أنّ هذه المبادرات تزامنت مع تطورات أخرى لا تقل أهمية وخطورة، تعتبر بدورها خلفيات أساسية لبقاء الفلسطينيين في إسرائيل في "عين العاصفة".

إن التطورات، التي يأتي هذا الفصل على ذكرها وتحليلها، هي ما يلي:

- تصعيد حملة الملاحقة السياسية، بذرائع أمنية، ضد القيادات العربية، وخاصة ضد رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، د. عزمي بشارة ورئيس الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، الشيخ رائد صلاح. وقد ارتبطت هذه الحملة، ضمن أمور أخرى، بنتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦، وبانخراط الفلسطينيين في الداخل في الدفاع عن المقدسات الدينية العربية في القدس. وتستهدف، في العمق، نزع الشرعية السياسية عن هذه القيادات.

- ازدياد الدعوات إلى الترانسفير، تحت غطاء مسميات سابقة لا تؤذي الأذن، من قبيل "تبادل الأراضي" أو "تبادل السكان"، وبذريعة تثبيت "الدولة اليهودية"، وتعزّز التوجهات العنصرية لدى المجتمع اليهودي.
- النشاطات التهويدية العلنية والمخفية داخل الخط الأخضر.
- استمرار سلسلة الإجراءات والممارسات الرسمية والقانونية الرامية إلى ترسيخ الطابع اليهودي لإسرائيل.
- توفير الغطاء القانونيّ للممارسات الهوجاء التي تتبعها الشرطة الإسرائيلية، والتي تعكس واقع تعاملها العام مع المواطنين العرب كافة باعتبارهم أعداء. وقد أدّى ذلك إلى اتخاذ قرار بتدويل قضية القتلى العرب، الذين سقطوا برصاص الشرطة خلال أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، والذي بدأ تنفيذه في العام ٢٠٠٨.
- استهداف السلطات المحلية العربية، في إطار الاستهداف الأعم والأشمل للقوى السياسية ولجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب.
- المباشرة في تطبيق مشروع "الخدمة المدنية"، الذي يستهدف احتواء الشبيبة العربية.

ويشير الفصل إلى أنّ أول ما يتعيّن تسجيله، في شأن هذه المبادرات، هو نشوء حالة جلية من التعبئة العامة للمؤسسة الإسرائيلية، السياسية والأمنية، والأكاديمية والإعلامية، للوقوف في شبه إجماع في صفّ معارضة هذه الظاهرة ومحاربتها، والإلحاح الشديد على الدعوة إلى الخوض في ملف الفلسطينيين في إسرائيل، بعد أن اعتبرته بالمطلق ملفًا شديد الإشكالية والخطورة، ويستدعي "علاجًا فائقًا وحاسمًا".

وقد بدأت التعبئة العامة برئيس الحكومة نفسه، والوزراء وأعضاء الكنيست، لتنتهي بـ"جيش الخبراء" في "الشؤون العربية"، وكبار المعلقين والمحللين السياسيين والصحافيين وصغارهم، مرورًا بمعاهد الدراسات والأبحاث والتخطيط السياسي على اختلاف أهوائها ومشاربها. ولم تظل منحصرة في نطاق التعبير عن المواقف النظرية، وإنما انتقلت إلى مستوى الممارسة التطبيقية. ويكاد المنطلق الرئيس لها يتمثل في اعتبار أنّ المبادرات الثلاث قد أتت لتكرّس مرحلة أكثر تقدمًا في معركة الفلسطينيين في وطنهم الأصلي من أجل حقوقهم القومية والمدنية، لناحية الطعن في طابع إسرائيل ["الدولة اليهودية"] والمطالبة بتغييره. وعلى ضوء ذلك فإن أول ما يمكن ملاحظته هو أنّ ردّات الفعل الإسرائيلية قد طورت خطابًا مفرطًا في الدعوة إلى الفصل التامّ بين مطلب مساواة المواطنين العرب، ومطلب تغيير الطابع اليهودي لإسرائيل، على قاعدة عدم رفض المطلب الأول، ورفض المطلب الثاني جملة وتفصيلاً.

وشهد العام ٢٠٠٧ تحركًا ملحوظًا للمؤسسة السياسية الإسرائيلية ردًا على هذه المبادرات. واتخذ هذا التحرك، بالأساس، منحيين متوازيين: الأول ترهيبي، والثاني احتوائي.

وانعكس المنحى الأول في تحرك علني، غير مسبوق، لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، وفي ما بات يعرف باسم "قضية النائب عزمي بشارة"، والتي كان في صلبها "فتح ملف أمني وجنائي ضده"، أدّى، من ضمن أشياء أخرى، إلى أن يغادر البلاد من دون أن يعود إليها حتى الآن. وترافقت هذه القضية مع حملة تحريض رسمية وإعلامية على بشارة بلغت حدّ شيطنته، ومع هجوم على تياره السياسي- التجمع الوطني الديمقراطي- وعلى العمل السياسي الفلسطيني في الداخل برمته.

كما انعكس في استمرار ملاحقة الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، على إثر مواقفه الساعية لحماية المسجد الأقصى، وفي التهديد باغتياله.

أمّا المنحى الاحتوائي فقد انعكس في إطلاق بضع مبادرات رسمية إسرائيلية تهدف، في الظاهر، إلى "مساواة الفلسطينيين في الداخل ودمجهم"، على قاعدة رفض المطلب بتغيير الطابع اليهودي لإسرائيل. وكان للحكومة الإسرائيلية قسط في هذه المبادرات.

وانعكس كذلك في تطبيق مشروع "الخدمة المدنية" على الشباب العرب، وتصعيد سياسة الاحتواء تجاه السلطات المحلية العربية، والذي يمكن اعتباره طريقة لاستهداف اللجنة القطرية لرؤساء لسلطات المحلية العربية وخفض عدد السلطات المشاركة فيها، ما يؤثر سلبا على الشرعية التمثيلية للجنة بشكل غير مباشر، في إطار هجمة أعم على لجنة المتابعة العليا.

كما يتناول الفصل المؤشرات الدالة على تعزّز التوجهات العنصرية والتهويدية لدى المجتمع اليهودي، مؤكدًا أنها تتغذّى على سياسة عامة وخطوات عملية تتخذها المؤسسة السياسية والأمنية والقانونية الإسرائيلية، في طليعتها القوانين العنصرية في مجال المواطنة والأراضي، وتشجيع تعامل الشرطة الإسرائيلية مع العرب باعتبارهم أعداء.

وفي هذا المحور الأخير يتوقف الفصل عند تبعات المواجهات مع قوات الشرطة الإسرائيلية، التي شهدتها قرية البقيعة العربية، الواقعة في الشمال. ويشير إلى أن ادعاءات الشرطة بشأن هذه الأحداث لا تختلف كثيرا عن ادعاءاتها في أحداث تشرين الأول العام ٢٠٠٠ فهي تتهم المتظاهرين باستعمال العنف تجاه رجال الشرطة مما اضطرها لاستعمال وسائل للدفاع عن النفس. ومن تجارب سابقة يبدو أن ادعاء الشرطة يلقى الدعم الرسمي حين تصل الأمور إلى المحكمة الإسرائيلية. ففي كانون الثاني ٢٠٠٨ قرر المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، ميني مزوز، إغلاق كافة ملفات الاتهام التي قدمت ضد رجال شرطة من الذين اتهموا بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين العرب في مظاهرات تشرين الأول ٢٠٠٠ وتبرئة جميع المتهمين. وبإعلان مزوز هذا أغلقت رسميًا الملفات ضد الشرطيين الضالعين في قتل مواطنين عرب تظاهروا في ذلك الوقت، حين استخدمت الشرطة عيارات نارية حية من أجل تفريق المتظاهرين. إن تزامن هذين التطورين يؤكد أن استمرار معاملة الشرطة للمواطنين العرب كأعداء لن يلقى الردع المطلوب من السلطات الإسرائيلية. ومن هنا جاء قرار لجنة المتابعة ولجنة ذوي الشهداء تدويل قضية مقتل المتظاهرين العرب في العام ٢٠٠٠ والتوجه للرأي العام الدولي ومنصات قضائية دولية.

وبطبيعة الحال تساهم هذه النزعات في تعميق التقاطب العميق أصلاً بين المجتمعين العربي واليهودي. وتشير معطيات متطابقة إلى ارتفاع في المواقف الإثنية المركزية والعنصرية، وإلى هبوط تدريجي بين الأعوام ٢٠٠٠- ٢٠٠٧ في تأييد الجمهور اليهودي لمنح المواطنين العرب مساواة سياسية، وضم أو إشراك أحزاب عربية في الائتلاف الحكومي.

أخيرًا ينوه الفصل بأنه لا يمكن إدراك أبعاد هذه المعطيات من دون التعرّض إلى بضعة مؤشرات برزت في الأشهر المنقضية من العام ٢٠٠٨ وتشي بأن النزعات العنصرية، الرسمية والشعبية، سائرة في خط متصاعد.

ومن هذه المؤشرات يمكن ذكر الاستطلاع، الذي أجرته قناة التلفزة في الكنيست، والذي أظهر أن ٧٥٪ من اليهود

الإسرائيليين يؤيدون ترحيل المواطنين العرب إلى الدولة الفلسطينية، في إطار اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين.

كما أنه ليس بغير دلالة، في حالة طرح السؤال بشأن أثر هذه النزعات العنصرية على الأجيال اليهودية القادمة، أنه في استطلاع جديد آخر، أجري بمناسبة انعقاد يوم دراسي خاص في الكنيست حول "حقوق الأكثرية اليهودية في النقب والجليل"، قال نحو ثلث المشتركين اليهود إنه "حتى يحين يوم الاستقلال الثمانين لإسرائيل سوف يقام جدار أمني فاصل بين البلدات اليهودية وغير اليهودية في النقب، على غرار الجدار في الضفة الغربية". وقد تبين أن معظم القائلين بهذا السيناريو هم من الشباب في سنّ ١٨- ٣٤ عامًا.

ويخلص الفصل إلى القول إنه إذا كانت هذه المواقف لدى المجتمع اليهودي تعكس، في أحد جوانبها، "الخوف الدائم" من المواطنين العرب، والذي لا يحتاج المراقب إلى عناء كبير كي يلاحظ أنه يتفاقم من عام إلى آخر، ويجري توارثه جيلاً بعد جيل، فإن هذا الخوف، مهما تكن أسبابه ودوافعه، يبقى التربة الخصبة لتواطؤ هذا المجتمع مع أي مخططات قد يجري تنفيذها ضد الفلسطينيين في الداخل، الآن وفي المستقبل.

(١)

العلاقات الخارجية

د. أيمن طلال يوسف

إمطانس شحادة

مقدمة

يتضمن هذا الفصل إطلالة واسعة على علاقات إسرائيل الخارجية، وكيفية تفاعلها مع محيطها الإقليمي والعالمي، سواء أكان هذا التفاعل صداميا صراعيا، كما هي الحال مع الفلسطينيين، أو تعاونيا انفتاحيا كما هي الحال مع الأميركيين والأوروبيين. ويشتمل على استعراض موجز ونقدي لأهم الأحداث وأهم المحطات التي تحكم علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين والمصريين والسوريين على الصعيد العربي، ومع الأميركيين والأوروبيين على الصعيد الغربي، فضلا عن تنامي العلاقات الثنائية مع كل من الصين والهند على صعيد علاقات إسرائيل مع قوى آسيوية ناشئة وصاعدة في المنظومة الدولية.

لقد تم إعداد هذا الفصل آخذين بعين الاعتبار العقلية والذهنية الإسرائيلية في التعاطي مع امور وقضايا تحكم علاقاتها مع فواعل إقليمية ودولية. فعلى الصعيد الفلسطيني، استمرت حكومة إيهود أولمرت في التسويف وإجراء اللقاءات ودعوات العلاقات العامة مع الجانب الفلسطيني، وتكررت الاجتماعات مع مسؤولين فلسطينيين بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء دون نتائج تذكر. ورغم انعقاد مؤتمري انابوليس السياسي في الولايات المتحدة وباريس الاقتصادي في فرنسا لدعم جهود السلام ودفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للمضي قدما في المفاوضات الثنائية، إلا أن النتائج بقيت ضحلة وسطحية دونما تقدم على مسار القضايا النهائية، حيث تمسكت إسرائيل بمواقفها المتصلّبة واستفادت في المحصلة النهائية من انشطار الوطن الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومن حالة الاقتتال الدامي بين فتح وحماس.

بالنسبة لسورية، فقد اتسمت النظرة الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية بالارتباك وعدم الثبات والضبابية. ربما هذا يعود في بعض جزئياته الى الاختلاف السائد بين أقطاب صناعة القرار الإسرائيلي حيث أن أولمرت ما زال يفضل

التقدم على المسار التفاوضي مع الفلسطينيين وعدم الاكتراث كثيرا بالمسار السوري، بانتظار تطورات إقليمية مهمة تجبر سورية على قبول الرؤية الإسرائيلية للسلام معها، في نفس الوقت الذي اظهر فيه إيهود باراك توجهات واضحة رغم أنها خجولة، لجس نبض القيادة السورية ومعرفة مدى استعدادها وجديتها في فتح قنوات تفاوض مع إسرائيل. ورغم تبادل الرسائل بين الطرفين، بمساعدة الأتراك وبعض السياسيين الأوروبيين وأعضاء الكونغرس الأميركي، إلا أن سورية ما زالت متمسكة بالبدء بالمفاوضات حيثما انتهت منذ أيام رابين، الأمر الذي ترفضه إسرائيل. الهدف من محاولات جس النبض الإسرائيلية لسورية، وحتى الإيهام بالتقرب منها، مرتبط بالدرجة الأولى بحسابات استراتيجية في موضوع الملف النووي الإيراني والجهد الإقليمي لإبعاد سورية عن المحور الإيراني.

أما بخصوص العلاقة مع مصر، فقد تبنت إسرائيل رؤية استراتيجية طويلة الأمد في علاقاتها مع مصر لاعتبارات جيو سياسية واستراتيجية، وللدور المهم الذي تلعبه مصر على صعيد القضية الفلسطينية خاصة الأمني منه، ولمكانتها المهمة والمحورية في النظام الإقليمي العربي. رغم ذلك ظهرت إشارات وتصريحات متفاوتة من صانعي القرار السياسي في إسرائيل حول دور مصر لا سيما بعد أحداث غزة الدامية في حزيران ٢٠٠٧. فقد انتقد العديد من المسؤولين السياسيين والأمنيين الإسرائيليين من أمثال تسيبي ليفني وباراك وغيرهما الدور المصري الضعيف "والمتساهل" لعمليات التهريب التي تتم عبر الحدود من سيناء الى قطاع غزة. ويبدو للمراقبين والمحللين السياسيين والاستراتيجيين أن المسؤولين الإسرائيليين هدفوا من وراء هذه العبارات والتصريحات الصدامية مع مصر الى إجبارها على عدم تخفيف الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، وإجبارها أيضا على تبني وجهة النظر الإسرائيلية من حماس ومن التطورات على الصعيد الفلسطيني.

استمرت العلاقة مع الولايات المتحدة على حالها من الثبات والديمومة في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والأمنية، حيث استمر الدعم الأميركي الاقتصادي والسياسي والعسكري المقدم لإسرائيل بوتيرة متزايدة في ظل السنة قبل الأخيرة لإدارة بوش. ويبدو أن حرب صيف ٢٠٠٦ في لبنان وتراجع مكانة إسرائيل استراتيجيا بعدها، وبروز ما يسمى بالخطر الإيراني، قد دفع الإدارة الأميركية الى تقوية ما يسمى "بالمحور العربي المعتدل" وإلى محاولة أن تكون إسرائيل جزءا منه. ورغم انعقاد مؤتمر انابوليس في الولايات المتحدة في تشرين الثاني الماضي والزخم الإعلامي الذي حظي به، فضلا عن الحضور الدولي الواسع، إلا أن الإدارة الأميركية بزعامة بوش لم تتقدم بخطوات ثابتة على صعيد إحراز تقدم حقيقي على صعيد العملية التفاوضية الفلسطينية- الإسرائيلية. وبقيت المطالب والمطالبات الأميركية من إسرائيل شكلية إعلامية على شاكلة رفع الحواجز وإزالة بعض الكتل الاستيطانية العشوائية، والطلب من الإسرائيليين عدم بناء مستوطنات جديدة، فضلا عن المساعدات المادية والاقتصادية المقدمة للفلسطينيين من دون الخوض في مضمون القضايا النهائية الحاسمة. ويبدو أن الإدارة الأميركية قد غلبت الحسابات والمعادلات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط والترتيبات الإقليمية فيها التي تعتبر إسرائيل جزءا منها، على حساب التقدم الفعلي على مسار عملية التسوية الفلسطينية- الإسرائيلية.

كما بقيت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي على درجة كبيرة من المتانة والثقة المتبادلة خاصة مع الدول المحورية داخل

الاتحاد، مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. فقد بقيت دول الاتحاد الشريك التجاري والاقتصادي الأول لإسرائيل، فضلا عن علاقات ثقافية وعسكرية متنامية يقوم بها الاتحاد بطريقة مستقلة أو كجزء من المنظومة الأطلسية. إضافة الى العلاقات في مختلف المجالات والميادين السالفة الذكر بين الجانبين، استمر الاتحاد الأوروبي بتبني رؤية ثابتة لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين تقوم على ضرورة تقديم الدعم المالي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية بهدف إصلاح المؤسسات الفلسطينية ودعم الموازنة المتهالكة بفعل السياسات الإسرائيلية، دون أن يكون هناك ضغط أوروبي واضح على إسرائيل من اجل تحريك العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا ربما يعكس الدور التمويلي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي، تاركا المبادرة السياسية للولايات المتحدة.

لكن يبدو أن أهم إنجازات السياسة الخارجية الإسرائيلية قد تحققت في جنوب وشرق آسيا حيث الشراكة الإسرائيلية مع كل من الهند والصين التي تنمو وتتطور في مجالات استراتيجية واقتصادية وعسكرية. وهذا ينم عن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يرى في هاتين الدولتين عملاقين آسيويين صاعدين في السياسة الدولية. إن العلاقة الإسرائيلية مع كل من الهند والصين تساهم أساسا في توسيع دائرة الأصدقاء والحلفاء المحتملين في منظومة العلاقات الدولية لإسرائيل، لكن الأمر في الوقت نفسه يتطلب القدرة على خلق حالة من التوازن بينهما، كون العملاقين الآسيويين يتنافسان على زعامة آسيا في القرن الحالي. إن الاعتبارات الإسرائيلية من وراء هذه الشراكة متنوعة وعديدة، فمن مبيعات السلاح والعتاد الى التعاون الفضائي والتقني، ومن قضية تطويق علاقات إيران مع كل من الهند والصين الى اعتبارات مرتبطة مع "محاربة الإرهاب والأصولية والخطر الإسلامي الأخضر"، وأخيرا يمكن قراءة النية الإسرائيلية للتواجد الجغرافي بالقرب من باكستان النووية وآسيا الوسطى الصاعدة والحاضنة للمصادر والموارد والخبرات النووية.

العلاقة مع الفلسطينيين

لعل ابرز ما كان في العام ٢٠٠٧ هو استراتيجية التعامل بمعيارين مع القضية الفلسطينية: اعتراف وتعامل مع الرئاسة الفلسطينية في رام الله، في مقابل الإعلان عن غزة "كيانا معاديا"، بعد تقويض نتائج اتفاقية مكة وسيطرة حركة "حماس" عسكرياً على غزة في حزيران ٢٠٠٧. ففي جانب التعامل مع الرئيس الفلسطيني كان العنوان الأبرز في العام ٢٠٠٧ لقاء انابوليس، وفي جانب التعامل مع غزة، كان الأبرز هو التلميح والاستعدادات الدائمة للقيام بعمليات عسكرية واسعة وشاملة في قطاع غزة بالتوازي مع استنزاف عسكري وقتل مستمر وتطبيق سياسة الاستنزاف، وفرض حصار خانق على قطاع غزة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن إيقاف ما يسمى بالعملية السلمية، لم يبدأ فقط بعد سيطرة حماس على قطاع غزة والاقتتال الفلسطيني الداخلي، وانما كانت هناك لقاءات ثنائية بين أولمرت والرئيس محمود عباس منذ بداية العام ٢٠٠٧، ولقاءات ثلاثية بمشاركة وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في كانون الثاني وشباط، لم تسفر عن أي تقدم، ولم تساهم في الشروع ببلورة اتفاقية سلام، إنما بقيت في بند إدارة العلاقات العامة، إسرائيليا، وذر الرماد في عيون الفلسطينيين. ووفقا لرؤية إسرائيلية لا تتعدى تلك اللقاءات، قبل لقاء انابوليس، محاولات الحكومة الأميركية

إرضاء حلفائها العرب ودفع ضريبة كلامية ، واما إسرائيليا فهدف أولمرت من وراء هذه اللقاءات هو الظهور بمظهر القائد القادر على صنع السلام مع الفلسطينيين، والقادر أيضا على مجابهة المشروع النووي الإيراني .

على سبيل المثال يرى الكاتب مارك هيلر ، أن أولمرت[1] وبعد سقوط مشروع "الانسحابات الأحادية الجانب" بحاجة للبحث عن مشروع سياسي جديد يبقيه تحت الأضواء . كما تأتي أيضا في سياق إعلان إسرائيلي غير رسمي بالرجوع للبحث عن حلول بالتوافق وبواسطة المفاوضات الثنائية المباشرة . وإذا ما انطلقنا من منطلق وجود قناعة إسرائيلية باستحالة الوصول الى اتفاقية سلام مع الطرف الفلسطيني، فعلى الأقل على الحكومة الإسرائيلية العمل لموضعة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية في إطار واضح المعالم ضمن مسار المفاوضات بغية عدم الانزلاق الى مواجهة جديدة شاملة، قد تلحق الضرر بالأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية في المنطقة، خاصة في ما يتعلق بسورية وإيران .

إسرائيل وانشطار الوطن الفلسطيني

من متابعة التقارير الصحافية والتحليلات شبه الأكاديمية الإسرائيلية، يمكننا تلخيص المواقف تجاه سيطرة حماس على قطاع غزة ورصد مختلف الرؤى والمواقف واتجاهات التفكير المتداولة في سائر مستويات ودوائر صناع الرأي والقرار في إسرائيل حيال التعاطي مع الأوضاع والتطورات الحاصلة في دار الجوار الفلسطيني، وانعكاسات الأحداث على إسرائيل سياسيا وامنيا واستراتيجيا .

تعكس معظم الآراء واتجاهات التفكير المعبر عنها رغبة واضحة وقوية، لدى مختلف الأوساط والمحافل الإسرائيلية، لجهة محاولة استغلال وتوظيف ما حصل في قطاع غزة ومن ثم في الضفة الغربية، بأفضل طريقة ممكنة (من المنظور الإسرائيلي)، وبما يصب في طاحونة المصالح والأهداف "القومية" الإسرائيلية الثابتة والمعروفة، وفي أبسطها تفتيت وتجزئة قضية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني ومحاولة إعادتها إلى المربع الأول، كقضية صراع عربي- إسرائيلي . وليس أدل على ذلك من الارتفاع الملحوظ مؤخراً في وتيرة الحديث والأصوات الداعية في إسرائيل إلى العودة إلى الخيارات القديمة كـ "الخيار الأردني" مثلاً . وتتجوهر هذه الاطروحات وتتمحور في الدعوة إلى "إعادة النظر" في صيغة الحل المبدئية الوحيدة المطروحة على بساط البحث، على الأقل منذ توقيع اتفاق أوسلو المرحلي في أيلول ١٩٩٣، والقائمة على أساس "دولتين لشعبين" . وفي موقف بارز لغيورا ايلاند، رئيس مجلس الأمن القومي الأسبق (في عهد شارون) أعلنه في محاضرة في "مركز ميراث وحدات المخابرات" بتاريخ ١٠-١-٢٠٠٨ قال ايلاند إن الحكومة الإسرائيلية والرئاسة الفلسطينية على قناعة تامة انه لا يمكن التوصل في أية حال من الأحوال إلى اتفاقية سلام تقوم على أساس دولتين لشعبين، اذ انه لا يمكن لأية حكومة إسرائيلية القبول بأدنى الشروط الفلسطينية للاتفاق، كما لا يمكن لأية سلطة فلسطينية القبول بالشروط الإسرائيلية . كما انه لا يمكن لإسرائيل ان تقبل بأية حال من الأحوال إقامة ممر آمن بين قطاع غزة يمر عبر إسرائيل لأسباب أمنية وسياسية . ومن هنا فان أفضل وأسهل الحلول وأكثرها واقعياً أن يكون الممر الآمن من خارج الحدود الإسرائيلية، بمعنى ان يشمل الحل إقناع دول عربية بتقديم أراض للسلطة الفلسطينية وتبادل أراض مع إسرائيل . او بالمقابل العودة إلى الحلول القديمة نحو : الضفة الى الأردن، وقطاع غزة إلى مصر .

مؤتمر أنابوليس

إنّ لقاء انابوليس هو التسمية الإسرائيلية الرسمية لما أطلقت عليه معظم الدول العربية "مؤتمر انابوليس" . ولعل الفرق في التسمية يعكس الفروق في الغايات والأهداف لكل من الدول العربية التي حثت الولايات المتحدة على إطلاق مؤتمر انابوليس بالإضافة للسلطة الفلسطينية، مقابل الأهداف والرؤية الإسرائيلية من اللقاء . بدأت أعمال لقاء انابوليس يوم الثلاثاء٢٧ تشرين الثاني بمدينة انابوليس عاصمة ولاية ميرلاند الأميركية، بحضور عشرات وفود الدول والمنظمات الإقليمية والدولية إضافة الى ثلة من الشخصيات السياسية المؤثرة في العالم .

الطرف الإسرائيلي قلل من توقعات وآمال اللقاء، وشدد على أنه بداية الطريق لمسار مجهول الملامح والغايات، وعلى انه استمرار مباشر لخارطة الطريق وشروطها والتزامات الأطراف لها . وبينما حاول الطرف الفلسطيني الخروج مع إنجاز ما، فإنّ اشد ما حاول الطرف الإسرائيلي منع حصوله هو أخبار ايجابية تحتل عناوين الصحف الإسرائيلية وتنبئ باختراقات نوعية في المفاوضات . الطرف الإسرائيلي أراد هذا اللقاء ليعزز مكانته السياسية المتآكلة بعد حرب لبنان وكنوع من أنواع العلاقات العامة، على غرار الطرف الأميركي الذي أراد إرضاء بعض القادة العرب، واستغلاله لعمل اصطفافات جديدة في المنطقة تضم "المعتدلين العرب" وإسرائيل في مواجهة "الممانعة والتطرف" [٢]

و ليس من الواضح على الإطلاق أن انابوليس أطلق أيضاً عملية حقيقية لتسوية النزاع . فعلى الرغم من موافقة الطرفين على الشروع بمفاوضات متواصلة ابتداء من منتصف شهر كانون الأول الماضي، إلا أنه لم يحدث شيء في انابوليس يعطي ولو مجرّد تلميح بشأن كيفية التغلب على الفجوات الجوهرية في المسائل الرئيسة، وخاصة الحدود واللاجئين والقدس . وفي الحقيقة فإن إعلان التفاهم المشترك لم ينجح حتى في الإشارة إلى هذه المسائل بأسمائها، وذلك كما يبدو بغية تلافي ملامسة حساسيات سياسية وللمحافظة على تماسك الائتلاف الحاكم في إسرائيل [٣] .

إن هذا يعود في المقام الأول إلى استمرار تمسّك إسرائيل بمواقفها المتصلّبة بالنسبة لمواضيع الحل الدائم، بجانب حقيقة أخرى تتمثل في السياسة الداخلية لدى الطرف الإسرائيلي . فقد وقف رئيس الحكومة أيهود أولمرت قبل خروجه إلى أنابوليس أمام تهديدات بالانسحاب من جانب شركائه في الائتلاف إذا ما وافق على تقديم تنازلات في هذه المسائل (أو حتى إذا وافق على بحث بعضها)، وهذا الواقع سيواصل تأثيره على مواقف أولمرت في المفاوضات .

يأتي لقاء انابوليس، إسرائيلياً وأميركياً، في سياق تعزيز ائتلاف عالمي وعربي ضد إيران وسورية، وبالتالي ضد حزب الله وحماس . ذلك أن لقاء انابوليس تعامل بخجل شديد مع القضايا الأساسية التي تهم الطرف الفلسطيني . وبالنظر إلى أن الوضع على الأرض أصبح أكثر تعقيداً، فإن فرص التوصل إلى تسويات بشأن القضايا العالقة أضحت أقل احتمالا مقارنة بما كانت عليه الحال العام ٢٠٠٠ .

العلاقة مع سورية

السياسات الإسرائيلية تجاه سورية لا تقرأ بمعزل عن التعامل الإسرائيلي مع المنظومة العربية المجاورة وإيران، أو بمعزل عن العلاقات الإسرائيلية الأميركية او بمعزل عن الساحة السياسية الداخلية في إسرائيل . كما انه لا يمكن أن نرصد ونحلل تطورات العام المنصرم بمعزل عن سياقها التاريخي ودون الرجوع بعض السنوات، بغية تفسير الواقع

الحالي. وبسبب ضيق الحيز، نكتفي في هذا السياق بالعودة الى العام ٢٠٠٠ بعد وفاة الرئيس الأسبق حافظ الأسد، وتولي ابنه بشار مقاليد الحكم، فعلى ما يبدو كان ذلك العام عام التحولات في السياسات السورية، بقصدٍ من النظام أو كرد فعل على تعامل الدول الغربية وإسرائيل معه.

قبل الخوض في التفاصيل لا بد لنا من توضيح الإطار العام للسياسات الإسرائيلية تجاه سورية في العام ٢٠٠٧، دون فصلها عن السنوات السابقة.

- استمرار العمل بنهج أريئيل شارون، القائل بتسليم التعامل مع الملف السوري للإدارة الأميركية.
- عدم الشروع في أية مفاوضات مع سورية طالما لم تف بالشروط الأميركية.
- يتم التعامل مع سورية فقط في حال كانت هناك حاجة عسكرية، بمعنى إرسال رسائل تهديد ووعيد إليها.
- التوضيح لسورية أن أية عودة للمفاوضات لن ترتكز على وديعة رابين، أي الانسحاب الإسرائيلي الى خطوط الرابع من حزيران.
- إجماع إسرائيلي على عدم الانسحاب من الجولان.
- القلق من تنامي التعاون الاستراتيجي بين سورية وإيران.
- استمرار سورية بتقديم الدعم للمنظمات اللبنانية والفلسطينية المسلّحة، على الرغم من التهديدات الإسرائيلية وتحليق المقاتلات الإسرائيلية في الأجواء السورية، وضربها لموقع عسكري سوري، قيل انه موقع لمفاعل نووي قيد الإنشاء.

تشكل البنود أعلاه الجانب الأساسي من المنظور الإسرائيلي للتعامل مع سورية. لكنها تتداخل مع تحليلات إسرائيلية تجاه سورية منذ اعتلاء الرئيس السوري بشار الأسد، تقول إن الرئيس السوري الجديد ضعيف الى حد بعيد، تنقصه الخبرة ويواجه مشاكل داخلية جمة تمنعه من تغيير السياسية الخارجية لبلده والتوصل الى معاهدة سلام مع إسرائيل. تعاملت إسرائيل مع سورية حتى العام ٢٠٠٦ من هذا المنظار، ومن منطلق عدم وجود تهديد جدي من الجبهة السورية في حال استمر الوضع القائم.

رؤى إسرائيلية مغايرة للتعامل مع سورية

إن متابعة الصحف وإصدارات مراكز الأبحاث المتخصصة وتصريحات القيادات الإسرائيلية، تمكننا من الادعاء ان السياسات الإسرائيلية تجاه سورية تتسم بنوع من "البلبلة" والضبابية وعدم الوضوح أو أنها لا ترتكز على تحليل محدد لوضعية النظام السوري وقدرته على الصمود. فمن ناحية هناك أصوات تقول بضعف النظام وعدم مقدرته على اتخاذ قرارات مصيرية وحاسمة. مقابل ادعاءات ان مفاتيح كل ما يحصل في منطقة الشرق الأوسط موجودة في أيدي النظام السوري. أضف الى ذلك غياب رؤيا واضحة لدى صناع القرار بإسرائيل حول النوايا العسكرية للنظام السوري. توجد تحليلات متضاربة لدى أجهزة المخابرات الإسرائيلية حول النوايا السورية، حيث يدعي الموساد أن سورية غير معنية بسلام حقيقي بينما يدعي "أمان- جهاز المخابرات العسكرية" وجود فرصة لتغير ما بالتعاطي السوري مع إسرائيل. كما أن إسرائيل في حيرة من أمرها بمجال العلاقات السورية الإيرانية ومدى حقيقة الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين،

وهل علاقة سورية بفصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية هي علاقة براغماتية آنية تكتيكية يمكن تغييرها وفقا لمصالح النظام السوري أم أنها تشكل احد الأبعاد الايديولوجيا في مركبات النظام السوري ومحددات سياسته الخارجية، وتتساءل إسرائيل هل يمكن أن يغير النظام السوري تعاطيه مع المقاومة في حال عرضت علية صفقة مغرية؟.

من بين الادعاءات الإسرائيلية القائلة بضعف النظام السوري الحالي، نجد على سبيل المثال لا الحصر ادعاء ايلي كرمون، انه [٤] "في ما يتعلق بعلاقة حزب الله مع سورية، على ما يبدو أن ميزان القوة بات يميل لصالح الحزب بعد وفاة الرئيس السابق حافظ الأسد وتولي بشار الأسد السلطة، وذلك بفضل الشخصية البارزة لحسن نصر لله الذي يبدي استقلالية اكبر من ذي قبل تصل الى درجة السيطرة، وبفضل مساعدة إيران لحزب الله من خلال التزود بالسلاح والمال والدعم السياسي لمواجهة إسرائيل والعمل لعرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط".

يدعي ايال زيسر [٥] من ناحيته، أن تصرف بشار الأسد وسياساته وموقفه من الحرب على العراق أثارت دهشة الكثير من المراقبين والمحللين، وعلى الأخص أن تلك السياسات سوف تدخله، لا مجال، في مواجهة مع الإدارة الأميركية. ويضيف أن بشار الأسد يرغب في قيادة محور عربي مناهض للولايات المتحدة ومعارض- ممانع لسياساتها في الشرق الأوسط. من هنا وضعت سورية نفسها في موقف العداء والمواجهة مع الولايات المتحدة. . . تثير تصرفات وسياسات الأسد عددا من التساؤلات: هل يعي الرئيس السوري نتائج تصرفاته؟ هل القيادة السورية غير مكترثة من إمكانية مواجهة الولايات المتحدة -سياسيا على الأقل-؟ هل تصل كل المعلومات إلى الرئيس السوري، وهل هو على دراية لما يحصل من حوله؟

بالرغم عن علامات الاستفهام التي يشير إليها زيسر، يعود ويدعي انه وبالرغم عن عدم توفر الأجوبة الشافية لهذه الأسئلة، إلا انه لا جديد في تصرفات بشار الأسد. إذ انه ومنذ توليه الحكم استمر في نهج والده بالوصول الى حافة "التسامح" و "حافة الهاوية" في علاقته مع الولايات المتحدة، دون أن يتخطى الخطوط الحمر.

يحاول زيسر [٦]، سبر أغوار الدوافع وراء عروض الرئيس السوري العودة الى المفاوضات مع إسرائيل، ويدعي أن الأسباب الرئيسة لعرض الرئيس السوري هي الضغوط على سورية وتدني "شعبيتها" محلياً وعالمياً، أي أن سورية فقدت مواطن القوة التي كانت تملكها في السابق. لذلك يقترح بشار الأسد اتفاقية سلام متطورة بل وأفضل مما عرض والده - قيام علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وعلاقات طبيعية- نتيجة الضغوط الأميركية بعد احتلال العراق. يعتبر زيسر أن السبب الأهم وراء اقتراحات الرئيس السوري هو الضغوط الممارسة عليه ومحاولة للحفاظ على حكمه والتقارب مع الولايات المتحدة، لأن من المعروف أن الوصول إلى واشنطن يتطلب العبور بالبوابة الإسرائيلية أولاً. إلا أن زيسر يتجاهل في تحليله أن سورية اختارت السلام كخيار استراتيجي ووحيد حينها. ربما تكون سورية الآن في خضم إعادة صياغة خيارتها الإستراتيجية، بمعنى أن السلام ما زال الخيار الاستراتيجي إلا أن المفاوضات لم تعد الخيار الوحيد.

يستنتج زيسر انه بالرغم عن كثرة التهديدات للنظام السوري إلا انه من السابق لأوانه نعي النظام والاحتفال، لأنه ما زال يمتلك بعض مواطن القوة ويتمتع بدعم شرائح واسعة في المجتمع السوري، ومن القطاع الاقتصادي، ومن الجيش السوري ومن الطبقات الوسطى.

ارتباك إسرائيلي

جاء العام ٢٠٠٧ ليزيد من الارتباك الإسرائيلي اثر تحول واضح في الخطاب السوري والإعلان أنها لن تنتظر الى ما لا نهاية حتى تحسم إسرائيل أمرها، إما السلام وإما البدائل الأخرى المتاحة. ويأتي هذا التغير بالتوازي مع ارتفاع مستوى القلق الإسرائيلي من تغيرات جذرية في مبنى وهيكلية الجيش السوري وفي منظومة التسليح. هذه اللهجة ليست خاصة بالعام الأخير بل ان حدتها ووتيرة تناولها في الصحافة الإسرائيلية تناميا بشكل ملحوظ في الأعوام الأخيرة.

من الواضح أن تناول الصحافة للشأن السوري ولقدرات سورية العسكرية لا يعكس بالضرورة الصورة الواقعية وحقيقة ما يجري، والواضح أن هناك تخبطا ما في دوائر صناعة القرار الإسرائيلي حول حقيقة نوايا سورية وقدراتها العسكرية. وفي هذا السياق تتناول فصلية "معرخوت" الصادرة عن وزارة الدفاع الإسرائيلية "العقيدة العسكرية السورية والوسائل لتحقيقها" في مرحلة الأسد الأب والابن. وتوضح لنا هذه المقالة الكثير من المحاور المغيبة عن تناول الصحافة الإسرائيلية الاعتيادية.

يجيب باراك روبنشتاين [٧] - باحث في جامعة تل أبيب- على الادعاءات أن العقيدة العسكرية السورية تحولت الى تبني قواعد إدارة "مواجهة غير متكافئة" بينها وبين إسرائيل، ويحاول الباحث تفنيد هذه الادعاءات وان يعرض بدلا منها طرحا مفاده أن العقيدة العسكرية السورية لم تتغير كثيرا بعد الحرب على العراق وما زالت مبنية على العقيدة العسكرية القديمة، مع إدخال بعض التغيرات لتتناسب مع الظروف الراهنة. ويقول إن "الضغوط الخارجية العديدة التي تعرضت لها سورية في بداية التسعينيات أجبرتها على تعديل وتحديث عقيدتها العسكرية و"رؤيتها للمعركة" والوسائل لتحقيق الأهداف- استمرارية النظام؛ استمرار السيطرة على لبنان وتحرير هضبة الجولان- ويدعي أن للقيادة السورية وسيلتين لتحقيق ذلك: المفاوضات السلمية أو الحرب.

يختلف الباحث مع الرأي القائل إن سورية سوف تسير بنهج صربيا أو العراق وتقوم بادارة حرب دفاعية غير متكافئة وتكتفي بمحاولة الصمود. وعلى غرار ما حدث في صربيا والعراق فإن سورية ستحارب دولة جارة لها، وهذه الجارة حساسة جدا للخسائر البشرية ولا يتحمل اقتصادها الحروب الطويلة. سورية ترى أن حربها مع إسرائيل هي حرب بين ثقافات مختلفة، وهي على قناعة تامة أن للشعب السوري قدرة على التحمل والتضحية في سبيل تحقيق النصر.

على ما يبدو هناك قناعة لدى صناع القرار والجيش الإسرائيلي أن إمكانية وقوع حرب مع سورية أو مواجهة غير محدودة أصبح أمرا منطقيا وواردا بعد ان تضاءل هذا الاحتمال في سنوات التسعينيات. إلا أن الخلافات والاجتهادات تدور الآن حول العقيدة والعقلية السورية لكيفية إدارة الحرب القادمة مع إسرائيل. يستمر هذا الجدل في عدد ٤٠٦ من فصلية معرخوت [نيسان ٢٠٠٦]. ففي مقالة تحمل العنوان ذاته "العقيدة العسكرية السورية في عهد بشار الأسد" يكتب الضابط عوفر شموئيل من وحدة الأبحاث في المخابرات العسكرية (أمان)- [٨]- ان العقيدة العسكرية السورية مبنية على:

١- الامتناع عن المواجهة العسكرية المباشرة بسبب تفوق الجيش الإسرائيلي، من هنا نشرت سورية جيشها بوضع دفاعي على الحدود وتبنت سياسات حذرة في مجال استعمال القوة والجيش. بالمقابل تعمل سورية لتحسين

موقعها في الساحة الدولية لمنع تحولها الى هدف شرعي لضربات عسكرية.

٢- إدارة الأزمات بالطرق الدبلوماسية واستعمال القوة في حالة الضرورة القصوى وفي حال عدم وجود بدائل.

كانت تلك العوامل الثابتة في تعامل إسرائيل مع سورية، ولعل ابرز العوامل المتغيرة هو الفشل الإسرائيلي في الحرب على لبنان وتعالي الأصوات السورية المطالبة باسترجاع الجولان المحتل. وتقوم إسرائيل بالتوازي مع ذلك بتكثيف رسائل الحرب والسلم لسورية. كما لا تزال إسرائيل تعمل وفقا لشروط الولايات المتحدة بعدم إعطاء "هدايا" لسورية وكسر العزل السياسي. في المقابل تقوم إسرائيل بإرسال رسائل السلام لسورية -بالأساس بواسطة تركيا- وتطالب سورية بالتخلي عن حلفائها، في إيران وحزب الله و "حماس" كشرط للعودة لطاولة المفاوضات. إن ما تريده إسرائيل هو:

- استعادة قدرة الردع مع سورية دون خوض حرب معها (حاليًا).
- الاحتفاظ بالجولان بأقل الأثمان.
- عدم العودة الى المفاوضات، دون أن يتسبب ذلك في حرب.
- رسائل سلام بواسطة طائرات حربية.
- إرسال رسائل سلام، مشروطة بشروط لا يمكن لسورية قبولها.
- منع الجيش السوري من شراء أسلحة متطورة من روسيا.

ولا شكّ في أن التغيرات في البيئة الدولية تؤثر على العلاقات الإسرائيلية السورية، خاصة بعد بوادر عودة التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا وعودة روسيا الى الموانئ السورية، والمياه الدافئة في البحر المتوسط.

ويمكن الاستنتاج أن إسرائيل لا تريد العودة الى المفاوضات مع سورية ذلك أنها لا ترى أن ذلك سوف يأتي بتغير جذري للبيئة الاستراتيجية لإسرائيل، كما أنها لا تريد إعادة هضبة الجولان، ولا تريد أن تضعف ما يسمى بالمعسكر العربي المعتدل، وترى أن التفاوض في الوقت الراهن مع سورية سوف يؤثر سلبا على التفاوض مع السلطة الفلسطينية ويعزز من قوة حماس. أضف الى أن الاتفاق مع سورية بعد انسحابها من لبنان لا يؤدي بالضرورة الى تفكيك سلاح حزب الله. أي انه يمكن أن يحافظ حزب الله على سلاحه حتى بعد اتفاق بين سورية وإسرائيل [٩]. ويستنتج الباحث عاموس غلبواع انه لا مصلحة إسرائيلية بالتوصل الى اتفاقية سلام مع سورية في الظروف الراهنة، ذلك أن أي اتفاق مع سورية لن يوفر أجوبة للمشاكل أو المخاطر الأمنية، ومثل هذا الاتفاق ليس بأمر مستعجل، وانه لا يمكن في الوقت الراهن التوصل الى اتفاق سلام وفقا للشروط الإسرائيلية [١٠].

على ما يبدو اختارت إسرائيل، في العام ٢٠٠٧، حلا وسطا، يقوم على إرسال إشارات ورسائل بأنها معنية بالتفاوض وعدم إغلاق باب التفاوض لكي لا يتم تصوير إسرائيل كرافضة للسلام. تقوم إسرائيل بذلك عن طريق وسطاء أو قنوات مخابرات، بدراية ومعرفة أميركية. بالتوازي تعمل على ترميم قدرة الردع أمام سورية، وتوضيح موقف إسرائيل أن لا عودة لتركة رابين وان الشروط مفتوحة.

في صيف ٢٠٠٧ وبداية العام الحالي كثرت الأخبار الصحافية، والتسريبات الإسرائيلية وبعض التسريبات السورية، حول وجود وساطة يقوم بها طرف ثالث بين البلدين. ودار الحديث على أن تلك الدولة هي تركيا. إذ ذكرت مصادر

إسرائيلية أن " هناك وساطة تركية بين سورية وإسرائيل والأسد يبدي استعداده للتفاوض بشروط " . وجاء أيضا أن الموقف السوري لم يتغير ويطالب إسرائيل بتقديم ضمانات بإعادة هضبة الجولان المحتلة كاملة إلى سورية للبدء في التفاوض معها . كما اشترطت سورية أن تُصدر إسرائيل إعلانا رسميا وواضحا وغير ملتبس حول رغبتها في إحلال السلام . بالمقابل استمرت إسرائيل بالتلميح الى وجود الوساطة التركية ، لكنها رفضت التعهد بشيء . ونقلت الصحف الإسرائيلية عن رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت انه ' لا يمكن التعهد بشيء لسورية قبل المفاوضات ، ولا يمكنه منح ضمانات ' رغم تأكيده أن من يعتقد أن باستطاعة الدولة العبرية الاحتفاظ بسيطرتها على جميع الأراضي المحتلة ' يعيش في حلم ' . وصرح أولمرت في احدى المقابلات الصحافية ' لا أستبعد أن يكون الرئيس السوري فعلا يريد السلام ، ولكن الطريق لذلك هو مفاوضات مباشرة ، مشيرا إلى أنه ' يريد إحلال السلام مع كل الدول العربية ، وأريد القيام بذلك عن طريق المفاوضات المباشرة ، هذا ما كان مع مصر وهكذا كان مع الأردن ' . وتابع : الرئيس السوري يعرف موقفي . أي أن إسرائيل تسير من منطلق أن سورية لن تبادر لفتح حرب مع إسرائيل ، وتعمل على إرسال رسائل أن فشلها في حرب لبنان لن يردعها عن العمل لتعزيز تفوقها العسكري في المنطقة ، وأنها لن تقبل بتغير جذري في ميزان القوى مع سورية[١١] .

العلاقة مع مصر

ينظر الى العلاقات الإسرائيلية المصرية في الدوائر الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية على أنها حيوية في المنطقة لاعتبارات كثيرة ، إذ أن المحاولات الإسرائيلية لا تنفك تبذل جهدا لإبراز هذا النمط من العلاقات والتشديد على مكاسب السلام لمصر . كما انه ، في حال إصابة هذه العلاقات بعطب ما أو خلل عميق قد تكون نتائجه كارثية على البيئة الإستراتيجية العسكرية والأمنية لإسرائيل . فمصر تقوم بلعب دور الوسيط بين إسرائيل وبعض الدول العربية أو مسار لإرسال رسائل ، كما كانت الحال مع سورية قبل الفتور في العلاقات السورية المصرية ، وتعمل كوسيط بين حماس وفتح وبين حماس وإسرائيل .

وبعد الفتور الذي ساد العلاقات الثنائية على اثر اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ وسحب مصر لسفيرها في إسرائيل ، استطاع رئيس الحكومة الأسبق ، اريئيل شارون ، إعادة العلاقات الى مسار ايجابي يعمه التعاون ، وهناك من يدعي أن شارون استطاع إقناع الإدارة الأميركية غض النظر عن "بطء التحولات الديمقراطية" بمصر أو حتى عدم تفعيل ملفات حقوق الإنسان بغية عدم سقوط النظام المصري وسيطرة الحركات الإسلامية في حال استمرت الولايات المتحدة المطالبة بانتخابات شفافة ، على غرار ما حصل في السلطة الفلسطينية . لكن إسرائيل طلبت من مصر دفع ثمن بصيغة دعم خطة الانسحاب الأحادي الجانب من غزة والتنازل عن ممارسة السيادة المصرية في المعابر مع رفح والعمل على حماية الحدود من غزة لمنع تهريب السلاح .

بعد أن انسحبت إسرائيل من قطاع غزة في ٢٠٠٥ ، بلورت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس اتفاقية بين إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية تتعلق بمعابر القطاع وخاصة معبر رفح ، ووافقت تل أبيب بموجب هذه الاتفاقية على السماح للاتحاد الأوروبي بمراقبة المعبر . وعلى الرغم من عدم الوجود المادي (العسكري) لها على الحدود ، بيد أن

إسرائيل تراقب المعبر من خلال كاميرات تليفزيونية، بل والشيء الأكثر الأهمية هو أن في يد إسرائيل السلطة الحقيقية لفتح أو إغلاق المعبر بناء على تقديراتها للوضع الأمني.

إلا انه وفي ظل استمرار العمليات الفلسطينية والهجمات من قطاع غزة، بدأت إسرائيل بتوجيه النقد تجاه الحكومة المصرية والتعبير بشكل علني عن قلقها وعدم رضاها إزاء الوضع الأمني على الحدود بين مصر وقطاع غزة. وهذا القلق مرده أن عمليات تهريب الأسلحة المستمرة إلى غزة - وفقاً للإدعاءات الإسرائيلية- قد تؤدي إلى إخلال ميزان القوى بين إسرائيل وحركة حماس. وبعد أن سيطرت حماس على قطاع غزة في حزيران من العام الماضي، اعتبر المسؤولون الإسرائيليون أن الإجراءات الأمنية المصرية على طول محور فيلادلفيا غير مناسبة بالمرة، ما يسمح بتهريب الأسلحة المتطورة إلى غزة ومن ثم تهديد الأمن القومي الإسرائيلي. اغلب التحليلات الإسرائيلية لم تأخذ بعين الاعتبار، عن قصد أو غير قصد، التواجد المصري الشرطي والأمني الضعيف على طول حدود مصر مع قطاع غزة بفعل اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية التي لم تسمح لمصر إلا بتواجد امني متواضع داخل سيناء.

اتهامات إسرائيلية لمصر

إنّ الهدف غير المعلن من هذه الانتقادات والتحليلات الإسرائيلية المعادية لمصر ودورها على صعيد القضية الفلسطينية هو ممارسة سياسة ابتزاز لها حتى تقوم بتبني إجراءات مشدّدة على الحدود. ووصل منحنى الاتهامات الإسرائيلية للقاهرة أعلاه في كانون الأول الماضي عندما ذكرت وزير الخارجية تسيبي ليفني، في شهادتها أمام الكنيست، أن "الفشل المصري في تأمين الحدود مع غزة يمثل معضلة خطيرة ستلقي بتداعياتها السلبية على عملية السلام وعلى العلاقات الثنائية بين البلدين". وطلبت الوزيرة من الإدارة الأميركية تعليق جزء من المساعدات العسكرية لمصر الى حين تتعامل مصر مع تهريب الأسلحة الى غزة.

وقد أثارت تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية ردود فعل عنيفة في القاهرة، إذا صرح الرئيس مبارك في أحدى مقابلاته الصحافية قائلاً: "ليفني تجاوزت الخطوط الحمراء معي"، كذلك تواصلت الاتهامات المصرية لبعض المسؤولين في تل أبيب باستخدام قضية التهريب كوسيلة للإضرار بالعلاقات بين واشنطن والقاهرة، حيث حذر وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط إسرائيل من أنه في حال استمرارها في التأثير سلباً على العلاقات المصرية الأميركية ومن ثم على مصالح مصر بصفة عامة، فإن بلاده ستعمل هي الأخرى على إحداث ضرر بالمصالح الإسرائيلية. بدأت مصر تتوجس من التصرفات الإسرائيلية، ومن التصريحات الإعلامية لبعض مسؤوليها وقادتها السياسيين الذين يهدفون، حسب الرؤية المصرية، الى تخريب أو على الأقل الإضرار بالعلاقات المصرية- الأميركية مستخدمين عصا المساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر، فضلا عن المحاولة الإسرائيلية لدفع مصر أكثر باتجاه تحمل تركة غزة بعد أن أعلنتها إسرائيل كيانا معاديا، ربما كتجديد إسرائيلي استراتيجي للخيار المصري هناك، المثقل بعطاء غير مرغوب به.

وانخفضت حدة التوترات بين البلدين بعدما قام وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، بزيارة للقاهرة أواخر كانون الأول الماضي، شدد خلالها على أهمية السلام مع مصر، واصفاً هذا السلام بأنه "مسألة إستراتيجية". وتبعه رئيس

الحكومة أولمرت بتصريحات أكد خلالها رغبة بلاده في الحفاظ على اتفاقية السلام مع القاهرة رغم كل الصعوبات التي تشهدها علاقات البلدين. وفي التوازي للتوتر في العلاقات الإسرائيلية المصرية، لعبت مصر دورا محوريا في العام ٢٠٠٧ في الوساطة بين إسرائيل وحماس حول عملية تبادل أسرى بين حماس وإسرائيل مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي المحتجز لدى حماس. وعلى الأخص الدور الذي يقوم به رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان، إلا أن تلك الوساطة لم تنجح حتى الآن الى التوصل الى صيغة تناسب الطرفين. أضف الى ذلك الدور المصري في إخراج لقاء انابوليس الى حيز التنفيذ. إذا، أهمية العلاقات بين مصر وإسرائيل تنبع من دور مصر المحوري وبسبب موقعها الاستراتيجي وثقلها في المنظومة العربية. ومن هنا، وعلى الرغم من التوترات الموسمية بين مصر وإسرائيل، لم تشهد العلاقات في العام المنصرم نكسة أو أزمة جدية، بل إن الطرفين، المصري والإسرائيلي، عملا دائما على احتواء الأزمات الثنائية عن طرق لقاءات قمة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية أو وزير الدفاع والرئاسة المصرية بشكل مباشر.

العلاقة مع الولايات المتحدة

على الرغم من الصعوبة الكامنة في اختزال صيرورة العلاقات الإسرائيلية للعام ٢٠٠٧ في هذا الجزء القصير من الفصل، سوف نحاول جاهدين أن نسلط الضوء على عدد من المفاصل الأساسية لمجريات الأمور للعام المنصرم، مع ربطها بباقي أجزاء هذا الفصل، ذلك انه لا يمكننا سرد السياسات الإسرائيلية في القضية الفلسطينية أو في مجال العلاقات مع سورية ومع مصر وباقي أجزاء العالم العربي دون موضعتها في سياق الشراكة الإسرائيلية الأميركية الحميمة. كما لا يمكن تجاهل إسقاطات التورط الأميركي في العراق ومستخلصات تقرير هاميلتون-بيكر من العام ٢٠٠٥، وعلاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج على نسج السياسات الأميركية الإسرائيلية في المنطقة. وباختصار، إن موضوع هذا الجزء يترابط مع معظم فصول التقرير الاستراتيجي بمجمله، في معظم الأحيان بشكل مباشر وفي حالات أخرى بشكل غير مباشر وفي مواقع أخرى تكون روح العلاقات الثنائية بين البلدين في خلفية الأحداث، وحتى الداخلية منها وتلك المتعلقة بالمجال الاقتصادي أو الاجتماعي في إسرائيل.

شهد العام ٢٠٠٧ استمرارية لصيغة الشراكة المتينة بين إسرائيل والولايات المتحدة في معظم المجالات، وتكشف الدعم الأميركي لإسرائيل في معظم المحاور السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فضلا عن التعاون الأمني الاستخباراتي المتين. حتى أن تقرير الاستخبارات الأميركية حول برنامج إيران النووي (أنظروا المشهد الأمني والعسكري في هذا التقرير) لم يغير من الرؤية المتقاربة لأكثر المواضيع سخونة في المنطقة. وقد بقي التشاور والتنسيق ما بين الإدارة الأميركية وإسرائيل قائمًا في هذا المجال ويتركز على وسائل منع إيران من الحصول على سلاح نووي، بواسطة العقوبات الدولية أو التلميح باستعمال وسائل عسكرية، ويلاحظ من تتبع بعض الأدبيات والمصادر الإسرائيلية الصادرة عن صناع السياسة والقرار السياسي ومراكز الأبحاث الاستراتيجية والجامعات والصحافيين الإسرائيليين أن هناك دورا واضحا ومتعاظما للرؤى الإسرائيلية في التأثير على المواقف الأميركية من إيران وعلى كيفية التعاطي الأميركي مع الملف النووي الإيراني.

ومن مشتقات هذا المحور وتوابعه الاستراتيجية ذات الطابع التنسيقي، تشتق السياسات المشتركة تجاه التعامل مع سورية ومع حماس والسلطة الفلسطينية، ومع الملفات الإقليمية المختلفة لا سيما في ظل الحديث الدائر عن إعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة الشرق أوسطية بعد فشل المشروع الأميركي في العراق أو على الأقل تراجعه أو عدم نجاحه واستقواء قوى "الممانعة". إذ أبدت الولايات المتحدة وإسرائيل جليا موقفا موحدا تجاه التفاوض مع سورية، ورفضهما إعطاء النظام السوري، وفقا للمفاهيم الأميركية، حبل النجاة وكسر العزلة التي باتت تتصدع بشكل جلي في العامين المنصرمين. ولأننا لسنا بهذا المستوى من السذاجة لنقبل الادعاء الإسرائيلي أن عدم التفاوض مع سورية نابع فقط بسبب الرفض الأميركي، نستنتج أن إسرائيل والولايات المتحدة منسجمتان حتى الصميم بعدم التفاوض مع سورية على الأقل في هذه المرحلة الحساسة من الترتيبات لعمل عسكري يتم الإعداد له في المنطقة، لا في قضية الجولان المحتل ولا في الشأن العراقي ولا في ملفات أخرى مثل لبنان والوجود الفلسطيني في سورية. بل إن الولايات المتحدة صعدت من حملتها تجاه النظام السوري في العام الأخير وزادت من العقوبات المفروضة على النظام وعلى شخصيات سورية، بالتوازي لرفع سقف الشروط الإسرائيلية للرجوع الى المفاوضات مع سورية، وفي جوهرها التنازل السوري عن الايديولوجيا الرسمية للنظام والاتفاق على عمل ترتيبات خاصة جدا في الجولان بعد الانسحاب الإسرائيلي المفترض منه لضمان أن لا يشكل الانسحاب الإسرائيلي من هذه المنطقة الحساسة امنيا واستراتيجيا أي مخاطر مستقبلية خاصة إذا استمرت الشراكة الإيرانية- السورية.

ولعل ابرز مجالات التعاون بين الدولتين العودة إلى طاولة المفاوضات، العقيمة حتى الآن. وقد عينت الإدارة الأميركية الجنرال تشارلز فريزر منسقا للجنة الرقابة الأميركية على تنفيذ التزامات الطرفين الواردة في خطة "خارطة الطريق". كما لمسنا تنامي الأهمية الممنوحة من قبل الإدارة الأميركية للتنسيق مع إسرائيل بشأن إعادة مسار المفاوضات، والقصد هنا أهمية وجود عملية تفاوض فقط دون أن تكون هناك مقدمات لعملية تسووية أو سلمية حقيقية، بواسطة متابعة عدد الزيارات والجولات التي قام بها صناع القرار الأميركي لإسرائيل في العام المنصرم، إذ انه ومنذ بداية العام زارت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس إسرائيل عدة مرات والتقت صناع القرار فيها، في نفس الوقت الذي زار فيه وزير الدفاع الأميركي إسرائيل أيضا، ناهيك عن الرئيس الأميركي نفسه ونائب الرئيس وعدد من كبار موظفي البيت الأبيض ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي. وفي معظم هذه الزيارات كان تناغم بين أقوال وزيرة الخارجية وتصريحات صناع القرار في إسرائيل خاصة نظيرتها الإسرائيلية تسيبي ليفني، ما عدا استياء شفهي رسمي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل جراء الاستيطان والبناء في القدس من دون أن يكون لهذا الاستياء أي مردود عملي على ارض الواقع [١٢].

إلا انه وحتى الآن لم تؤد تلك الخلافات السطحية حول البناء في المستوطنات والقدس الى شرخ في العلاقة بين البلدين، ومن المستبعد أن تصل الامور الى هذه الدرجة من التأزم والتأزيم خاصة في ظل الدور الوظيفي لإسرائيل في المنطقة واستعدادها الدائم لخدمة الأغراض والمصالح الأميركية في الشرق الأوسط. الهدف الرئيس للاهتمام الأميركي المتزايد في إحياء المفاوضات وعدم الوصول الى طريق مسدود في المسار الإسرائيلي الفلسطيني، ولو أن الثمن هو مفاوضات شكلية، يكمن في الرؤية والمصلحة الأميركية الإسرائيلية المتبادلة التي لا تريد أن تصور الإدارة

الأميركية على أنها فشلت في هذا المسار، إضافة الى فشلها في ملفات إقليمية أخرى يأتي العراق على رأسها. أي أن الولايات المتحدة تريد نجاحا ما في هذا المسار لما في ذلك من مصلحة للإدارة الحالية المحافظة وللرئيس الأميركي شخصيا، وأيضا لوزيرة الخارجية الموكلة بإدارة هذا الملف، ولما في ذلك من أهمية سياسية داخل الولايات المتحدة المقبلة على انتخابات جديدة في نهاية العام الحالي، وفي مجال السياسات الخارجية ومحاولة الولايات المتحدة بناء معسكر مناهض لإيران وسورية، وفي سبيل إشعار أصدقائها في أوروبا واليابان والدول العربية أنها ممسكة بكل الخيوط الاستراتيجية وان قولبة الامور رأسا على عقب يعتمد عليها فقط. كما ترى الولايات المتحدة أن عدم التقدم في المفاوضات قد يعطي حججا "لأعمال إرهابية" محتملة وممكنة داخل الولايات المتحدة وإلقاء اللوم على السياسات الأميركية في الشرق الأوسط من قبل "الإرهابيين" منفذي هذه العمليات حيث كانت دائما فلسطين تستخدم لتبرير مثل هذه الاعمال المعادية لأميركا بسبب دعمها المتواصل لإسرائيل. في نفس الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الحفاظ على رئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود أولمرت، ومنح حكومته فحوى سياسية ومضمونا بعد الانكسار السياسي في حرب لبنان وانهيار مشروع الانسحابات الأحادية الجانب، وبعد ظهور التشنجات الداخلية في أوساط الائتلاف الحاكم. بذلك تكون القناعة السائدة لدى المحللين الإسرائيليين أن الحراك السياسي الأميركي في المنطقة لا فحوى له سوى استمرار عملية مفاوضات عقيمة من دون أن تحاول الإدارة الضغط فعليا على إسرائيل، ومن دون أن تفرض حلولا ورؤى مدعمة بآليات وجداول زمنية ومتابعة الامور على ارض الواقع، ما أدى الى الادعاء أن فترة بوش هي فترة عقيمة دون نتائج سياسية ملموسة في جانب المفاوضات السلمية رغم أن مشروع الدولة الفلسطينية العتيدة ارتبط مع رؤية بوش لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. في المقابل فان هذه الإدارة هي من أكثر الإدارات الأميركية صداقة وتعاطفا مع إسرائيل لدرجة يمكن القول فيها إن الرؤية الإسرائيلية تتطابق تماما مع الرؤية الأميركية.

فعلى سبيل المثال صرح الرئيس الأميركي بوش بتاريخ ٢٠-٦-٢٠٠٧ في نهاية زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية أولمرت للبيت الأبيض بأن الولايات المتحدة سترفع من حجم المساعدات الأميركية لإسرائيل، من ضمن ذلك رفع حجم المساعدات العسكرية لتصل الى أكثر من عشرة مليارات دولار في الأعوام الثلاثة القادمة [١٣]. وعلى اثر زيارة أولمرت للبيت الأبيض صرح أن الولايات المتحدة ستحافظ على التفوق العسكري الإسرائيلي، وذلك في سياق الحديث عن صفقة أسلحة كبيرة من المقرر أن تعقد بين الولايات المتحدة والسعودية. وينسجم هذا التصريح مع إعلان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بأن الولايات المتحدة سوف تعمل للحفاظ على ميزان القوى بالشرق الأوسط، ومن ضمن ذلك الحفاظ على التفوق الإسرائيلي خاصة بعد التململ من قبل بعض المسؤولين الإسرائيليين واللوبي اليهودي في أميركا من أن الأسلحة التي تنوي الإدارة أن ترسلها الى السعودية تعتبر أسلحة متطورة. كما صرح الرئيس الأميركي بتاريخ ٤-١٠-٢٠٠٧ بأن الولايات المتحدة سوف تدافع عن إسرائيل بوجه إيران، كما أضاف أن الولايات المتحدة لا ترفض التحاور مع إيران، في حال تنازلت الأخيرة عن برنامجها النووي [١٤].

وفي هذا السياق ترى إسرائيل بالرئيس بوش من ابرز وأهم أصدقائها، وها هي الولايات المتحدة تتعهد على لسان

الرئيس الأميركي الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي وترفع من قيمة المساعدات العسكرية لإسرائيل لتبلغ ٣٠ مليار دولار في عشر سنوات، رغم أن الدراسات والآراء والانطباعات السابقة أظهرت في أكثر من موضع أن الدعم الأميركي لإسرائيل كان أكثر وأوسع في زمن الحكومات الديمقراطية الأميركية، كون اليهود من مصوتي الحزب الديمقراطي، لكن يظهر أن اللوبي اليهودي والجالية اليهودية تكاد تكون مؤثرة في السياسات الأميركية في المنطقة سواء كان الحزب الحاكم ديمقراطيا أم جمهوريا [١٥].

إسرائيل والاتحاد الأوروبي

مثل العام ٢٠٠٧ استمرارا لعلاقات التعاون الإسرائيلية الأوروبية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والعلمية والتقنية والثقافية، حيث مضى الاتحاد الأوروبي قدما في خطة العمل الأوروبية الإسرائيلية في إطار سياسة الجوار الأوروبي التي تبناه الاتحاد في العام ٢٠٠٤. خطة العمل هذه حسب الرؤية الإسرائيلية تمتاز بالعملياتية والواقعية لأنها تهدف الى توثيق التعاون بن الاتحاد وإسرائيل في مختلف المجالات السالفة الذكر مع مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها إسرائيل في الاطروحات الأوروبية خاصة على الصعيدين الجيوسياسي والجيواقتصادي، وتداعيات ذلك على علاقات الطرفين. لقد شهد العام ٢٠٠٧ مجموعة من المؤشرات والوقائع المهمة التي عززت من علاقات الجانبين حيث اعتمدت معايير "لمحاربة اللاسامية"، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، واستمرار الاتحاد الأوروبي في دعم "المعتدلين الفلسطينيين" ضد "المتطرفين" واستمرار المقاطعة الأوروبية لحركة حماس سياسيا وفي مختلف المجالات الأخرى. ولعل مغادرة فريق المراقبة الأوروبي على معبر رفح في شهر حزيران من العام ٢٠٠٧ بعد سيطرة حماس على القطاع ما هو إلا دليل على استمرار الاتحاد الأوروبي في اطروحاته السياسية المعتادة بخصوص عملية السلام في المنطقة، هذا إضافة الى استمرار التعاون بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية خاصة تلك المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية ولبرلة الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات الخارجية المتبادلة [١٦].

رغم أن إعلان برشلونة قد انعقد على مستوى وزراء الخارجية من الأوروبيين والمتوسطين في العام ١٩٩٥ من اجل البحث في جوانب ومظاهر العلاقات الاورو-متوسطية السياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أن الاتفاقيات اللاحقة التي وقعت بين الاتحاد الأوروبي من جهة، ودول المتوسط كل على حدة، أظهرت توجها أوروبيا واضحا يفترض أن عملية السلام بين العرب والإسرائيليين يمكن أن تقف على ارض صلبة إذا ما دعمت بآفاق تعاون اقتصادية وثقافية. وبالرغم عن المكون السياسي الواضح في المبادرات والمشاريع الأوروبية لحلحلة الصراع المزمن في المنطقة، والمجهود الجدي الذي بذل من قبل الأوربيين في آخر عقدين للتقريب بين وجهات النظر السياسية المتباعدة لأطراف الصراع إلا انه، ومع ذلك، لا يمكن الحديث عن رؤية سياسية أوروبية لحل الصراع وصنع السلام تعكس قوة أوروبا ونفوذها في العالم في مختلف المجالات. ويبدو أن الأوروبيين اقتنعوا في قرارة أنفسهم أن المبادرة السياسية في الشرق الأوسط يمكن أن تترك للولايات المتحدة في ظل نظام دولي سيطرت فيه القطبية الأحادية مع بقاء الدور الأوروبي منصبا على تقديم الدعم الاقتصادي والتقني والتمويلي.

شراكة اقتصادية وإستراتيجية

التقرير الاستراتيجي الإقليمي الذي أعده الاتحاد الأوروبي في فترة ٢٠٠٢ -٢٠٠٦ كشف عن نزعة أوروبية قوية لدمج المنطقة العربية والشرق أوسطية عموما في المنظومة الثقافية والاقتصادية الأوروبية المعاصرة. هناك وجهة نظر أوروبية تقول إن تأخر المنطقة العربية في كافة الحقول لن يحل إلا إذا حاكت الدول العربية تجربة الدول الأوروبية من خلال تبني الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأرست دعائم دولة القانون، ومكنت المجتمع المدني واتبعت نموذج التنمية المستدامة المبنية على الحكم الرشيد والدمقرطة والاقتصاد الحر. ويبدو أن هذه المواصفات تلائم إسرائيل أكثر من الدول العربية حيث أن إسرائيل بناء على هذه المعايير ما زالت الدولة الوحيدة في المنطقة التي تحاكي النموذج الغربي في الحكم والثقافة.

نصت وثيقة المشاركة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في العام ٢٠٠٤ على توثيق كل أشكال الصلات بينهما خاصة في الجوانب الاقتصادية والتقنية والعلمية لدرجة يسهل معها عملية دمج الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصادات الأوروبية، أما على الصعيد العلمي والبحثي، فارتبط الاتحاد الأوروبي بعلاقات متينة مع مراكز البحث العلمي الإسرائيلية حيث تمويل الأبحاث والزمالات العلمية والأكاديمية، هذا فضلا عن حرية انتقال الأكاديميين والباحثين بين الجامعات الأوروبية والإسرائيلية.

زيادة درجة الاتصالات الإسرائيلية مع الأوربيين لم تنصب فقط على الجوانب السياسية والاقتصادية وانما تعدتها أيضا الى الجوانب الأمنية والاستراتيجية لأن دول غرب أوروبا هي مكون أساسي لحلف الناتو الذي يحتفظ بصلات قويه مع إسرائيل على المستويين اللوجيستي والاستخباري. علاقات إسرائيل بالناتو وصلت الى درجة الشراكة الكاملة حيث تستفيد إسرائيل منها بالتغلب على أصداء وتداعيات حرب لبنان الأخيرة في صيف ٢٠٠٦ . كما أن الناتو يعتبر الجسر الذي تمر فوقه إسرائيل من أجل توثيق الصلات أكثر وأكثر مع أوروبا الغربية وأميركا، وإدراك طبيعة مشاريعها ومخططاتها السياسة والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط. إن الشراكة مع الناتو توفر لإسرائيل ميزات مهمة على شاكلة المناورات البحرية الواسعة التي يجريها الحلف في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، والاستفادة من قدرات الحلف القتالية وخططه الحربية خاصة في زمن "الحرب على الإرهاب" . يضاف الى ذلك أن هذه الشراكة تساعد إسرائيل للإطلاع على آخر التكنولوجيا المتطورة والأساليب العملياتية العسكرية، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية لمثل هذه العلاقة حيث صفقات السلاح الإسرائيلية الذاهبة الى الناتو .

على الصعيد الاقتصادي وصلت واردات دول الاتحاد الأوروبي الى إسرائيل في العام ٢٠٠٧ الى ١٨,٦٥٨ مليار دولار بينما وصلت الصادرات الإسرائيلية الى دول الاتحاد في الفترة نفسها الى١٤٫٤٦٣ مليار دولار. الجدول التالي يبين واردات إسرائيل وصادراتها من والى بعض الدول الأوروبية الرئيسة في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧ بملايين الدولارات [١٧].

الدولة	واردات	صادرات
فرنسا	١٤٠	١٠٨
بريطانيا	١٩٨	٢٠٧
ألمانيا	٣٠٤	١٦٠
هولندا	٢١٨	١٨٥
ايطاليا	٢٠٨	١٢٩
تركيا	١٣٠	١٢٣
روسيا	١١٨	٦٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء في إسرائيل، تشرين الثاني ٢٠٠٧.

إسرائيل والاتحاد الأوروبي والتطورات في غزة

مباشرة بعد فوز حركة "حماس" بعدد كبير من المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني (٧٥ من اصل ١٣٢)، ظهرت العديد من التصريحات والتحليلات الرسمية لمسؤولين دوليين يعبرون فيها عن مواقفهم حيال هذه القضية. فالرباعية الدولية المكونة من أميركا والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة عبرت عن رغبتها في تجنيد كل الطاقات من اجل المضي قدما بحل الدولتين اللتين تعيشان في حدود آمنة، وحق إسرائيل في الوجود في حدود آمنة، ونبذ كل أشكال "العنف والإرهاب". هذه الصيغة الوسطية الدبلوماسية ربما جاءت من اجل التغلب على الخلافات الروسية – الأميركية المتعلقة بحماس حيث أن الموقف الأميركي يعتبر حماس حركة إرهابية بينما تنظر روسيا إليها على أنها حركة سياسية منتخبة وشرعية.

أوقف الاتحاد الأوروبي مساعداته للسلطة الفلسطينية التي تصل الى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار سنويا حينما شكلت حماس أول حكومة لها في آذار من العام ٢٠٠٦ وذلك كرد من الاتحاد على عدم اعتراف حماس بإسرائيل. اقترح الاتحاد الأوروبي آليات لإيصال الأموال والمساعدات الإنسانية الى الفلسطينيين عبر مكتب الرئيس عباس لتفادي وقوع الأموال بيد حماس أو وزرائها. في الوقت نفسه استمر الأوروبيون في اتصالاتهم مع الجانب الإسرائيلي من اجل وصول الاحتياجات الأساسية للأراضي الفلسطينية بما فيها الماء والكهرباء والطاقة. كما استمرت دول الاتحاد الأوروبي في دعم البلديات في قطاع غزة حتى بعد سيطرة حماس على القطاع، فقد استأنفت فرنسا وألمانيا والنرويج والسويد والدنمرك تقديم مساعدات مالية لبلديات قطاع غزة. إنّ استمرار المساعدات المالية للبلديات ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية يمكن أن يفهم في سياق أن العزلة الكاملة على الفلسطينيين من اجل عزل حماس ونبذها ومعاقبتها قد يساعد في زيادة التفاف الفلسطينيين حول حماس، يضاف الى ذلك وجود بدائل أخرى للتمويل خاصة العربية والإسلامية منها، فضلا عن أن محاصرة حماس والفلسطينيين قد يزيد من درجة التشدد والتزمت الديني والأيديولوجي (١٨). ويظهر أن إسرائيل لم تمانع في استمرار الدعم الأوروبي الرسمي لمنظمات المجتمع المدني والبلديات والمجالس

المحلية الفلسطينية إيمانا منها أن هذه المساعدات الإنسانية تساعد الفلسطينيين في عدم الوقوع في " أحضان المنظمات الإرهابية " وإذعانا منها لوجهة النظر الأوروبية سالفة الذكر .

ويبدو للعديد من المحللين الخبراء الاستراتيجيين أن وصول حماس الى الحكم في فلسطين ساهم بشكل مباشر في التقريب بين المواقف الأوروبية والأميركية من الحالة الفلسطينية التي أنتجتها انتخابات ٢٠٠٦ . كان الضغط الأوروبي على حماس يتناغم بشكل واضح مع السياسات الأميركية تجاه حماس حيث أن الطرفين الأميركي والأوروبي لجئا الى إيقاف كل أشكال المساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية "الحمساوية" من اجل إجبار حماس لتلبية ثلاثة مطالب هي : الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والإرهاب، وضرورة الالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل[١٩] .

مع أن الدعم الأوروبي الرسمي، وخاصة المالي والاقتصادي منه، قد توقف لسلطة حماس، إلا أن الرؤى اختلفت بين دول الاتحاد نفسه حيث أن بعض الدول مثل السويد وفرنسا وأسبانيا وفنلندا وايطاليا نظرت الى الانتخابات الفلسطينية الثانية نظرة فاحصة ومختلفة لأنها رأت بضرورة إعطاء حماس فرصة لإثبات جديتها في الحكم والسياسة . بعض الساسة الأوروبيين الذين لم تسمع أصواتهم بشكل كاف اعتبر أن وصول حماس كحركة اسلاموية الى الحكم سيدفعها في النهاية الى نوع جديد من البراغماتية والتفكير الواقعي لان رفع الشعارات الدينية والسياسية قبل الوصول الى السلطة يختلف عن تداول وتناول الامور والقضايا الملحة بعد تشكيل الحكومة في الأراضي الفلسطينية .

ووقفت إسرائيل بقوة ضد فكرة زيادة وتيرة الاتصالات الأوروبية والدولية مع حماس وقادتها في الداخل والخارج لأن في ذلك، حسب وجهة النظر الإسرائيلية، تقويضا لسلطة " المعتدلين الفلسطينيين " الذين يمثلهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحركة فتح . وبينما كان الأوروبيون، أو على الأقل جزء منهم يعملون لاحتواء حماس من خلال اللقاءات السياسية الضيقة والتلميح باستمرار المساعدات، كانت إسرائيل تطارد حماس وقياداتها وتضع كثيرا منهم في السجون الإسرائيلية خاصة بعد عملية أسر الجندي جلعاد شاليط[٢١] .

علاقات إسرائيل بالهند

يعتبر العام ٢٠٠٧ مليئا بالأحداث والوقائع والمستجدات على صعيد العلاقة الإسرائيلية- الهندية حيث توثقت الصلات في المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية . أصبحت إسرائيل المورد الثاني للسلاح والعتاد العسكري للهند بعد روسيا، إضافة إلى أن الدولتين دخلتا في شراكات اقتصادية واستراتيجية تجلت بوضوح من خلال نجاح إسرائيل في إطلاق قمر صناعي من داخل الأراضي الهندية بحيث صمم خصيصا للتجسس على إيران . كما أن الدولتين شكلتا ما يسمى بالمجموعة المشتركة لمحاربة الإرهاب من خلال تبادل المعلومات وتنسيق خطط التدريب ورصد "الأعداء المحتملين" .

في العام ٢٠٠٧ تنوعت مظاهر التعاون بين البلدين الى مجالات متعددة مثل "محاربة الإرهاب" ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومبيعات السلاح، هذا إضافة الى التعاون في مجالات الزراعة والتكنولوجيا والاستثمارات

والطيران المدني والتجارة الخارجية خاصة تجارة الماس . وقد تجلت مجالات التعاون هذه بوضوح من خلال الزيارات المتبادلة التي قام بها مسؤولون من كلا الطرفين لتوثيق أواصر العلاقة هذه .

يعتقد إفرايم عنبار ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار ايلان ومدير مركز بيغن- السادات للدراسات الاستراتيجية ، أن التوجه الإسرائيلي صوب شبه القارة الهندية كان مركزاً وحثيثاً منذ أيام بن غوريون وقيام الدولة اليهودية في فلسطين . فقد سعى بن غوريون منذ بداية العقد الخامس من القرن الماضي إلى توثيق العلاقات ، وتعزيز الروابط في مختلف المجالات مع الدول الآسيوية الفاعلة بالتحديد مع الهند والصين واليابان وكوريا الجنوبية . فإن رفض المحيط العربي المجاور لإسرائيل التعاطي معها والاعتراف بها ، والانفتاح عليها ، دفع الساسة في إسرائيل إلى البحث عن أصدقاء وحلفاء وقنوات اتصال وتواصل مع دول آسيوية وافريقية ، حيث اعتمد بن غوريون على تطوير عقيدة الأطراف Periphery Doctrine ، في توثيق الصلات مع الدول والشعوب الواقعة على أطراف العالم العربي ، لا سيما إيران وتركيا وإثيوبيا ، بهدف تحسين البيئة الاستراتيجية والجيوسياسية التي تعيش فيها إسرائيل في محيط عربي ممانع ومقاطع لها [٢١] . وضمن هذا السياق سعت إسرائيل منذ ولادتها الى تعزيز شراكات استراتيجية واقتصادية مع الهند ، لما لهذه الشراكة من تبعات وآثار على العلاقة المستقبلية بين إسرائيل والعالم العربي .

شراكة إستراتيجية

دأبت إسرائيل بصورة ثابتة ومتصاعدة على توثيق أواصر علاقة حميمة متأصلة وصلت إلى درجة الشراكة الاستراتيجية الفاعلة بين البلدين ، بالتحديد منذ العام ١٩٩٢ . إلى ذلك كان لإسرائيل دوافعها وأسبابها المتعددة والمتشابكة لتعزيز علاقتها الاستراتيجية والعسكرية مع الهند حيث أن الأخيرة تعتبر القوة السكانية الثانية في العالم لمجموع بشري هائل يزيد عن المليار والمئة مليون ، وما لذلك من تبعات وإسقاطات على القوة العسكرية الهندية ، وقدرة الهند لحماية حدودها المترامية الأطراف ، فضلا عن بروز قوة سكانية شبابية يافعة ومتعلمة ولها توجهات علمية وتقنية عالية ، حيث تعتبر الهند اليوم أولى دول العالم احتضانا لشهادات هندسة الكمبيوتر في العالم . وبما أن أعدادا كبيرة من المهندسين الهنود في الكمبيوتر والالكترونيات قد اثبتوا أنفسهم ليس فقط في الهند ، وانما رحل عدد منهم للعمل في البلدان الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات بما فيها أميركا وأوروبا الغربية واستراليا وهونغ كونغ . وبالتالي تبقي إسرائيل عيونها متيقظة على هذه القوة المؤهلة والمدربة من اجل الاستفادة من خدماتها وقدراتها في صناعات ومشاريع مشتركة بين البلدين على الأرجح قائمة في الهند للاستفادة من رخص القوة العاملة وحجم السوق الناشئة . كما أن الهند دولة تمتلك موقعاً استراتيجياً مهماً في العمق الآسيوي حيث أنها حلقة الوصل بين غرب آسيا والمشرق العربي من جهة وشرق آسيا ، وآسيا- المحيط الهادي من جهة أخرى .

لقد نظرت إسرائيل بكل اهتمام إلى حدود الهند المشتركة مع الباكستان التي هي الدولة الإسلامية الوحيدة صاحبة القدرات النووية المعروفة . فاستراتيجياً المضي قدماً في توثيق الشراكة بين الهند وإسرائيل ، سيمنح إسرائيل على المديين المتوسط والبعيد القدرة على تحييد القدرات النووية الباكستانية في أي صراع مستقبلي بين العرب إسرائيل ، خاصة إذا حدث تغيير مفاجئ في الباكستان ووصلت نخبة سياسية وعسكرية إسلامية تؤمن فعلاً أن تكون الباكستان جزءاً

من معادلة الصراع بين العرب وإسرائيل على اعتبار أن الباكستان وقدراتها النووية يجب أن تكون في خدمة المشروع الإسلامي الكبير ذي الميول العالمية، فضلاً عن أن المشروع النووي الباكستاني نفسه قد تم تمويله بأموال إسلامية خالصة (السعودية والإمارات العربية) ، إضافة إلى ذلك موجات الاسلمة والتزمت الديني التي تجتاح الشارع الباكستاني خاصة بعد أحداث أيلول من العام ٢٠٠١، ولاحقاً الاحتلال الأميركي لأفغانستان والعراق مثيراً للحفيظة والمشاعر الدينية لدى الباكستانيين [٢٢].

عملت المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية ومراكز الأبحاث المتنوعة على التركيز على المخاطر المشتركة التي تهدد كلتا الدولتين من الناحية الجيوبوليتكية، كما أنها عمدت إلى إعادة الرجوع إلى بعض الأدبيات والمصادر الهندية التي تتبنى نفس هذا المسار البحثي والمنهجي، والذي يهدف إلى أن كلا من الهند وإسرائيل يجب أن تمضيا بسرعة في علاقاتهما من اجل قطع الطريق على "الأعداء المشتركين أو المفترضين".

بالمجمل يمكن تعقب ثلاثة أخطار مشتركة عملت المؤسسة الأمنية والسياسية في إسرائيل، فضلاً عن المؤسسات الأكاديمية على الترويج لها وهي: ١- "الإرهاب الإسلامي" المتنامي في العالم، ٢-معاداة الجيران لكل من الهند وإسرائيل حيث عداء الباكستان بالنسبة للهند والعرب بالنسبة لإسرائيل، ٣-انتشار أسلحة الدمار الشامل. وظهر تركيز إسرائيلي خاص على القدرات النووية الباكستانية والبرنامج النووي الإيراني [٢٣]. ويبدو أن المؤسستين السياسية والأكاديمية في إسرائيل منشغلتان بعمق قي تحديد أهداف إسرائيل الاستراتيجية في علاقاتها مع الهند الصاعدة والواعدة سياسياً واقتصادياً. أما الهدف غير المرصود فهو الضغط على باكستان لفتح قنوات حوار وتطبيع مع إسرائيل مستغلة وجود الجنرال مشرف في باكستان، وانشغاله في صدام مع خصومه السياسيين من "الأصوليين الإسلاميين و"القاعديين". إن تطبيعا محتملا بين الباكستان وإسرائيل يهدف في نهاية الأمر إلى تذويب البعد الإسلامي في الصراع العربي- الإسرائيلي، ولأن تطبيعا محتملا مع الباكستان يمكن أن يدفع دولا أخرى عربية وإسلامية للمشي في الطريق نفسه.

إن فتح القنوات الإسرائيلية الواسعة تجاه الهند في كافة الحقول والمجالات خاصة العسكرية والعلمية، وزيادة وتيرة الحديث الإسرائيلي عن الإسلام الراديكالي والقنبلة النووية الإسلامية (الباكستانية) والإشارات الإسرائيلية الضمنية إلى الدعم السعودي لباكستان النووية، يمكن أن يشكل عامل ابتزاز ومساومة مع السعوديين والخليجيين عموماً لزيادة درجة علاقات التطبيع مع إسرائيل. فزيادة التعاون الإسرائيلي مع الهند "الهندوسية"، صاحبة القنبلة النووية والصواريخ البعيدة المدى والتقنية الإسرائيلية، يمكن أن يشكل حساسية كبيرة عند السعوديين لان أي خلل في ميزان القوى في جنوب آسيا بين الهند والباكستان سيكون له تبعات وأصداء على منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي.

من الأهداف الاستراتيجية القصيرة الأمد التي تسعى إسرائيل لتحقيقها في علاقتها الوطيدة مع الهند قطع الطريق على العلاقات والروابط الوثيقة بين الهند وإيران والتعاون بينهما في مختلف المجالات. لقد عمدت الهند إلى تنويع علاقاتها الإقليمية والدولية على مساحة كبيرة في اعقاب نهاية الحرب الباردة، وكان من أهداف الهند من خلال توثيق العلاقات مع "إيران الشيعية" أن توازن "باكستان السنية" المعادية لها والمتدخلة في شؤونها الداخلية والساعية إلى اقتطاع كشمير من الجسد الهندي، هذا فضلاً عن نمو شراكة اقتصادية كبيرة حيث تعتمد الهند على البترول والغاز

الإيراني كمصدر رئيس للطاقة . يضاف إلى ذلك تخوف إسرائيل من نجاح صفقة ومشروع خط الغاز الإيراني المزمع بناؤه عبر الأراضي الباكستانية ليصل إلى الهند في نهاية المطاف . وإذا ما نجح هذا المشروع ، فان إيران تكون قد نجحت في فك العزلة القسرية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وإسرائيل . لذلك تحاول إسرائيل إقناع الهند أن شراكتها الاقتصادية والاستراتيجية مع إسرائيل هي أكثر ربحاً واقل تكلفة من صفقة خط أنبوب الغاز مع إيران ، وان أي تعزيز للعلاقات بين الهند وإيران قد يؤثر سلباً على الشراكة الهندية –الإسرائيلية التي يمكن أن تتحول إلى شراكة إسرائيلية–صينية وما يلحق ذلك من تبعات عكسية على الهند [٢٤] .

تعتقد بعض الدوائر الإسرائيلية ، السياسية والأكاديمية ، أن هناك قاسما مشتركا آخر يدفع باتجاه شراكة حقيقية متينة بين الهند وإسرائيل ، هو بزوغ دول آسيا الوسطى في أعقاب استقلالها عن الاتحاد السوفييتي السابق في بداية التسعينيات من القرن الماضي . ومعروف أن هذه المنطقة غنية بمواردها الطبيعية خاصة الغاز الطبيعي والبترول حيث تلتحم هذه المنطقة مع القوقاز وبحر قزوين ، وتجاور روسيا والصين وتركيا وإيران ، وهي ذات أغلبية مسلمة وفيها عدد لا بأس به من المهندسين النوويين والقدرات النووية ومن الممكن أن تنتفع بها " دول معادية " لكل من الهند وإسرائيل . ورغم المنافسة بين النموذج السعودي ـــ التركي من جهة والإيراني من جهة أخرى لبسط النفوذ والتأثير على سكان وشعوب هذه المنطقة ، إلا أن إسرائيل ترتئي أن تطور هي بمساعدة الهند نموذجا خاصا بهما حتى يقتدى في هذه المنطقة بهما من خلال الترويج للديمقراطية واقتصاد السوق والعلاقات الاقتصادية والمالية والاستثمارات في مشاريع في هذه الدول . في القراءة الإسرائيلية يجب إبعاد هذه المنطقة كلياً عن تأثيرات نموذجي الإسلام السياسي ، " السعودي السني " ، و " الإيراني الشيعي " لان كليهما معاد لإسرائيل والهند [٢٥] .

تشترك الهند وإسرائيل في علاقات عسكرية منذ فترة من الزمن ، حيث أن الهند هي المستفيد الأول من هذه العلاقة لدرجة أصبحت فيها إسرائيل المورد الثاني للسلاح للجيش الهندي نتيجة لعجز الجانب الروسي (المورد الأول) عن تلبية كل مطالب الجيش الهندي من السلاح والعتاد . الاستفادة من الخبرة العسكرية في صنع أنظمة رصد وتحكم نيران للدبابة الهندية المتطورة " أرجون " ، فضلاً عن تحديث الرادارات المملوكة من قبل الجيش الهندي وتحديث الأسلحة السوفييتية خاصة دبابات (ت٥٥ ، ت٧٢) وطائرات الميغ ٢١ ، والميغ ٢٧ . لقد حصلت الصناعات الإسرائيلية على بعض العقود لتحديث طائرات الميغ السوفييتية الصنع بحيث تم تزويدها بقنابل ومدافع بالليزر ، فضلا عن تحسين قدرة الإطلاق لدى الدبابات والمدافع الهندية . أظهرت مواجهات مرتفعات كشمير في العام ١٩٩٨ مع المسلحين الكشميريين المدعومين من الجيش الباكستاني ، وقدرة المسلحين لتكبيد الجيش الهندي خسائر في العتاد والأرواح ، حاجة الهند الشديدة إلى طيارات بدون طيار من اجل استخدامها لأغراض الرصد والتجسس وتتبع المسلحين الكشميريين العابرين من كشمير الباكستانية إلى كشمير الهندية . وتعتبر طائرة UAV الإسرائيلية بدون طيار أحدث ما توصلت إليه الصناعة الإسرائيلية في هذا المضمار ، وبالفعل حصلت الهند على ١٠٠ طائرة من هذا النوع . استفادت إسرائيل من موجات الانتفاضة الثانية ومن يومياتها خاصة تلك المتعلقة بهذه الطائرة حيث قامت إسرائيل بتصوير عمليات استهداف المقاومين الفلسطينيين على الأرض استخداما للطائرات بدون طيار والترويج لهذه الصور في معارض الطيران الدولي من اجل كسب زبائن جدد في العالم . وذهبت الدوائر الأمنية والعسكرية الإسرائيلية إلى درجة الربط بين خطر " الإرهاب

الفلسطيني " على إسرائيل بخطر "الإرهاب الكشميري" على الهند، وان على الهند أن تستفيد من تجربة إسرائيل في محاربة ما يسمى الإرهاب. هناك تعاون في مجال "محاربة الإرهاب" بين البلدين من خلال تكثيف حملات تبادل المعلومات حول الجماعات "الإرهابية" المختلفة، وطرق تمويلها، وادارة العمليات الخفية. ويقدر أن يصل حجم مشتريات الهند من السلاح الإسرائيلي في فترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٧ إلى أكثر من ٥ مليارات دولار [٢٦].

هناك أيضا تعاون إسرائيلي هندي في مجال الصواريخ حيث تقوم سلطة تطوير الأسلحة في إسرائيل (رفائيل) بتزويد الهند بصواريخ مضادة للصواريخ وصواريخ جو- جو إضافة إلى بعض المعدات الالكترونية. كما أن هناك إشاعات قوية حول موافقة الهند على إنشاء قوة خاصة في الجيش الهندي تصل إلى ٣٠ ألف جندي مهمتها "محاربة الإرهاب والإرهابيين" بمقدورها أن تحصل على تدريب مكثف في قواعد الجيش الإسرائيلي. بعد نجاح الباكستان بالرد على التفجير النووي الهندي شعرت الهند بحاجتها الشديدة للحصول عن رادارات لتركيبها على طائراتها الروسية. ورغم أن أحداث ١١ أيلول قربت وجهات النظر الأميركية والهندية من "الإرهاب العالمي" و"الإرهاب الإسلامي" إلا أن العلاقة بين الهند وإسرائيل ساهمت هي أيضًا في تمتين أواصر العلاقة بين الهند وأميركا [٢٧].

شراكة اقتصادية

توازت الشراكة الاستراتيجية بين البلدين مع شراكة اقتصادية فاعلة في مختلف الحقول الاقتصادية والحياتية. ويبدو أن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في تعاطيه مع الهند ينصب حول فرضية أن التعاون الاقتصادي والروابط الاستراتيجية تبقى ضعيفة، وغير راسخة في ارض صلبة إذا لم تدعم بآفاق اقتصادية رحبة تنعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة في البلدين، خاصة في الهند التي تعتبر من دول العالم الثالث بالمعايير الاقتصادية الرئيسة مثل الدخل القومي ومستوى المعيشة. تصريحات ولقاءات المسؤولين من البلدين اعتبرت أن التبادل التجاري الحر والانفتاح الاقتصادي والتبادل الحر للاستثمارات والسلع والخدمات بين البلدين يخدم أهدافا استراتيجية عليا ممثلة في تدعيم وبناء "مجتمعات ديمقراطية حرة" قادرة على الاستفادة من الخبرات المشتركة. تنوعت مشاريع التعاون الاقتصادي مع الهند في مجالات متعددة ومختلفة أهمها الهندسة وادارة المياه الجوفية ومحاربة التصحر والتكنولوجيا الرفيعة. وفي محاضرة للسفير الهندي في جامعة تل أبيب أسهب في مداخلته في أوجه التعاون بين البلدين، ومن المجالات الكثيرة التي وقف عندها السفير كان البحث العلمي والتطوير والتنمية، تكنولوجيا الزراعة والتكنولوجيا الحيوية وصناعة الأدوية، ومجالات الطاقة غير التقليدية، المعدات الطبية وتكنولوجيا المعلومات [٢٨].

تطورت العلاقات الاقتصادية بوتيرة متصاعدة منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في العام ١٩٩٢ حيث اشترك الطرفان في إدارة عشرات المشاريع التجارية والاقتصادية المتبادلة. في العام ١٩٩٢ وصل التبادل التجاري بين الطرفين إلى ٢٠٠ مليون دولار، وتضاعف هذا الرقم إلى أكثر من مليار ونصف المليار في العام ٢٠٠٢، ومن المتوقع أن يتجاوز هذا الرقم ٥ مليارات في العام ٢٠٠٨، وبهذا أصبحت إسرائيل الشريك التجاري الثاني للهند في آسيا بعد هونغ كونغ. تكررت زيارات المسؤولين الإسرائيليين للهند، كان أهمها زيارة شمعون بيريس كوزير لخارجية

إسرائيل في العام ١٩٩٣ والتوقيع على مذكرتين للتفاهم بين البلدين في مجالات السياحة والثقافة والنقل الجوي والعلوم الزراعية، ثم جاءت زيارة شارون في العام ٢٠٠٣ لتنتقل العلاقات مع الهند نقلة نوعية كبيرة في المجالين العسكري والاقتصادي.

بالمقابل كانت هناك زيارات متكررة من الجانب الهندي إلى إسرائيل لاستكشاف آفاق التعاون المستقبلي في مجالات عديدة، كان أهمها زيارة كمال ناث، وزير الصناعة والتجارة الهندي، إلى تل أبيب في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٥، بهدف تشجيع التبادل التجاري بين البلدين ورفع الحواجز الجمركية و العوائق الضريبية بينهما. كما قام شراد بوار، وزير الزراعة والتموين الهندي، بزيارة إسرائيل في أيار العام ٢٠٠٦. ووقع وزيرا الصناعة والتجارة في البلدين مذكرة تفاهم في دلهي أثناء زيارة وزير الصناعة الإسرائيلي الياهو يشاي تضمنت توثيق التعاون الاقتصادي ومنح درجة الأفضلية التجارية لمنتجات البلدين [٢٩].

في شهر آذار من العام ٢٠٠٧، قام وزير المواصلات الإسرائيلي شاؤول موفاز بزيارة الهند من اجل توثيق صلات التعاون معها في مجالات الطيران المدني والطرق والشحن الجوي والبحري والسلامة على الطرق. تبع هذه الزيارة وصول وزير التجارة والصناعة الهندي شواني كومار الى إسرائيل حيث تم التوقيع على معاهدة التبادل الجوي بين الطرفين في شهر آب العام ٢٠٠٧. وفي مداخلته المطولة أمام طلبة وأساتذة جامعة تل أبيب في العام ٢٠٠٦، أسهب السفير الهندي في إسرائيل في الحديث عن آفاق التعاون بين البلدين والقواسم المشتركة التي تجمع بين الهند وإسرائيل وتقرب بينهما، النقطة المهمة التي أثارها السفير الهندي أن تعاون البلدين ليس فقط على المستوى الرسمي الحكومي، بل أيضا هناك تواصل على مستوى الشعوب والأفراد من خلال المشاركة في الاحتفالات الشعبية في كلا البلدين، والدور الذي تلعبه الأقلية اليهودية في الهند والجالية الهندية في إسرائيل في التقريب بينهما. يزور الهند سنويا أكثر من ٥٠٠٠٠ سائح إسرائيلي، فضلا عن التعاون الوثيق القائم بين تجمعي الماس في البلدين حيث ساهم في احتلال مكانة قوية في سوق الماس العالمي. تلعب سفارتا البلدين دوراً كبيراً في تدعيم العلاقات الثقافية من خلال تنظيم الأسابيع الثقافية ومهرجانات الأفلام والمؤتمرات المتصلة باللغة والثقافة [٣٠].

يسيل لعاب الشركات الإسرائيلية على كعكة الاستثمار في الهند لان هذا البلد يعتبر الاقتصاد الرابع في العالم من حيث القوة الشرائية، وذلك بعد الولايات المتحدة والصين واليابان. وقد ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي وتبني الليبرالية الاقتصادية قبل حوالي ١٥ عاما في زيادة نسبة النمو الاقتصادي حيث يعتبر الاقتصاد الهندي من أكثر الاقتصادات نمواً في العالم في نفس الدرجة تقريبا مع الصين وفيتنام والأرجنتين. فقد نما الاقتصاد الهندي بنسبة ٧,٥٪ في ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ وارتفعت هذه النسبة الى ٨,١٪ في ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ ومن المتوقع أن لا تقل نسبة النمو الاقتصادي عن ٦,٥٪ في العقدين القادمين، ما يعني طبقة وسطى كبيرة تزيد عن ٣٠٠ مليون، وقوة شرائية هائلة ومتصاعدة. كما أن حجم المساهمة الهندية في التجارة العالمية تزيد عن ٥٠٠ مليار دولار في حدود العام ٢٠١٠، وما يزيد من حيوية الاقتصاد الهندي وقابليته للنمو السريع هو التركيبة العمرية للشعب الهندي حيث أن ٢٠٪ من الهنود اقل من عمر ٢٠ عاما، بينما يقع حوالي ٧٠٪ من السكان في قائمة الأقل من ٣٦ عاما. كما أن الهند تخرج ما يقارب ٣ ملايين حامل شهادة بكالوريوس كل عام من ٣٥٠ جامعة و ١١٢٠٠ كلية، فضلا عن تواجد أكثر من ١٥٠٠ مركز

بحثي، كما أن الهند تحتل المرتبة الأولى من المهنيين المؤهلين في حقل تكنولوجيا المعلومات حيث يصل عددهم إلى أكثر من ١٢٠ ألفاً . في العام ٢٠٠٥ وضعت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD الهند كأولى دولة في العالم استقطاباً للاستثمارات الأجنبية، حيث تصل مساهمة إسرائيل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهند الى أكثر من مليار دولار حتى العام ٢٠٠٦، وهذا يضعها في المرتبة ١٤ على قائمة الدول المستثمرة في الهند. هناك تركيز إسرائيلي خاص على قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند الذي ينمو بنسبة ٣٠-٤٠٪ سنويا، ومن المتوقع أن تصل صادرات هذا القطاع في ٢٠٠٨ -٢٠٠٩ الى أكثر من ٦٠ مليار دولار[٣١].

علاقة إسرائيل بالصين

استمرت العلاقات الإسرائيلية الصينية بالنمو والتطور في العام ٢٠٠٧ بوتيرة ثابتة ومتصاعدة بالرغم عن بعض المعيقات والعقبات المرتبطة أصلا بالمتغير الأميركي والعامل الإيراني، فأميركا ما زالت متخوفة من تعمق العلاقة الاستراتيجية الإسرائيلية الصينية لما لذلك من تأثيرات على توازن القوى في شرق آسيا، في نفس الوقت الذي لم توافق فيه الصين بشكل كامل مع الطرح الإسرائيلي المنادي بضرورة أن تلعب الصين دورا أكثر فاعلية في احتواء الطموحات النووية الإيرانية لما للصين من تأثير على إيران.

في زيارته للصين في كانون الثاني ٢٠٠٧، تطرق أولمرت في محادثاته ونقاشاته مع القيادة الصينية الى عدة امور وقضايا أهمها الدور الذي من الممكن أن تلعبه الصين في الضغط على إيران من اجل التخلي عن برنامجها النووي والذي تعتبره إسرائيل خطرا داهما عليها. يدرك أولمرت تماما أن الممانعة الصينية لفرض عقوبات أكثر قسوة على إيران تخدم أهداف السياسة الإيرانية. يضاف الى ذلك إثارة أولمرت لقضايا مرتبطة مع التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والتعاون التقني وصادرات السلاح حيث من المتوقع أن يصل التبادل التجاري بين البلدين في العام ٢٠٠٧ الى أكثر من ثلاثة مليارات دولار. على هامش مؤتمر انابوليس اجتمع وزير الخارجية الصيني يانغ جي كي الذي مثل وفد بلاده في المؤتمر مع أولمرت حيث تطرق المسؤول الصيني الى ضرورة أن تكون عملية السلام شاملة في المنطقة بهدف تفعيل المسارات السورية واللبنانية إلا أن الوزير الصيني تناول أيضا طرق تعميق العلاقات الثنائية في جوانبها الاقتصادية والتقنية والعلمية والزراعية.

شراكة إستراتيجية

قامت النظرة الأمنية والاستراتيجية الإسرائيلية على أساس افتراض أن إسرائيل بلد صغير مساحة وسكانا، ولا يملك عمقا استراتيجيا كبيرا، وانه محاط ببيئة عربية معادية. ومن اجل التعويض عن هذه النقائص والثغرات الكبيرة، عملت إسرائيل على توسيع دائرة حلفائها وأصدقائها في العالم، وبدأت منذ عقد ونصف العقد تماما بالتوجه شرقا نحو الصين، لما يملكه هذا البلد من مزايا اقتصادية واستراتيجية. وضعت إسرائيل مجموعة من الأهداف المهمة التي تقف وراء علاقاتها الاستراتيجية مع الصين، ومن هذه الأهداف توليد قدرة إسرائيلية للتأثير على الصين بخصوص علاقاتها الاقتصادية والاستراتيجية المتنامية مع دول ما زالت جميعها ترفض أو تمانع أن تقيم علاقات مع إسرائيل.

وتدرك إسرائيل جيدا خطورة العلاقة التكنولوجية والعسكرية التي تربط الصين بالقوى الشرق أوسطية خاصة إيران لان هناك شكوكا إسرائيلية من أن هذه الدول تسعى الى الدخول الى النادي النووي، وتقوي قدراتها النووية من خلال البوابة الخلفية الصينية. وهذا ما عبر عنه رؤساء الوزراء والمسؤولون الإسرائيليون الذين زاروا الصين في فترة ما بعد إقامة العلاقة الدبلوماسية بين البلدين [٣٢] مع توصل الحكومة الإسرائيلية والقيادات الأمنية والعسكرية في إسرائيل الى استنتاج مفاده أن إيران هي اخطر أعداء إسرائيل في المنطقة والعالم اجمع. فقد بدأ الجميع يبذل جهدا لنشر هذه القناعة في الخارج. وبما أن الصين هي مصدر رئيس للسلاح الى إيران فإسرائيل تفعل كل ما يمكن فعله لوقف تسليح إيران بالأسلحة النووية أو غير التقليدية، وهي مستعدة للتحدث لأية دولة، لكي تقطع هذه الإمدادات وقنوات التسليح لإيران. وقد اظهر هذا أولمرت خلال زيارته الأخيرة الى الصين في بداية العام ٢٠٠٧ عندما طلب مساعدة الصين للحد من الطموحات الإيرانية النووية. [٣٣]

حدث تغيير واضح في الاستراتيجية العسكرية والقتالية داخل المؤسسة العسكرية الصينية خاصة في فترة ما بعد ماوتسي تونغ، حيث كان ماو من المؤيدين لنظرية الحرب الشعبية الطويلة الأمد القائمة أصلا على إعداد جيش كبير الحجم ومدرب لخوض حرب شوارع وحرب غابات بغض النظر عن التقنية التي يستخدمها. لكن سياسة التحديث للجيش الصيني التي بدأت قبل فترة ليست بقصيرة أصبحت ترتكز على استراتيجية إعداد جيش صغير الحجم لكنه متميز بكفاءته العالية وقدرته على استيعاب التقنيات العسكرية المتطورة وإدخال مستويات تسليح جديدة. من هنا بدأت الصين تنظر الى إسرائيل من اجل الحصول على التقنيات الغربية المتطورة وفي ضوء الرفض الأميركي تزويد الصين بالتكنولوجيا الرفيعة التي من الممكن أن تستخدم لأغراض عسكرية. ورغم أن العلاقة العسكرية بين الطرفين لم تتطور الى أقصى درجات التعاون بسبب الغضب الأميركي على إسرائيل في صفقة الفالكون للصين، إلا أن الدولتين قامتا بخطوات حقيقة على طريق خلق علاقة استراتيجية تعاونية في مجالات التسليح وتبادل المعلومات و "محاربة الإرهاب". [٣٤]

هناك تعاون إسرائيلي- صيني في مشروع إنتاج طائرة مقاتلة من طراز (إف-١٥) في اعقاب رفض الكونغرس الأميركي لمشروع طائرة لافي كمشروع تعاون بين أميركا وإسرائيل بسبب التكلفة العالية. من المجالات الأخرى التعاونية التي قدمتها بكين، مشروع دعم أنظمة التحكم في القذائف المستخدمة في المعارك الحربية حيث زودت بها المدمرات والبوارج الصينية، كما أن هيئة الصناعات الإسرائيلية زودت الصين برادارات متطورة وأجهزة كمبيوتر فخمة تستخدم لأغراض عسكرية. في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، عقدت الصين صفقة عسكرية مع إسرائيل قيمتها نحو مليار دولار حيث حصلت على ٥٤ طائرة كفير ودبابات المركفاه وصواريخ غبريئيل، يضاف الى ذلك صفقات ومشاريع مشتركة بين الدولتين لإنتاج صواريخ جو- جو من طراز بايتون ٣. في كل الزيارات التي قام بها رؤساء حكومات إسرائيل الى الصين منذ زيارة رابين في العام ١٩٩٣ مرورا بزيارتي نتنياهو في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وانتهاء بزيارة أولمرت في ٢٠٠٧، كان هناك تركيز خاص على العلاقات العسكرية والصفقات الحربية حيث وصل حجم تجارة السلاح بين البلدين في العام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ الى ما يقارب ٤,٤ مليار دولار [٣٥].

تعد إسرائيل حسب تقارير الكونغرس الأميركي المورد الثاني للسلاح للصين بعد روسيا من العام ١٩٩٣ وحتى

اليوم، لصفقات تتعدى مليارات الدولارات . من هنا ترى الصين انه لا بد من الاستفادة من إسرائيل من أجل الولوج الى التكنولوجيا الأميركية . وقد نقل موقع الأهرام عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن طائرة الاواكس التي أنتجتها مؤسسة ألفا، احد فروع مصانع الطائرات الإسرائيلية هي عبارة عن طائرة نقل روسية من طراز اليوشن ٧٦ والذي أثار حفيظة الولايات المتحدة [٣٦] . إن أكبر عائق أمام تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية في أبعادها الاستراتيجية والعسكرية بالشكل الامثل هي الولايات المتحدة حيث أن التخوف الأميركي من البروز الصيني يدفع باتجاه تبني استراتيجية ضاغطة على إسرائيل للحد من نقل تكنولوجيا متطورة الى الصين . [٣٧]

خلال زيارة الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين الى إسرائيل العام ٢٠٠٠ تم إبرام صفقات عسكرية كبيرة في مجالات متعددة أهمها إنتاج أنظمة رادارات متطورة ، وبعض التجهيزات العسكرية الأخرى ذات التقنية العالية ، بالمقابل اضطرت إسرائيل الى دفع ٣٥٠ مليون دولار لخرقها عقدا لتوريد طائرة فالكون المتطورة في الصين بسبب الضغوط الأميركية الشديدة التي مورست على إسرائيل ، وذلك بسبب دخول تقنية أميركية متطورة في صناعة هذه الطائرات ، وهذا يمكن أن يسبب خللا في موازين القوى في شرق آسيا ، فضلا عن تهديد المصالح الأمنية الأميركية في تلك المنطقة ، يضاف الى ذلك نقاشات وحوارات إسرائيلية حثيثة مشتركة حول موضوع الإرهاب العالمي ، وحول أفضل الطرق والوسائل لاحتواء الإرهاب باستخدام تقنيات متطورة في جمع المعلومات والتدريب والتكتيكات المختلفة . [٣٨]

بالعودة الى الصلات الصينية الإيرانية ، ودور المتغير الإسرائيلي فيها ، فان التعاون بين الجانبين الإيراني والصيني يرجع الى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي حينما وقع الطرفان اتفاقية في مجال الأبحاث النووية . تضمنت الاتفاقية تدريب مهندسين إيرانيين في المنشآت الصينية ، فضلا عن شراء إيران لمفاعل نووي صيني بحيث يتم بناؤه بالقرب من طهران . في منتصف أيار من العام ١٩٩٥ ، تسلمت الصين ما يقارب ٨٠٠ مليون دولار كدفعة للصفقة الشاملة التي وقعت مع إيران ، ما أتاح نقل منظومة البحوث النووية لإنشاء مفاعلات جديدة خاصة في أصفهان ، ورغم اعتراف كل من إيران والصين بتعاونهما في مجال الأبحاث النووية والتقنيات النووية ، إلا أن كلا الطرفين يؤكدان أن هذا التعاون لأغراض مدنية وسلمية بحتة [٣٩] .

إسرائيل تدرك مخاطر امتلاك إيران للتقنيات النووية على توازن القوى الإقليمي في الشرق الأوسط ، وعلى مستقبل الدولة الإسرائيلية في ضوء تعثر المشروع الأميركي في العراق وفي المنطقة عموما . وبطبيعة الحال لن يكون بوسع إسرائيل محاصرة هذا التعاون الصيني الإيراني واحتواؤه إلا من خلال خلق علاقة وطيدة مع الصين في كل المجالات خاصة العسكرية والاقتصادية . ففي خلال زيارته للصين في العام ٢٠٠٧ ، حض أولمرت على جهد صيني بطريقة فردية ، ومن خلال الجهود الجماعية الدولية التي تبذلها الأمم المتحدة والولايات المتحدة والدول الأوروبية لوقف النشاطات النووية الإيرانية [٤٠] .

علاقات اقتصادية إسرائيلية - صينية متنامية

دخلت الصين مرحلة الاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي في بداية التسعينيات من القرن الماضي في عهد جيانغ زيمين ، وهي نفس مرحلة دخول الاقتصاد الصين عهد التكنولوجيا المتطورة ، وبدأت الصين تفرض ذاتها في الأسواق

العالمية وكمستقبل رئيس للاستثمارات الأجنبية . ومما يدلل على ذلك عدة مؤشرات مهمة منها زيادة مساهمة الصين في التجارة الدولية حيث وصلت مساهمتها الى ما يزيد عن ٢٤٧ مليار دولار في العام ١٩٩٤ ، كما حظيت الصين بزيادة موفورة ومتسارعة لاقتصادها الوطني الذي حقق نسبة نمو اقتصادي أكثر من ٩,٣٪ وهي تعتبر من أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم . إن سياسة الانفتاح الاقتصادي في الصين واعادة هيكلة الاقتصاد الصيني من خلال تخفيف سطوة الدولة والقطاع العام، واعادة تفعيل وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، ولاحقا انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية، قد حول الصين الى عملاق اقتصادي هائل يصعب مجاراته في المجالات التنموية والتجارية .

ترى إسرائيل في الصين قوة اقتصادية كبيرة ستفوق مثيلاتها في أميركا وأوروبا في غضون سنوات، من هنا فان التعامل مع الصين سيفتح آفاقا جديدة أمام المنتجات والشركات الإسرائيلية الباحثة عن أسواق، لا سيما أن السوق الصينية تساعد للانطلاق نحو أسواق آسيوية أخرى بعد ظهور آسيا- اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وفيتنام- كقوة اقتصادية كبيرة بالتزامن مع التقدم الملحوظ في مجالات المال والتقنيات .

بوادر الاتصالات والعلاقات الاقتصادية مع الجانب الصيني ترجع الى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين حيث قام وفد إسرائيلي بزيارة الصين واجرى مفاوضات في سبيل استكشاف سبل التعاون خاصة في مجالات الطاقة الشمسية والزراعة والفحم الحجري وتصدير الفوسفات والبوتاس الى الصين، وفي المجالات الصناعية والطاقة المتعددة المجالات . من الواضح أن الأوساط الإسرائيلية نظرت الى هذه الاتصالات نظرة فاحصة ومهمة لأن الروابط الاقتصادية ستقود الى علاقات سياسية كاملة خاصة إذا نجحت بخلق حالة من الاعتماد المتبادل- ذروة طغيان الجانب الاقتصادي على علاقات البلدين لمس خلال زيارة رابين للصين في العام ١٩٩٣ حيث وصل التبادل التجاري في العام نفسه الى أكثر من مليار دولار، ومن أهم المشاريع التي تم التوقيع عليها خلال زيارة رابين كانت اتفاقية إنشاء مصنع البوتاس، فضلا عن عشرات المذكرات الأخرى التي وقعها رجال أعمال صينيون وإسرائيليون .

حاولت كل من إسرائيل والصين تطوير علاقاتهما الاقتصادية من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات لتنظيم عمليات التبادل التجاري والثقافي بينهما حيث وقع الطرفان اتفاقيات بمنع الازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات وإنشاء مراكز البحوث الزراعية والتعاون الثقافي والطيران المدني والتبادل السياحي، وقد وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى نحو ٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٤ .

خاتمة

إن مشهد العلاقات الخارجية لإسرائيل يميل بشكل واضح الى توسيع دائرة العلاقات الخارجية والدولية، فضلا عن تمتين أواصر العلاقة الحميمة مع الحلفاء التقليديين في أميركا وأوروبا . وعلى الرغم من أن حكومة أولمرت لم تفلح في تحقيق اختراقات على صعيد علاقاتها مع العالم العربي في العام ٢٠٠٧، لكن في نفس الوقت الذي ازداد اهتمامها بالعلاقات مع الاردن ومصر بسبب عوامل ودوافع مرتبطة مع تعقيدات القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني- الفلسطيني بعد أحداث غزة، قناعة من المسؤولين الإسرائيليين أن كلا من مصر والأردن سيكون لهما دور في هذا الاتجاه . أما في التعاطي مع الفلسطينيين فقد شاهدنا تحولا في التفكير الإسرائيلي الذي تخلى بموجبه أولمرت عن خطط

الانسحابات الأحادية الجانب من الضفة الغربية، وأعاد نوعا من الحرارة الباردة الى العلاقات مع الرئاسة الفلسطينية ورئيس الوزراء سلام فياض. ويبدو أن حرب لبنان ٢٠٠٦ قد دفعت الإسرائيليين إلى عدم الإقدام على انسحابات جزئية من أراضي الضفة الغربية من دون اتفاق مسبق مع الفلسطينيين بذريعة أن السلطة الوطنية ما زالت ضعيفة امنيا ولوجيستيا وغير قادرة على ضبط الاوضاع الأمنية على الأرض.

تنامت العلاقة الإسرائيلية مع كل من أميركا والاتحاد الأوروبي، فإضافة الى العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، والدعم السياسي والعسكري المقدم لإسرائيل من هذه الدول ومن الحلف الأطلسي، نجحت إسرائيل في إبقاء المبادرة السياسية لحل القضية الفلسطينية بيد الولايات المتحدة، الحليف الأول والوفي لإسرائيل بعيدا عن التدخلات الأوروبية بهذا الخصوص، بينما استمرت أوروبا في تبني وجهة النظر التي تقول إن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يمكن أن يصنع من منظور اقتصادي وتنموي. فالمساعدات الأوروبية المالية والتنموية للسلطة الفلسطينية وللفلسطينيين عموما يمكن أن تساهم في خلق قاعدة تنموية قوية بحيث تضع الفلسطينيين والإسرائيليين في موضع لا يسمح لهم بالتضحية بثمار التنمية في سبيل خوض مواجهة جديدة.

توغلت إسرائيل في القارة الآسيوية من خلال علاقاتها مع كل من الهند والصين، وقد جاء هذا التوغل وسياسات الباب المفتوح صوب الشرق من وجهة النظر الإسرائيلية الاستراتيجية الباحثة عن حلفاء وأصدقاء خاصة الأقوياء منهم أو الأقوياء المحتملين مستقبلاً. فالهند والصين كأكبر تجمعين بشريين في العالم وما يمثلانه من سوق هائلة وطبقة وسطى كبيرة ومترامية سيساعدان إسرائيل في وضع موضع قدم قريبا من إيران والباكستان وآسيا الوسطى، إضافة الى الثمار الاقتصادية حيث مبيعات السلاح والتكنولوجيا وعلاقات الاستيراد والتصدير.

المصادر والهوامش

١ . مارك هيلر، ٢٠٠٧ . "الإسرائيليون والفلسطينيون بعد "أنابوليس" . نظرة على، ٣٧ (١)، معهد دراسات الأمن القومي .
٢ . أمير كولك، ٢٠٠٧ . "اللقاء الثلاثي : بداية أو نهاية الطريق؟" ، نظرة على، ١١ (١٢) . معهد دراسات الأمن القومي .
٣ . شلومو بروم، ٢٠٠٧ . "نحو المؤتمر الإسرائيلي الفلسطيني" ، نظرة على، ٣٠ (١٧)، معهد دراسات الأمن القومي .
4. Ely Karmon 2004. "Fight on all fronts: Hezbollah, the war on terror, and the war in Iraq", Policy Focus 46.
5. Eyal Zisser, Bashar's Game What is Syria Up To?", Tel Aviv notes no. 74
6. Eyal Zisser 2004, What is Bashar Al-Assad's Peace Offensive, Tel Aviv Notes, No. 95, See also, Eyal Zisser,2004 The Withdrawal of Syrian Forces from Lebanon, Tel Aviv Notes, No. 112, See Also Eyal Zisser, 2005, Bashar Moment of Truth, Tel Aviv, no. 150
٧ . براك روبنشتاين، ٢٠٠٥ . "العقيدة العسكرية السورية والوسائل لتحقيقها" في مرحلة الأسد الأب والأسد الابن" ، معراخوت، ٣٣٩، وزارة الأمن .
٨ . عوفر شموئيل، ٢٠٠٦ . "العقيدة العسكرية السورية في عهد بشار الأسد" ، معراخوت، ٤٠٦، وزارة الأمن .
٩ . غيورا أيلاند، ٢٠٠٧ . "لماذا يجب على إسرائيل أن لا تفاوض سورية؟" ، عدكان استراتيجي، ٩ (٤) .
١٠ . عاموس غلبواع، ٢٠٠٧ . "هل على إسرائيل بدء مفاوضات مع سورية" ، ميكود استراتيجي، ٢ (٣) .
١١ . داني بركوفيتش، ٢٠٠٧ . "الحروب لا تحصل في الصيف" ، عدكان استراتيجي ١٠ (٢) .
١٢ . براك رفيد، الولايات المتحدة تصعد الضغط على إسرائيل والسلطة الفلسطينية، هآرتس ١٩-١١-٢٠٠٧
13. Ynet.co.il 20-6-2007
14. Ynet.co.il 31-7-2008
١٥ . تسفي شيف، اقل من المطلوب ومتأخر حول زيارة بوش لإسرائيل، هآرتس ١٣-١-٢٠٠٨
16. Sharon Pardo, the European Union: A View from Israel Israeli Misperceptions of E.U. 4th ECPR General Conference , Pisa, Italy, September 2007, p. 8
17.http://www.cbs.gov.il/www/fr_trade/tdl.html
١٨ . جهاد حمد، التحول في علاقات حماس الدولية، ٢٤-١٢-٢٠٠٧ www.amin.org/look/article.tpl
١٩ . عمرو حمزاوي، صراع فتح وحماس، التصعيد الأميركي- الأوروبي لأهداف إقليمية، السياسة الدولية، عدد ١٧٠، تشرين الأول ٢٠٠٧، ص . ١٢٣-١٢٢، انظر أيضا
http://www.euractive/com/en/escurity/hamas-renounceviolence
20. www.israelnewsagency.lamasisreleuregeve
21.Ephraim Inbar, The Indian- Israeli Entente, Strategic Assessment, Winter 2004,p. 89
22.Israel- Pakistan: Prelude to Normalization, Tel Aviv Notes, No. 146,Sep. 2005,P.4
23.P.R Kumaraswami, Israel and India, Evolving Strategic Partnership, Mideast Security and Policy Studies No. 40, Begin-Sadat Center for Strategic studies, 1998.
24.Ninan Koshy, U.S Plays Match-maker to India-Israel, Asia Times, June 2003,p.1-4
25. Ephraim Enbar, p. 101
26. Haaretz, 13-7-2007
27. http://www.india-defence.com/exports
28. Speech by Indian Ambassador to Israel at the international forum, Tel Aviv University on 8 march 2006 " Israel and India in the Era of Globalization", p.17
29. the Tribune , August 7, 2007, Chandigarh, India
30. Indian Federation of Commerce and industry:http://www.ficci.com/international/countries/Israel

31. Hindustan Times، 26-10-2007

32. Olmert Visit Refreshes Personal Bond with china: Available from:
English.propledaily/coml/cn

33. Israel PM buoyed by China، available from:http://news.bbc.co.uk

34.Shai Feldman، China's Security: Implications for Israel، Strategic Assessment، Jaffee Center for Strategic Studies، Vol. 2، No.4، Feb.200.p.8

35. http://www.jamestwon.org/china_brief

36. www.ahram.org.eg

37.Yoram Evron، Sino-Israel relations: opportunities and challenges، strategic assessment، august 2007، vol.10، no.2، p1-8

38.Yoram Evron، China and Terrorism Policy، Strategic Assessment، Dec. 2007، Vol.10، No. 3

39.Mohammed Huwaidin، China relations with Arabia and the Gulf، New York and London: Routledge، 2002

40.Olmert speech at Institute for National Security Studies on the " Nature of Future and Intelligence Challenges، 11-12-2007

(٢)

المشهد السياسي والحزبي

د. أمل جمّال

بالإمكان الادعاء أن الخارطة السياسية الإسرائيلية ليست منحصرة في بقاء الحكومة وقراراتها فقط، لكن لا يمكن فهمها في العام ٢٠٠٧، بصورة عميقة، من دون التطرق إلى إسقاطات الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦. فلقد بقي العام ٢٠٠٧ قابعًا في ظل هذه الحرب وأبعادها على لعبة البقاء السياسي من جانب رئيس الحكومة، إيهود اولمرت وحزبه، كديما.

إن شعور الانتظار، الذي ساد بعد إقامة لجنة التحقيق الحكومية لتقصي أحداث الحرب- لجنة فينوغراد- والتي نشرت استنتاجاتها على مرحلتين، يعتبر مميزا أساسيا للغالبية، إن لم يكن لجميع الأحداث السياسية الأساسية في اسرائيل في ٢٠٠٧.

إنّ جميع الأحداث الأخرى، بما في ذلك الفضيحة الجنسية لرئيس الدولة السابق، موشيه قصاب، وقضية التحرش الجنسي لوزير العدل السابق المقرب جدا من رئيس الحكومة، حاييم رامون، في الأيام الأولى لحكومة أولمرت، زادت الشعور العام بعدم كفاءة أولمرت كرئيس للحكومة، وتحولت الى عوامل إضافية في معركة كبيرة، أطرافها كل من رئيس الحكومة وحزب كديما من جهة، ورئيسا حكومة سابقان، هما إيهود باراك وبنيامين نتنياهو، ينتظران الموت السريري لحكومة أولمرت وانهيار كديما من أجل اعتلاء كرسيه، من جهة أخرى. هذان القائدان يوجهان سياساتهما، من داخل الحكومة ومن خارجها، من أجل هذا الهدف، بعد أن طردا بشكل أو بآخر من ديوان رئيس الحكومة بعد فترة وجيزة أظهرا فيها قصر نظرهما السياسي، وقلة مهارتهما في القيام بخطوات سياسية، تتجاوز المحدوديات السياسية التي ترسخت واستحكمت في اسرائيل منذ سنوات طويلة.

هذا الفصل سيحلل الساحة السياسية المركزية في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ لناحية دعم الإطار المفهومي أعلاه. يجدر ذكر أن الحديث يدور على سنة حافلة بالأحداث والخطوات والمبادرات السياسية التي يمكن فهمها فقط من خلال وضعها في سياق الحرب على لبنان التي اندلعت في الأشهر الأولى لحكومة أولمرت والتي تمخض عنها صراع البقاء الذي يخوضه أولمرت وحزبه.

١- إسقاطات الحرب الإسرائيلية على لبنان ومحاولات تثبيت حكومة أولمرت

انتهت الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦، كما هو معروف، بإخفاق عسكري واستراتيجي. الجيش الإسرائيلي لم ينجح في تحقيق أهدافه الاستراتيجية. لقد نجح في إلحاق ضربات موجعة بالمواطنين اللبنانيين وحقق بعض النجاحات التكتيكية لكنه لم ينجح في كسر ميزان الرعب مع حزب الله لصالحه، بمجرد عدم قدرته على إيقاف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال اسرائيل. ولهذا الفشل إسقاطات سياسية عميقة على الجيش وهيبته وإسقاطات آنية وبعيدة الأمد على الخارطة السياسية.

تقرير لجنة فينوغراد والمسؤولية الشخصية

لجنة فينوغراد نشرت استنتاجاتها النهائية في شهر شباط ٢٠٠٨، بعد سنة ونصف السنة تقريبا من الحرب على لبنان. تقرير اللجنة لم يتطرق للمسؤوليات الشخصية، حتى لو تضمن تلميحات بمسؤولية أشخاص معينين عن الحرب وأبعادها. حسب نص تعيين اللجنة فإن وظيفتها هي "فحص التحضير الذي تم وتصرف القيادة السياسية والأمنية في كل ما يتعلق بجوانب الحملة في الشمال والتي بدأت بتاريخ ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦". وقد جاء أيضا في نص التعيين أن "اللجنة ستفحص وتقرر نتائج واستنتاجات وستقدم نصائحها وفقا لما تراه صحيحا، بالنسبة للقيادة السياسية وجهاز الأمن بكل ما يتعلق بجوانب الحملة في الشمال". لغة نص التعيين توحي أنه من صلاحيات اللجنة تقديم استنتاجات ذات طابع شخصي ويمكنها أن تلقي بالمسؤولية على القائمين بالوظائف المختلفة. ولكن عقب الالتماسات التي قدمت لمحكمة العدل العليا بعد نشر الاستنتاجات الجزئية للجنة في شهر أيار ٢٠٠٧ تم تحديد صلاحية اللجنة في كل ما يتعلق بتقديم توصيات شخصية.

لهذا السبب فإن الاستنتاجات النهائية للّجنة بقيت بطبيعتها تنظيمية عامة ولم تقم بتحديد مسؤوليات شخصية للفشل الإستراتيجي في الحرب. صيغة التقرير ومضامينه يعتبران نجاحا كبيرا لرئيس الحكومة ومستشاريه الذين منعوا أية إمكانية بأن يتم اتهام رئيس الحكومة بالفشل في الحرب وبالتالي حسم مصيره السياسي. ولكن سبق نشر التقرير النهائي نشر تقرير جزئي نسب لرئيس الحكومة، ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان مسؤولية مباشرة عن إخفاقات الحرب وطريقة اتخاذ القرارات قبلها وخلالها، سببت زعزعة في الوضع السياسي لايهود اولمرت وحكومته وأودى بالمستقبل الوظيفي لكل من وزير الدفاع، عمير بيرتس، ورئيس هيئة الأركان، دان حالوتس.

لجنة فينوغراد أقيمت كلجنة تحقيق حكومية بعد ضغط جماهيري شديد جدا على رئيس الحكومة لاقامة لجنة تحقيق رسمية. أولمرت امتنع عن اقامة لجنة تحقيق رسمية بسبب صلاحياتها الواسعة ومقدرتها، بموجب قانون لجان التحقيق الرسمية، والتي يترأسها قاض من المحكمة العليا، على تقديم توصيات شخصية من الممكن أن تطالب بإقالة القائمين على وظائف مركزية منها رئيس الحكومة.[١] لجنة التحقيق الحكومية تعتبر أقل درجة وهي تحصل على نص التعيين من رئيس الحكومة نفسه.

بعكس التوقعات، استمر عمل اللجنة أكثر من سنة ونصف السنة وذلك بسبب طريقة عملها واصرارها على فحص

أسباب اخفاق الجيش الاسرائيلي في تحقيق اهدافه وأدائه المتردي أثناء الحرب، من خلال فحص القرارات السياسية والعسكرية المتعلقة بتحضير الجيش للحرب ليس فقط في فترة ما قبل الحرب، وإنما من خلال فحص القرارات المتعلقة بهذه الأمور خلال الأعوام السابقة. هذا القرار أجبر اللجنة على التعامل مع مواد كثيرة ومقابلة عدد كبير من الأشخاص، الأمر الذي سبب تعقيدات في عمل اللجنة ومدى صلاحياتها القانونية، وبالتالي تقديم التماسات للمحكمة العليا بالنسبة لطريقة عملها وبالأخص في كل ما يتعلق بصلاحياتها وضرورة نشر محاضرها.

دفعت التأخيرات في عمل اللجنة وحاجتها لمواجهة الالتماسات التي قدمت للمحكمة العليا اللجنة الى اتخاذ قرار نشر تقرير جزئي قبل نشر النهائي. أدّى هذا القرار الى تقديم التماس لمحكمة العدل العليا يطالب بالزام اللجنة بنشر محاضرها قبل نشر التقرير الجزئي. وقررت محكمة العدل العليا الإستجابة لهذا الإلتماس وأجبرت اللجنة على نشر شهادات رئيس الحكومة، ايهود أولمرت، وزير الدفاع، عمير بيرتس ورئيس هيئة الاركان السابق، دان حالوتس، قبل نشر التقرير الجزئي وذلك قبل عيد الفصح اليهودي من العام [٢] ٢٠٠٧.

وبعد سماع توجه المحكمة العليا، توجهت لجنة فينوغراد إلى المحكمة وطلبت أن تؤجل نشر شهادات رئيس الحكومة، وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان. وذلك لأن "المسألة تثير إشكاليات موضوعية وقانونية ودستورية غير بسيطة، واللجنة لا تستطيع أن تتوجه في هذه المرحلة لمعالجتها بسبب رغبتها في إتمام كتابة التقرير الجزئي في الموعد المحدد".

أثارت هذه الخطوة احتجاج الكثيرين وخصوصا أفراد العائلات الثكلى الذين أرسلوا رسالة للقاضي فينوغراد وطالبوه بالاستقالة من رئاسة اللجنة وحلها من أجل إقامة لجنة تحقيق رسمية، على خلفية اتهامه بالعمل لصالح رئيس الحكومة. [٣] ولكن وبالرغم عن الضغط الجماهيري، استمرت اللجنة بعملها ونشرت في شهر نيسان تقريرها الجزئي.

أدى هذا التقرير إلى هزة أرضية صغيرة في النظام السياسي الاسرائيلي، حيث أصبح واضحا أن حالة التأهب التي استشرت بين القادة السياسيين في الدولة كان لها ما يبررها. ولكن بما أن اللجنة لم تقدم توصيات شخصية في التقرير الجزئي، وإنما اكتفت باستنتاجات، وحتى وإن كانت صعبة للغاية، للقيادة السياسية والعسكرية على حد سواء، فان التقرير الصعب لم يؤد إلى إسقاط الحكومة.

وحددت اللجنة أن رئيس الحكومة مسؤول عن الإخفاقات في القرارات التي اتخذت قبل الحرب، لأنها اتخذت من دون أن تعرض أمامه برامج مفصلة عن سير الحرب، وهو لم يطلب أن تعرض أمامه بدائل ولم يطرح تساؤلات ملائمة عن توجهات الجيش. اتهم رئيس الحكومة بأنه أعلن عن أهداف لا يمكن تحقيقها وأعلن ان الحرب ستستمر حتى يتم ذلك. وذكر التقرير الجزئي أن المسؤولية الشخصية لرئيس الحكومة مركزية في عملية اتخاذ القرار. [٤] وتطرق التقرير الى مسألة الجبهة الداخلية قائلاً إن "رئيس الحكومة لم يول أهمية كبيرة لكون الجبهة الداخلية معرّضة لاطلاق نار مستمر". هذه الادعاءات أدت الى غليان شعبي كبير ومطالبة رئيس الحكومة بالاستقالة إلى حدّ التوجه للمحكمة العليا لالزامه بالاستقالة. [٥] وعملت حركة رجال الاحتياط بالتنسيق مع تنظيمات العائلات الثكلى على تحشيد ضغط شعبي واسع.

أقيم احتشاد احتجاجي في تل أبيب في أعقاب تقرير فينوغراد الجزئي، شارك فيه نحو مئة ألف شخص. طالب المشاركون فيه من قيادة الدولة، وعلى رأسهم اولمرت وبيرتس، أن يخلوا أماكنهم من الساحة السياسية. في هذا الاحتشاد الاحتجاجي شارك فنانون، شخصيات عامة، العائلات الثكلى وأشخاص من حركة الاحتجاج.

وقد تطرق رئيس الحكومة الى احتجاج العائلات الثكلى في مؤتمر مجلس كديما بقوله، "أنا رئيس حكومة لا أتمتع بشعبية، واستطلاعات الرأي تشير الى أنني رئيس حكومة لا أتمتع بشعبية. الصحف تهتم بتذكير الجمهور بأنني لا أتمتع بشعبية، أصدقاء من المعارضة، وعلى رأسهم صديقي السيد نتنياهو، لا يضيعون أية فرصة للتأكيد على أنني رئيس حكومة لا أتمتع بشعبية... حتى في حزبنا يوجد من يهتمون بهذا السؤال. أنا لا أتمتع بشعبية". أولمرت طلب من أعضاء كديما ومن الاسرائيليين جميعا أن يسألوا أنفسهم ماذا يفضلون- رئيس حكومة ينشغل بالسؤال إذا ما كان يتمتع بشعبية، أو رئيس حكومة يقوم بواجبه ويؤدي عمله؟. وأوضح أولمرت أنه يأسف لتخييب آمال معارضيه وأنه لا ينوي الاستقالة من منصبه، حتى لو احتوى التقرير على استنتاجات صعبة.

في هذا السياق يجب توضيح أن أولمرت استطاع أن يعوّل على دعم أعضاء كديما له وعلى عدم رغبتهم بالتوجه إلى انتخابات جديدة بعد شهور فقط من الانتخابات السابقة. صحيح أن دعم أعضاء كديما لأولمرت لم يكن مضمونا مسبقا، ولكن التعلق الكامل لشخصيات مركزية في السياسة الاسرائيلية بالاطار السياسي الجديد، حزب كديما، أدى الى ظرف خاص، وفقًا له، لم يُترجم الرضى المنخفض من أولمرت إلى حالة امتعاض واسعة النطاق. وعلى العكس، فإن شخصيات مركزية في الحزب دافعت عنه.

على الرغم من ذلك، فإن التقرير الجزئي والعاصفة الجماهيرية التي رافقته أديا الى إلحاق ضرر جسيم بصدقية أولمرت الشخصية وصعبت عليه أداء مهامه. لكن بنية حكومته وحقيقة أن الأحزاب السياسية، ما عدا الليكود، لم تكن راغبة في انتخابات جديدة، ساهمت في استمرار عمل الحكومة. في هذا السياق يجب التوضيح أن الائتلاف الحكومي مبني حول حزب أولمرت، الذي تكوّن من أفراد من احزاب مختلفة، الأمر الذي من شأنه أن يهدد مقدرة الحزب على الاستمرار والحفاظ على مكانته في الظروف الصعبة في حال تم تفكيك الحكومة.

حزب العمل، الشريك في الائتلاف، لم يكن راغبا هو أيضا في انتخابات جديدة، خاصة في ظل كونه مسؤولا بشكل مباشر عن نتائج الحرب، بسبب كون من ترأسه، عمير بيرتس، وزير الدفاع في حكومة أولمرت. كذلك بالنسبة لبيرتس فقد وجهت له انتقادات صعبة في كل ما يتعلق بمسؤوليته عن طرق اتخاذ القرار قبل الحرب وخلالها، الأمر الذي صعّب قدرة الحزب على مواجهة انتخابات جديدة والنجاح فيها. لذلك، كان الحل لوضعه الحرج هو تغيير رئيس الحزب من خلال انتخابات داخلية وتغييرات في مناصب وزراء الحزب في الحكومة.

كذلك، فان حزب شاس كان مشاركا في الائتلاف، ووزراؤه جزء من الحكومة التي اتخذت قرار الحرب. كان وزراء شاس من أشد المتطرفين بكل ما يتعلق بحاجة اسرائيل إلى الرد بقوة على اختطاف حزب الله للجنديين في تموز ٢٠٠٦. مع أن وزراء الحزب لم يشغلوا وظائف تتعلق بشؤون الحرب المباشرة، إلا أنه بحكم وجودهم كجزء من الحكومة يتحملون المسؤولية عن اخفاقاتها. لذا، فإن انتخابات جديدة لم تكن واردة في حسابهم، زد على ذلك، أن ضعف أولمرت أفاد شاس المعروف بكونه حزبا يحترف استغلال ضعف رؤساء الحكومة ويعرف جيدا كيف يستغل

الظروف الائتلافية من أجل تحقيق مآربه وأهدافه السياسية. ووقوف شاس الى جانب اولمرت كان قرارًا مصلحيًا وهادفًا، من الممكن رؤية ثماره لاحقا.

حزب المتقاعدين كان جزءا من الائتلاف أيضا. هذا الحزب يعتبر أيضا حزب "مزاج" عابر، استطاع أن يحصل على سبعة مقاعد نبعت بالأساس من احتجاج وليد اللحظة لطبقات سكانية مختلفة. كان واضحا لرؤساء الحزب أن الغنيمة التي كانت من نصيبهم لن تعود مرة أخرى في أية انتخابات قادمة. لكون هذا الحزب جزءا من الحكومة ولكون من يترأسه هو رجل موساد سابق، فان الحزب رأى أنه من الأفضل أن يستمر في الحفاظ على الوظائف التي يحتلها، حتى لو كان الثمن انتقادا معينا من قبل الجمهور.

يمكن أن يضاف الى ذلك، أن اولمرت نجح في تقوية حكومته من اتجاه غير متوقع وهو انضمام حزب يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا) الذي يترأسه أفيغدور ليبرمان للائتلاف. هذا الحزب الذي يملك ١١ مقعدا انضم للحكومة في تشرين الأول ٢٠٠٦، أي بعد انتهاء الحرب بنحو ثلاثة أشهر، الأمر الذي يعني من ناحية جماهيرية تعبيرا عن الثقة في الحكومة والذي يترأسها. بسبب كون هذا الحزب حزب مهاجرين غالبيتهم منتخبون من اليمين، وبسبب كون هذا الحزب يدار بشكل ديكتاتوري تقريبا، كان قرار رئيسه بالانضمام للحكومة وحصوله على منصب نائب رئيس الحكومة ووزير للشؤون الاستراتيجية، حاسمًا. وقد أقيمت وزارة الشؤون الاستراتيجية خصيصًا لإرضاء ليبرمان وحصل حزبه على وزارة حكومية أخرى- وزارة السياحة، ما أدى الى قبول قراره في الحزب دون تحفظات تقريبا.

شكل مبنى الائتلاف، خاصة بعد انضمام يسرائيل بيتينو، مصدر ارتياح للحفاظ على قوة أولمرت وقدرته على مواصلة توجيه سفينة السياسة الاسرائيلية المتأرجحة. من ناحية أخرى، فإن التقرير الجزئي للجنة فينوغراد قطع كل أمل في أن تقدم حكومة أولمرت على القيام بخطوات استراتيجية أو سياسية جادة في الفترة القريبة. لذلك، فإن خطة "الإخلاء" والتي تحدث عنها أولمرت في حملة الانتخابات وتصريحاته عن رغبته في مواصلة طريق شارون في انسحاب آخر من مناطق الضفة الغربية بشكل يتوافق مع المصالح الاستراتيجية لاسرائيل تبددت. اولمرت تحول الى رئيس حكومة مقيد جدا نتيجة لتسرعه. لذلك، فقد استثمر وقتا كبيرا في إصلاح صورته ورغبته لإظهار مسؤوليته القومية لتصحيح الأخطاء التي ارتكبت وخاصة إعادة إصلاح الجيش.

في رده على التقرير الجزئي لتقرير فينوغراد قال أولمرت إنه "لا يوجد شك أنه يجب استخلاص العبر."[٦] لكنه تحدث عن النزعة الاسرائيلية، بعدم السماح لمن أخطأ أن يصلح نفسه. لذلك قال إنه "لا توجد أية امكانية في استخلاص العبر اذا حدثت هنا أزمة سياسية. أنوي مشاركتكم الاستمرار في استخلاص العبر ... انه تقرير خطير وصعب. هناك هفوات، كانت هناك اخفاقات لدى متخذي القرار المركزيين وأنا على رأسهم. يجب استخلاص العبر، يجب إصلاح الأخطاء وهي كثيرة. أنا أنوي العمل من أجل إصلاح كل ما يجب إصلاحه بشكل جذري وسريع. ليس من الصحيح الاستقالة. هذه الحكومة اتخذت القرارات، وهي ستعمل على إصلاح النواقص".[٧]

يجب التذكير في هذا السياق أن كافة النقاشات المتعلقة بالحرب تمحورت حول أداء القيادتين السياسية والعسكرية

قبل الحرب وخلالها. النقاشات لم تتطرق الى مدى شرعية أو مصداقية الحرب والإسقاطات الهدّامة التي تسببت بها في الجانب اللبناني. أولمرت ورجاله علموا أن الجمهور في اسرائيل لا يعترض على الحرب وانما على نتائجها. عرفوا أنه لو كان أداء الجيش أحسن وكان بالاستطاعة ايقاف القصف على الجبهة الداخلية الاسرائيلية في المرحلة الأولى للحرب، لما ظهرت الأصوات الناقدة لدى الجمهور. هذه القراءة للواقع الإسرائيلي ساعدت أولمرت أن يمحّور الاهتمام من حول الإخفاقات العسكرية وكونها بعيدة المدى، من ناحية، والنجاح السياسي للحرب والذي تمثّل في إبعاد حزب الله عن الحدود مع اسرائيل ونشر قوات دوّلية في المكان، من ناحية أخرى. محورة الاهتمام في اخفاق الجيش أدت الى استقالة رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع، وبذلك تم تخفيف الضغط عن رئيس الحكومة.

استقالة رئيس هيئة أركان الجيش وأبعاد تعيين خلف له

أدّى الضغط الجماهيري بعد الحرب الى اضطراب كبير بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية. بالرغم من أن القانون الاسرائيلي يحدد بشكل واضح أن الحكومة هي المسؤولة عن الجيش وهو يخضع لقراراتها، إلا أن أداء الجيش السيء في الحرب لم يترك مجالا للشك في الحاجة إلى زعزعة الجيش وضرورة إحداث تغييرات جذرية فيه. ومع أن دان حالوتس كان رئيس هيئة أركان يتمتع بشعبية كبيرة في أوساط القيادة السياسية الرفيعة المستوى واعتبر صاحب تأثير كبير على السياسة الاستراتيجية لاسرائيل، فانه فقد الشعبية الجماهيرية وكان عليه أن يواجه الانتقادات الحادة على تأدية وظيفته. الضغط الذي أخذ بالازدياد على الحكومة وتوجيه أصبع الاتهام نحو الجيش بشكل عام ورئيس هيئة الأركان بشكل خاص أديا في النهاية الى استقالة دان حالوتس.[٨]

استقالة دان حالوتس أعطت وزير الدفاع، عمير بيرتس، وهو أحد المسؤولين عما تجذّر كإخفاق في الحرب على لبنان، فرصة ذهبية ليقرر من يكون رئيس هيئة الأركان القادم للجيش. ومع أن الانطباع المتدني عن أداء بيرتس كوزير للدفاع وعدم خبرته أديا الى تساؤلات كثيرة عن كفاءته لتعيين رئيس هيئة الأركان، إلا أنّ كونه رئيس حزب العمل، الشريك المركزي لكديما في الإئتلاف الحكومي وواقع أن إستقالته من الحكومة يمكن أن تسبب أزمة ائتلافية عميقة تؤدي الى تفكيك الحكومة، جعلا رئيس الحكومة يحافظ على علاقة علنية "لائقة" مع بيرتس. من ناحية أخرى لمح مكتب رئيس الحكومة كل الوقت ان على بيرتس أن يخلي مكانه لكونه يسبب حملا ثقيلا على مقدرة رئيس الحكومة في اعادة إصلاح مكانته. إلا أن عمير بيرتس استمر في منصبه كوزير مسؤول عن اعادة اصلاح الجيش وعن تعيين رئيس هيئة الأركان بعد استقالة دان حالوتس في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٧.

في نهاية المطاف تم تعيين من كان مديرا عاما لوزارة الدفاع ومن تنافس في السابق ضد دان حالوتس على رئاسة هيئة الأركان وخسر، الجنرال غابي أشكنازي. تعيين أشكنازي أتى ليعبر عن استيعاب بعض الاستنتاجات التي نبعت من اخفاقات الحرب على لبنان، وعن الرغبة في إعادة إصلاح الجيش، ومن وجهة نظر اسرائيلية إعادة هالة القدرة القتالية التي ميزته في السابق. أشكنازي هو جنرال ذو خبرة، يأتي من القطاع الحربي البري في الجيش ويعتبر ذو باع طويلة في معرفة إستراتيجيات القتال العادية وغير العادية. تعيينه جاء كخطوة مهمة ومحاولة لاستعادة لجيش ثقته بنفسه، على اعتبار ان أشكنازي يستطيع بشخصيته العميقة والجدية ان يؤدي الى إدخال إصلاحات بعد فترة طويلة

من تقليص في الموارد وفي التدريبات. وقد اعتبر تعيين أشكنازي خطوة ذكية من بيرتس وأولمرت وجزءًا من عملية إصلاح أخطاء ارتكبت من قبلهما ومن قبل قادة سابقين.

استقالة وزراء من حزب العمل ورئيس الإئتلاف الحكومي

شهد حزب العمل نقاشًا حادًا بخصوص مبدأ بقاء الحزب في الحكومة بعد الحرب على لبنان. الكثيرون في الحزب، بمن فيهم وزراء، نادوا بالاستقالة من الحكومة، والمواجهة بين رئيس الحزب وبين ناقديه أدت الى عقد إجتماع لمركز حزب العمل من أجل اتخاذ قرار في النقاش، خاصةً على ضوء قرار رئيس الحكومة ضم حزب إسرائيل بيتنا برئاسة أفيغدور ليبرمان، المعروف بمواقفه الفاشية، الى الائتلاف.

عقد مركز حزب العمل اجتماعا في تاريخ ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٦، وأتّخَذ قرارا بالبقاء في الحكومة، وذلك رغم الأصوات التي نادت بالاستقالة على خلفية ضمّ ليبرمان للحكومة. أحد هذه الأصوات كان الوزير أوفير بينيس-باز، والذي قدّم استقالته لسكرتير الحكومة في اليوم الذي أصبح فيه حزب إسرائيل بيتنا جزءا من الحكومة. بينيس برّر استقالته على أنها تمّت بسبب مواقف حزب إسرائيل بيتنا وخاصةً مواقف رئيسه المتطرّفة. لكنه تحدّث أيضا عن أداء الحكومة خلال الحرب الثانية على لبنان وقال: "منذ الحرب الثانية على لبنان فقدت الحكومة طريقها." وتساءل بينيس "هل الحل لإخفاقات الحرب على لبنان هو إدخال ليبرمان للحكومة؟ إذا كان ليبرمان هو الحل لضياع الطريق بعد الحرب، إذًا يجب على الحكومة بأكملها الاستقالة وإعطاء اليمين أن يقود الدولة."[٩]

لم ينجح أوفير بينيس بتصرفه هذا أن يؤدي الى استقالة حزب العمل، لكن على خلفية نشر تقرير فينوغراد الجزئي زادت الأصوات المعترضة على شرعية الحكومة ومن يقف برأسها. لم تكن الانتقادات والمطالبة بأخذ المسؤولية عن الأخطاء التي تمّت في فترة الحرب من طرف الأحزاب المعارضة، والعائلات الثكلى أو الجنود الاحتياطيين الذين شاركوا في الحرب بشكلها الأبشع فحسب، بل إنّ أحزابا في الائتلاف بدأت بإسماع أصوات ناقدة. جزء من قادة حزب العمل، الذين جلسوا في الحكومة، وحتى وزراء كانوا شركاء في عمليات اتخاذ القرارات قبل الحرب، أصبحوا يطالبون باستقالة المسؤولين عن الفشل.[١٠]

كان هذا هو حال الوزير إيتان كابل الذي استقال في أعقاب نشر التقرير الجزئي للجنة فينوغراد، مدّعيًا: "لا أستطيع بعد الآن الجلوس في حكومة يرأسها إيهود أولمرت... أولمرت، كما حدّدت اللجنة، بشكل واضح وقطعي، هو المسؤول، ولذلك عليه أن يستقيل". وأضاف كابل أنه سيعمل كي لا تكون استقالته الوحيدة وإنما تؤدي الى أن يقوم جميع الشركاء في الائتلاف بدفع أولمرت للاستقالة من منصبه.[١١] استقالة كابل، والتي اعتبرت بداية لتفتت الموقف الداعم لبقاء حزب العمل في الائتلاف، تجلت كغير مجدية في دفع أولمرت للاستقالة. وبعد استقالته انضم الى المعارضين لمعسكر عمير بيرتس في حزب العمل وتقرب من باراك، الذي نجح في أن يعود لقيادة حزب العمل بعد جولة انتخابية تلقى خلالها دعم كابل.

باراك بدوره اتّخذ موقفا حذِرا بكل ما يخص مستقبل طريق حزب العمل في الحكومة. لكن كلما اقترب الحسم بينه وبين عامي أيالون في المنافسة على رئاسة حزب العمل احتاج لدعم أوفير بينيس الذي طلب الالتزام بالاستقالة من

الحكومة اذا تم انتخابه. لذلك وعد باراك بتفكيك العلاقة مع حزب كديما اذا تم انتخابه لرئاسة الحزب. موقفه هذا، مع أنه نصه بحذر، أمسى مشابها لموقف عامي أيالون الذي صرّح بشكل علني أنه لا يثق برئيس الحكومة، ولذلك إذا تم انتخابه لرئاسة حزب العمل فلن يجلس في الحكومة. هذه المواقف للمرشحين لرئاسة حزب العمل أعطت مفهوما خاصا لاستقالة كابل من الحكومة والإحساس العام كان أن حكومة إيهود أولمرت تتفكك من الداخل.

يجب أن نضيف إلى ذلك أن أفيغدور يتسحاكي، سكرتير حزب كديما ورئيس الائتلاف، استقال من منصبه بتاريخ ٢ أيار ٢٠٠٧ بعد أن طلب علنيًا من أولمرت أن يستقيل على خلفية خطورة تقرير فينوغراد والخوف على مصير كديما. وبالرغم من أن يتسحاكي لم يصرّح بأن موقفه تم بالتنسيق مع قادة آخرين في كديما، لكن ثارت شكوك أن موقفه كان بالتنسيق مع وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، والتي تعتبر الشخصية رقم اثنين في كديما. غير أنّ استقالة يتسحاكي لم تؤد الى تطوّرات مثيرة في الحزب الحاكم. بعد استقالته مباشرةً قام أولمرت بتعيين تساحي هنغبي المقرّب منه رئيسًا للائتلاف. أمّا الضجّة التي أثارها يتسحاكي فلم تنجح في التوسّع وبقيت ضيّقة أو اقتصرت على قضية وزيرة الخارجية ليفني.

إدعاءات وزيرة الخارجية وإرجاعها الى السرب

أدّى نشر التقرير الجزئي الى موجة من الشائعات بأن وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، تعمل على الإطاحة برئيس الحكومة. مكتب الوزيرة أسرع إلى الإعلان أن: "وزيرة الخارجية لا تقف من خلف أية عملية للإطاحة برئيس الحكومة، إيهود أولمرت". في المقابل، اتهمت أطراف مقرّبة من رئيس الحكومة ليفني بمحاولة انقلاب بالاشتراك مع رئيس الائتلاف افيغدور يتسحاكي. المقرّبون من رئيس الحكومة ادّعوا بأنه "لا يوجد شك أنه كانت هناك محاولة للانقلاب، لكن هذه المحاولة فقدت من قوتها." [١٢]

رد الفعل الشديد لمكتب رئيس الحكومة واتهام ليفني بالتآمر كان هدفه دفع ليفني للتصريح علنيًا عن موقفها. وقد نجحت هذه المحاولة في دفع ليفني لاتخاذ موقف واضح من مستقبل شراكتها مع أولمرت. وفي لقاء بينهما أوضح أولمرت لليفني بأنها لا تستطيع "إدارة معسكر تآمر" ضده والحفاظ على موقعها كرقم اثنين بعده. ليفني من طرفها دعت رئيس الحكومة للاستقالة وقالت في مؤتمر صحافي دراماتيكي أجرته بعد لقائهما: "عبّرت عن رأيي في المقابلة بأن الاستقالة هي الخطوة الصحيحة من طرفه. كانت هنالك شائعات بأنني عملت للإطاحة برئيس الحكومة. هذا لم يحدث أبدًا. هذا قرار يجب عليه هو اتخاذه". وأوضحت ليفني أنها لا تضع إنذارا أمام أولمرت وذكرت أنها لن تؤيد اقتراح حجب الثقة الذي يهدف لاسقاط الحكومة.[١٣] وأوضحت ليفني أنها "فكرت في الاستقالة". لكنها تراجعت قائلة إنه لا يوجد أي تأكيد أن يؤدي ذلك الى استقالة رئيس الحكومة. وأضافت أن الاستقالة هي نوع من الاحتجاج لكنها ليست بالضرورة خطوة قيادية.[١٤]

وقد ظهرت مواقف بعض الشركاء في الائتلاف من خلال موقف نائب رئيس الحكومة ووزير الصناعة والتجارة والعمل، إيلي يشاي (شاس)، الّذي تحدّث عن الأزمة موضحا أن: "الوضع لا يحتمل ومتعب جدًا. بدلا من إعادة الترتيب وتصحيح النواقص، يساعد الواحد الآخر على الإساءة الى الثالث. أنا أتأسف جدًا على ما يدور".

هذا الانتقاد عكس موقفا تستشري فيه المصلحة الحزبية وتخوف شاس من سقوط الحكومة وإرادتها بالبقاء في سدة الحكم، لما يتيحه ذلك من الحصول على الموارد التي تلزم الحزب لتقوية قاعدته الشعبية. انعكست هذه المصلحة في مواقف أعضاء حزب كديما أيضًا. فوزير الاستيعاب، زئيف بويم قال إن: "تاريخ دولة إسرائيل مبني من حكومات كانت فيها خلافات في الآراء الشخصية بين أشخاص كبار مثل أولمرت وليفني، وحتى أكثر من ذلك، من بن غوريون وشاريت حتى ديفيد ليفي وبيبي نتنياهو. هؤلاء الأشخاص أيضًا يعرفون مواجهة الأمور ووضع الأمور الشخصية جانبًا، عندما يكون الحديث عن أمور جديّة لدولة إسرائيل". ومن جهته قال وزير البناء والإسكان، مئير شطريت: "من الممكن التغلّب على الخلافات ومن الممكن الاستمرار والعمل معًا". وزير حماية البيئة، غدعون عزرا، قال: "أنا متأكد من أن الاثنين يستطيعان العمل معًا".[١٥] هذه الآراء عبّرت عن رغبة الأشخاص المركزيين في كديما بالحفاظ على الائتلاف وخاصةً الحفاظ على مكانتهم كأعضاء كنيست، ما يعتبر غير مؤكد في حال انحلت الحكومة واضطروا إلى التنافس مرة أخرى في انتخابات جديدة.

نجح رئيس الحكومة أولمرت بتهدئة الوضع في كديما والانتصار تكتيكيًا على منتقديه، الذين لم يحظوا بدعم واسع في الحزب ولم ينجحوا في توطيد الانقلاب ضده. وبالرغم من أن مواقف أعضاء كديما لم تعبّر عن مشاعر الجماهير والمطالبة باستقالة أولمرت، إلا أن قادة الحزب قرروا التعاون للتغلب على الغضب الجماهيري العارم، من أجل ضمان مستقبلهم ومستقبل حزبهم الجديد، حتى لو أن قدرتهم على بث الأمل في الجمهور والعمل على ارتفاع مستوى الثقة الجماهيرية في الجهاز السياسي كانت محدودة جدًا. الآمال التي بناها الجمهور على وزيرة الخارجية والتي بدت كإمرأة موثوق بها وصاحبة ضمير شخصي وجماهيري قوي، تلاشت الآمال بها بسرعة على خلفية تراجعها عن المبادرة بالمطالبة باستقالة أولمرت ومن ثم اصطفافها الى جانبه، ما أدى الى ضياع الدافع للمطالبة بتغيير في الحكومة من جهة والى الإساءة لمصداقيتها الجماهيرية من جهة أخرى.

عكست ردود الفعل السياسية الناقدة على خلفية نشر التقرير الجزئي للجنة فينوغراد مدى الشرخ القائم بين ثبات حكومة أولمرت في الكنيست بسبب الأغلبية البرلمانية التي تحظى بها، والثقة الجماهيرية المنخفضة بها. وفي هذا السياق من المهم التنويه أن أحد الأسباب لعدم تطور الغضب الجماهيري الى موقف شامل يعود الى موقف كبار المحللين السياسيين في وسائل الإعلام والذين أعطوا الشرعية لعدم استقالة أولمرت من خلال مواقفهم المعتدلة وانتقاداتهم الخفيفة. وبهذا انضموا الى موقف أحزاب الائتلاف التي فضلت الإبقاء على الوضع الحالي بدل إفساح المجال لانتخابات جديدة يكون الرابح الرئيس فيها رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو.

استقالة عمير بيرتس وتعيين إيهود باراك وزيرًا للدفاع- المعاني السياسية والأمنية

لا شكّ في أن تقرير فينوغراد الجزئي بتر سيرة عمير بيرتس السياسية كرئيس لحزب العمل وأدى الى نهاية سريعة لقائد علّقت عليه آمال كبيرة لتغيير جدول الأعمال اليومي القومي من سياسي- أمني الى اجتماعي.

وعلى ضوء تضعضع مكانة بيرتس فُتحت الطريق للتنافس مجددًا على رئاسة حزب العمل، الأمر الذي كانت له إسقاطات كبيرة على مستقبل الحزب في حكومة أولمرت.

يذكر أن دستور حزب العمل ينص على أنه إذا لم يستطع المرشح الذي تم انتخابه رئيسًا للحزب تشكيل حكومة برئاسته، بما في ذلك في إطار ائتلاف تناوبي، يقوم حزب العمل بإجراء انتخابات جديدة لرئاسة الحزب بعد أربعة عشر شهرا من الانتخابات العامة للكنيست. وبسبب عدم نجاح عمير بيرتس في تنفيذ هذا الشرط، تم تحديد انتخابات لرئاسة حزب العمل في ٢٨ أيار ٢٠٠٧. وقد وصل بيرتس الى هذه الانتخابات بعد أن كان التقرير الجزئي للجنة فينوغراد قد حدّد مصيره السياسي وقضى على احتمالات اختياره مجددًا رئيسًا للحزب.

وقد ترشح بيرتس لرئاسة الحزب في الجولة الأولى من الانتخابات في ٢٨ أيار ٢٠٠٧ وتنافس خلالها مع إيهود باراك، الذي كانت علاقته سيئه مع بيرتس، وعامي أيالون، وهو حليف سياسي سابق لبيرتس، وأوفير بينيس-باز الذي انضم لباراك في الجولة الثانية لانتخابات رئاسة الحزب، وداني ياتوم، المقرّب من باراك وبيرتس نفسه.

وبما أن أيًا من المرشّحين لم يحصل على نسبة ٤٠٪ من الأصوات على الأقل، حسب دستور الحزب، اتخذ قرار بإجراء جولة ثانية بين إيهود باراك وعامي أيالون[١٦] في ١٢ حزيران ٢٠٠٧.

وأعلن بيرتس بشكل مباشر، في مؤتمر ناشطين عقد على خلفية الانتخابات الداخلية، أنه يجب دعم أيالون في الجولة الثانية.[١٧] بالمقابل أعلن بينيس، أنه يدعم ترشيح باراك لرئاسة الحزب.[١٨] وأعلنت عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش أيضًا عن دعمها لترشيح باراك، مع أنها دعمت بيرتس في الجولة الأولى. ولعل العوامل التي أدت بيحيموفيتش لدعم باراك كانت المؤشر على موقف الكثيرين من ناشطي الحزب والذي لخص في رسالة ليحيموفيتش، حيث ادّعت بأن: "... جولة الانتخابات القادمة سوف تكون مقابل الليكود ونتنياهو، لا مقابل كديما. ولباراك احتمالات أقوى، من بين الاثنين، لأن يفوز بها".

وتؤكد أقوال يحيموفيتش إحدى مقولات هذا الفصل وهي أن الصراع على السلطة بين باراك ونتنياهو هو العامل الخفي الأكثر تأثيرًا على كل القوى السياسية الفاعلة في الحقل السياسي الإسرائيلي، الأمر الذي يحول حكومة أولمرت الى حكومة تسيير اعمال الى أن تحين الفرصة المناسبة لتغيير الوضع.

منذ أن أعلن باراك عن انضمامه للمنافسة على رئاسة حزب العمل، في كانون الثاني ٢٠٠٧، شدّد مقربوه على أن من يفوز بمنصب رئيس حزب العمل من المفروض أن يأخذ مكان عمير بيرتس كوزير للدفاع.

في مؤتمر صحافي في بداية أيار طالب باراك رئيس الحكومة بأن يستخلص استنتاجاته الشخصية من تقرير فينوغراد الجزئي. وقال في هذا السياق إن: "تقرير فينوغراد هو تقرير صعب، حيث أن استنتاجاته تبرّر استخلاص استنتاجات شخصية. قائد هيئة أركان الجيش وصل الى استنتاجات وتصرّف حسبها. وزير الدفاع استنتج بطريقته استنتاجات شخصية من التقرير. أنا أؤمن بأن رئيس الحكومة أيضًا، الذي أكن له التقدير وأحترمه كوطني إسرائيلي، سوف يجد الطريق المناسبة لاستخلاص استنتاجاته. حتى الآن، هذا لم يحدث". أضاف باراك أنه إذا تم استخلاص الاستنتاجات من طرف إيهود أولمرت، فستفتح الطريق لحكومة جديدة "نستطيع أن نكون شركاء فيها". وصرّح باراك بأنه إذا لم يتم استخلاص الاستنتاجات، فسيعمل على بلورة اتفاق واسع في حزبه وفي الكنيست، من أجل الاستعداد لانتخابات الكنيست الـ ١٨ في موعد متفق عليه. ولكن مقابل هذا التهديد أضاف باراك أنه "في الفترة الانتقالية، وعلى ضوء التحدّيات الكبيرة والحسّاسة والعاجلة التي تواجهها إسرائيل، سأكون على استعداد - إذا سمحت الظروف بذلك

– للمساهمة من تجربتي حسب استطاعتي في تصحيح طويل الأمد في جهازي الأمن والجيش، ومن المهم جدًا بنظري وجود وزرائنا في الحكومة". [١٩]

هذه المواقف المتعاكسة أتت لكسب ثقة الجمهور وإظهار المسؤولية من جهة، ولإبقاء متسع من الإمكانيات أمام باراك وخصوصًا إمكانية التعاون بينه وبين أولمرت إذا ما نجح في انتخابات رئاسة حزب العمل وحصل على وظيفة وزير الدفاع، من جهة أخرى. بالمقابل، التزم عامي أيالون، المرشّح ضده، بالاستقالة من الحكومة في حال تم انتخابه لرئاسة الحزب.

فاز إيهود باراك برئاسة حزب العمل في الجولة الثانية في ١٢ حزيران ٢٠٠٧. على خلفية هذا الفوز قام عمير بيرتس بتقديم استقالته من وزارة الدفاع إلى رئيس الحكومة.

على خلفية انتخاب باراك لرئاسة حزب العمل تم تعيينه وزيرا للدفاع في حكومة أولمرت في ١٨ حزيران ٢٠٠٧. هذا التعيين قوّى من مكانة أولمرت ومنع أزمات ائتلافية كان من الممكن أن تهدد ثبات الحكومة. كما نجح باراك بتغيير دستور الحزب، في اجتماع بتاريخ ١ تموز ٢٠٠٧، صدق على اقتراح أوفير بينس-باز بحسبه يصبح باراك مرشّح حزب العمل لرئاسة الحكومة، ولن تكون انتخابات تحضيرية في الحزب قبل انتخابات الكنيست. وفي خطابه الأول في مركز الحزب بعد انتخابه قال باراك إن وعده باستقالة حزب العمل من الحكومة بعد نشر التقرير النهائي لفينوغراد ما زال قائما. [٢٠] هذا الوعد، كما يبدو، هو مجاملة لتهدئة قسم من مؤيديه، ولكسب ثقتهم في تغيير دستور الحزب.

إن انتخاب باراك لرئاسة العمل ورجوعه الى وزارة الدفاع شكّلا مؤشرا على الاستقرار السياسي المتوقّع لحكومة أولمرت. هذا التطوّر عكس ذكاء أولمرت السياسي الذي فهم جيدًا تفضيل باراك، الّذي ينوي التنافس على رئاسة الحكومة في المستقبل، أن يفعل ذلك من خلال منصبه كوزير للدفاع، وبهذا يتم استغلال الوقت اللازم الى أن تمر موجة الغضب على الأقل حتى يتم نشر التقرير النهائي للجنة فينوغراد وحتى بعد ذلك. وقد اتضح أن تعيين باراك كان تصرفا سياسيا صائبا من طرف أولمرت، خاصةً على ضوء قرار باراك الاستمرار في إشغال منصبه حتى بعد نشر التقرير النهائي للجنة فينوغراد في شباط ٢٠٠٨.

وقد ضمن باراك وحزبه الاستقرار لحكومة أولمرت والقدرة على المناورة في مواجهة محاولات حزب شاس فرض أجندة سياسية واقتصادية تلزم الخروج عن الاتفاق الائتلافي وتزعزع استقرار الحكومة. وقد اتضحت مع مرور الوقت أهمية وجود باراك في الائتلاف الحكومي لما يضفيه من شرعية على السياسات الأمنية بعد إخفاقاتها في حرب لبنان. واتضح مع مرور الوقت أيضًا أن لباراك أجندة أمنية متشددة يراد من خلالها إعادة الهيبة للجيش والتي تتمثل بسياسات وإجراءات عسكرية هجومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو بضرب قواعد أو شخصيات عسكرية في سورية. وعلى المستوى السياسي أدى تواجد باراك في الائتلاف الحكومي الى تلاشي أداة الضغط الأخيرة لليسار الإسرائيلي على سياسات الحكومة، خصوصًا أن المعسكر اليساري المتمثل في حزب ميرتس تماهى مع سياسات حكومة أولمرت وقبل باستراتيجيتها "السلمية" المتمثلة في لقاءات أولمرت مع رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس.

٢ - الفساد الأخلاقي والإداري والاقتصادي ومدلولاته السياسية

قضية رئيس الدولة موشيه قصاب وإسقاطاتها القانونية والرمزية

بدأت قضية موشيه قصاب في ٨ تموز ٢٠٠٦، عندما نشر الصحافي أمنون أبراموفيتش تحقيقا صحافيا في القناة التلفزيونية الثانية، بأن الرئيس قدّم شكوى عن محاولة ابتزازه وتهديده، للمستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، ضد موظفة في مكتبه السابق. ادعى قصاب بأن الموظفة تدّعي مطاردته الجنسية لها والقيام بتصرفات مشينة. لكن، عندما حققت الشرطة مع الموظفة، والتي سُميَت بـ - أ -، ومع قصاب نفسه، انقلب اتجاه التحقيق. وقد أصبح قصاب هو الشخص المتهم، وقدمت نساء أخريات شكاوى ضده تتهمه بمطاردتهن جنسيًا.[٢١]

في ١١ تموز ٢٠٠٧، قرّر المستشار القضائي للحكومة فتح تحقيق جنائي، ضد الرئيس قصاب. رافق التحقيق منذ البداية، المستشار القضائي ميني مزوز، النائب العام عيران شيندر، وطاقم من المحامين من نيابة منطقة القدس. وقرّر المستشار القضائي تقديم توصية لتقديم لائحة إتهام ضد قصاب شملت عددا من المخالفات الجنسية أشدّها الاغتصاب.

إضافة لملف الاغتصاب، جرى التحقيق مع قصاب في قضايا أخرى، منها استغلال منصبه لتوزيع هدايا شخصية، على حساب صندوق بيت الرئيس. كما اتهم بالاحتيال، وخرق الثقة، وتلقي هدايا في ظروف مشبوهة، وملاحقة شاهد، وتشويش سير القضاء، والابتزاز، والتنصت الخفي. إلا أنه تبين أن قضية الشكوك التي ظهرت ضد الرئيس، فيما يتعلق بقضايا التنصت الخفي، لا تتوفر البراهين والأدلة الكافية عليها ولذلك تم إغلاق هذه الملفات.[٢٢] رافقت القضية معارضة جماهيرية ضد قصاب قادتها عضوات وأعضاء كنيست مثل شيلي يحيموفيتش- العمل وروحاما أبراهام- كديما، اللتين طالبتاه بالاستقالة، كما طالبتا بمقاطعة المناسبات التي يشارك فيها. قصاب من جانبه استمر في بداية القضية بإقامة المناسبات العلنية بمشاركته، لكن امتنع عن المشاركة في مراسيم القسَم لرئيسة محكمة العدل العليا، دوريت بينيش، بعد إعلانه للكنيست عن اعتكاف وظيفي مؤقت في فترة المراسيم. لكن، تحضيرًا لافتتاح دورة الشتاء في الكنيست في ١٦ تشرين الأول ٢٠٠٧، والتي كان من المفروض أن تتم حسب التقليد الرسمي بحضور رئيس الدولة، حذّر أعضاء كنيست كثيرون بأنهم ينوون عدم احترام الرئيس في هذه المناسبة إذا ما قرر الحضور. إلا أن الشرطة أنقذت الموقف عندما صرّحت بالاشتراك مع النيابة أن هناك على ما يبدو أدلة لتقديم قصاب للمحاكمة بتهمة الاغتصاب، المطاردة الجنسية، وسلسلة من الاتهامات الإضافية التي تضم منح هدايا ثمينة لأقاربه على حساب الدولة. وبناءً على ذلك قرّر قصاب تمديد اعتكافه الوظيفي المؤقت إلى حين تقديم لائحة الاتهام، وقرر عدم الاشتراك في الطقوس الرسمية.[٢٣]

بعد نشر قرار المستشار مزوز، بتقديم لائحة اتهام ضد قصاب، ارتفعت أصوات من جميع أطياف الساحة السياسية تطالب باستقالته. وادّعى الكثيرون أنه يجب عدم الانتظار الى مبادرة الرئيس بالاستقالة وإنما يجب فرض الاستقالة عليه بشكل فوري. وكانت بعض الشخصيات اعترضت على خطوة الرئيس بالاعتكاف الوظيفي المؤقت، وهذا لأن ذلك معناه تأجيل تقديم لائحة الاتهام ضد الرئيس، حيث أن القانون الإسرائيلي لا يمكّن من تقديم لائحة اتهام أو محاكمة الرئيس ما دام يشغل منصبه، بالرغم من أن صلاحياته تنقل الى رئيس الكنيست في حالة اعتكافه الوظيفي.[٢٤]

وقامت عضو الكنيست زهافا غالئون- ميرتس- بجمع تواقيع لعزل الرئيس، في حالة إعلانه عن اعتكافه المؤقت، إلا أن خطوتها لم تحظ بالدعم الكافي في الأوساط السياسية.

على خلفية إعلان المستشار القضائي للحكومة، عقد قصاب مؤتمرًا صحافيًا في ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٧، والذي سميّ بعد ذلك بمؤتمر "أنا أتهم". وتمحور حول توجيه إصبع الاتهام الى وسائل الإعلام وطريقة تغطيتها للقضية، واتهم المستشار القضائي للحكومة بتسريب معلومات للإعلام من أجل تسريع تقرير مصيره. ووجه أصابع الاتهام إلى الشرطة، لكونها تجاهلت، بحسب إدعائه، أدلة كانت لصالحه. ومما قاله قصاب في المؤتمر: "في محكمة الإعلام هذه لا داعي للأدلة أو الحقائق، محكمة الإعلام الجماهيرية هذه انتهت من فترة - فقد أعلن الحُكم، تمت إدانتي وتحديد مصيري حتى قبل أن أقول كلمة واحدة." أما بخصوص مطالبته بالاستقالة فقال: "هل بسبب الإغتيال الإعلامي من المفروض أن أستقيل؟". وأضاف: "لقد تم إحياء المكارثية هنا في إسرائيل، وإنّ أحد المخاطر الكبرى هو التعاون بين الإعلام والشرطة الإسرائيلية، والذي يؤدي إلى دوس حقوق المواطن، حتى لو كان رئيس دولة".[٢٥]

في هذا المؤتمر أعلن قصاب أنه لن يستقيل حتى يتم تقديم لائحة الاتهام، لكنه أعلن عن اعتكاف وظيفي مؤقت. قررت لجنة الكنيست قبول طلب الرئيس بالاعتكاف الوظيفي المؤقت. وتم اتخاذ القرار بموافقة ١٣ عضو كنيست مقابل ١١ [٢٦]. محاولات عزل قصاب من وظيفته أشغلت الجهاز السياسي كله، حيث أنه في جلسة أخرى في لجنة الكنيست في ٧ آذار ٢٠٠٧ والتي كان هدفها التوصّل الى عزله، لم تكن غالبية أصوات تؤيد ذلك. واعترض جزء من أعضاء الكنيست على العزل لأنه برأيهم لم تعقد محاكمة حتى الآن، والعزل من شأنه التأثير على عدالة العملية القضائية تجاهه.

وقد توصل محامو قصاب مع المستشار القضائي للحكومة الى صفقة ادعاء في ٢٨ حزيران ٢٠٠٧ يتم بموجبها اتهامه بأعمال مشينة، عقوبتها يمكن أن تصل الى سجن لمدة سبع سنوات، ولكن مع وقف التنفيذ. بالمقابل التزم قصاب بتقدّيم استقالته لرئيس الكنيست وبتعويض صاحبة الشكوى.

وعلل المستشار القضائي مزوز هذا التغيير في موقفه بأن الاستماع الى أقوال المدّعيات غيّر تفاصيل جذرية وأثر على القرار. واعترف بوجود صعوبات في الأدلة، خاصة بسبب التقادم، وأن هناك مصلحة عامة ذات قيمة بأن يعترف الرئيس قصاب ببعض التهم الموجهة إليه والتي من الصعب إثباتها في المحكمة، وأن لا تتم محاكمته.[٢٧] وقال مزوز في المقابلة التي أجريت معه في برنامج "لقاء مع الصحافة" في القناة الثانية للتلفزيون: "التقينا الرئيس واتضح بأن لدينا إنسانا تصرّف خلال سنين كشخص ذي جنوح جنسي متواصل. الصعوبة الكبرى هي في تقادم غالبية الجنح... ولو لم تكن هناك صفقة إدعاء لكان هناك احتمال كبير جدا بأن يتم تقديم لائحة اتهام على جريمة اغتصاب، ومع ذلك - لائحة الاتهام التي تتضمنها صفقة الادعاء تحمل خطرا ليس بالقليل".[٢٨]

وقال قصاب بهذا الخصوص، إنه وافق بسبب إرهاقه، ومن أجل تقليل معاناة عائلته.[٢٩] على ضوء هذه الأحداث وبناءً على صفقة الادعاء قدّم استقالته للكنيست. ومنذ تلك اللحظة، أصبحت رئيسة الكنيست، داليا إيتسيك، القائمة بأعمال الرئيس.[٣٠]

رافقت صفقة الادعاء انتقادات كثيرة من أطراف مختلفة، ما أدى الى عقد مظاهرة احتجاجية نظمتها منظمات

نسائية. اشتركت في المظاهرة نساء قياديات وعضوات كنيست، مثل شيلي يحيموفيتش، زهافا غالؤون، ونادية الحلو. الى جانب هذه المظاهرة، قدّمت منظمات نسائية وحركة جودة السلطة، التماسا لمحكمة العدل العليا ضد المستشار القضائي للحكومة، بطلب أن يتراجع عن صفقة الادعاء لأن الصفقة غير كافية لمحاسبة الرئيس السابق.[٣١] إلا أن المحكمة العليا رفضت قبول الالتماسات في ٢٦ شباط ٢٠٠٨ وأجازت المصادقة عليها في محكمة الصلح في القدس، الشيء الذي أدى الى تنفس الصعداء في أوساط واسعة لما في قضية الرئيس من إحراج، خصوصًا بعد أن كان الرئيس السابق أيضًا ألزم على التنحي من منصبه بعد أن تبين أنه تلقى كميات كبيرة من الأموال من صديق له دون إعلام أي من المؤسسات الضريبية كما يلزم القانون.

وقد طرأ تطور مهم في قضية قصاب في ٨ نيسان ٢٠٠٨ عندما أعلن أنه يتراجع عن صفقة الادعاء ويفضل إجراء محكمة عادية لتبرئة ساحته، الأمر الذي يفتح هذا الملف من جديد.[٣٢]

قضية وزير العدل حاييم رامون، استقالته وإعادة تعيينه في حكومة أولمرت

كانت هناك قضية مطاردة جنسية أخرى لوزير في حكومة أولمرت، هي قضية وزير العدل حاييم رامون. رامون اتهم بمطاردة مجندة قبل دخوله الى جلسة الحكومة التي تمت المصادقة فيها على شن حرب لبنان في تموز ٢٠٠٦. وقد استقال من الحكومة بعد تقديم لائحة إتهام ضده، وتمّ تعيين البروفسور فريدمان وزيرًا للعدل في ٢ شباط ٢٠٠٧.

وقرر ثلاثة قضاة إدانة حاييم رامون، بارتكاب تصرّف مشين، بسبب تقبيله جندية في مكتب رئيس الحكومة ضد رغبتها. وحدّدت المحكمة أن أقوال رامون غير صادقة وانتقدته انتقادًا شديدًا. مقابل هذا، ذكرت المحكمة أنها تثق ثقة تامة بشهادة مقدمة الشكوى، وحدّدت أن رامون تصرّف من منطلق التشكيك بأقوالها.[٣٣] استقبل قرار المحكمة بالترحيب في أوساط المنظمات النسائية وتعاملت معه كرسالة واضحة تميّز بين ملاحقة للفت الانتباه واستغلال علاقة نفوذ.[٣٤] مقابل هذا، وُجِّهت انتقادات كثيرة على القرار من طرف محامين كبار إدعوا أنه كان يجب عدم الوصول بهذه القضية الى المحكمة، إنما كان من المفضّل حل الموضوع في الجهاز التأديبي في الكنيست.[٣٥] بالمقابل، عبّر المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، والنائب العام، عيران شيندر، عن رضاهما من الحكم.

أعلن رامون أنه سوف يقدّم استئنافا على الحكم.[٣٦] لكنه لم ينجح في تغيير قرار الحكم. أما بخصوص العقاب، فقد قرّرت المحكمة إدانة رامون دون وصمة عار وفرضت عليه واجب العمل ١٢٠ ساعة في الأشغال العامة لمصلحة الجمهور وتعويض المتضررة بقيمة ١٥ ألف شيكل. غير أن قرار المحكمة تجريم رامون دون الوصمة كان شديد الأهمية لكونه يفسح المجال لعودته الى الحياة السياسية بعد تنفيذ الحكم عليه.[٣٧]

إن استقالة رامون من وزارة العدل لم تكن محرجة وغير لطيفة فحسب، وإنما كانت لها إسقاطات سياسية كبيرة على مكانة وهيبة رئيس الحكومة، أولمرت، وذلك لكون رامون يعتبر شخصية سياسية مقرّبة جدًا منه، ويعتبر أحد مستشاريه السياسيين المركزيين. ولذا عمقت الأحساس الجماهيري العام بتفشي الفساد في كل مستويات السلطة وبأن قواعد اللعبة السياسية آخدة في التغيّر مع تغيّر نوعية وطابع السياسيين الذين يتربعون على كراسي السلطة في المستويات المختلفة.

ولم يمر وقت طويل حتى اقترح أولمرت على رامون، في شهر تموز ٢٠٠٧، العودة الى الحكومة وتسلم منصب نائب رئيس الحكومة. هذا القرار أثار نقدا شديدا من طرف منظمات نسائية ادعت أن عودة رامون للحياة السياسية معناها أنه " لا توجد ثقة بالحكم ". [٣٨]

أدى تعيين رامون إلى جولة من التغييرات في وزارات الحكومة. فقد تسلم وزير البناء والإسكان، مائير شيطريت وزارة الداخلية بدلا من الوزير روني بار– أون الذي تسلم وزارة المالية على ضوء استقالة وزير المالية، أبراهام هيرشزون، من الحكومة في ٢٩ تموز ٢٠٠٧ بعد اتهامه بالفساد واختلاس أموال كثيرة عندما شغل وظيفة مدير عام هستدروت العمال القومية. كما تسلم زئيف بويم، الذي شغل وزارة القادمين الجدد والاستيعاب، وزارة البناء والإسكان. [٣٩] وتمّ تعيين وزير من شاس مكان بويم.

قضية وزير المالية أبراهام هيرشزون وأبعادها على هيبة أولمرت

ثمة حدث إضافي هزّ حكومة أولمرت وأساء الى مصداقيتها الجماهيرية هو قضية الفساد والاختلاس الكبيرة التي أتهم بها وزير المالية، أبراهام هيرشزون. هيرشزون والذي أعتبر مقرّبا جدًا من أولمرت ومن مستشاريه، اتهم باختلاس مبالغ كبيرة عندما كان في منصب مدير عام هستدروت العمال القومية. وقد اضطر هيرشزون، بعد زيادة الضغط الجماهيري عليه على خلفية دعوته للتحقيق في الشرطة، للإعلان عن اعتكافه في ٢٢ نيسان ٢٠٠٧. في هذه الفترة أخذ رئيس الحكومة وزارة المالية على عاتقه لفترة مؤقتة حتى يتضّح ما هو مصير هيرشزون. لكن هيرشزون اضطر الى الاستقالة في ٢٩ حزيران ٢٠٠٧.

على خلفية تسلم رئيس الحكومة لوزارة المالية، وبسبب اتهامه هو أيضًا في قضايا فساد مختلفة، قدمت بعض الجهات التماسا لمحكمة العدل العليا تطالب رئيس الحكومة بنقل وزارة المالية لشخص بوظيفة كاملة. وفي ٤ تموز أجرى رئيس الحكومة جولة تعيينات جديدة من ضمنها تعيين مقربه روني بار–أون كوزير للمالية.

قضية هيرشزون ما زالت معلّقة. بالرغم من أن استقالته من الحكومة خففت من الاهتمام الجماهيري بقضيته، لكن الاتهامات التي وجهت إليه، وقربه من رئيس الحكومة أضافا للإحساس الجماهيري أن الحكومة فاسدة وتجيز أنماط سلوك غير مناسبة، ما أدى إلى اهتمام جماهيري بقضايا الفساد المتهم فيها رئيس الحكومة نفسه، والذي عمّق الإحساس العام بأن هناك خطرا حقيقيا على استقرار الحكم في إسرائيل على خلفية انتشار ظواهر الفساد المالية لدى أصحاب مناصب عليا من متخذي القرارات.

قضية رئيس الحكومة أولمرت وزعزعة استقرار حكومته

أدّت قضايا الجنس والفساد لدى أصحاب مناصب مهمّة في بيت الرئيس والحكومة والكنيست الى انخفاض جدي في ثقة الجمهور في الجهاز السياسي. وقد عبرت نسبة كبيرة من الجمهور الإسرائيلي عن عدم رضاها من السياسيين ومن المؤسسات السياسية. [٤٠] اتهم الكثيرون أولمرت كمن يجيز الفساد كونه متهما بعدد من المخالفات في بعض القضايا وتم التحقيق معه بنفس الوقت بعدد من المخالفات. القضية الأولى هي قضية بيت كرمييه، والتي اتهم فيها بتلقي رشوة

بمبلغ ٤٨٠ ألف دولار، مقابل مساعدة مباشرة لتوفير تصاريح بشكل غير قانوني في بلدية القدس. القضية الثانية هي قضية وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، حيث اتهم أولمرت بمساعدة مقربين منه على أخذ منح من مركز الاستثمار، بشكل شاذ وخارج عن القانون، وهو متهم أيضًا بتعيين عشرات من مقربيه سياسيًا بشكل يناقض القانون، مقابل دعمهم له. وفي ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٧ اقتحم محققو الشرطة، من الوحدة القطرية للتحقيق في النصب والاحتيال، عددا من مكاتب مؤسسات عامة ومؤسسات حكومية في الوقت ذاته، وصادروا مستندات في قضايا الفساد الجنائي ذات الصلة بأولمرت. واتهم أولمرت بقضية كبيرة إضافية هي قضية بنك ليئومي. هذه القضية بدأت عندما قام مراقب الدولة بتمرير مواد للمستشار القضائي للحكومة، المتعلقة بمشاركة رئيس الحكومة اليوم، ووزير المالية وقتها، إيهود أولمرت، في عملية بيع نواة السيطرة على بنك ليئومي، عن طريق مناقصة. توجيه النقد من طرف مراقب الدولة أدى الى شكوك بوجود تصرّف جنائي، الأمر الذي جعل النائب العام وقتها، عيران شيندر، يقوم بإجراء فحص مسبق، تنفذه الوحدة القطرية للتحقيق في قضايا النصب والاحتيال. وقرّر النائب العام، على خلفية التحقيق، أنه تمت بلورة قاعدة أدلة، على ما يبدو، للشك بأن أولمرت تصرف بكل ما يخص بيع نواة السيطرة في بنك ليئومي بتناقض مصالح، وأن هناك شكوكا في نقض الثقة ضده. على خلفية هذا، قرّر النائب العام توجيه أمر بفتح تحقيق جنائي ضد رئيس الحكومة بشبهة القيام بمخالفة نقض الثقة. في نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٧ حدّدت الشرطة أنه لا توجد قاعدة أدلة كافية لتقديم لائحة اتهام ضد أولمرت، ولذلك تم إرجاع الملف للنائب العام. هذه القضية كشفت عن التوتر الكبير القائم بين رئيس الحكومة وبين مراقب الدولة، الأمر الذي أدى الى مواجهة علنيّة بين الطرفين في عدد من المواقف.

على خلفية ازدياد القضايا حول أولمرت ارتفعت أصوات في إسرائيل مطالبة بتأجيل كل التحقيقات ضده الى أن تنتهي فترة حكمه. هذه الأصوات ادّعت أنه في أجواء تحقيقات الشرطة المتتالية والمتشعبة لا يستطيع رئيس الحكومة القيام بوظيفته كما هو مطلوب. اللافت للنظر أن من بين هذه الأطراف، التي نادت بالإمتناع عن التحقيق مع رئيس الحكومة أولمرت، الوزير المسؤول عن الشرطة، وزير الأمن الداخلي، آفي ديختر. هذا الطلب، وكما هو متوقع، ولّد انتقادات كثيرة ضد رئيس الحكومة وضد ديختر. قضايا أولمرت الجنائية ما زالت معلّقة، ويتم إحياؤها في الحيز الجماهيري على فترات متقاربة، الأمر الذي يلوّن أولمرت وحكومته بألوان من الفساد ويغذي عدم ثقة الجمهور في الحكومة خاصةً، وبالسياسة والسياسيين عامةً.

ولا بد من التنويه بأن قضايا الفساد المادي والأخلاقي ذات إسقاطات مباشرة على حكومة أولمرت، خصوصًا فيما يتعلق بمدى الثقة الجماهيرية التي تحظى بها، الأمر الذي يحد من إمكانيات وقدرات تحركاتها السياسية في مجالات عدة، من أهمها أمور الحرب والسلام، بما في ذلك المفاوضات السلمية مع الفلسطينيين.

٣- الساحة الحزبية ومؤشرات المرحلة القادمة

الانتخابات الداخلية في الليكود وتثبيت أقدام نتنياهو

بعكس الاهتمام الجماهيري بانتخابات حزب العمل الداخلية، فإن الانتخابات لرئاسة حزب الليكود والتي جرت في ١٤ آب ٢٠٠٧، لم تلق صدى جماهيريا. لعل السبب الأساس هو أن الليكود حزب معارض صغير وليس له

تأثير على الجهاز السياسي في وضعه الحالي، ذلك بالرغم من أن استطلاعات الرأي العام تتوقع له عودة كبيرة للحكم في حال أجريت انتخابات قطرية في الوقت القريب. السبب الثاني لغياب الاهتمام الجماهيري الكبير بالانتخابات الداخلية لرئاسة الليكود هي استقالة سيلفان شالوم من المنافسة على ضوء تقديم موعد الانتخابات الداخلية، وضمان النتيجة لصالح بنيامين نتنياهو. وقد ترشّح مقابل نتنياهو قائد الجناح اليميني-المتطرّف في الليكود، موشي فايغلين، ومرشّح غير معروف باسم داني دانون. نسبة المصوّتين لرئاسة الليكود كانت منخفضة ووصلت الى ٤٠٪ فقط، الأمر الذي يدل على عدم الاهتمام بانتخابات نتائجها معروفة مسبقًا، وأيضًا على خلفية وضع الليكود كحزب معارض لا يمتلك القدرة على تحدي استقرار حكومة أولمرت التي تأخذ دعمها من ثلثي أعضاء الكنيست تقريبًا. في نهاية يوم الانتخابات اتضح أن نتنياهو حصل على نسبة ٧٢,٨٪ من أصوات الناخبين، وبهذا أسس مكانته كمرشّح الحزب لرئاسة الحكومة في الانتخابات القادمة. بالرغم من أنه لم تكن هناك أهمية فورية لانتخاب نتنياهو لرئاسة الليكود، لكنه أثار صدى كبيرا في الجهاز السياسي، وذلك لأن فيه تهديدا لمرشّح حزب كديما ولاحتمالات قدرته في الحفاظ على قوته في الانتخابات القادمة. كما أن ذلك يشكل تحديا ليس ببسيط أمام مرشّح حزب العمل في انتخابات رئاسة الحكومة. فخيبة الأمل الكبيرة من كديما ومن مكانة حزب العمل الضعيفة، تعطي الاحتمالات الكبيرة لنتنياهو بالفوز في الانتخابات القادمة لرئاسة الحكومة. ومن الممكن أن يكون هذا أحد الأسباب الرئيسة لقرار إيهود باراك التراجع عن وعده باستقالة حزب العمل من الحكومة بعد نشر التقرير النهائي للجنة فينوغراد. باراك واع للتهديدات التي يضعها أمامه نتنياهو ولذلك فضّل تأجيل التنافس والبقاء في وزارة الدفاع مع استمرار دعم حكومة أولمرت حتى تتهيّأ ظروف سياسية أفضل.

المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي الإسرائيلي والمؤتمر السابع للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وتثبيت الخط الوطني

افتتح المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي بتاريخ ١ تموز ٢٠٠٧. وقد أتى هذا المؤتمر على خلفية خلافات شخصية امتزجت بالأيديولوجية بين صفوف قيادات الحزب وقيادات الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وما كانت كلمات افتتاح المؤتمر على لسان سكرتير الحزب إلا إنعكاسًا للخلاف. وقد افتتح المؤتمر عصام مخول وجاء في خطابه: "في هذه الأيام الحساسة بالذات، يبرز تميز الحزب الشيوعي كحزب السباقات الماراثونية بعيدة الأمد، مقابل الظواهر السياسية قصيرة النفس والرؤى، أحادية البعد، مقابل النظريات البرجوازية المختلفة، والتيارات القومجية والأصولية على أنواعها."[٤١] وأتت أقوال مخول كنقد لاذع للنزعات القومية عند الحزب المنافس، التجمع الوطني الديمقراطي. وطرح مخول نظريته الطبقية الأممية التي تشمل المسألة القومية والنضالات العادلة من أجل الحقوق القومية كإطار أساسي لعمل الحزب.

وكشف خطاب مخّول محاولات الحزب الشيوعي المحافظة على مكانته المحورية في الساحة السياسية العربية بشكل عام وفي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بشكل خاص، وذلك على خلفية التقارب الجاري بين حزب التجمع الوطني والحركة الإسلامية، وعلى خلفية الخلاف الدائر بين بعض قياديي الحزب الشيوعي، خصوصًا بين مخّول

وبعض قياديي الجبهة، وبالذات رئيسها، محمد بركة.

وقد تمخض المؤتمر عن قرارات عديدة حملت في طياتها الخلاف بين أقطاب الحزب المختلفة منها ما يلي:
"إن محاولة قلة من المتناقشين من على منصة المؤتمر، الايهام بأن هناك نقاشا في المسألة القومية، داخل الحزب، والايهام وكأن هناك تراجعا عن الثوابت التاريخية في مواقف الحزب من الصهيونية، ليست اكثر من محاولة مبتذلة ومفتعلة، لا تمت بصلة الى الواقع، ولا تمت الى مصلحة الحزب، ان لم نقل انها تخدم موضوعيا مصالح الذين يرغبون في تشويه صورة الحزب والاساءة اليه، والذين يرغبون في دفع الحزب للعب في ملاعب ليست هي ملاعبنا، وتصوير تعميق الالتزام بالرؤية الطبقية، وكأنه انتقاص من الموقف الأممي الصحيح في المسألة القومية".[٤٢]

وقد عقد المؤتمر السابع للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في يومي ٢٣ و٢٤ من شهر تشرين الثاني. وأتى هذا المؤتمر كجزء من الحراك السياسي من أجل رص الصفوف الداخلية في الجبهة ومقابل أحزاب سياسية أخرى، خصوصًا بعد التقارب السياسي الجاري بين حزب التجمع الوطني الديمقراطي والحركة الإسلامية. وما جاء في قرارات المؤتمر يعكس موقف الجبهة التاريخية في النضال من أجل:

- "تصحيح الغبن التاريخي – مطالبة دولة إسرائيل بالاعتراف بمسؤوليتها عن النكبة والغبن التاريخي الذي ألحقته بشعبنا العربي الفلسطيني عمومًا، وبنا، الباقين في وطنهم؛ واتباع العدل التصحيحي الذي يضمن إرجاع الأراضي المسلوبة وعودة المهجّرين إلى قراهم والاعتراف بالقرى غير المعترف بها وإعادة الأوقاف الإسلامية والمسيحية إلى أصحابها الشرعيين".
- „الدمقراطية والتهديد الفاشي – يحذرون من مغبّة استمرار وتصاعد الزحف الفاشي، لِما يمثله من خطر حقيقي داهم على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن، لا سيما تحوّل الخطاب العنصري الترانسفيري إلى خطاب مركزي مشروع في المجتمع الإسرائيلي؛ ويطالبون السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية باتخاذ كل التدابير اللازمة للجم هذه التوجّهات والتصدّي الحازم لهذه الهجمة الخطيرة على الهامش الديمقراطي، مؤكدين أن استفحال الفاشية سيمسّ العرب أولا ولكنه سيطال فئات أخرى حتمًا".
- „المساواة القومية والمدنية التامة – يطالبون بالمساواة التامة للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل في جميع مناحي الحياة، مساواةً قومية ومدنية؛ وبالاعتراف بهم، بموجب القانون، أقلية قومية وأصلية، على كل ما يترتب عليه من حقوق تضمنتها المعاهدات والمواثيق الدولية؛ وبأن تتبنى الدولة توجّهًا ديمقراطيًا في جوهرها وطابعها وتعريفها، بحيث تعبّر عن المجموعتين القوميتين المواطنتين في الدولة".[٤٣]

مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي وأبعاد خروج عزمي بشارة من الساحة البرلمانية

مع أن شرعية الأحزاب العربية في إسرائيل هي في محل الشك الدائم من قبل المؤسسة السياسية الإسرائيلية والجمهور الإسرائيلي اليهودي، إلا أن هذه الأحزاب تعمل في الحقل السياسي الإسرائيلي وتخضع لقوانين اللعبة السياسية الإسرائيلية. في هذا السياق أتى مؤتمر حزب التجمع الوطني الديمقراطي الخامس والّذي افتتحت أعماله

صباح يوم ٢٣-٦-٢٠٠٧. وأتى هذا المؤتمر على خلفية القضية التي حيكت لرئيس الحزب، الدكتور عزمي بشارة وأدت الى بقائه خارج إسرائيل الى أجل غير معلوم. وقد أجمل د. جمال زحالقة، رئيس كتلة التجمع البرلمانية ومن تولّى رئاسة الحزب بعد خروج رئيسه السابق من الحلبة السياسية الإسرائيلية، في كلمته الوضع الّذي يواجهه الحزب: "ينعقد هذا المؤتمر في موعده المحدد سلفا رغم المعركة التي خضناها في مواجهة الهجمة على د. عزمي بشارة وعلى التجمع. هذا المؤتمر الاول الذي ينعقد في غياب بشارة، وقد جاء ليؤكد أن التجمع ماضٍ في طريقه بقوة أكبر وعزيمة أشد، متمسكا بالمبادئ والمواقف والمشاريع السياسية التي تميز بها التجمع والتي كان للدكتور بشارة الدور المركزي في صياغتها وبلورتها." [٤٤]

وقد كان لقضية بشارة تأثير كبير على الحضور الشعبي للحزب، الذي بدأ بمناورات سياسية للوصول الى اتفاقيات مع أحزاب أخرى تضمن بقاءه على الساحة السياسية الإسرائيلية بعد غياب قائده الكاريزماتي والّذي أدى غيابه الى تغييرات مهمة في صفوف أعضاء الحزب. من المهم التذكير فقط أن قضية بشارة ستكون ذات إسقاطات مهمة على الحزب وتحالفاته السياسية في الانتخابات القادمة، خصوصًا إذا ما تم رفع نسبة الحسم. ففي الانتخابات السابقة حصل التجمع الوطني على ثلاثة مقاعد في الكنيست، إلا أن نجاحه هذا يعود لاتفاق فائض الأصوات مع الجبهة الديمقراطية. وتبين من عدد الأصوات أن التجمع بحاجة لائتلاف مع حزب عربي آخر لضمان دخوله للكنيست. وبما أن خروج عزمي بشارة يعد ضربة قوية للحزب، خصوصًا في الأوساط الشابة، فمن المرجح أن يدفع ذلك بالتجمع إلى ائتلاف يضمن استمراريته. وقد أدى خروج بشارة من اللعبة السياسية المباشرة إلى خلق فراغ سياسي في حزبه وفي الساحة السياسية العربية بشكل عام، الشيء الّذي ترجم في حزبه بخسارة بعض أعوانه مقاعدهم في سكرتارية الحزب في الانتخابات التي عقدت خلال مؤتمر الحزب.

يذكر أن قضية بشارة أثارت الكثير من التساؤلات عند المواطنين العرب وخاصة على ضوء أن التهم ضده أثيرت بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب على لبنان. لم يتم ايقاف بشارة ولم يحقق معه إلا بعد أشهر من إثارة الشبهات حوله، الأمر الذي جعل الكثيرين يعتقدون أن الحديث هو عن مؤامرة لجهاز الأمن العام في إسرائيل تشكل محاولة لإسكاته بسبب تأثيره الكبير على الخطاب السياسي وعلى وجهة نظر مواطني الدولة العرب. فإن نشر وثائق التصورات المستقبلية من قبل مثقفين وشخصيات عربية في نهاية العام ٢٠٠٦ وخلال ٢٠٠٧ جعلت الكثيرين يعتقدون أن هذه الوثائق والأفكار التي تحملها ما هي إلا استمرار لأفكار ومعتقدات بشارة. على ضوء ذلك، تم تفسير التهمة الأمنية الموجهة لبشارة على أنها سياسية ومحاولة لتخويف وردع الجمهور العربي ولإسكات قادته. اختيار بشارة للبقاء خارج حدود إسرائيل في هذه المرحلة وقلة ثقته بجهاز القضاء الإسرائيلي شكل تجسيدا للشرخ العميق بين الجمهور العربي وبين الجهاز السياسي والقضائي في إسرائيل وأتى على خلفية التغييرات الحاصلة على قانون المواطنة الإسرائيلي والتي هدفت للانتقاص من معنى المواطنة العربية في إسرائيل. [٤٥] وكانت تصرفات سياسيين عرب، خاصة أعضاء كنيست وأحزاب عربية، في أعقاب قضية بشارة تشير الى نجاح ملحوظ للسياسة الإسرائيلية لردع بعض قادة الجمهور العربي على المستوى التصريحي والفعلي معا.

تعيين وزير عربي وسياسة التهذيب

عُيّن غالب مجادلة كثاني وزير عربي في حكومات إسرائيل في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٧. رئيس حزب العمل، عمير بيرتس، اتخذ القرار بتعيين مجادلة كوزير لملء كرسي الوزير أوفير بينيس، الذي استقال قبل ذلك بشهرين على ضوء دخول حزب يسرائيل بيتينو لحكومة أولمرت.[٤٦] في هذا السياق قال عمير بيرتس ان "تعيين مجادلة كوزير هو أمر تاريخي وليس هناك شك في أن هذه الخطوة ستؤدي الى تحسين العلاقات بين المجموعات السكانية في اسرائيل".[٤٧] قرار بيرتس تعيين مجادلة اعتبر من قبل أعضاء في حزب العمل خطوة سياسية من أجل تدعيم بيرتس قبل الانتخابات التمهيدية على رئاسة الحزب، وخاصة عند أعضائه العرب.[٤٨]

وقد أثار اعلان بيرتس عن تعيين مجادلة ردود فعل مختلفة من قبل أعضاء كنيست من حزب العمل. ووصف أوفير بينيس هذه الخطوة بأنها "صفقة" تعبر عن الاستخفاف والاستهانة بذكاء المنتخبين. وأضاف أنه "لا يوجد شك انه من الجدير أن يكون في حكومة إسرائيل وزير عربي، ولكن التعيين الحالي هو تعيين لمستلزمات الانتخابات التمهيدية فقط، والتي تناسب حكومة مرتبكة وليس لديها طريق، ومشغولة بصراع البقاء فقط".[٤٩]

الإعلان عن تعيين مجادلة وزيرًا ادى الى انتقادات من قبل أعضاء كنيست عرب. وقال رئيس الجبهة، عضو الكنيست محمد بركة، إنه "لا يوجد في تعيين مجادلة أية خطوة لمصلحة المساواة، وإنما هذا جزء من لعبة قذرة من أجل تحسين احتمالات بيرتس الضئيلة أن يبقى في رئاسة حزب العمل".[٥٠] وقال عضو الكنيست طلب الصانع إن "مجادلة لا يمثل الجمهور العربي.. وانه يلعب وظيفة المهرج في مسرح اللامعقول السياسي، عندما يدخل عربي الى منصب استقال منه عضو الكنيست بينيس على ضوء ضم ليبرمان للحكومة بسبب أفكاره ومعتقداته."[٥١]

وانتقد عضو الكنيست ليبرمان توقيت التعيين واتهم بيرتس بتعيين مستهتر لمجادلة. وأضاف ليبرمان أن "عمير بيرتس قام بعمل غير لائق... لو أن بيرتس عمل ذلك بعد أن استقال أوفير بينيس (من سبقه في المنصب)، لكنت أفهم ذلك. ولكن الآن، الخطوة مرفوضة من أساسها. لا يوجد لدي مشكلة مع غالب مجادلة، لا يوجد لدي مشكلة مع كونه عربيا. اذا كان التعيين جاء من أجل اصلاح وضع عرب إسرائيل يمكن فهم ذلك، لكنه جاء برمته لتغيير الوضع السياسي لعمير بيرتس".[٥٢]

وكان هناك من بارك التعيين. على سبيل المثال قال ايتان كابل، من حزب العمل، إن تعيين مجادلة "شهادة احترام لحزب العمل". وقالت عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش من حزب العمل أيضًا إن "الطريق للمساواة لعرب إسرائيل طويلة، لكن هذا التعيين هو بلا شك خطوة أولى رمزية وفعلية مهمة للغاية"، وقالت عضو الكنيست نادية حلو "أرى بذلك خطوة اخرى في طريق العيش بتعايش ومشاركة".[٥٣]

مجادلة من جهته قال بعد تعيينه إن "تعيين وزير عربي أول في حكومة إسرائيل، يمثل أكثر من مليون عربي، يعتبر انجازا للمساواة وللسلام الداخلي في دولة إسرائيل".[٥٤] ورأى في التعيين خطوة تاريخية ليست لها سابقة لم يستطع رفضها.

إقامة حزب "العدالة الاجتماعية" من قبل

المليونير الروسي الأصل غايداماك

كانت لموجات المهاجرين اليهود على الدوام تأثيرات عميقة على المجتمع اليهودي قبل وبعد قيام الدولة. وكان للهجرة الكبيرة من دول المعسكر الاشتراكي في سنوات التسعينيات تأثير كبير على المجتمع والثقافة في إسرائيل. لهذه الهجرة تأثيرات سياسية مهمة. إن وجود أحزاب مهاجرين شرعية، متداخلة في الحياة الجماهيرية، وتحسم مصائر حكومات وقادة، أصبح مفهوما ضمنًا في إسرائيل. تأثير المهاجرين ظهر في ازدياد قوة الليكود على حساب حزب العمل منذ انتخابات ١٩٩٦، حيث لعب كل من حزب يسرائيل بعلياه وحزب يسرائيل بيتينو، دورا حاسما في إقامة إئتلافات حكومية. مثل هذه الأحزاب تميل الى الدكتاتورية، وتتميّز بقائد فعّال واحد مثل نتان شيرانسكي أو أفيغدور ليبرمان. وقد ظهرت خطورة هذه الأحزاب من خلال تصرفات ليبرمان الذي فرض إرادته على حزبه ودخل الى الائتلاف الحكومي محاولاً استغلال ضعف أولمرت لفرض إرادته السياسية، خصوصًا في كل ما يتعلق بسياسات الحكومة الاستيطانية وقضايا المفاوضات مع الفلسطينيين.

في السنوات الأخيرة تطوّرت ظواهر مرافقة لأحزاب المهاجرين، وتتمثل في تجارب مهاجر ثري واحد يسرق الأنظار الجماهيرية ويؤثر على عمليات اتخاذ القرارات في المستويات القومية. النشاط الجماهيري والسياسي للمليونير أركادي غايداماك يقع في هذا الإطار. غايداماك يعتبر شخصية جماهيرية سريالية في السياسية الإسرائيلية. فقد ظهر بشكل مفاجئ كشخصية جماهيرية تملك ثروة شخصية كبيرة جدًا لا تعرف مصادرها، ويستطيع القيام بمناورات سياسية وتحريك جماهير عريضة، من دون أن يتقن حتى اللغة العبرية. ظاهرة غايداماك تتطلب نظرة عميقة أكثر، لكن من المهم أن نذكر في هذا السياق أنه فقط في دولة مثل إسرائيل يمكن حدوث ظاهرة كهذه، حيث أن شخصا واحدا مصادره الاقتصادية مشبوهة بالإجرام يستطيع إقامة بنية اقتصادية وتنظيمية متشعبة، تمكنه من التأثير على إدراك ووعي طبقات واسعة من الجمهور، وبالأساس الطبقات الضعيفة. إن التدهور الاقتصادي المستمر للطبقات الضعيفة في إسرائيل، بسبب السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، سمحت لغايداماك تجنيد مؤيدين كثيرين استفادوا من الخدمات التي زودها لهم وقت الضيق. أمثلة على هذا نجدها في مساعدة المحتاجين ومواطني الشمال وقت الحرب على لبنان أو مساعدة سكان سديروت على خلفية إطلاق الصواريخ من قطاع غزة.

في نطاق هذا يجب النظر الى إقامة غايداماك حركة "العدالة الاجتماعية" كحركة اجتماعية- سياسية تشكل انعكاسا لنواياه في الدخول الى المعترك السياسي الإسرائيلي. ولا شك في أن حركة غايداماك تدخل الى الحلبة السياسية على أكتاف موجات الفقر، والإحساس بضياع البوصلة الذي يسكن قلوب الكثيرين في المجتمع الإسرائيلي. من الصعب، في هذه المرحلة، قياس تأثير حركة العدالة الاجتماعية على الجهاز السياسي، لكن لا شك بأنها ليست ظاهرة معزولة عن تعقيدات الواقع الاجتماعي والاقتصادي الإسرائيلي، والتي ستؤثر مستقبلا على الواقع السياسي، خصوصًا في كل ما يتعلق بقضايا الفساد المالي المتفشي في أوساط واسعة من المجتمع. كما أن ظاهرة غايداماك وحركته تعكسان كون إسرائيل مشروعا اقتصاديا يجتذب الاستثمار الخارجي حتى وإن كان مشكوكًا بنزاهته ما دام يخدم المصالح السياسية للدولة والنخب القائمة على استمراريتها.

٤- حرب السلطات ومحاولات تقزيم السلطة القضائية والرقابة القانونية

تعيين دانيئيل فريدمان وزيرًا للعدل، والصدام مع رئيسة المحكمة العليا والسلطة القضائية

تم تعيين البروفسور دانيئيل فريدمان وزيرًا للعدل في ٦ شباط ٢٠٠٧، مكان الوزير السابق حاييم رامون. وأتت أقوال رئيس الحكومة في جلسة الحكومة التي تمت فيها المصادقة على التعيين لتعكس مدى البعد الشاسع بين ما يقال رسميًا وما يتم القيام به على أرض الواقع. وقال أولمرت إن: "فترة ولاية فريدمان تضمن حفظ وحماية حقوق مواطني إسرائيل، وأولا حماية احترام محكمة العدل العليا."[٥٥] وظهرت أهمية أقوال أولمرت هذه مع زيادة التوتر بين فريدمان ورئيسة محكمة العدل العليا، دوريت بينيش.

فريدمان هو محاضر للقانون في جامعة تل أبيب وحائز على جائزة إسرائيل في مجاله، الأمر الذي يمنع الشكوك حول مهنيته. ولكنه معروف بنقده الشديد لجهاز القضاء، للمستشار القضائي للحكومة، وللنائب العام على خلفية معارضته السلوكيات المتبعة في الجهاز القضائي، وخاصةً طريقة اختيار قضاة محكمة العدل العليا بشكل عام، واختيار الرئيس بشكل خاص. فريدمان اعترض على طريقة تعيين رئيسة محكمة العدل العليا دوريت بينيش، وقاد حملة ضدها بسبب اعتراضها على تعيين زميلته، البروفسور نيلي كوهين، للمحكمة العليا. فريدمان معروف أيضًا بمعارضته لما يسمّى "الفاعلية القضائية" التي قادها الرئيس الأسبق لمحكمة العدل العليا، أهارون باراك.[٥٦] وقد وضّح فريدمان بعد تعيينه كوزير للعدل أن في نيّته الاستمرار في التعاون الكامل مع كل الجهات في جهاز القضاء والقانون.

مقابل الدعم الواسع في الحكومة لتعيين فريدمان، ظهرت في الجهازين السياسي والقضائي، تحفظات شديدة على تعيينه. وقد عكس رئيس حزب ميرتس، عضو الكنيست يوسي بيلين، هذه التحفظات بقوله: "فريدمان لم ينضم الى الحكومة بسبب كونه رجل قضاء ممتاز. هو يحصل على هذه الوظيفة بالأساس لأنه في السنوات الأخيرة قال عن جهاز القضاء ما يفكر عنه رئيس الحكومة". وشدّد بيلين على أن الحديث يدور عن رئيس حكومة يقع تحت التحقيق الجنائي، ويعيّن وزيرًا للعدل مناهضا للجهاز. وأكد بيلين أن الحديث ليس عن وزير لديه نقد على الجهاز، إنما عن شخص ليست لديه ثقة بالجهاز، الأمر الذي يعكس مقاصد رئيس الحكومة.[٥٧]

في الاحتفال الذي أقيم بمناسبة تعيين فريدمان، أعلن أنه يرغب في إحداث تغيير دراماتيكي – تعيين محامين من القطاع الخاص – كقضاة في المحاكم المختلفة. وقال فريدمان ذلك على خلفية نقده التقليد القائم وهو أن يتم انتخاب مدّعين من النيابة ورجال أكاديميين فقط لوظيفة القضاة في محاكم الصلح والمركزية ومحكمة العدل العليا.[٥٨]، وقد نجح فريدمان في تعيين قاضيين جديدين للمحكمة من خلفية مهنية في القطاع الخاص منذ أن تسلم منصبه.

ثلاثة أسابيع بعد دخول فريدمان لوظيفته، أمر مكتبه بتحضير اقتراح قانون يحد من إمكانية محكمة العدل العليا إلغاء قوانين سنت في الكنيست، ويفرض عليها العودة الى الكنيست لإحداث تغييرات في القوانين. وعلل فريدمان موقفه بأن تغييرا كهذا يعطي شرعية لعمل محكمة العدل العليا ويرفع من هيبتها وهيبة الكنيست أيضًا، واقتدى بالنموذج القانوني الكندي لتدعيم موقفه. وطرح فريدمان نموذجا يحدّد علاقة خاصة بين القانون والدستور بحسبه يستطيع قانون عادي في حالات معينة أن يبقى فعّالا رغم عدم تماشيه مع حقوق دستورية.[٥٩]

الوزير فريدمان اقترح أيضًا تغيير تشكيلة لجنة اختيار المستشار القضائي للحكومة بحيث يتم تعيين وزير عدل سابق

أو مستشار قضائي متقاعد كرئيس اللجنة بدلا من قاض متقاعد من محكمة العدل العليا . وأتى هذا الاقتراح لإضعاف قضاة المحكمة العليا وتحويل السلطة في عمليات التعيين الى السلطة التنفيذية . ووجه المستشار القضائي ، ميني مزوز ، انتقادا شديدا لاقتراح فريدمان قائلاً بأن : " هناك إشكالية كبيرة حتى في توقيت المبادرة للتغيير المقترح . زيادة التدخّل السياسي في عملية تعيين المستشار القضائي للحكومة ، خاصةّ في واقع ارتفاع الفساد السلطوي ، وبسبب التحقيقات ضد شخصيات عامة ، تنقل رسالة جماهيرية سيئة جدًا من طرف الحكومة للجمهور ، حتى لو كانت الاعتبارات هي اعتبارات أخرى " . وأضاف مزوز بأنه " يظهر أيضًا السؤال : لماذا التغيير؟ ماذا حدث منذ قرار الحكومة ويبرّر التغيير اليوم؟ ولماذا الاستعجال في التغيير في هذا الوقت – بدون تنسيق ، فحص ونقاش جماهيري؟ " .[٦٠]

انتقادات مزوز أضيفت إلى النقد الشديد من طرف الجهازين السياسي والقضائي ضد نوايا فريدمان إدخال تغييرات جذرية على الجهاز القضائي في فترة وجيزة . ووجه القاضي ميخائيل حيشين ، نائب رئيس محكمة العدل العليا الأسبق ، نقدا للوزير فريدمان ادّعى فيه " لم يمض شهران منذ جلوس فريدمان على كرسيه وإذا به يقترح تقليص صلاحيات المحكمة . لماذا الاستعجال؟ . . . الوزير أطلق على قضية رامون اسم " ملحق رامون " ، وأنا أتعجب هل هناك علاقة بين هذه المقالة ، وبين عدم شرعية محكمة العدل العليا وبين تعيين الوزير فريدمان؟ الإجابة هي طبعًا نعم " .[٦١]

فريدمان من جهته تابع تقديم الاقتراحات " لإصلاح " الجهاز القضائي محاولاً تحديد فترة ولاية رؤساء المحاكم ونوابهم لسبع سنوات . وادّعى فريدمان أن اقتراح القانون مخصص لإعطاء إمكانية لترقية القضاة ومنع الارتباط بين رؤساء المحاكم ورئيس محكمة العدل العليا ووزير العدل . رئيسة محكمة العدل العليا ، دوريت بينيش ، اعترضت على هذا الاقتراح . وارتكز اعتراض بينيش على الادّعاء بأن هذا التحديد لمدة سبع سنوات يؤدي الى تسييس المحاكم ، ويفرض على القضاة تركيز جهودهم في ضمان اختيارهم للوظيفة بدلا من استثمار جهدهم في عمل القضاء . وقالت بينيش بأن " الحديث يتم عن اقتراح غير ضروري ولا يحل أيا من مشاكل جهاز القضاء " .[٦٢]

زادت حدة النقاش بين وزير العدل ، فريدمان ورئيسة المحكمة العليا ، بينيش ، عندما قدّم الوزير اقتراحا لإجراء إصلاح في طريقة تعيين رؤساء المحاكم . اقترح فريدمان إقامة لجنة تحديد للرؤساء ونوابهم ، وقد بعث لكبار جهاز القضاء ، بمن في ذلك بينيش ، طلبا بإعلامه رأيهم في الموضوع . على هذه الخلفية بعثت بينيش برد صارم للوزير فريدمان ، تدّعي فيه أنه لا يمكن استيعاب اقتراحات كهذه من دون التشاور معها قبل ذلك . وكتبت بينيش في رسالتها التي نشرت في الإعلام أنه " من الواضح أن الاقتراحات التي نشرتها هي عبارة عن حلقة إضافية في سلسلة الخطوات التي تقوم بها ، والتي تثير خلافا ونزاعا ، وهدفها تفكيك المبنى القائم لجهاز القضاء وتقليص مكانة مؤسسة رئيس محكمة العدل العليا " .[٦٣] ذكرت بينيش في رسالتها أنه رغم أن التعيينات هي من صلاحية الوزير فريدمان ، لكنها خاضعة لمصادقتها .[٦٤] اقتراح فريدمان أتى من جهته من أجل إبطال تأثير رئيسة محكمة العدل العليا على تعيين قضاة المحاكم ، الأمر الذي يعتبر في مجتمع القضاء تقزيما إضافيا لمحكمة العدل العليا .

هاجمت شخصيات مختلفة محاولات فريدمان إدخال تعديلات جذرية على جهاز القضاء في فترة وجيزة . وأجملت هذه الانتقادات القاضية السابقة في المحكمة العليا ، داليا دورنر ، والتي قالت : " إن ما يحدث اليوم هو سيطرة من طرف السلطة التنفيذية على المحكمة العليا ، انقلاب تشريعي من خلاله تسيطر الحكومة على

السلطة القضائية. يتم عرض هذا كخلاف شخصي من أجل تضييع معالم السيطرة". [٦٥] وانتقد وزير العدل الأسبق دان مريدور الوزير فريدمان قائلاً إن "تعيين فريدمان وزيرا للعدل كان عملية غير جيدة والنتائج صعبة للجهاز... جهاز القضاء هو جهاز ذو جودة ويمتلك هيبة عالمية. هذا الجهاز يشعر بالهجوم وتطغى عليه أجواء صعبة". [٦٦] كما انتقد مريدور رئيس الحكومة إيهود أولمرت في الموضوع وقال إن آراء فريدمان كانت معروفة قبل أن يتم تعيينه.

وفي مقابلة مع رئيس المحكمة العليا السابق، البروفسور أهارون باراك، قال إن "القيمة المتراكمة لاقتراحاته [الوزير فريدمان] يحتمل أن تسيء بشكل قوي لمكانة محكمة العدل العليا ولقدرتها في فرض سلطة القانون، الأمر الذي من شأنه أن يعيد الديمقراطية سنوات كثيرة الى الوراء".

واعتبر نقد باراك خروجا واضحا عن عادته، الأمر الّذي عكس إحساسه بالخوف على الجهاز القضائي الّذي بناه على مدار السنوات. وأتت أقوال باراك على خلفية الإحساس المتراكم بأن خطوات الوزير فريدمان المنهجية أتت لإضعاف المحكمة العليا، الشيء الذي له ارتباط مباشر مع وضعية بعض الشخصيات السياسية المتربعة على قمة الهرم السياسي في إسرائيل. أقوال باراك جاءت في سياق تجري فيه حرب أخرى بين مكتب مراقب الدولة وبين رئيس الحكومة إيهود أولمرت. حرب كهذه اعتبرت جزءا لا يتجزأ من محاولات الجهاز السياسي وبالأساس من يقف على رأسه لإضعاف سلطة القانون بواسطة إضعاف السلطات القضائية والمسؤولة عن سلطة القانون.

وفي تعليق على التوتر بين وزير العدل ورئيسة محكمة العدل العليا قلل رئيس الحكومة من أهميته قائلاً: "من الممكن أن يكون النقاش مع الجهاز القضائي هائجا بل حتى مشتعلا... لكن غالبية العناوين بخصوص جهاز القضاء تتحدث عن المستوى الشخصي بين كبار مسؤولي الجهاز وأحيانًا في قضايا ضيقة. هذا يدل على أنها لا تتعامل مع موضوع جودة الخدمة التي يتلقاها المواطن". وأضاف رئيس الحكومة أن ثقة الجمهور مرهونة: "بقدرة الجهاز القضائي على تزويد خدمة صادقة وناجعة وذات فاعليّة". ولهذا السبب قرّر رئيس الحكومة وبالتنسيق مع وزير العدل فريدمان إضافة ٤٥٠ قاضيا في كل مستويات القضاء، ٨٥ منهم ستتم إضافتهم في إطار ميزانية ٢٠٠٨.

فاعلية مراقب الدولة، الصدام مع رئيس الحكومة ومحاولات تقزيم دوره

تمثلت إحدى القضايا المهمة الأخرى التي شغلت الساحة السياسية في اسرائيل في العام ٢٠٠٧، في العلاقة المتوترة بين رئيس الحكومة ومراقب الدولة، القاضي ميخا ليندنشتراوس. هذا التوتر ازداد نتيجة للانتقاد الحاد الذي وجهه مراقب الدولة لأولمرت بكل ما يتعلق بتصرفاته في عدد من القضايا، التي تظهر شكّاً في ارتكاب عمل جنائي أو تضارب مصالح، مثل قضية البيت في شارع كريميه (القدس)، قضية مركز الاستثمار وقضية مصنع سيليكت عندما شغل أولمرت منصب وزير الصناعة، التجارة والعمل، في حكومة شارون. وازداد التوتر بين الطرفين عندما ادعى مراقب الدولة في اجتماع للجنة رقابة الدولة البرلمانية، ان رئيس الحكومة لا يحترم المراقب ولا يوفر له الأجوبة على الأسئلة التي يطرحها أمامه. وأجاب مكتب رئيس الحكومة أن مراقب الدولة يضلل أعضاء الكنيست وأنه يحاول ان

يمس بحق رئيس الحكومة في الدفاع عن نفسه، وهذا ضد الاجراء والقانون الملزم.[٦٧]

التوتر بين الطرفين ازداد عندما أرسل محامو رئيس الحكومة رسالة مطولة للمستشار القانوني للحكومة، أرادوا من خلالها أن يلفتوا انتباه المستشار القانوني للحكومة لتصرف المراقب في قضية البيت في كريميه. وقال محامو اولمرت: "نطلب منك ان ترى برسالتنا شكوى ضد مراقب الدولة، وأن تأمر بفتح تحقيق ضده، اذ انه هو الذي خالف القانون، سواء كان من خلال التسريبات المبرمجة لمسودات تقارير الرقابة التي بلورت في مكتبه أم بالإساءة لرئيس الحكومة من خلال التخلي عن قواعد النزاهة والاستقامة الأساسية التي تفرض على كل موظف حكومي وعلى مراقب الدولة بالأساس."[٦٨]

التوتر بين مراقب الدولة ورئيس الحكومة ازداد أكثر عند ظهورهما في لجنة رقابة الدولة، في جلسة نقاش في قضية مركز الاستثمار في شهر تموز ٢٠٠٧. ومع أن القضية تتعلق بالفترة التي شغل فيها اولمرت منصب وزير الصناعة، التجارة والعمل، في حكومة شارون، إلا أن حدة الخلاف أدت بالطرفين الى تبادل التهم بعدم النزاهة وقصد الإساءة.[٦٩] وفي مقابلة خاصة في القناة ١٠ للتلفزيون نفى مراقب الدولة ادعاءات رئيس الحكومة بأنه يلاحقه قائلاً: "لا توجد ملاحقة لرئيس الحكومة، توجد رقابة وهذه الرقابة تتم بحسب معاييررقابة الدولة".[٧٠]

على الرغم من الاتهامات الصعبة لمراقب الدولة وعلى الرغم من التصادم بينه وبين رئيس الحكومة في لجنة رقابة الدولة، نجح اولمرت كما يبدو في الفوز بصراعه ضد المراقب. انتقاد اولمرت المستمر للمراقب ادى الى توترات صعبة في قسم مكافحة الفساد الذي أقيم في مكتب مراقب الدولة. في محادثات مغلقة سمع مراقب الدولة يقول إنه „لن تكون بعد تحقيقات كتلك التي كانت ضد أولمرت". ومع أن قضية مراقب الدولة وأولمرت لم تغب عن الذاكرة العامة وهي تعود لتطفو من حين لآخر، فإن التصادم بين الطرفين مس بمكانتيهما.

وأثبت اولمرت انه سياسي متمرس وقادر أن يتحايل على قواعد اللعبة السياسية ولديه مهارات قوية جدا للبقاء. لكن من ناحية اخرى، فإن هذه المهارة أضرت بمصداقيته وجعلت نسبة الدعم له تتهاوى لمستوى متدن جديد. من جهته أثبت اولمرت أنه لا يوّفر أية آلية من أجل الوصول إلى أهدافه حتى لو كان معنى ذلك المس بهيبة مؤسسة مثل مراقب الدولة. وقد أثبت تصرف اولمرت أنه مستمر في طريق من سبقه، شارون، الذي رسخ التمويه ومحو الحدود بين ألاعيب سياسية شرعية وبين تصرف جنائي.

٥- الساحة البرلمانية، الائتلاف الحكومي وتبني دور المصلح والمنقذ

في ضوء الجو السياسي المتعكر في اسرائيل في العام ٢٠٠٧، كما في سنوات سبقتها، بدأت تسمع في الساحة السياسية أصوات تطالب باصلاح الوضع. أعضاء كنيست كثيرون أعربوا عن الحاجة إلى تشديد قواعد السلوكيات والأخلاق العامة وتقوية مؤسسات المحافظة على القانون من أجل مواجهة موجة الفساد المتزايدة في الدولة. وأدى الجو العام الصعب حول قضية قصاب إلى تعاظم الشعور بالحاجة لتغيير جذري في النظام السياسي. واكد أعضاء كنيست كثيرون انه يجب انتخاب شخصية تترفع عن الاختلافات العميقة بين الجمهور وتتمتع بثقة جماهيرية وسمعة عالية لمنصب رئيس الدولة. وقد هيأ ذلك كله الوضع لانتخاب شمعون بيريس لهذا المنصب.

الأبعاد السياسية والحزبية لانتخاب شمعون بيريس رئيسًا

سبق أن تنافس شمعون بيريس على منصب رئيس الدولة مع موشيه قصاب في تموز ٢٠٠٠ وبعكس ما كان متوقعًا خسر المعركة . لذلك ، فهو لم يعجل بالاعلان عن نيته التنافس على منصب رئيس الدولة اذا لم يضمن له أن يكون المرشح من قبل الحزب الحاكم على هذا المنصب .

وعلى ضوء مخاوف بيريس وقعت عملية تأهيله وانتخابه لمنصب الرئيس على رئيس الحكومة ايهود اولمرت . وقد وعد أولمرت بيريس أن يكون مرشح حزب كديما لمنصب رئيس الدولة . لكن حتى يتحقق هذا الوعد كانت هناك حاجة لضمان أغلبية من أجل انتخابه . كما كانت هناك حاجة لضمان دعم حزب شاس ، الذي خيب ظن بيريس في الماضي ، من أجل الحصول على هذا المنصب الرفيع . وقد دعم مجلس حكماء التوراة لحزب شاس ، في اجتماع عقد في منزل الحاخام عوفاديا يوسيف ، شمعون بيريس للمنصب .

بعد ان دعم شاس ترشيح بيريس تحول الى مرشح كديما الرسمي . تنافس مع بيريس مرشح حزب الليكود ومن كان يشغل منصب رئيس الكنيست ، رؤوبين ريفلين ، ومرشحة حزب العمل ، كوليت أفيتال . جرت الانتخابات لرئاسة الدولة في ١٣ حزيران في مقر الكنيست . وحصل بيريس على ٥٨ صوتا من أصوات أعضاء الكنيست ، أي ثلاثة أصوات أقل من المطلوب من أجل الفوز . ريفلين حصل على ٣٧ صوتا وأفيتال حصلت على ٢١ صوتا . نتيجة لعدم حصول أي منهم على الأغلبية المطلوبة للفوز ، حددت جولة ثانية للانتخابات . قبل الانتخابات أعلنت كوليت أفيتال أنها تنسحب من المنافسة وتدعم ترشيح شمعون بيريس .[٧١] هذا الدعم رجح كفة بيريس ، الأمر الذي جعل ريفلين يعلن عن انسحابه من المنافسة . لذلك ، جرت المرحلة الثانية من انتخاب بيريس عقدت أوراق "مع" و"ضد" .[٧٢] وقد انتخب بأغلبية ٨٦ ومعارضة ٢٣ عضو كنيست .

كان انتخاب بيريس حدثا فريدا من نوعه ، ينطوي على تعبير عن إجماع ونية حسنة ، ازاء الفساد والقضايا المشينة التي ميزت الساحة السياسية في السنوات الأخيرة . من جهة أخرى أثبت انتخاب بيريس المقدرة السياسية لرئيس الحكومة ، الأمر الذي يمكن أن يعيد الاحترام لمؤسسة رئيس الدولة من جهة ، وأن يزيد من تأثير حزب كديما على الساحة السياسية الاسرائيلية ، من جهة أخرى .

وعلى خلفية انتخاب بيريس واستقالته من الكنيست دخل البروفسور والجنرال في الاحتياط إسحق بن يسرائيل إلى الكنيست عن حزب كديما وجرت جولة تعيينات جديدة في الحكومة . فقد تم تعيين يعقوب ادري وزيرا لتطوير النقب والجليل مكان بيريس . وعينت عضو الكنيست روحاما أبراهام وزيرة من دون حقيبة ، وحلت محل ادري في منصب الوزيرة المسؤولة عن العلاقة بين الحكومة والكنيست . وعين عضو الكنيست ديفيد طال من كديما في منصب رئيس الائتلاف ورئيس كتلة كديما . وعين عضو الكنيست يوئيل حسون في منصب رئيس لجنة الكنيست ، مكان روحاما أبراهام .

أمّا على صعيد السياسة الخارجية فإن ما يمكن قوله هو أن الانتقاد الجماهيري الشديد لحكومة أولمرت ، في أعقاب حرب لبنان ، وخاصة بعد نشر التقرير الجزئي للجنة فينوغراد ، شكل عاملا أساسيا في هذه السياسة الخارجية ، وخاصة في كل ما يتعلق بالمفاوضات مع السلطة الفلسطينية . إنّ اخفاق الحكومة في الحرب والقاء المسؤولية على من يترأسها

أجبرا أولمرت على استثمار مجهود في تغيير جدول الأعمال السياسي في اسرائيل . على الرغم من أن هناك من ادعى أن الحكومة ليست مجبرة أن تكون صاحبة جدول أعمال سياسي واضح، إلا أن الحكومة بدأت بالبحث عن طرق لاظهار المفاوضات مع السلطة الفلسطينية على جدول الأعمال، مباشرة بعد نشر التقرير الجزئي للجنة فينوغراد. ومن هنا يمكن التقدير أن المفاوضات الإسرائيلية–الفلسطينية ما هي إلا آلية في يد حكومة أولمرت من أجل خلق جو عام وإحساس بأن الحكومة تبذل مجهودًا لتدعيم مصالح إسرائيل الإستراتيجية، مع أن الهدف هو التعتيم على قضايا أخرى كان من الممكن أن تحرج الحكومة ومن يرأسها، خصوصًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار البون الواسع بين تصريحات أولمرت ووزرائه وبين السياسات القهرية والاستيطانية على الأرض.

ولدى النظر الى العمل السياسي والعسكري الذي يقوم به كل من أولمرت، باراك وليفني، يمكن التقدير أيضًا أن كلا منهم يبذل جهدًا لتسويق نفسه كسياسي يتمتع بقدرة القيادة والقيام بوظيفة رئيس الحكومة، وذلك من دون المس بشكل قوي بالقدرة على العمل كطاقم سياسيين متزن، مهني وموثوق به، الأمر الّذي يخدم المصالح السياسية لكل واحد منهم، باعتبار أن لديهم خططا سياسية بعيدة المدى، إمّا للمحافظة على كرسي رئيس الحكومة، كما هي الحال مع أولمرت، أو الوصول إليه، كما هي الحال مع باراك وليفني.

الخلاصة

تثبت الاحداث السياسية التي ذكرت اعلاه بما لا يدع مجالا للشك أن الساحة السياسية الاسرائيلية تشكل ساحة متشعبة ومتفرعة ومعقدة يشارك فيها لاعبون سياسيون مختلفون ذوو مصالح مختلفة. هذه الساحة هي حلبة لصراع البقاء السياسي للاعبين غالبيتهم يظهرون أنفسهم كمن يتفقون على المصالح الاستراتيجية لكل النظام ويعملون من اجل المحافظة عليها، لكن في الصراعات بينهم لا يوفرون أية وسيلة للوصول إلى أهدافهم. الصراع من اجل البقاء للحزب الحاكم وقادته السياسيين يشكل سببا مركزيا في التطورات السياسية في العام ٢٠٠٧. في هذا العام تجلت الكثير من أساليب التصرف، ليست جميعها جديدة، والتي تشير الى تجذّر واستحكام المس بالسلطة القضائية، وسيطرة مصالح سياسية واقتصادية ضيقة ونعرات شخصية على النظام السياسي.

العام ٢٠٠٧ هو عام مجهود جماعي لصراع بقاء سياسي للحزب الحاكم، الذي فاز في انتخابات الكنيست في العام ٢٠٠٦، ولكن مستقبله السياسي في الانتخابات القادمة غير مضمون بتاتا. على ضوء الخطر الوجودي لكديما ومن يترأسه، استثمرت جهود جمة للحفاظ على استقرار الائتلاف، من خلال اجراء تغييرات في تركيبته وتركيبة الحكومة. محاولات البقاء نتجت عمّا اعتبر كاخفاق في الحرب الثانية على لبنان والاخطاء التي ظهرت في عمليات اتخاذ القرار من جانب الحكومة، وخاصة رئيس الحكومة ووزير الدفاع.

اخفاق الحرب ونشر نتائج لجنة فينوغراد في التقرير الجزئي أشعل الصراعات بين القوى السياسية المختلفة. كديما طمحت الى المحافظة على استمرار حكمها من خلال اظهار الوحدة وبذل مجهود خاص لمنع شرخ بين رئيس الحكومة ومن تعد الشخصية الثانية في الحزب، تسيبي ليفني. كذلك في حزب العمل، الشريك الأكبر لكديما في الحكومة، تطورت صراعات سياسية بسبب اخفاق رئيس الحزب السابق في تأدية وظيفته كوزير الدفاع. لكن، الأزمة في حزب

العمل انتهت باجراء انتخابات داخلية وفوز ايهود باراك على غريمه واختياره وزيرًا للدفاع. شريك آخر كبير ومهم في الائتلاف، حزب شاس، استغل ضعف رئيس الحكومة من أجل الحصول على تنازلات سياسية ومالية. شاس أملى شروطا على مضامين مفاوضات اسرائيل مع الفلسطينيين وهدد بالانسحاب في كل مرة اعلنت فيها الحكومة ومن يترأسها عن نيتهما في التفاوض على القضايا المركزية للصراع، خاصة قضية القدس، المستوطنات واللاجئين.

إن أي تطرق، مهما يكن، للساحة السياسية الاسرائيلية في العام ٢٠٠٧ لا يمكن أن يتغاضى عن قضايا الفساد الجنسي والمالي لشخصيات مركزية في الحكم، والتي عصفت بالدولة وشكلت انعكاسا لطرق التصرف وللثقافة السياسية الإسرائيلية والّتي فقدت كل قيد أو حد أخلاقي أو أدبي. قضية رئيس الدولة السابق، موشيه قصاب، وقضية وزير العدل السابق، حاييم رامون، أدّتا للشعور العام بكون النظام السياسي فاسدا وأن هناك شرخا عميقا بين النخبة السياسية المسيطرة وبين الجمهور. كما أن قضايا الفساد المالي المرتبطة برئيس الحكومة وبوزير المالية السابق عمقت الشكوك بالمؤسسات الرسمية وبالقائمين عليها وأضعفت أولمرت وحكومته. وكانت لهذه القضايا، المتعلقة بتصرفات غير لائقة على المستوى الشخصي، تبعات سياسية مباشرة. فهي مست بعلاقة السياسيين مع الجمهور وأضرت بثقته في النظام السياسي بشكل عام وأدت الى تغييرات في التعيينات في الحكومة وخارجها بشكل خاص.

على ضوء هذه التطورات تميزت الساحة السياسية بصراعات مستمرة بين لاعبين سياسيين وقضائيين، على ضوء الشعور العام المبني على أساس متين ان هناك توجهات قوية لفساد سلطوي يهدد أسس حكم القانون في اسرائيل. فنزاع وزير العدل مع رئيسة المحكمة العليا ونزاع رئيس الحكومة مع مراقب الدولة هما نزاعان مرتبطان برابط وثيق. هناك مجهود سياسي شديد لإضعاف جهاز القضاء بعد فترة مر فيها النظام السياسي بعمليات قوننة شديدة. تنحي رئيس المحكمة العليا السابق، أهارون باراك، عن كرسي القضاء وتعيين دوريت بينيش خلفا له أدت بجهات سياسية إلى محاولة وضع حدود جديدة في قوانين اللعب بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية. محاولات التحكم الكامل تقريبا من جانب السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية تساعد الاولى في اشعال الغرائز ودفع مصالح الّذين يقفون في قمة الهرم السلطوي.

ومع أن انتخاب شمعون بيريس رئيسًا للدولة، أنقذ سيرته السياسية ذات الانطباع الخاسر والتراجيدي وأعطى شعورًا باصلاح الغبن والاجحاف بحق الشخص من ناحية وإرادة التصحيح من ناحية أخرى، إلا أن كون هذا الحدث هو الوحيد الذي تم إجماع سياسي من حوله، يبقي الطابع الفاسد هو الطابع الغالب على حكومة أولمرت والتي تحاول إطالة عمرها بطرق اصطناعية منتظرة فرصًا أفضل للخوض في معترك انتخابي جديد يضمن للقائمين عليها مكانا مرموقًا في الحكومة القادمة.

(الهوامش)

١ أبيرام زينو، "لجنة فينوغراد تعمل لاتعجال التقرير النهائي"، Ynet، 13.3.07
٢ أبيرام زينو، „محكمة العدل العليا: تصرفات لجنة فينوغراد – استخفاف بالمحكمة" Ynet، 22.3.07
٣ أبيرام زينو، "لجنة فينوغراد للمحكمة العليا: أعطنا مزيدا من الوقت" Ynet، 1.4.07
٤ يرون دروكمان، "فينوغراد عن أولمرت: مسؤول شخصيًا عن الإخفاقات"، Ynet، 30.04.07
٥ إفرات فاري، "التماس للمحكمة العليا: الطلب من أولمرت الاستقالة"، 1.5.2007. www.news.nana10.co.il.
٦ روني سوفير وأطيلا شومفلبي، "أولمرت: لن أستقيل، سنستخلص العبر سويًا"، Ynet، 30.04.07
٧ المصدر السابق.
٨ يرون دروكمان، "فينوغراد عن حالوتس: إيمان زائد بقوة الطيران"، Ynet، 30.04.07
٩ نير ياهف، "الوزير بينيس استقال من الحكومه"، 30.10.07. **http://www.nfc.co.il**.
١٠ أطيلا شومفلبي، "كابل يستقيل: العمل يفكك الائتلاف؟" Ynet، 01.05.07
١١ أطيلا شومفلبي، إيتان كابل: لا أستطيع الجلوس في حكومة أولمرت، Ynet، 01.05.07
١٢ أطيلا شومفلبي، مقربو ليفني: هي لا تعمل على عزل أولمرت، Ynet، 01.05.07
١٣ روني سوفير، "ليفني كسرت الصمت: أولمرت يجب أن يستقيل"، Ynet، 02.05.07
١٤ أطيلا شومفلبي، "ليفني: فكرت بالاستقالة، لكني تراجعت"، Ynet، 03.05.07
١٥ روني سوفير، "أولمرت وليفني التقيا: نعمل معًا"، Ynet، 06.05.07
١٦ أطيلا شومفلبي، "إيهود باراك وعامي أيالون ينتقلان الى الجولة الثانية، Ynet، 29.5.2007
١٧ أطيلا شومفلبي، "بيرتس لأنصاره: "التجنّد بكل القوة من أجل أيالون"، Ynet، 3.6.2007
١٨ أطيلا شومفلبي، "بينيس: باراك يحدّد سقفا أخلاقيا – أنا معه"، Ynet، 6.6.2007
١٩ أطيلا شومفلبي، "باراك: سأجلس مع أولمرت، لكن عليه استخلاص الاستنتاجات"، Ynet، 08.05.07
٢٠ باراك يعد: "نستقيل بعد فينوغراد"، **1.7.07 1130204/http://news.walla.co.il/?w=/1**.
٢١ مراسلو Ynet، "من الإعلان حتى لائحة الإتهام – مسيرة القضية"، Ynet،23.01.07
٢٢ أبيرام زينو، "رئيس الدولة موشيه قصاب يتهم بالاغتصاب"، Ynet،23.01.07
٢٣ مراسلو Ynet، "من الإعلان حتى لائحة الاتهام – مسيرة القضية"، Ynet،23.01.07
٢٤ أبيرام زينو، "الرئيس لم يستقل: طلب الاعتكاف مؤقتًا"، Ynet،24.01.07
٢٥ أبيرام زينو، "قصاب ضد الإعلام: أهدرتم دمي"، Ynet،24.01.07
٢٦ أبيرام زينو وأطيلا شومفلبي، "الكنيست صادق على اعتكاف الرئيس قصاب"، Ynet،25.01.07
٢٧ أبيرام زينو، "مزوز: قصاب وقّع على تسوية- يستقيل ولا يسجن"، Ynet،28.06.07
٢٨ مراسلو Ynet، "مزوز: قصاب تصرّف كشخص ذي جنوح جنسي متواصل"، Ynet،30.06.07
٢٩ أبيرام زينو، "قصاب: اعترفت بأني قبلت وضممت من منطلق التحبب"، Ynet،28.06.07
٣٠ أمنون ميرندا وأبيرام زينو، "قصاب قدّم إستقالته"، Ynet
٣١ مراسلو Ynet، مدّعي الدولة: لم نتوقع نقدا بقوة كهذه، Ynet، 29.6.2007، باعيل برونوفسكي، الكثيرون تظاهروا في ساحة رابين: ميني مزوز، أنت جبان، 1.7.2007
٣٢ أخبار القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، 8.4.08.
٣٣ فيريد لوبيتش وآفي كوهين، رامون أدين بعمل مشين: "أقواله غير موثوق بها"، Ynet، 31.1.2007
٣٤ ياعيل برونوبسكي، رئيس ائتلاف النساء: بالإمكان الافتخار بالقضاة، Ynet، 31.1.2007
٣٥ أبيرام زينو، "هذه ليست حالة من المفروض أن تصل الى المحكمة"، Ynet، 31.1.2007
٣٦ فيريد لوبيتش، "رامون: سأستأنف الحكم"، Ynet، 31.1.2007
٣٧ فيريد لوبيتش، "رامون أدين بدون وصمة – ويستطيع العودة الى السياسة"، Ynet، 29.3.2007
٣٨ ياعيل برونوفسكي وأبيرام زينو، "منظمات النساء: "عودة رامون – عدم الثقة بالحكم""، Ynet، 4.7.2007
٣٩ روني سوفير وأطيلا شومفلبي، "نهائيا: رامون سيكون نائب أولمرت"، Ynet، 4.7.2007
٤٠ مقياس الديمقراطية، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، www.IDI.org.il
٤١ موقع الجبهة، 1/6/2007، http://www.aljabha.org
٤٢ موقع الجبهة، ٨/ 6/ 2007 http://www.aljabha.org

٤٣ موقع الجبهة، http://www.aljabha.org، 30/11/2007

٤٤ موقع الاكتروني للتجمع، http://tajamoa.org، ٦/23/ 2007

45 Amal Jamal, "Nationalizing States and the Constitution of 'Hollow Citizenship': Israel and its Palestinian Citizens. Ethnopolitics, vol. 6, no. 4 (November 2007), pp. 471-493.

٤٦ أطيلا شومفلبي، "أول وزير عربي في إسرائيل: غالب مجادلة"، Ynet، 10.01.07.

٤٧ المصدر السابق.

٤٨ المصدر السابق.

٤٩ أطيلا شومفلبي، „صفقة بيرتس ومجادلة: سخرية وفلة احترام"، Ynet، 11.01.07.

٥٠ المصدر السابق.

٥١ المصدر السابق.

٥٢ أطيلا شومفلبي، "ليبرمان: تعيين مجادلة – عملية غير شرعية"، Ynet، 12.01.07.

أطيلا شومفلبي، "صفقة بيرتس ومجادلة: سخرية وفلة احترام"، Ynet، 11.01.07.

٥٣ المصدر السابق.

٥٤ إذاعة الجيش (غالي تساهال)، ٧/ ٢/ ٢٠٠٧.

٥٥ مراسلو Ynet، "الحكومة تصادق الليلة: فريدمان–وزير العدل"، Ynet، 6.2.2007

٥٦ أمنون ميرندا، "الوزير فريدمان: "سأحافظ على احترام المحاكم"، Ynet، 7.2.2007

٥٧ أبيرام زينو، "الوزير فريدمان: تعيين محامين مستقلين كقضاة"، Ynet، 11.2.2007

٥٨ أبيرام زينو، "فريدمان: سحب صلاحيات محكمة العدل العليا بإلغاء قوانين"، Ynet، 25.2.2007

٥٩ أبيرام زينو، "مزوز ضد فريدمان: لماذا العجلة للتغيير؟"، Ynet، 7.6.2007

٦٠ إفرات فايس، "حيشين: الوزير فريدمان – العدو الأكبر للمحاكم"، Ynet، 27.6.2007

٦١ أمنون ميرندا، "فوز لفريدمان: تحدّدت فترة ولاية رؤساء المحاكم"، Ynet، 9.7.2007

٦٢ يوناتان ليس، "أزمة فريدمان–بينيش: شمغار وباراك يتدخّلان"، هآرتس، 5.8.2007

٦٣ أمنون ميرندا وأبيرام زينو، "رئيس الحكومة يجب أن يسوي الأمور بين بينيش وفريدمان"، Ynet، 1.8.200

٦٤ أبيرام زينو، "حيشين: فريدمان سبب كثيرا من الضرر في نصف سنة"، Ynet، 22.8.2007

٦٥ صوت إسرائيل، الشبكة الثانية، ٤/ ٧/ ٢٠٠٧.

٦٦ روني سوفير وميري حسون، "مكتب رئيس الحكومة: مراقب الدولة يضلل أعضاء الكنيست"، Ynet، 06.03.07

٦٧ أبيرام زينو، "مزوز: لن نحقق مع مراقب الدولة"، Ynet، 15.05.07

٦٨ أمنون ميرندا، „أولمرت في الكنيست: رقابة الدولة أصبحت سيركا"، Ynet، 25.07.07

٦٩ مقابلة مراقب الدولة مع رافيف دروكر، القناة العاشرة للتلفزيون، 29.7.07.

٧٠ أمنون ميرندا، "أعضاء الكنيست ينتخبون الرئيس التاسع"، Ynet، 13.6.2007

٧١ أمنون ميرندا، "بعد المرحلة الأولى: ريفلين يخرج من المنافسة باكيًا"، Ynet، 13.6.2007

(٣)

المشهد الأمني والعسكري

فادي نحاس

مدخل

يتناول هذا الفصل بالسرد والتحليل أهم الأحداث والوقائع والتحولات في المشهد الأمني العسكري الإسرائيلي في العام ٢٠٠٧ مع التركيز على تبعاتها الإقليمية.

كان العام ٢٠٠٧ عاماً مهماً ومفصلياً في عدة قضايا، أبرزها: الأبعاد الأمنية والاستراتيجية لحرب تموز ٢٠٠٦؛ التحديات الأمنية التي واجهت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٧؛ إسرائيل في مواجهة حماس بعد سيطرتها العسكرية على غزة؛ ملف العلاقات السورية- الإسرائيلية؛ والتقرير الاستخباراتي الأميركي بشأن إيران ومعانيه وإسقاطاته إسرائيلياً.

يحتوي هذا الفصل على عدة أقسام رئيسة؛ يشمل القسم الأول منه دراسة وتقويما للمشهد الأمني العسكري الإسرائيلي من منظور إسرائيلي بعد حرب تموز ٢٠٠٦ وخاصة نتائجها العسكرية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية.

ويتمحور القسم الثاني حول صورة التحديات الأمنية المستقبلية المطروحة أمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٨، خاصة فيما يتعلق بتوجهات سياسة التسلح وذلك من خلال التطرق للخطة الخماسية (تيفن ٢٠١٢) والتزود غير المسبوق بمنظومة دفاعية لمواجهة الصواريخ. كما سنتطرق إلى تعيين غابي أشكنازي رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي ورؤيته للتحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل، وكذلك إلى دخول إيهود باراك وزيرًا للدفاع في الحكومة الإسرائيلية وما له من انعكاسات على الحالة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية. كما سنستعرض أبرز بنود تقرير فينوغراد وكشفه لحالة الأمن والعسكر الإسرائيلية.

ويتابع القسم الثالث سياسة إسرائيل الأمنية والإستراتيجية في مواجهة حماس بعد سيطرتها المطلقة على غزة

عسكريا، مع محاولة استقراء إمكانية اجتياح إسرائيل لقطاع غزة.

ويتناول القسم الرابع ملف العلاقات السورية- الإسرائيلية وخاصة تحليل أهداف وتداعيات عمليات الاستفزاز الإسرائيلية التي وصلت أوجها في توجيه ضربة جوية لموقع في شمال سورية.

أما القسم الخامس والأخير فيستعرض أهم مستجدات "الأزمة النووية الإيرانية" خاصة بعد صدور التقرير الإستخباراتي الأميركي: معانيه وإسقاطاته على الموقف الأميركي وتداعياته من منظور إسرائيلي. في هذا القسم أيضاً نحاول استشراف إمكانية المغامرة في توجيه ضربة عسكرية أميركية- إسرائيلية أو إسرائيلية بدعم أميركي إلى إيران. وأيضا، في هذا التقرير، سنقرأ مدى فعالية وإمكانية تطبيق آلية العقوبات الاقتصادية على إيران، من منطلق تركيز الادارة الأميركية على المساعي الدبلوماسية وتشديد العقوبات الاقتصادية على إيران في المرحلة الراهنة.

تمت عملية جمع المعلومات والمعطيات لرصد وتحليل الأحداث والمستجدات الأمنية- العسكرية الإسرائيلية الرئيسة للعام ٢٠٠٧ مما تناولته وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث الأكاديمية، خاصة مجموعة من أهم الأوراق والمقالات التي أصدرها معهد دراسات الأمن القومي [مركز يافي للدراسات الإستراتيجية سابقًا]، معهد الصراعات الدولية، المعهد التكنولوجي في حولون، مؤتمر هرتسليا وغيرها. هذه المعلومات منها ما يركز على الأحداث ومنها ما يمكن اعتباره رؤية إستراتيجية، حيث يشكّل مصدر معلومات مفيدًا لمحاولة استقراء واستشراف السياسة الإسرائيلية في السنوات القادمة.

الأبعاد الأمنية-العسكرية الإستراتيجية للحرب على لبنان ٢٠٠٦

في تقرير "مدار" الاستراتيجي السابق (٢٠٠٦)، تناولنا الحرب على لبنان من معظم الجوانب الأمنية العسكرية وأبرزها الفشل الإسرائيلي في تحقيق الأهداف المعلنة والعينية وفشل الأداء العسكري وتداعياته على مستوى مفهوم الأمن العسكري والقومي الإسرائيلي. وأيضاً كيف تعاملت المؤسسة الأمنية - العسكرية الإسرائيلية مع نتائج هذا الفشل.

من نافل القول، ان عامل الزمن مهم وضروري للتحليل والاستشراف حول أبعاد هذه الحرب على مستوى النظرية والإستراتيجية العسكرية لإسرائيل التي ما زالت تتخبط في دراسة وكيفية التعاطي مع ما أفرزته الحرب من أبعاد ومتغيرات جديدة على المستوى الأمني- العسكري والاستراتيجي الإقليمي.

في سياق هذا التقرير، نود أن نشير إلى ابرز المتغيرات العسكرية والإستراتيجية التي لم يكن بمقدور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تفاديها أو تجنبها:

أولاً - لم تستطع إسرائيل في هذه الحرب إزالة التهديد العسكري الذي يشكّله حزب الله على حدودها، كما لم تنجح في نزع سلاحه. قد تكون نجحت في إظهار ثمن هجمات حزب الله المستقبلية أكثر بكثير ممّا يتحمّل حزب الله، لكن ذلك ليس مؤكّداً على الإطلاق. فمن المبكر أن نحكم ما إذا كانت الحرب اللبنانية قد أتت بقوانين جديدة للتعامل مع حزب الله. ما يبدو هو أنّ حزب الله ما زال في مرحلة إعادة إنشاء وترميم وإصلاح في ظل الهدوء الهش، ولن يتجرد من سلاحه، وسيعيد قوته خلال فترة قصيرة، الأمر الذي يعزز من جديد الردع المتبادل بين حزب الله وبين إسرائيل.[1]

ثانياً – كشفت الحرب، من منطلق الفهم العسكري، تناقضات جديّة داخل الجيش الإسرائيلي، وكذلك في عملية صنع القرار العسكري والسياسي في إسرائيل. إنّ الفشل في فهم احتياجات الحرب المختلفة، مقارنة بعمليات منخفضة الوتيرة كان الجيش الإسرائيلي قد خاضها في السنوات الأخيرة، أدّى إلى وضع أهداف غير واقعيّة، والفشل في اتخاذ قرارات على أسس سياسة واضحة، وأدّى إلى السعي نحو تحقيق الأهداف بطريقة غير مناسبة وغير واقعية. فلا بد من طرح تساؤلات مستقبلية حول منطق وضع الأهداف ومدى إمكانية تحقيقها، وذلك يتطلب مراجعة إسرائيلية لفهم دور الآلة العسكرية في حسم الصراعات والقضايا.[٢]

ثالثاً – موضوع آخر يجب البحث فيه بشكل خاص هو الجبهة الداخلية (المدنية). لأيام طويلة تضررت الفعاليات اليومية لكثير من الإسرائيليين (حوالي مليون شخص في شمالي البلاد) وتوجه آلاف جنوبا. إن الهجوم على الجبهة الداخلية وضع تحديات أمام الحكومة لم تنجح على ما يبدو بمواجهتها– على الأقل بموجب وجهة نظر الجمهور. إن حالة انكشاف الجبهة الداخلية وهشاشتها والمس بها هو ما رسخ بالنهاية في الذاكرة الإسرائيلية من نتائج الحرب.

من الجدير ذكره، أن نقل مركز ثقل الحرب للجبهة الداخلية هو سمة واضحة لحرب ليست متوازية.[٣]

رابعاً – محدودية فعالية القوة العسكرية – لقد استخدمت إسرائيل في هذه الحرب كل الأسلحة باستثناء النووية، وخيضت على كل المستويات، وفي مختلف الساحات، سياسية، إعلامية، دبلوماسية، اقتصادية، وحصارية على كل من سورية ولبنان وإيران.[٤]

خامساً – على المستوى الاستراتيجي الإقليمي، فشلت حرب صيف ٢٠٠٦ في حلّ أبرز القضايا العلنية والعينية التي شُنَّت من أجلها. وربما شكلت جزءاً من المواجهة الإستراتيجية الأكبر في الشرق الأوسط. بمعنى آخر، إن حرب ٢٠٠٦ هي حرب ضمن صراع أوسع في الشرق الأوسط، بين محور أميركي ودول غربية من طرف، ومحور إيراني سوري وحزب الله في طرف مقابل.[٥]

من الجدير ذكره، أن نتائج الحرب غير الحاسمة أكّدت لممثّلي المحور الداعم لحزب الله اعتقادهم بوجود أسلوب لإلحاق هزيمة إستراتيجية بإسرائيل.

سادساً – تؤكد المؤشرات الكثيرة أن الحرب على لبنان ونتائجها، أدخلت تعديلات جوهرية على المشروع الأميركي– الأوروبي لإقامة الشرق الأوسط الكبير، والأولويات تغيرت، فبعد الإخفاق بالحرب معطوفاً على الإخفاقات في أفغانستان، ولبنان، وفلسطين والعراق، صار الهدف ليس إقامة الشرق الأوسط الجديد والكبير، بل صار الهدف المحوري والاستراتيجي تأمين عناصر ديمومة الهيمنة الغربية على المنطقة العربية والإسلامية قبل أن تنفلت وتنتفض وتدخل مرحلة سنوات الغليان و تولد آليات جديدة وتوازنات جديدة تنبئ بها أوضاع إيران، وسورية، وحركات المقاومة، وتأزم المشروعات الغربية في المنطقة وانعكاس ذلك على أزماتها الداخلية.[٦]

إن حجم امتداد الآثار الإستراتيجية والنوعية والتاريخية للحرب ونتائجها هو أبعد من لبنان والشرق الأوسط، بل يطال مجمل المشروع الغربي في المنطقة العربية والإسلامية فيفرض عليه تعديلات جوهرية. لم تعد الحرب وسيلة لتحقيق المشروع الغربي عموما والأميركي الفرنسي الإسرائيلي خصوصا بعد الهزائم والإخفاقات.[٧]

سابعاً – من التغييرات البارزة الضعف المتزايد والمستمر للدول العربية التي تراجعت قوتها وتأثيرها مقابل بروز الاستقطاب الثنائي: إسرائيل وإيران كمراكز القوة الأساسية في المنطقة. الأمر الذي يستوجب حسابات أمنية وإستراتيجية جديدة من قبل إسرائيل، ولعل سكوت إسرائيل على عسكرة أميركا للعالم العربي هو مؤشر جديد للمتغيرات الإقليمية.[٨] (أنظر لاحقا تحت عنوان: إسرائيل وعسكرة العلاقات الأميركية – العربية).

ثامناً – لقد أبرزت الحرب اللبنانية الخوف الإسرائيلي من التهديد الإيراني، فهي تعتبر هذه الحرب "لعبة تحضيرية" لصدام مستقبلي متوقع مع إيران. من الصعب الامتناع عن التفكير بماذا لو كانت هذه الحرب قد قامت في ظل إيران نووية. هل كانت إسرائيل ستتعامل بنفس الطريقة وهل كانت ستحصل على الحرية والدعم اللذين حصلت عليهما من قبل الولايات المتحدة؟ وكيف كانت إيران ستتصرف؟ فإن كانت إيران نووية فإنها ستغير تماما البيئة الإستراتيجية لإسرائيل وستقوم بتهديد كيان الدولة الإسرائيلية وتغير قواعد اللعبة في المنطقة.[٩]

تاسعاً – فشلت إسرائيل في استيعاب معطى استراتيجي مهم، وهو معنى انسحاب سورية من لبنان والتي كانت في الماضي عاملاً في لجم حزب الله. أعطى الانسحاب السوري من لبنان العام ٢٠٠٥ لحزب الله المرونة والقدرة على توسيع سيطرته الأمنية والعسكرية في لبنان من جهة، وأعاق إسرائيل وحلفاءها من تحميل سورية مسؤولية مباشرة لما يجري على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية. اقتصر الأمر في الحرب على لبنان بتوجيه الاتهامات الفضفاضة لسورية دون إمكانية طرح حقائق عينية "تدينها".

عاشراً – استقلالية القرار الإسرائيلي – الشعور العام الذي ساد داخل المجتمع الإسرائيلي، هو أن الحرب قررتها وخططت لها الإدارة الأميركية، ووقتتها، وتحكمت بتوقيت توقفها، ما أطلق في إسرائيل مطالبات بتحريرها من السيطرة الأميركية، ودفع بجريدة يديعوت احرونوت للقول إن "إسرائيل هي كلب حراسة أميركي فقد قدراته"[١٠]، بالتقاطع مع تعليقات وتصريحات، ومواقف ودراسات كثيرة، جزمت بأنها حرب وجود، موت أو حياة، وبأنها غيرت الدور الوظيفي لإسرائيل وقواعد التوازنات، والبيئة الإستراتيجية للصراع وتوازن القوى في الشرق الاوسط.

في كل الأحوال، هناك مؤشرات كثيرة جدا تفيد بأن من قام بالحرب، وخاضها، بات يعرف تماما نتائجها الحقيقية، وأبعادها، فتبدو آفاق التطورات بما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، والملف الإيراني، أكثر التصاقا، وتراصا، وتبدو التطورات سائرة في احد احتمالين:

الاحتمال الأول: اشتباك إقليمي واسع النطاق، يبدأ في واحدة من الساحات الثلاث: اللبنانية، السورية والإيرانية ولا يعرف أين ومتى وكيف وبأية كلفة، وبأية نتائج سينتهي. يرجح البعض أن يبدأ مع سورية، ويجزم آخرون انه في حال وقعت الحرب فستبدأ مع إيران، والدلائل كثيرة بدءا بالحشود العسكرية الأميركية والغربية، امتدادا إلى التحالف الجاري إنضاجه باستعجال، مرورا بعقدة أن أي حرب مع سورية تؤدي إلى تبدلات نوعية في البنية الجغرافية والنظم العربية والإسلامية لكون سورية عربية، وإسلامية سنية، وهي في موقع المعتدى عليه، بعد أن مارست خيار السلام والتفاوض لثلاثة عقود بدون نتيجة تذكر، في حين أن الاشتباك مع إيران يمكن أن يوفر للعرب بيئة حيادية، ولا يؤدي بالضرورة إلى متغيرات في البنى الاجتماعية وفي بنية النظم واستقرارها.

الاحتمال الثاني: الشروع في المفاوضات السياسية لحل الصراع على تماس وبالتقاطع مع التفاوض لقبول إيران قوة إقليمية نووية، لها مداها الأمني ومصالحها الاقتصادية.

في كلتا الحالتين، تبدو مؤثرات نتائج الحرب على لبنان هي المقرر لأي منهما، فاستعجال الحرب الإقليمية يقال إنها لحاجات أميركية إسرائيلية أوروبية لاستعادة إسرائيل قوة الردع، وإعادة تعويم المشروع، ولجم الاندفاع الإيراني السوري بامتداداته على الساحتين اللبنانية والفلسطينية. والشروع بالتفاوض تمهيدا لتنشيط المسار السوري، والمسار الفلسطيني، ثم عبر تلازم المسارات المختلفة، ومعها مسار التطبيع بناء على المبادرة العربية للسلام التي جددت قراراً عربياً في بيروت، له الكثير من العناصر المؤيدة، والمؤشرات، بل الحاجات الماسة للتقاطعات الغربية العربية.

وأخيرا، إن الحرب اللبنانية قد زادت الشكوك الكثيرة عند الإسرائيليين حول إمكانية تغيير الحقيقة الشرق أوسطية. فإن مشاكل الشرق الأوسط لا توجد لها حلول سحرية ولا طرق مختصرة.[١١]

التحديات الأمنية أمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية للعام ٢٠٠٧

ما زالت الرؤية الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل تحتكم إلى فرضية أن قوة الجيش ستجلب السلام، بمعنى أن تطوير قوة الجيش الإسرائيلي هو الذي سيبعد خطر الحرب ويجلب السلام.[١٢] بمعنى آخر، الإبقاء على فكرة أن مستقبل إسرائيل في المنطقة يعتمد على قوتها العسكرية التي تمكنها من فرض ما تريد على الأطراف العربية، وخاصة في ظرف عدم وجود نخبة سياسية قوية في إسرائيل لديها رؤية ويمكنها أن تتخذ قرارات مهمة.

على الرغم من التقييم العام للوضع الأمني – حسب معطيات جهاز الاستخبارات العسكرية – بأن هنالك تحسنا في وضع إسرائيل الإستراتيجي في العام ٢٠٠٧، خاصة في سياق تعزيز قدرة الردع العسكري التي تآكلت بعد حرب ٢٠٠٦، الأمر الذي قلّل الخطر بأن يتحول أي تهديد إلى هجوم حقيقي شامل على إسرائيل في غضون السنتين القريبتين، إلا انه في المقابل، تحسنت القدرات العسكرية لأعدائها: تهديد القسام المتصاعد، سورية تنتظر "تصفية الحسابات" رغم عدم رغبتها في شن حرب، وإيران من المحتمل أن تنجز قنبلة نووية في اواخر العام ٢٠٠٩، رغم التقرير الإستخباراتي الأميركي.[١٣]

إن التحدي الأمني المستقبلي أمام الجيش الإسرائيلي هو ازدياد تهديد الصواريخ والقذائف على الجبهة الإسرائيلية الداخلية. ليس صدفة أن النظرية العسكرية الإسرائيلية أضافت إلى مركباتها الثلاثة: الردع، الحسم، والتحذير المبكر، مركباً رابعاً، ألا وهو الدفاع، حيث تنطلق هذه الرؤية من اعتبار أن الهجوم ليس العامل المركزي الذي يحسم المعركة بل هناك حاجة لدمج العوامل الدفاعية ليس على مستوى الجبهة الداخلية فقط، بل على مستوى اتخاذ القرارات عند السياسيين والقيادة.[١٤]

مستجدات سياسة التسلح

تكره إسرائيل فكرة الدفاع وتراها من الناحية النفسية والإستراتيجية اعترافا للخصم بقدرته على الفعل والإيذاء، ومنذ بناء خط بارليف الشهير على ضفة قناة السويس كأول إجراء دفاعي لها بعد تاريخ طويل اتسم بالهجوم المستمر، لم تتوقف إسرائيل عن التفكير في مشاريع دفاعية أخرى، ربما كان أهمها بناء الجدار الفاصل بينها وبين الفلسطينيين،

ونظام الصواريخ (الحيتس) للدفاع ضد الصواريخ العربية والإيرانية، إلا انه منذ حرب لبنان الثانية، بدأت إسرائيل تفكر بجدية أكثر في كيفية التعامل مع معطيات جديدة تتعلق بتهديد الصواريخ والقذائف المختلفة.

ولا اشك أن لجوء إسرائيل إلى أساليب دفاعية قد يعني في الوقت نفسه أن جرعة الهجوم بأشكاله المختلفة عند جيرانها قد زادت وتنوعت مع الوقت في ظل وجود تآكل مستمر لردعها العسكري لأسباب مختلفة.

الخطة الأمنية - العسكرية "تيفن ٢٠١٢"

أقرت هيئة الأركان العامة للجيش الخطة الخمسية «تيفن ٢٠١٢»، التي ستعتمدها المؤسسة العسكرية، بعد مضي عام على حرب لبنان الثانية، وبعد انتهاء التحقيقات الداخلية، وفي ظل مواصلة الجيش تدريباته التي تهدف إلى إزالة الجمود الذي تراكم على مدى سنوات.[١٥]

وضعت هذه الخطة في إطار الدروس التي أسفرت عنها الحرب على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وانعكست في تقرير لجنة فينوغراد عن أوجه التقصير التي كشفت عنها هذه الحرب، خاصة في مجال عمل القوات البرية، وأيضا في ضوء الدروس والخبرات المكتسبة من الحروب الإقليمية الدائرة في العراق وأفغانستان ومع الفصائل الفلسطينية، وما حدث من تطويرات تقنية متسارعة في أنظمة التسليح والمعدات الحربية على الصعيد العالمي خاصة في الولايات المتحدة وروسيا خلال السنوات القليلة الماضية.

يتضح من دراسة هذه الخطة أن أهدافها تتمحور حول الآتي.[١٦]

أولاً: تعزيز القوات البرية كما ونوعا حتى تكون قادرة على تحقيق السيطرة السريعة على أرض المعركة في الحروب القادمة.

ثانياً: الحفاظ على قدرة سلاح الجو وأعمال التجسس الفضائي لتأمين السيطرة الجوية المطلقة على كل منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً: تحسين التفوق النوعي للقوات البحرية وتعزيز سيطرة إسرائيل على مياهها الإقليمية، والقدرة على قطع خطوط المواصلات البحرية للدول العربية التي لها سواحل على البحرين الأحمر والمتوسط.

كما تعكس الخطة أيضا استعداد إسرائيل لمواجهة أربعة سيناريوهات حرب محتملة هي:

أولاً: حرب شاملة برية وجوية ضد سورية.

ثانياً: مواجهة عسكرية مع إيران أدواتها القوات الجوية والصاروخية مع احتمال استخدام صواريخ كروز ذات رؤوس نووية تكتيكية تطلق من الغواصات أو منصات أرضية.

ثالثاً: حروب منخفضة الوتيرة ضد قوى وميليشيات مسلحة مثل حزب الله وحماس والجهاد.

رابعاً: تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة نتيجة ظهور أنظمة جديدة معادية لإسرائيل.

بالمجمل، هذه الخطة ترتكز على بناء وتطوير قواتها المسلحة وتركز على تقليص الإنفاق على سلاح الجو لمصلحة قوات البر، ووضع أولويات تأخذ في الحساب إمكانية حرب مع سورية وإيران.

بلغت موازنة هذه الخطة ٦٠ مليار دولار ستغطي المساعدات الأميركية نحو ثلثها[١٧].

وستعمد إسرائيل، ضمن الخطة الجديدة، إلى تعزيز جيش الاحتياط بلواء مشاة جديد وبإنشاء فرقتين جديدتين من القوات البرية ابتداء من العام ٢٠٠٨. ستقلل إسرائيل بشكل كبير من اعتمادها المفرط على التكنولوجيا في التدريب والقتال، وستعود إلى المبادئ الأساسية لخوض الحروب، أي الاعتماد على القوات البرية المدرعة المصحوبة بالدعم الجوي القريب، ضمن عقيدة الحرب الخاطفة التي طبقتها بنجاح في حروبها السابقة ضد الجيوش العربية. وبحسب مصادر عسكرية إسرائيلية، ستستثمر القيادة بشكل كبير في تحسين أداء القوات البشرية ونوعية التكنولوجيا مع إلغاء أنظمة تعتمد على أجهزة المحاكاة والتوجيه من بعد.

إضافةً إلى ذلك، ينوي الجيش شراء مئات المدرعات الخفيفة والسريعة، والخيارات المطروحة أمامه محصورة بين «السترايكر» الأميركية الأكثر عرضة للإصابة، والتي لم تثبت نفسها في العراق، وبين مدرعة «غولان» التي تنتجها هيئة تطوير وسائل القتال الإسرائيلية.

يعتقد المراقبون أن سلاح الجو الإسرائيلي كان أكبر ضحايا الخطة الجديدة. إذ تقرر تقليص عدد طائرات «جي اس اف» الهجومية المتطورة، والتي من المقرر أن تدخل الخدمة العام ٢٠١٥، من مئة طائرة إلى سرب واحد من ٢٥ طائرة فقط. كما ألغت الخطة الجديدة برامج لشراء طائرات هليكوبتر حديثة من طراز «أباتشي لونغبو» وطائرات حربية من طراز «اف-١٥ آي».

وفي المقابل، أقرت الخطة تزويد قوات البر بدبابات من طراز «ميركافا - ٤» الحديثة، بالإضافة إلى ناقلات جند مدرعة إسرائيلية الصنع من طراز «نمر»، وتزويد الآليات المدرعة كافة في الجيش الإسرائيلي بأنظمة الكترونية من إنتاج محلي لحمايتها من الصواريخ المضادة للدروع التي استخدمها مقاتلو حزب الله.

أما بالنسبة إلى القوات البحرية، فسيتم تعزيزها بفرقتين مجهزتين بأنظمة هجومية ودفاعية متطورة وبغواصتين إضافيتين من طراز "دولفن" ألمانية الصنع قادرة على الإبحار في المياه العميقة وتأدية مهام في مناطق بعيدة. كما سيذهب جزء كبير من الإنفاق العسكري على تطوير أنظمة مضادة للصواريخ الباليستية وصواريخ "كاتيوشا" و"غراد" على أنواعها.

البحث عن منظومة دفاعية لمواجهة الصواريخ/ إسرائيل وبرنامج الدرع الصاروخي الأميركي

أثار حصول إسرائيل مؤخراً على نظام الدفاع الصاروخي الأميركي ثاد (Thaad) تساؤلات كثيرة حول اندماج إسرائيل في مظلة برنامج الدرع الصاروخي الأميركي الذي أصبح أبرز موضوعات الخلاف القائمة بين الولايات المتحدة وروسيا، خصوصاً بعد أن نشرت الولايات المتحدة بعض عناصره في أيار ٢٠٠٧ بالقرب من حدود روسيا الشرقية، الأمر الذي أثار القيادات السياسية والعسكرية الروسية، واعتبرته عودة لمناخ الحرب الباردة الذي كان سائداً أيام الاتحاد السوفييتي قبل تفككه في نهاية تسعينيات القرن الماضي.

نظام الدفاع الصاروخي THAAD

يعتبر النظام الدفاعي الصاروخي الأميركي (ثاد) أبرز نظام دفاع صاروخي أميركي في منظومة الدفاع الصاروخي على مسرح العمليات. فقد تم بناء النظام ليوفر تغطية ممتدة لمواقع القوات العسكرية والتجمعات السكانية والأهداف

الإستراتيجية على مساحات واسعة في مسرح عمليات إقليمي محدد ضد هجمات الصواريخ الباليستية المعادية ذات المدى من ١٠٠ كم وحتى ٢٠٠٠ كم، واعتراضها على ارتفاع ١٥٠ كم. ويتمتع هذا النظام بالقدرة على إسقاط الصواريخ المعادية خلال المراحل الأخيرة من تحليقها وقبل إصابتها للهدف، ويصل مداه إلى ٢٠٠ كم. كما يتميز أيضاً نظام (ثاد) بأنه يقلل عدد الصواريخ اللازمة للاشتباك مع الأهداف المنخفضة، ومن هنا جاء حرص إسرائيل على امتلاك هذا النظام بعد حرب لبنان في ٢٠٠٦ لمواجهة الصواريخ منخفضة الارتفاع (كاتيوشا) التي كان يطلقها حزب الله ضد البلدات والمدن الإسرائيلية، وعجزت أنظمة الدفاع الصاروخية التي كانت منصوبة في إسرائيل عن اعتراضها.

تعتبر هيئة الدفاع الصاروخي الباليستي الأميركية (Ballistic Missile Defense Organization)، أن هذا النظام هو الوحيد الذي يشكل قلب نظام الدفاع الصاروخي على مسرح العمليات، وباكتمال نشره سيكون قادراً على الاشتباك مع كل التهديدات الصاروخية الباليستية التي يواجهها مسرح العمليات سواء داخل الغلاف الجوي أو خارجه في الفضاء، خصوصاً إذا ما تم نشره في إطار خطة متكاملة مع نظام باتريوت ذي القدرة المطورة الثالثة (PAC-3)، وهو ما تسعى له إسرائيل أيضاً بامتلاكها لهذين النظامين إضافة إلى نظام (حيتس - ٢)، وبذلك تطور إسرائيل لأول مرة شبكتها الدفاعية المضادة للصواريخ لتصل إلى مستوى شبكة الدفاع الجوية والصاروخية الأميركية، ولتصبح الأكثر تقدماً في العالم.

اندماج إسرائيل في برنامج الدرع الصاروخي الأميركي

صدق مجلس النواب الأميركي في ١٧ أيار ٢٠٠٧ على تخصيص ٢٥ مليون دولار لمواصلة الإنتاج المشترك لصواريخ (حيتس/ أرو) وهي صواريخ إسرائيلية مضادة للصواريخ، تنتجها إسرائيل طبقاً لتكنولوجيا أميركية ناتجة عن برنامج حرب النجوم وفي إطار الشراكة الإستراتيجية بين البلدين وبتمويل أميركي، وتحصل القوات الأميركية على بعض الإنتاج الإسرائيلي من هذا النظام، وإدماجها في المنظومة الأميركية، كما تم تخصيص ١٣٥ مليون دولار لشراء نظام (ثاد)، مع تخصيص مليون دولار لمواصلة منظومة (قلعة داود) التي تتعامل مع القصف الصاروخي المكثف بما فيها الصواريخ القصيرة المدى وصواريخ كاتيوشا.

وبحسب المصادر العسكرية الإسرائيلية، فإن المنظومتين الأميركية والإسرائيلية ستعملان من خلال تكامل تام. وإن هذا الأمر سيتحقق في العام ٢٠١٣ من خلال استثمار أميركي في المنظومة الإسرائيلية يقدر بنحو مليار دولار، علاوة على نحو ٢,٨ بليون دولار سبق استثمارها[١٨].

بهذا، ستكون لإسرائيل منظومة دفاعية جيدة تتيح لها التصدي للصواريخ البالستية الذاتية الدفع التي تمتلكها إيران وسورية. وستتكون هذه المنظومة من ثلاثة مستويات: صاروخ (حيتس / آرو) الذي من شأنه أن يسقط الصواريخ البالستية الذاتية الدفع وهي على ارتفاعات عالية، وصاروخ (ثاد) القادر على الدفاع عن المدن والمناطق الواسعة مثل ميدان القتال والقواعد والمطارات الكبرى، فضلاً عن بطاريات صواريخ (باتريوت). إلا أن تحول المنظومة الدفاعية الإسرائيلية كجزء لا يتجزأ من منظومة الدفاع الأميركية المضادة للصواريخ، التي تحمي

القواعد الأميركية وقواعد غرب أوروبا في الشرق الأوسط، سيكون له تأثير بالغ على وضع إسرائيل الاستراتيجي. فبإقامة هذه الصواريخ ستصبح إسرائيل خط الدفاع الأول في الدرع الصاروخي الأميركي الذي تستعد الولايات المتحدة لنشره في أوروبا الشرقية. ومن الناحية السياسية، فإن تفسير هذه الخطوة هو أن إسرائيل تضع نفسها إلى جانب الولايات المتحدة في مواجهة روسيا في الصراع على مواقع التأثير وأسواق النفط والغاز في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فيما تصفه عناصر في الغرب وفي روسيا بأنه الحرب الباردة الثانية، وإذا بدأ بالفعل سباق التسلح الجديد بين الولايات المتحدة وروسيا، فإن روسيا ستعتبر إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الأميركية المضادة للصواريخ، ويمكنها أن تزود إيران وسورية بصواريخ باليستية متقدمة، وبما يمكنها من تحييد شبكة الصواريخ الإسرائيلية المضادة للصواريخ.

غابي أشكنازي- رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي
ورؤيته للتحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل

منذ تسلمه رئاسة هيئة أركان الجيش الاسرائيلي، حدد غابي أشكنازي التحديات التي وقفت أمامه، خاصة بعد فشل الحرب على لبنان، أبرزها:

أولاً: إعادة ترميم وجهوزية الجيش الميدانية - أعلن اشكنازي تصميمه على تطبيق توصيات لجان التحقيق التي عينتها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فيما يتعلق بالفشل العسكري في حرب لبنان ٢٠٠٦، حيث تتمحور عملية الترميم حول تقويم التقنيات والنواقص العسكرية مثل عدم جهوزية جنود الاحتياط، نواقص لوجيستية، مراجعة وتنظيم نظام الاحتياط، ترميم التشغيل العملياتي للجيش.

منذ تسلمه رئاسة الأركان يقوم الجيش بتدريبات ميدانية على نطاق واسع وبوتيرة عالية. استطاع اشكنازي خلق الصورة بأن رئيس الأركان سوية مع الجيش يعملان على تجديد التدريبات، فهو مشرف بامتياز على كل التدريبات العسكرية الميدانية.

إضافة إلى ذلك، يشدد أشكنازي على أهمية عملية التربية الداخلية للجيش مشيراً إلى الحاجة للعمل على تطوير وتحديث "مبادئ وقيم" ووضع أسس جديدة مثل العزيمة والإرادة، وتقوية الإيمان لدى الجنود بمصداقية أهدافهم.

ثانياً: إيقاف التغييرات في الجيش - الشيء الأساس الذي يمكن الإشارة إليه بالنسبة لأداء أشكنازي هو ما إذا كان أشكنازي لا يوقف وبشكل غير منظم قسما من التغيرات التي بدأ بها من سبقه، على الرغم من أن أشكنازي كان شريكا بالتغييرات التي طرأت على الجيش في السنوات الأخيرة والتي لاقت الكثير من الانتقادات[١٩]. (أنظر المادة: الخطة الأمنية - العسكرية "تيفن ٢٠١٢").

ثالثاً: ترميم صورة الجيش أمام الخارج - يقف أشكنازي أمام تحديات أكبر من التي وقف أمامها من سبقه، فعليه تحسين مكانة الجيش تجاه الداخل والخارج معاً. إضافة للتحديات التي يواجهها كرئيس هيئة الأركان العامة في إسرائيل وهي تحديات حربية تتعلق بمواجهة جيوش أخرى، إلا ان هناك تحديًا رئيسًا آخر كنتيجة لحرب تموز ٢٠٠٦ يتعلق

بالذات بصورة وهيبة الجيش تجاه الخارج وهو أمر لا يقل أهمية عن مستوى الأداء الداخلي للجيش .[٢٠]

رابعاً : إعادة هيبة الردع – إن الأذى الأكبر الناجم عن حرب لبنان هو التآكل المستمر لهيبة الردع العسكري ما تعتبره إسرائيل جزءاً من قوتها وأمنها القومي . فبالرغم عن أن المستوى السياسي يؤثر في هذا المضمار كما هو الحال بالنسبة للمستوى العسكري ، إلا أن المسؤولية في هذا الشأن تقع على الجيش ، فعليه تحسين الردع الذي تضرر نتيجة الإخفاقات والفشل الأدائي للجيش نفسه وأيضا في حال أن هذا الردع قد تضرر من المستوى السياسي أيضاً .

يدرك أشكنازي وقادة الجيش الإسرائيلي أن السلاح المتقدم لا يكفي ليردع حزب الله والفصائل الفلسطينية . إن القتال اللا متجانس ووجود الفدائيين "غير القابلين للردع" كما هي الحال مع الفلسطينيين وحزب الله قد الزم ضرورة توضيح وتنشيط معنى الردع وصورته . فإن الجيش بحاجة إلى ثورة وانقلاب ذهني في مجالات مختلفة تصل حتى إلى كيفية إدارة حرب وبأية أدوات .

خامساً : التمسك بالإجماع – تحسين صورة الجيش بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي ، بمعنى إعادة اعتبار وهيبة الجيش أمام المجتمع . إن الجيش قد فشل بتوفير الأمان لسكان الشمال في الحرب الأخيرة . يؤكد أشكنازي في تصريحاته على ضرورة إعادة الجيش لمركز ولب الإجماع الإسرائيلي .

سادساً : الحوار مع المستوى السياسي – يرى بعض المعلقين العسكريين ان أشكنازي يدرك مدى ضرورة تحسين الحوار وترتيب العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية التي شكلت أحد جوانب الإخفاق في حرب تموز ٢٠٠٦ .

سابعاً : عملية اجتياح لقطاع غزة – يتساءل المعلقون العسكريون عن دور أشكنازي وموقفه من إمكانية مغامرة اجتياح عسكري في قطاع غزة . يشار هنا إلى عدم تسرعه بقبول وجهة نظر وزير الدفاع باراك بضرورة القيام باجتياح عسكري لقطاع غزة ، فهو ينوه إلى التعقيدات العسكرية في حالة القيام بالاجتياح .[٢١]

وأخيرا ، يبقى السؤال : هل سكوت اشكنازي يخدم هدفاً استراتيجيا مهما ألا وهو الامتناع من أخذ الجيش لأماكن خلافية؟ أو انه رئيس أركان لا يملك رؤيا إستراتيجية مستقبلية واسعة؟ . قد يكون دوره في مجال إعادة ترميم وتنظيم الجيش عسكرياً ، الأمر الذي ينسجم مع رؤيته لتقرير فينوغراد بأن معالجة الإخفاقات الأدائية للجيش ستمكن إسرائيل من الانتصار في الحرب القادمة ، وعلى أساس أن ما لا تحققه القوة تحققه قوة أكبر ، وما لا تحققه الحرب الجوية يمكن أن تحققه الحرب البرية ، وبناء على ذلك لن يبادر اشكنازي إلى قراءات إستراتيجية جديدة تتبناها إسرائيل وتتناسب مع المعطيات الإقليمية الجديدة .

عودة باراك إلى رأس الهرم الأمني – العسكري الإسرائيلي: المعاني والأبعاد

يسوّق إيهود باراك نفسه للإسرائيليين كحريص على أمنهم ورافض لتقديم أي تنازلات تؤثر على الأمن وتنال منه ، كما يتشدد في البطش والتنكيل بقطاع غزة لتحسين شعبيته وفي الوقت نفسه الثرثرة عن المسار السوري لإثبات أنه يمتلك أجندة سياسية وسلمية .

في سياق العلاقة الإسرائيلية – السورية، لا بدّ من التنويه أن باراك يشدد على إبراز الخلاف الاستراتيجي الجوهري والعميق مع اولمرت في مسألة ماهية القناة التي يتعين على إسرائيل تركيز جهودها السياسية عليها في العام ٢٠٠٨. فإن أولمرت بتأييد من الموساد ومجلس الأمن القومي والإدارة الأميركية أيضاً، يُفضل التركيز على محاولة التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين. وهو مستعد على القناة السورية لإجراء خطوات جس نبض، لكنه ليس مستعداً للدخول في مفاوضات فعلية وملزمة. يعتقد باراك، الذي يحظى بتأييد حازم من هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، وبمساعدة الشاباك، أن الجهد السياسي يجب أن يجري في القناة السورية تحديداً، بينما يتعين إدارة الجهد على القناة الفلسطينية بحذر وبطء.

في المشهد الأمني والعسكري العام، يشير المعلقون الإسرائيليون إلى دوره في استعادة وتعزيز هيبة الردع للجيش في أعقاب حرب ٢٠٠٦، من خلال توظيفه مجهوداً كبيراً في ترميم الجيش. والاهم من ذلك، الضربة الجوية لموقع قالت إسرائيل إنه نووي في شمال سورية.

في السياق الفلسطيني، ما زال باراك صقراً بمواقفه السياسية والأمنية، وهو صاحب قناعة بأن الفلسطينيين يجب أن يدركوا أن لإسرائيل ذراعاً طويلة لن تتردد في استخدامها، ويجب أن يدفع أعداؤها ثمناً باهظاً على أي موقف "عدائي" لها.

يتعامل باراك مع الضفة الغربية على أنها مصيدة. من جهة، يرى باراك ضرورة دعم السلطة الفلسطينية بقيادتها الحالية، ومن جهة أخرى، يرفض المساومة والتساهل فيما يتعلق بالسيطرة الأمنية. يرفض الانسحاب طالما لم يكتمل بناء جدار الفصل وتزويد إسرائيل بمنظومة دفاعية لمواجهة الصواريخ. كذلك يرفض إزالة بعض الحواجز العسكرية في الضفة الغربية.

أما بالنسبة لموقفه العدائي الرافض لأية صيغة تفاهم أو هدنة أو تسوية ما مع حماس، فقد يعزز احتمالات الاجتياح لقطاع غزة. وعلى الرغم من إدراكه لصعوبة منع صواريخ القسام عسكرياً، إلا انه يراهن على مغامرة الاجتياح بل يرهن مستقبله السياسي وإمكانية وصوله لرئاسة الحكومة بمدى تنكيله وعنفه في مواجهة الفلسطينيين.[٢٢]

تقرير فينوغراد وحالة الأمن والعسكر الإسرائيليين

عالج تقرير فينوغراد، تفصيلاً، إخفاق الجهازين الإسرائيليين، العسكري والسياسي، وقصورهما عن التنسيق بينهما. وقد اثبت التقرير مجددا عمق الفشل الإسرائيلي في حرب تموز ٢٠٠٦ ضد حزب الله وحالة الإرباك التي عاشتها القيادتان العسكرية والسياسية في ساحة المواجهة واتخاذ القرارات المناسبة وهو ما يشير إليه ذكر كلمة فشل أكثر من ٢٥٠ مرة بالارتباط مع المستويين السياسي والعسكري، وهو ما يسقط تلك الهيبة التي يحاول البعض إلصاقها بالجيش الإسرائيلي على خلفية ما يملكه من قوة تدميرية هائلة.

وعلى الرغم من أن مسؤولية المؤسسة السياسية لا تقل عن مسؤولية المؤسسة العسكرية إلا إن التقرير النهائي للجنة فينوغراد حمل الجيش المسئولية المباشرة في فشل الحرب، الأمر الذي يعود لأمرين مهمين:

أولاً: هناك فرضية سائدة في إسرائيل مفادها أن الجيش ليس مجرد أداة في يد المؤسسة السياسية، خاصة عندما يصعب على المستوى السياسي الإسرائيلي تعريف أهدافه الأمنية (حكومة أولمرت)، فيقوم الجيش بتعبئة الفراغات الناتجة، لأنه قد يكون مضطرا لذلك وأحيانا كونه متحمسا لذلك. إضافة إلى هذا، فإن الجيش هو الجسم المعتاد على التخطيط واتخاذ القرارات بشكل منهجي وثابت، فجنرالات الجيش لهم قدرة كبيرة للتأثير على اتخاذ القرارات وفرض الخطط والترتيبات العسكرية على المؤسسة السياسية. حتى أنّ أهداف حرب ٢٠٠٦ أيضاً تماشت وتغيرت بحسب التقديرات العسكرية.

ثانياً: يركز تقرير فينوغراد على فشل الأداء العسكري في الحرب متجنباً البحث والنقاش فيما يتعلق بالرؤية الإستراتيجية العسكرية التي تتبناها إسرائيل منذ الخمسينيات. بهذا أشار التقرير إلى عدة جوانب ساهمت في الإخفاق العسكري: عدم وضوح وفهم الأهداف العسكرية للحرب؛ اختلالات ونواقص جوهرية (لوجيستية)؛ مفهوم التشغيل العملياتي للجيش؛ فشل الاستخبارات العسكرية الميدانية على جميع المستويات؛ كفاءات جنرالات الحرب؛ حرب الجنرالات.

باعتقادنا، لم يستخلص تقرير فينوغراد العبرة الأساسية من الحرب، وهي حدود القوة العسكرية، وأنها مهما طغت وبلغت وتفوقت، ستعجز عن تحقيق أهدافها، إذا كانت تتضمن كسر إرادة شعب على الحياة والعيش بحرية واستقلال وكرامة على أرضه. تجاهل التقرير بأن هذه الحرب قد أسقطت نظرية الردع الإسرائيلية سقوطاً مدوياً. فمنذ الأيام الأولى للحرب اتضح أنّ التفوق العسكري لم يضمن الحفاظ على أسس قوة الردع العسكري وضمان الأمن القومي الذي تبنته إسرائيل منذ سنوات الخمسينيات. لقد حطمت هذه الحرب أهم عناصر الردع التقليدي عند إسرائيل: الاعتماد الأساس على التفوق الجوي، القادر على شل تام لحركة العدو؛ ضرورة حسم المعركة خلال فترة زمنية قصيرة؛ ضرب وتدمير البنية التحتية وقتل المدنيين قد يساهم في ردع العدو عن المبادرة بالهجوم؛ تصدير الحرب بشكل كامل إلى أرض العدو لتفادي الخسائر البشرية ولكونها غير قادرة على تحمل أية ضربة على المدنيين وخاصة أن إسرائيل لا تملك عمقا جغرافيا استراتيجيا؛ خوض الحرب دون تكبد خسائر بشرية أي خوض حرب "دون ضحايا".

ينسجم تقرير فينوغراد مع رؤية رئيس الأركان غابي اشكنازي، بأن معالجة الإخفاقات الأدائية للجيش ستمكن إسرائيل من الانتصار في الحرب القادمة.

وأيضاً يرى التقرير الكامل أن الحرب كانت بين حزب الله وإسرائيل، متجاهلاً الأبعاد الأمنية والإستراتيجية الإقليمية لهذه الحرب، خاصة انه أغفل الدور الإيراني، ولم يذكر التقرير إيران غير بضع مرات، معظمها على نحو غير مباشر.[٢٣]

السياسة الأمنية – العسكرية إزاء الشعب الفلسطيني في العام ٢٠٠٧

بعد سيطرة حماس على قطاع غزة

تشير المعطيات الإستراتيجية لعام ٢٠٠٧، إلى أن المناطق الساخنة في الشرق الأوسط تتفاعل بشكل يرسم معالم جديدة لها صفة الديمومة، وأن هذه المناطق الساخنة أصبحت تحدد أطر المتغيرات الإستراتيجية المتوقعة لعام ٢٠٠٨،

وبالرغم من أن الساحة الفلسطينية ليست المنطقة الساخنة الوحيدة، غير أنها تعد الأكثر ديمومة وإستراتيجية في إشعال الصراعات في المنطقة، ما يفرض علينا التركيز على متغيراتها الإستراتيجية الجديدة لعام ٢٠٠٧، خاصة في ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها الساحة الفلسطينية بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦، والذي شكل محطة توقف لمختلف البرامج الرسمية العربية والدولية والإسرائيلية في المنطقة. ومن ثم الأزمة الحادة على أثر السيطرة من قبل "حماس" على قطاع غزة.

ما جرى في غزة، وفي الساحة الفلسطينية عامة، خلال العام ٢٠٠٧، يؤكد انه انتهى فصل من القضية الفلسطينية وبدأ فصل جديد يقوم على تحويل الازدواجية الفلسطينية من الازدواجية في بلد واحد إلى ازدواجية في بلدين. حركة حماس حققت إنجازاً في فرض حضورها، بالقوة العسكرية والسيطرة على قطاع غزة، في حين تمكنت فتح من التحصن في موقعين قياديين مهمين، الأول: موقع رئاسة السلطة الفلسطينية، والثاني: قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.[٢٤] بالإضافة إلى الحكومة في رام اللّه.

مما لا شك فيه، أن اللجوء إلى القوة في حسم الخلافات السياسية بين القوى الفلسطينية لا يمثل خيارا استراتيجيا مناسبا في الساحة الفلسطينية، لأنه يعزز الانقسام والتشرذم الداخلي حيث يضع حركة حماس والسلطة الوطنية أمام تحد كبير يمكن له أن يطيح بمكاسب النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال.

إسرائيل التي صرحت علنياً برفضها المطلق لوقوع غزة تحت السيطرة المباشرة لحماس، معتبرة ان حماس لن تستطيع الاستمرار في إدارة بقعة هي الأكثر كثافة في بقاع العالم، ومن بين أكثرها فقراً، وسط فرض ظروف عزلة وحصار دولي وإقليمي، سرعان ما بدلت مواقفها وما زالت تسعى بجهد لتعميق الأزمة بين فتح وحماس وترسيخ الانفصال بين الضفة وقطاع غزة.[٢٥]

هناك عدة دوافع تجعل إسرائيل تؤيد الانفصال، أهمها:

أولاً: كما ذكرنا أعلاه، قناعتها بعدم إمكانية سيطرة مجددة للسلطة الفلسطينية في غزة، وبأن سيطرة حركة حماس مطلقة.

ثانياً: أن الانفصال يساهم في زيادة تصدع نسيج المجتمع الفلسطيني، وتعميق أزمة الثقة بين قواه السياسية، لعل الحلم الفلسطيني ببناء الدولة والوطن تنهيه ثقافة تبيح سفك الدم الفلسطيني بأيد فلسطينية.

ثالثاً: استوعبت غزة أكبر نسبة من اللاجئين الفلسطينيين رغم مساحتها الصغيرة، فثلاثة أرباع سكان غزة (١,٤ مليون) من اللاجئين. لربما، تعتقد إسرائيل أن يكون هذا حلا مريحا لأميركا وإسرائيل، من زاوية أنه يتيح التوصل إلى اتفاقية سلام مع السلطة الفلسطينية في مقابل إرجاء مسألة اللاجئين أو حلها دون ممارسة حق العودة.

رابعاً: من الممكن، أن إسرائيل ما زالت تراهن على المشروع الأميركي المدعو ب "الشرق الأوسط الجديد" على أساس تعميق "الفوضى البناءة" ووضع خرائط جديدة للشرق الأوسط من خلال تجزئة الأقطار العربية مثل العراق، لبنان وفلسطين، إلى دويلات وكنتونات وفقاً لمصالحها.

لترسيخ دعم الانفصال، تتجذر ازدواجية التعاطي الدولي مع الشأن ألفلسطيني. حيث تترافق مع سياسة العزل

وتشديد الحصار الاقتصادي على قطاع غزة، إعلان كل من الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وإسرائيل عن استئناف برامج المساعدات المالية والخدمية للفلسطينيين في الضفة الغربية، وذلك بهدف رسم صورتين متناقضتين لشعب واحد، وتحميل حماس وزر ذلك كله، وبما يخدم المصالح الإسرائيلية في تقسيم فلسطين إلى مربعات أمنية معزولة ومقطعة الأوصال، وتشديد القبضة على الضفة الغربية ذات البعد الامني الأهم لإسرائيل في ظل تداخلها جغرافياً مع المستوطنات. بل لتعزيز احتمالات قيام احتراب أهلي بين فئات الشعب الفلسطيني، أو على الأقل ثورة شعبية ضد الحالة الاقتصادية الصعبة التي سيواجهها القطاع وتتحمل حماس مسؤوليتها، حسب تقديرهم.

خلاصة القول، انه لم يتم تحوّل جوهري مستقبلي في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي حول الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فدعم الانفصال بين غزة والضفة الغربية يأتي في سياق محاولة إجهاض الحقوق الوطنية الفلسطينية والعداء لحركة حماس تحت يافطة أميركية– إسرائيلية هي حركات "الإرهاب" الإسلامية.

ما وراء الإعلان عن قطاع غزة "كيانا معاديا"

أعلنت إسرائيل قطاع غزة تحت سيطرة حماس "كيانا معاديا"، موضحة أنها، لم تتخذ هذا القرار إلا بعد الإطلاع على أوراق عمل قانونية وإجرائية توضح الفعل وحدوده. فقطع الماء محظور، بموجب القانون الدولي، في حين أن قطع الكهرباء جزئيا أمر مقبول. كما أن منع وصول الإمدادات الغذائية ممنوع، فيما يمكن حظر إيصال أنواع من الفواكه. وكذلك، فرض قيود على حركة السكان من القطاع وإليه.
يأتي قرار الإعلان عن قطاع غزة "كيانا معاديا"، الذي اتخذ في مطلع أيلول ٢٠٠٧، ليس فقط لإتاحة فرض العقوبات على قطاع غزة، إنما في سياق تعزيز الانفصال بين غزة والضفة الغربية، أي اعتبار غزة وكأنها كيان مستقل والتجاهل عمدا أنها واقعة تحت الاحتلال.

وكذلك، توقيت هذا القرار في ظل الأزمة الداخلية الفلسطينية وبدء عملية التفاوض، يأتي ليؤكد التوجه الاستراتيجي لإسرائيل الداعم لفكرة الانفصال والانتقال إلى مرحلة جديدة من الحرب المفتوحة على قطاع غزة باعتبار أن حماس منظمة إرهابية سيطرت على قطاع غزة وجعلت منه كيانا معاديا، وهذه المنظمة تقوم بنشاطات معادية لدولة إسرائيل ومواطنيها.

تحاول إسرائيل التصرف مع قطاع غزة تحت سلطة حماس باعتباره حالة يمكن تدجينها. تتمثل هذه الخطوة في إضعاف حماس وعزلها داخلياً من خلال حصار غزة، والترويج لفكرة أن الحصار المضروب هو على حماس وليس عقوبة لسكان القطاع، الأمر الذي يسهم، من وجهة نظرها، في تعميق النقمة الشعبية في القطاع على الحركة، سيما إذا استمر الحصار لفترة طويلة. لعل هذه النقمة تتحول إلى رافعة مدنية تضغط على حماس لإرغامها على وقف إطلاق الصواريخ إلى المناطق الإسرائيلية، موضحة أن العقوبات ستفرض بشكل متدرج، حيث ربطت إسرائيل بين قطع التيار الكهربائي وبين مشاغل تصنيع صواريخ القسام التي تعمل على الكهرباء.

هذا القرار الإسرائيلي ألذي يبدو جديداً وأنه اتخذ بعد دراسة وتمحيص، إلا أنه يفتقر في الواقع إلى الجِدة ويبدو

أنه لا ينبع عن دراسة. فبعد فترة قصيرة من فوز حماس في الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٦، سارعت إسرائيل إلى اعتبار، ليس قطاع غزة وحده، وإنما أراضي السلطة بأسرها «كيانا معادياً». وسبق لها أن مارست كل الإجراءات التي توحي اليوم بأنها بصدد ممارستها مستقبلاً، ولم يتغير شيء.

وبالفعل، منذ انتفاضة الأقصى على الأقل، تعتبر هذه المنطقة "كياناً معادياً". وهي لم تكتف بفرض الحصار عليها، بل أرسلت طائراتها الحربية لتقصف ليس فقط المنشآت الحكومية أو العامة والبنى التحتية، وإنما أيضاً بيوت المدنيين.

هذا الإعلان يبرز حالة الإرباك وقلة الحيلة لدى القيادة الإسرائيلية وخاصة المؤسسة العسكرية حيال سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وتبعاته الأمنية.

بين الاجتياح الشامل لقطاع غزة والوصول إلى هدنة مع حماس

تدرك المؤسسة العسكرية أن قدرة إسرائيل على التعامل مع تهديد صواريخ القسام، محدودة، صعبة بل مربكة، وبات هذا التهديد يؤثر على الجبهة الداخلية الإسرائيلية والمعنويات الوطنية. خاصة أن خيار تطوير سلاح مضاد لإسقاط الصواريخ قبل وصولها إلى الأهداف الإسرائيلية يحتاج إلى وقت طويل كما أن نجاحه غير مضمون، فقرار الحكومة الإسرائيلية بتخصيص ٨١١ مليون شيكل لتطوير وتصنيع نظام تسلح قادر على التصدي للصواريخ القصيرة، من المتوقع أن يدخل حيز التطبيق بعد عامين.[٢٦]

تقف المؤسستان السياسية والعسكرية في إسرائيل مرتبكتين أمام خيارين في مواجهة الصواريخ: الهدنة أو الاجتياح العسكري، في حين تسقط إسرائيل خيار الحوار السياسي مع حركة حماس.

إن خيار الاجتياح الواسع لم يسقط بعد، إلا انه لا تزال تعقيدات كثيرة أمام إسرائيل، منها:

أولا: الخسائر البشرية المحتملة لعملية اجتياح غزة والتي يمكن أن تحول مسار العملية وموقف الجمهور الإسرائيلي منها، فالتقديرات الإسرائيلية تشير إلى أن عشرات القتلى بين الجنود الإسرائيليين سيكونون حصيلة الاجتياح الواسع.[٢٧]

ثانيا: تطور وسائل المقاومة وأدواتها في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي، فقد أضحت أكثر قدرة في التخطيط والرصد وتوزيع مجموعاتها. تملك حماس عددا كبيرا من الصواريخ التي تستطيع إلحاق ضربات موجعة بالمناطق الجنوبية. وهذا يشكل ميزان ردع بين حركة حماس وإسرائيل مما يجعل الأخيرة تتباطأ في اتخاذ قرار الاجتياح. يؤكد الجيش الإسرائيلي وجهاز الشاباك أن المقاومة تطور صواريخ بعيدة المدى تصل إلى مدى ٢٥ كم، وأنها نجحت في تطوير إمكانيات لخزن الصواريخ لفترة طويلة.[٢٨]

ثالثا: التداعيات السياسية لاجتياح واسع. إن اجتياحاً واسعاً سيترك ظلاله على المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية، فالاجتياح سيستغرق وقتا طويلا قد يستمر لعدة أشهر الأمر الذي يعني توقف المفاوضات وانتهاء الدفعة والحراك السياسي الذي يراهن عليه بوش.

رابعاً: الاجتياح لا يضمن وقف إطلاق صواريخ القسام.

خامساً: لا تملك إسرائيل حلولاً لمصير غزة ما بعد الاجتياح.

تشير كل الدلائل إلى تعزيز احتمالات الاجتياح العسكري لقطاع غزة، على الرغم من ما ورد أعلاه من تعقيدات وإشكالات حقيقية، وخاصة أن إسرائيل تعي عدم نجاعة الإغلاق التام. إن أبرز الدوافع للقيام بالاجتياح:

أولاً: قناعة الساسة والعسكريين بأن الاجتياح هو الحل الأفضل لتخفيف حجم الهجمات الصاروخية على المناطق الإسرائيلية[٢٩].

ثانياً: قناعة إسرائيل بأن عامل الزمن هو لصالح الفصائل. حيث أن زيادة جهوزيتها وقدراتها الصاروخية والدفاعية سوف تنعكس بحجم الضرر البشري والمادي للطرف الإسرائيلي.

ثالثاً: قناعة إسرائيل بثبات سيطرة حماس على غزة وفشل الحصار والإغلاق التام والتصفية الجسدية على الأمد البعيد[٣٠].

رابعاً: تصعيد الضغط على سكان غزة الذين يقبعون تحت الحصار والإغلاق، لعلهم يلمسون ضرورة التخلي بل التمرد على حركة حماس.

باعتقادنا، إن الضغط الإعلامي والشعبي المتصاعد نحو ضرورة عملية اجتياح واسعة، وعدم قدرة الحكومة الحالية على الوقوف أمام هذا الضغط، قد يحسم الأمر باتجاه ترجيح كفة الاجتياح.

الموقف الأمني - العسكري الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه سورية في العام ٢٠٠٧

ربما لم يشهد عام نقاشا، وتخوفا في ذات الوقت، حول تطورات ملف العلاقات السورية الإسرائيلية بقدر ما شهد العام ٢٠٠٧. ففي بدايته تكاثر الحديث حول هذا الملف من منظور إمكانية التقدم في مسار التسوية على خلفية إشارات متبادلة من الطرفين بالنية في استئناف المفاوضات، وإن كانت أكثر إيجابية في اتجاه التسوية من جانب سورية. ثم عاد الحديث في صيف هذا العام عن الملف من منظور احتمالات وقوع حرب بين الجانبين في ظل توتر شديد بات يكتنف العلاقات بينهما.

في التقرير الاستراتيجي لعام ٢٠٠٦، تم الاستنتاج بأن إسرائيل غير معنية في تلك المرحلة ببدء عملية تفاوضية مع سورية، مستعرضين الدوافع المؤيدة والرافضة لكلا الطرفين خاصة في أعقاب الحرب على لبنان، تداعيات "الملف النووي الإيراني" وسياسة العزل التي تبثها الإدارة الأميركية ضد سورية.

يمكن توصيف العلاقات السورية الإسرائيلية العام ٢٠٠٧ بأنها "حالة حرب" على ضوء تصاعد حالة التوتر والاستفزاز التي تشهدها العلاقات بين الجانبين والتي بلغ ذروتها في عدة اختراقات وضربة جوية إسرائيلية لسورية.

تعززت "حالة الحرب" عندما بات السوريون على يقين من عدم تصديق أقوال قادة إسرائيل حول السلام والمناقضة لأفعالهم على الأرض. يرى السوريون أمامهم دولة تلقت ضربة في الحرب في السنة الماضية وتسعى لإعادة بناء

ثقتها الذاتية والتنفيس عن الإحباط المتراكم . يرون جيشاً يتدرب بلا توقف ووحدات كثيرة منه تفعل ذلك فوق هضبة الجولان . يرون ميزانية أمنية مضخمة وعشرات القطع الهندسية الثقيلة تتمترس فوق الهضبة وأرسل الجيش إلى هناك في السنة الأخيرة كمية هائلة من الاسمنت . يرون المجاهرة بما ينشر حول مساعي التزود بالسلاح والعتاد وخصوصا القنابل الذكية لإعادة ملء الترسانة التي فرغت في الصيف الماضي، بل وأكثر من ذلك، يرون الجيش الإسرائيلي يتدرب بصورة مبالغ بها، كل وحداته في زحزحة متواصلة، ويرون المجلس الوزاري الأمني ـ السياسي وهو ينعقد سبع مرات في شهر آب ٢٠٠٧ خلف ستار من السرية للتداول حول الجبهة الشمالية .

" حالة الحرب " لا تنتهي بقبول الرواية الإسرائيلية الرسمية ، ولو تبدو منطقية ، بأنهم لا يريدون الحرب وان الجيش في نهاية المطاف يجري تدريبات لإعادة بناء قدراته بعد حرب لبنان الثانية ، ولأنه بحاجة إلى خطة ميدانية يتدرب عليها وليس بسبب نوايا هجوم على سورية .

تنعكس " حالة الحرب " أيضا في تصريحات قادة إسرائيل عن " صعوبة " تقدير نوايا الأسد ولا يستبعدون " حرب الخطأ " ، مؤكدين أن الجيش ودولة إسرائيل مستعدان لكل الاحتمالات . [٣١]

" حالة الحرب " موجودة رغم ما ذكر أنتوني كوردسمان في تقريره حول " إسرائيل وسورية : [٣٢] الميزان العسكري وتوقعات الحرب في ظل تدهور شعبية الحكومة الإسرائيلية منذ حرب لبنان " ، بأن إسرائيل لن تكون قادرة بأية حال من الأحوال على تحمل تكلفة حرب أخرى في المنطقة ، حتى وإن كانت الحسابات تصب في اتجاه ترجيح كفتها للنصر في تلك الحرب . كما أنه لن يكون من صالحها تعكير علاقاتها مع الولايات المتحدة ، التي لا تريد فتح جبهة أخرى في الشرق الأوسط قبل الانتهاء من العراق .

" حالة الحرب " قائمة رغم الاستنتاج أنه لا حرب قريبة بين سورية وإسرائيل وفق ما نقلته صحيفة "يديعوت أحرونوت " في نهاية آب ٢٠٠٧ من أن ثمة اتفاقاً استخبارياً قد تم توقيعه بين سورية وإسرائيل تعهدتا بموجبه بعدم اعتداء أي منهما على الأخرى .

" حالة الحرب " مستمرة في ظل الخلاف بين أولمرت ووزير دفاعه ايهود باراك . أن اولمرت ، بتأييد من الموساد ومجلس الأمن القومي وكذلك من الإدارة الأميركية ، يفضل التركيز على محاولة التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين . أما باراك ، وبدعم من هيئة الأركان ومن الشاباك ، فيعتقد بوجوب تركيز الجهد على المسار السوري . [٣٣]

تتأكد " حالة الحرب " عندما تقوم إسرائيل بعمليات اختراق جوي للأراضي السورية ، وعند قيام أربع مقاتلات إسرائيلية في شهر حزيران من العام ٢٠٠٧ بالتحليق فوق مقر رئاسي في اللاذقية ، وأخيراً الضربة ألجوية الإسرائيلية لمواقع في شمال سورية في السادس من شهر أيلول ٢٠٠٧ .

بالمجمل ، في سياق ما ذكر أعلاه ، يستنتج أن الاختراقات ترفع درجة تهديد خطر الحرب مع سورية من درجة " الاحتمال المنخفض " إلى درجة " المحتمل " وتبقي الحديث حول احتمالات الحرب في دائرة الضوء ، على الرغم من طريقة الرد الدبلوماسية السورية على الاختراقات الإسرائيلية .

الغارة الإسرائيلية على منطقة دير الزور في السادس من أيلول ٢٠٠٧

تصل "حالة الحرب" ذروتها عند الغارة الإسرائيلية التي جرت في ليلة السادس من أيلول ٢٠٠٧ على هدف ما قرب منطقة دير الزور في أقصى شمال سورية.

والواقع أن انعدام المعلومات الدقيقة حول ما جرى، خلال العام ٢٠٠٧، دفع وسائل الإعلام إلى محاولة تعبئة الفراغ عن طريق الاستناد إلى تكهنات ومصادر غير رسمية. فالجانبان السوري والإسرائيلي، كل بطريقته، فرض تعتيماً على المعطيات: السوري على التفاصيل الدقيقة كالمنطقة المستهدفة ونوعية الذخيرة التي ألقيت. أما الإسرائيلي فإنه عمد إلى الإفادة من التزام الصمت لإشاعة أجواء بأن الهدف مهم واستراتيجي.

في البداية، جرى الحديث عن استهداف شحنة تسليحية موجهة لحزب الله ثم تركز الأمر على منشأة تسليحية إيرانية في سورية بل وأيضاً استهداف قاعدة صواريخ أرض-جو أو حتى أرض-أرض لا فرق. وبعد ذلك، تم التطرق إلى عملية مشتركة برية وجوية ضد منشأة إستراتيجية سورية سرعان ما جرى الحديث عن أنها نووية الطابع أقيمت بالتعاون مع كوريا الشمالية، وبالتحديد بعد وصول شحنة من كوريا الشمالية إلى طرطوس. وافترضت إسرائيل أنها تحتوي على عتاد للأهداف النووية.[٣٤].

باعتقادنا، يمكن تلخيص أهداف الضربة الإسرائيلية في عدة دوافع منها المعلنة والعينية:

الدوافع المعلنة:

أولاً: حسب وسائل الإعلام الإسرائيلية والأميركية، إن العملية استهدفت منطقة تعتقد إسرائيل بأنها تضم منشآت معنية بتطوير الصواريخ وإنتاجها بمشاركة خبراء إيرانيين وكوريين شماليين. وأن التعاون النووي بين سورية وكوريا الشمالية، محاصر بريا وبحريا منذ أكثر من أربعة أعوام، وتحت المراقبة الشاملة من قبل أجهزة أميركية وغربية عديدة.

ثانياً: إن العملية الإسرائيلية هدفت بالأساس إلى نقل رسالة تحذير إلى سورية مفادها أن إسرائيل على إطلاع على الجهود السورية لتطوير الترسانة الصاروخية وتمرير الصواريخ إلى حزب الله في لبنان، وان طائراتها قادرة على الوصول إلى أهدافها في العمق السوري.

أما الدوافع العينية:

أولاً: إعادة بعض الهيبة المتآكلة للردع العسكري الإسرائيلي منذ حرب ٢٠٠٦. حيث بدا أن ثمة حاجة للحكومة الإسرائيلية للتأكيد على رسالة لكل من سورية والعسكريين في إسرائيل، مفادها أن المذهب العسكري الإسرائيلي القائم على ضرورة نقل المعركة إلى أرض الخصم ما زال فاعلا، وأنه ما زالت لإسرائيل اليد الطويلة في الإقليم.

ثانياً: اختبار القدرات السورية، وخاصة تلك المتعلقة بمجال الدفاعات الجوية، في ضوء ما قيل عن تسلم سورية صواريخ روسية جديدة من طراز أرض – جو ووضعها في الخدمة الفعلية، وكذلك اختبار قدرة شبكة الرادارات السورية، والتي قام السوريون بتحديثها وتعديلها وفق حسابات جديدة بعد حادث تحليق الطائرات الإسرائيلية

فوق القصر الرئاسي في اللاذقية.

ثالثاً: يندرج الهدف تحت باب ممارسة ضغوط على سورية، متعددة المستويات، وبتنسيق كامل مع الولايات المتحدة، من اجل تغيير سلوك النظام السوري، وجذبه أكثر وأكثر إلى النموذج الذي ترضى به واشنطن وإسرائيل معا.

رابعاً: عمليات عسكرية للجيش الإسرائيلي لترميم أوضاعه النفسية والمعنوية، بتوجيه رسالة معنوية إلى الداخل الإسرائيلي، بأنه قد تم ترميم قوة الردع.

مع مرور الوقت، تأخذ التقديرات بامكانية نشوب الحرب مع سورية بالتباعد. لا بد أن سورية تتدارس الأضرار الداخلية والخارجية. في المرحلة الراهنة، لا يزال المنطق العسكري السوري هو منطق دفاعي.

مع ذلك فإن الجيش السوري يعزز قدراته بشكل لا سابق له في كل المجالات في الفترة الأخيرة خاصة فيما يتعلق بنشاطاته الدفاعية.

ويؤكد خبراء إسرائيليون أن الحرب المقبلة مع سورية، اذا ما اندلعت، ستكون مختلفة عن كل الحروب التي وقعت. صحيح أنه من المحتمل حصول معارك مدرعات ضد مدرعات في هضبة الجولان كما في الماضي، لكن هناك شك في أن تنحصر الحرب في الجبهة بعيداً عن المناطق المدنية.

إذا توسعت الحرب، كما هو متوقع بالفعل، وشملت الجبهة الداخلية أيضاً، فسيصبح مواطنو حيفا والخضيرة وتل أبيب هدفاً لصواريخ الجيش السوري. الجيش السوري يملك ألف صاروخ باليستي يراوح مداها بين ٣٠٠ - ٧٠٠ كيلومتر من طراز «سكاد سي» و«سكاد بي» و«سكاد دي»، وهي قادرة على تغطية كل نقطة في إسرائيل (المسافة بين جنوبي هضبة الجولان وتل أبيب تبلغ ١٥٠ كيلومتراً). يضاف إلى كل ذلك صواريخ «اس. اس ٢١»، التي يعدّ مداها أقصر من الباليستية (٨٠ كيلومتراً) لكنها أكثر دقة. الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي هو ذلك المخزون الصاروخي الذي تملكه سورية. في مواجهة آلاف الصواريخ من طراز ٢٢٠ ميليمترا (مداها ٧٠ كيلومتراً) و٣٠٢ ملم (٩٠ كيلومتراً) لا يملك الجيش الإسرائيلي حلولاً. إضافة إلى كل ذلك، إذا حاول سلاح الجو الإسرائيلي إبادة الصواريخ الباليستية وقواعد إطلاقها، فسيقف عاجزاً أمام آلاف الصواريخ الصغيرة.

الجيش السوري تحول تدريجياً في العقد الأخير إلى جيش يرتكز بصورة متزايدة على قوات سلاح المشاة والكوماندو والأسلحة المضادة للدبابات. الفكرة من وراء ذلك هي إدارة حرب دفاعية في هضبة الجولان واستنزاف الجيش الإسرائيلي من خلال ذلك.

المقصود هو السماح للجيش الإسرائيلي بشن الهجوم وإدارة ما يسمونه «المعركة القريبة»، حيث تقوم القوات السورية بإرهاق واستنزاف القوات المهاجمة عبر استخدام الصواريخ المضادة للدبابات المحمولة على أكتاف سلاح المشاة، ومن بينها الأسلحة المتطورة مثل «متيس» و«كورنيت».

إضافة إلى كل ذلك، نصب الجيش السوري على الجبهة عشرات آلاف الصواريخ الصغيرة من طراز «بي. إم - ٢١» التي يبلغ مداها ٢٠ كيلومتراً. هذه الصواريخ قد تكلف الجيش الإسرائيلي ثمناً باهظاً جداً. في السنوات الأخيرة، بُنيت في الهضبة السورية قرى كثيرة ومن بينها آلاف المنازل. إذا تقدم الجيش الإسرائيلي

نحو دمشق فسيضطر إلى خوض المعارك في المناطق العمرانية. السكان سيُرحّلون من منازلهم فور اندلاع المعارك وسيدخل جنود الكوماندو السوريون مكانهم بانتظار الدبابات والمركبات الإسرائيلية. القنوات المائية الكثيرة التي خصّصت لري المناطق الزراعية ستكون هي الأخرى عقبة أمام دبابات الجيش الإسرائيلي.
نشر "معهد دراسات الأمن القومي" مذكرة تحت عنوان "تعاظم قوة الجيش السوري"[٣٥] مفادها أن صفقات الأسلحة المضادة للطيران التي تم التوقيع عليها بين سورية وروسيا تشمل امتلاك منظومات صواريخ "ستريلتس أس إي ٢٤"، وهي مركبة خفيفة مدرعة تحمل أربعة صواريخ "إيجلا أس"، وهي صواريخ كتف تعتبر الأكثر تطوراً في أسواق السلاح. وعلاوة على ذلك، فقد تم امتلاك ما بين ٣٦- ٥٠منظومة "بانتسير أس- ١وأس إي ٢٢"، وهي منظومة تجمع ما بين الصواريخ والمدافع، والتي استكمل تطويرها مؤخراً. وتتألف من مركبة تتحرك بسرعة مع منصة إطلاق لـ١٢ صاروخاً، يزن كل صاروخ ٦٥ كيلوغراماً، ويحمل رأساً متفجراً تصل زنته إلى ١٦ كيلوغراماً. وبشكل مواز، قامت سورية بإعادة تحديث منظومات الصواريخ المضادة للطيران والموجودة بحوزتها، من طراز "إس إي ٣" و"أس إي ٦". وبموجب المذكرة، فإن السوريين معنيون بامتلاك منظومات دفاعية جوية بعيدة المدى من طراز "أس ٣٠٠"، بالإضافة إلى منظومات دفاعية متوسطة المدى من طراز "أس إي ١١" و"أس إي ١٧". وتضيف أن صواريخ "أس ٣٠٠" تعتبر من أكثر الصواريخ التي يستخدمها الجيش الروسي تطوراً، وهي قادرة على إسقاط طائرات عن بعد عشرات الكيلومترات وبدقة بالغة، وذلك بفضل جهاز الرادار المتطور المدموج مع مجسات خاصة على هيكل الصاروخ نفسه.

من هنا، يُظهر التعمق في كل سيناريو محتمل للحرب مع سورية بأن الثمن الذي سيدفعه الجيش الإسرائيلي، وعلى الأغلب العمق المدني، سيكون باهظاً جداً.[٣٦]

في العام ٢٠٠٧ أثبتت سورية أنها حاضرة في الساحة الإقليمية والدولية، وان سياسة عزلها كانت فاشلة لأنها دفعت دمشق إلى تعزيز العلاقة مع إيران وإلى مزيد من التشدد والتحصين. إن ما يزيد من تخوف إسرائيل هو تحول سورية لقوة رادعة. وترفض إسرائيل تغيير ذهنيتها السياسية والعسكرية المبنية على حسم الصراعات بالقوة، في حين يرى أبرز أنصارها، المعلق الأميركي توماس فريدمان في "نيويورك تايمز"، ضرورة فتح حوار مع دمشق.

إسرائيل والملف النووي الإيراني

تتفق كل المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام، على ما يسمونه "مخاطر البرنامج النووي الإيراني" وبأنّ السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون خطراً استراتيجيا وكيانياً لإسرائيل. وبناء على هذه النظرية، يقوم أنصارها بتقييم المخاطر الناجمة عن ذلك، والنتائج المحتملة على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، وسبل معالجة الوضع الجديد وفق المفاهيم الأمنية والإستراتيجية لإسرائيل المعنية بالتفوق العسكري والردع النووي والحرب الخاطفة والتفرد والاحتكار النووي. وأيضا قناعة إسرائيل بأنّ السلاح النووي الإيراني في حال وجوده سيكون موجها ضدّ العرب والأتراك بل إنه موجه ضد المجتمع الدولي فالمشروع النووي الإيراني ليس فقط مشكلة لإسرائيل، وإنما مشكلة عالمية.

يشير بعض المعلقين والباحثين، في سياق التعاطي مع الملف النووي الإيراني، إلى انه تسود إسرائيل حالة من الهستيريا غير الواقعية. من الصعب الافتراض بأن إيران ستستخدم السلاح الذري لتوجيه ضربة لإسرائيل.[٣٧] لا توجد علاقة بين مستوى الاهتمام بالخطر النووي وبين إمكانية تحقيق هذا الخطر.[٣٨] إلا أن هناك إجماعا وقناعة في إسرائيل بأن السلاح النووي الإيراني خطر على إسرائيل، له تأثيرات على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، منها:

أولاً: ستجد إسرائيل صعوبة في إجراء "مفاوضات حرة" حول مصالحها الحيوية مع الدول العربية، حيث ستكون هناك في مقابل إسرائيل قوة ابتزاز إيرانية. وعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بالتفاوض مع سورية على هضبة الجولان.

ثانياً: المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع حداثي ومهاجر، ففي حالة توتر وعدم استقرار، سيفضل إسرائيليون كثيرون أن يغادروا إسرائيل.

ثالثاً: إن فكرة امتلاك إيران للسلاح النووي سيربك المخططات السياسية والعسكرية للحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالشرق ألاوسط.

رابعا: إذا تحولت إيران إلى دولة نووية، فإن لذلك أبعاداً أوسع تتجاوز تأثيراتها على النزاع الإسرائيلي-العربي؛ إذ ستصبح إيران الدولة المهيمنة في منظمة "أوبك"، الأمر ألذي قد ينعكس بتحكمها في ارتفاع أسعار النفط والتأثير على الاقتصاد العالمي.

خامساً: إن عدة دول عربية، خاصة مصر والسعودية، لن تقف مكتوفة الأيدي، وستحاول الحصول على السلاح النووي.

التقرير الإستخباري الأميركي
ومعانيه وإسقاطاته إسرائيلياً

قبيل التقرير الاستخباري الذي صدر عن مجلس الاستخبارات القومية الأميركي[٣٩] كانت التقارير المختلفة تشير إلى موقف موحد للإدارة الأميركية وراء وضع إستراتيجية مواجهة كبرى ضد إيران، وأنه بدأت تؤخذ خطوات لوضع الولايات المتحدة على طريق الحرب مع إيران.[٤٠] وذلك بعد أن عانت إدارة الرئيس بوش في العامين الماضيين، انقساماً بين تيارين، أحدهما قادته وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس وفضل الضغط الدبلوماسي والعقوبات الاقتصادية على إيران، والثاني وقاده نائب الرئيس ديك تشيني وفضل بدوره عملية عسكرية موسعة ضد إيران بغض النظر عن أية نتائج إقليمية محتملة. ويبدو- حسب التقارير الأميركية- أن تيار رايس قد استسلم وبات متقبلاً فكرة العمل العسكري ضد إيران.[٤١]

لدى الولايات المتحدة إستراتيجية شاملة للعمل ضد إيران. وقد برزت إرهاصات العمل العسكري ضد إيران في عدة ملامح، أبرزها: تصريحات علنية واضحة رفيعة المستوى حول احتمال توجيه ضربة عسكرية، زيادة غير مسبوقة للحشود العسكرية الأميركية وخاصة الجوية في الخليج، وفي إطار التخطيط للعمل العسكري، تشكلت لجنة خاصة في البنتاغون للتخطيط لشن هجوم على إيران خلال ٢٤ ساعة من تلقي الأوامر بذلك من الرئيس الأميركي.

إلا أن صدور التقرير الاستخباري عن القدرات والنيات النووية الإيرانية، أثار زوبعة وقدرا كبيرا من الدهشة، لا سيما فيما يتعلق بالتوقعات العالية والمبالغ فيها بشأن انعكاسات هذا التقرير على مسار أزمة البرنامج النووي الإيراني، انطلاقا مما عكسته هذه الزوبعة من إشكالية غياب التقويم الدقيق لمثل هذا البرنامج.

لقد تمثلت النقطة المحورية في التقرير، في إشارته إلى أن إيران أوقفت برنامجها للأسلحة النووية، المتعلق بتصميم السلاح النووي والأنشطة السرية التي كانت جارية بشأن تحويل وتخصيب اليورانيوم منذ العام ٢٠٠٣، وهي معلومات ليست جديدة في حدّ ذاتها، وإنما كان يتم تداولها على نطاق واسع قبل صدور التقرير بفترة طويلة، إذ كان يشتبه في أن إيران كانت تقوم منذ بداية التسعينيات بأنشطة في مجال تصميم الأسلحة النووية وتحويل وتخصيب اليورانيوم في كل من مركز جورجان ومنشأة معالم كاليه، عبر الاستعانة بعلماء من أوكرانيا وروسيا وكازاخستان، وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك تأكيدات على ذلك، لا سيما بعدما زار مفتشو الوكالة الدولية تلك المنشآت، ولم يجدوا فيها شيئا، إلا أن مصادر أميركية دأبت على الادعاء بأن مفتشي الوكالة يتم تضليلهم من جانب السلطات الإيرانية. ويشير التقرير أيضاً إلى أن القيادة الإيرانية ليست متجهة نحو إنتاج سلاح نووي بكل ثمن.

وفي المقابل، فإن التقرير لم يبرئ إيران من الاتهامات المتعلقة بأنشطة تخصيب اليورانيوم التي تجري في منشأة نطنز، التي تعتبر السبب الجوهري للأزمة الراهنة، بل إنه يرى أن هذه الأنشطة باتت الوسيلة المرجحة لإيران لإنتاج كمية كافية من المواد الانشطارية لصنع قنبلة نووية، لا سيما أن إيران حققت تقدما كبيرا في العام ٢٠٠٧، في إقامة أجهزة الطرد المركزي في تلك المنشأة، رغم وجود مشكلات تقنية كبيرة في تشغيلها. كما يخلص التقرير بدرجة متوسطة من الثقة إلى أن إيران ستكون قادرة على إنتاج كمية كافية من اليورانيوم المخصب لإنتاج أسلحة نووية في الفترة ما بين ٢٠١٠ –٢٠١٥، وإن لم يستبعد في موضع آخر احتمال حدوث ذلك في العام ٢٠٠٩ [٤٢].

ولا يقل عن ذلك أهمية أن إشارة التقرير إلى وجود برنامج نووي عسكري لدى إيران، برغم إيقافه في العام ٢٠٠٣، وترحيب إيران الشديد بهذا التقرير، يمثل اعترافا صريحا من جانب إيران بأن هذا البرنامج كان موجوداً. وهي المسألة التي يستغلها الرئيس الأميركي بوش في الزعم بأن إيران كانت خطرة، ، وستظل خطرة، مستخلصاً من ذلك أن الضغوط الدولية على إيران يجب أن تتواصل.

ولكن على الرغم من ذلك، أفرز التقرير تداعيات تصب إجمالا لمصلحة إيران، التي اعتبرته انتصارا لها، ودليلا على العداء والسلبية اللذين تتعامل بهما الإدارة الأميركية معها، كما يزيد هذا التقرير من متانة الحجج التي تستند إليها الصين وروسيا في معارضة فرض عقوبات جديدة علي إيران. فضلاً عن كونه يضعف إمكان لجوء إدارة بوش للخيار العسكري.

هذه التداعيات من شأنها أن تعقد الأزمة بشدة، لا أن تساعد على حلها، بحكم أن المسافة الفاصلة بين مواقف الأطراف الرئيسية ازدادت تباعدا، ناهيك عن أن إدارة بوش يمكن أن تعاود التلويح بالخيار العسكري إذا عجزت عن إقناع روسيا والصين بالموافقة على تشديد العقوبات على إيران، وفق سياستها المتكررة في هذا الصدد، بينما تتشبث إيران بموقفها من مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم.

لا بد من لفت النظر حول توقيت صدور التقرير الذي يوظف لخدمة اعتبارات تراها الإدارة الأميركية مهمة في هذه المرحلة، أهمها:

أولاً: رغبة الرئيس بوش بإقناع روسيا والصين والأوروبيين ان المسألة لم تحسم بعد وبالإمكان منع إيران من الاستمرار عن طريق الضغط الاقتصادي والدبلوماسي عليها.

ثانياً: إن النظام الإيراني حساس حيال الرأي العام العالمي وضغوطاته، بأنهم جمدوا جزءاً مهماً في مشروعهم النووي.

ثالثاً: أفسح التقرير فرصة زمنية طويلة للمناورات الدبلوماسية، وخاصة في ظل ضعف المعلومات الاستخباراتية الأميركية حول المنشآت النووية الإيرانية. الأمر الذي تتخوف منه إسرائيل حيث تضغط على الادارة الأميركية في اتجاه ضرورة توجيه ضربة لإيران "قبل فوات الأوان".

رابعاً: في إطار الحرب السرية غير المعلنة الناشئة حالياً بين أميركا وإيران في العراق، تعاملت إيران مع التوجهات الأميركية في المنطقة بشكل جدي، معتبرة الفوز الأميركي في العراق تهديدا جديا لمصالحها وبرامجها المستقبلية. وفقا لذلك تحركت إيران على الساحة العراقية لتأدية دور نشط وخفي في جعل الوجود الأميركي مكلفا، وأثبتت في المحصلة أن وجودها في العراق أو تأثيرها على الأحداث لا يمكن تجاهله. لقد تخلت المناورة الإيرانية الناجحة عن الجمود من دون تغيير في الخطاب الإعلامي والسياسي وعلى كل الجبهات. وتكريما للدور الإيراني خففت الإدارة الأميركية من لهجتها حيال دور الاستخبارات الإيرانية في العراق، كما حرصت على توصيف الجماعات من جيش المهدي التي تشن هجمات على القوات الأميركية بأنها متمردة وخارجة عن السيطرة، طامعة بدعم إيراني لوقف نشاطاتها. ومثل هذه المناورة هي التي مهدت الطريق لنشر التقرير الاستخباري الذي أبعد خطر التسلح النووي الإيراني إلى العام ٢٠١٥.

لا شك في أن تقرير الاستخبارات الأميركية حول البرنامج النووي الإيراني، والذي تضمن اعترافاً بالطابع السلمي لأنشطة طهران، يعد لطمة قوية جديدة من الداخل لبوش، فرغم إصرار إدارة بوش على أن التقرير لن يغير سياستها إزاء إيران وأنها لا تزال تشكل خطراً، باتت الخيارات ضيقة أمام الولايات المتحدة حتى إذا قررت تبديل موقفها والتعامل مع إيران.

إشكالات إستراتيجية تواجه الخيار العسكري ضد إيران

يقول القاضي الأميركي المعروف ريتشارد بوزنر، في كتابه "لمنع هجوم مفاجئ" الذي يتناول الإصلاح المطلوب في الأجهزة الإستخبارية الأميركية في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، إن الإجماع الإستخباري هو أمر من الصعب الاعتراض عليه حتى بمعلومات جديدة آنية. الأمر الذي يؤكد أن التقرير يحدد واقعا جديدا درامياً، بكل ما يتصل بالحرب ضد البرنامج النووي الإيراني: الخيار العسكري يسقط عن جدول الأعمال لفترة زمنية غير محدودة، ربما على الأقل إلى حين كتابة التقرير المعاكس. من الصعب لأي رئيس أميركي، بما في ذلك

جورج بوش، أن يهاجم إيران عندما يكون هذا التقرير هو الأساس للمعطيات التي توجه بشكل رسمي سياسة إدارته. وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة تتعامل مع الأزمة بسياسة الخيار المفتوح.

هذا التقرير يضاف إلى جعبة إشكالات حاضرة في التفكير الاستراتجي الأميركي، وهو ما يجعل إمكانيات القيام بالضربة عسكرياً محدودة، والتي ربما تصل إلى درجة التلويح دون التنفيذ. تستبعد احتمالات توجيه ضربة لإيران في الأشهر المقبلة لاعتبارات عدة، أهمها: بوش يريد أن يوظف ما تبقّى من مدة ولايته في تحسين صورته المتردية، وتوظيف صورته الجديدة المسالمة لمصلحة حزبه الجمهوري من أجل تعزيز حظوظ الحزب في الانتخابات الرئاسية. ترتيب أوضاع المنطقة على نحو يمكّنه السيطرة على احتياط النفط العراقي الأكبر عالمياً، وذلك بسحب معظم قواته والإبقاء على عدة فرق في صيغة معاهدة مع العراق تسمح للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية. هذا الأمر يتطلب تهدئة الجبهة الفلسطينية- الإسرائيلية، وعقلنة الصراع الأميركي - الإيراني. خصوصا في ظل تنامي القناعات بأن الخيار العسكري قد لا يؤدي بالضرورة إلى توقف البرنامج النووي الإيراني السري - خاصة وأن ثمانية من المفاعلات النووية الإيرانية الاثني عشر تقع في عمق الأراضي الإيرانية، ما يجعل أي هجمات عسكرية محتملة تواجه صعوبات متعددة لوجستيا وإستخبارياً- كما أن النتائج السياسية والاقتصادية المترتبة على هذه الضربات العسكرية المتوقعة، وردود الفعل الإيرانية المحتملة إزاءها، تنبئ بأنها يمكن أن تدخل المنطقة في أزمة واسعة النطاق على مختلف المستويات.

وكذلك، إيران تمتلك إلى جانب نفطها الغزير وعائداته الوفيرة، قدرة عسكرية نوعية ومتقدمة من شأنها أن تلحق أذى بالغاً بمصالح أميركا ومصالح شركائها وحلفائها وزبائنها في المنطقة. ومن جهتها أيضا، تبدي مرونة وبراغماتية عالية في التعامل مع التهديدات والإنذارات الزمنية خاصة في الشأن العراقي، في محاولة منها لكسب الوقت من جهة، والرهان على تفتت الموقف الدولي عبر مجلس الأمن من جهة أخرى.

باعتقادنا، ستخوض الإدارة الأميركية كافة النقاشات والسيناريوهات الممكنة، وستبحث إضافة لفكرة شن الحرب على إيران إمكانية التعايش مع إيران نووية منضبطة بضوابط وعلاقات دولية، تتطلب منها تغيرا في سياستها قد تسمح بإعادة النظر بفتح سفارة أميركية ما يساهم في "عقلنة" السياسة الإيرانية. هذا لا يعني أن أهداف الدول المعنية قد تغيرت، ولكنها تعني ربما أنها تفحص تأجيل تحقيقها أو إمكانيات تحقيقها بوسائل أخرى غير المواجهة العسكرية.

الردود الإسرائيلية على التقرير وأثرها على صنع القرار الاستراتيجي الأميركي

إن نشوء واقع جديد يترتب عليه استبعاد الخيار العسكري ضد إيران، هو ما جعل الموقف الإسرائيلي رافضًا لتقرير الاستخبارات الأميركية. ومنذ صدور التقرير، تدير إسرائيل جدالا كبيرا حول نتائجه، مروجة أن معدّي التقرير أخطأوا في جمع المعلومات وفي التحليل، معتبرة بأن الاستخبارات التي أصيبت بـ"التقدير الزائد" قبل الحرب على العراق، عندما افترضت أن العراق يمتلك أسلحة كيماوية وبيولوجية، سوف تصاب بـ"التقدير الناقص" المدمر بشأن إيران، والذي سيكون ثمنه مفاجأة أخرى للولايات المتحدة، مثلما حصل معها لدى الكشف عن القنبلة النووية الهندية

والقنبلة الباكستانية.[٤٣] ومن المتوقع أن تؤجج إسرائيل النقاش استمرارا النقاش آخر بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية (قنبلة إيرانية في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠) وبين الاستخبارات الأميركية (قنبلة إيرانية في العام ٢٠١٢- ٢٠١٣).

غير أن التقرير ألاستخباري يبرز الدور الإسرائيلي في الضربة العسكرية المتوقعة ضد إيران، نتيجة لما قد تجده واشنطن من صعوبة في تسويق مبررات هذه الضربة. لذا فإن السيناريو البديل هو السيناريو الإسرائيلي الذي ينقذ الإدارة الأميركية من اعتراض الكونغرس على شن ضربة ضد إيران، وذلك من منطلق الوزن الكبير الذي يمثله اللوبي اليهودي في الحزب الديمقراطي، وبالتالي استحالة رفض الديمقراطيين دخول أميركا الحرب ضد إيران دفاعاً عن إسرائيل، خصوصاً أنهم على أبواب انتخابات الرئاسة في كانون الثاني ٢٠٠٩. لم يتردد المسؤولون الإسرائيليون في إعلان رفضهم السماح بأن يمضي البرنامج النووي الإيراني قدما بما يهدد احتكار إسرائيل للسلاح النووي.[٤٤]

تؤكد المؤسسة العسكرية أنه بإمكان إسرائيل القيام بعملية عسكرية ناجحة ضد المواقع النووية الإيرانية ووسيلتها في ذلك سلاحها الجوي أساسا وصواريخها البعيدة المدى، على الرغم من أن هذه العملية العسكرية معقدة ومركبة وتقف أمامها عدة مشاكل وتحديات، أبرزها بعد المواقع النووية الإيرانية عن إسرائيل والذي يتراوح ما بين ١٥٠٠-١٢٠٠ كم وتوزيع وانتشار هذه المواقع في أماكن مختلفة من إيران الأمر الذي يستدعي التنسيق لضرب عدة أهداف في الوقت نفسه لضمان المفاجأة، وضرورة التزود بالوقود في الجو ما يزيد من خطورتها بسبب سهولة إمكانية إسقاط طائرات التزويد بالوقود[٤٥]. علاوة على أن المواقع النووية الإيرانية محصنة جيدا، وجزء كبير منها موجود تحت الأرض ولديها دفاعات من المدافع والصواريخ والطائرات.[٤٦]

إن ما يؤثر على القرار الأميركي هو التقديرات الأميركية. إسرائيل قد تكتشف أن من الصعب استدراج أميركا لمغامرة عسكرية ضد إيران في المرحلة الراهنة، وان لن تكون جاهزة لدفع ثمن هجوم حليفتها. إن الظروف قد اختلفت الآن في الساحة العالمية، وفي الساحة الداخلية في الولايات المتحدة. وتشير معظم استطلاعات الرأي إلى ثبات الرأي العام الأميركي على رفض دخول بلاده في أزمات دولية جديدة في أعقاب تورطها في العراق.

وكذلك، إذا قررت الولايات المتحدة غض الطرف عن قيام إسرائيل بضرب عدد من المنشات الإيرانية، ستكون إيران عندها الكاسب الأكبر سياسياً، وخصوصاً على صعيد الرأي العام في منطقة الشرق الأوسط، ناهيك عن تزايد إمكانية الانقسام الدولي إزاء ذلك، الأمر الذي ينسجم مع ما نشرته صحيفة "تايمز" نقلا عن مصادر عسكرية في واشنطن، من أن الولايات المتحدة تخشى أن تقوم إسرائيل بقصف المنشآت النووية الإيرانية، وذلك في أعقاب تصريحات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بشأن استكمال تفعيل ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم. واعتبرت المصادر العسكرية الأميركية أن هذا الرقم من الممكن أن يشكل خطا أحمر لهجوم إسرائيلي.[٤٧]

خلاصة الأمر، إن التقرير الاستخباري الأميركي ما زال "يستفز" الموقف الإسرائيلي، وقد يسهم بتسريع اتخاذ قرارات حاسمة ربما تكون في اتجاه مغامرة عسكرية ضد إيران، بشرط أن لا تعترض الولايات المتحدة على ذلك.

مراجع

ايدان، أ. (٢٠٠٤). تحدي النووي الإيراني– الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي.
بار، م. (١٩٩٠). الخطوط الحمراء لإستراتيجية الردع الإسرائيلي. تل أبيب.
بروم، ش. (٢٠٠٧). حرب لبنان الثانية. تل أبيب.
تقرير فينوغراد
حوشن، ج. (٢٠٠٧) "جيش الدفاع الإسرائيلي (تساهل)– اتجاهات حديثة للتجدد وتعزيز القوة: تقوية جوهر التنظيم". مؤتمر هرتسليا السابع.
هوروفيتس، د. (١٩٧٣) الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. الجامعة العبرية.
كوردسمان، أ. إسرائيل وسورية: التوازن العسكري واحتمالات الحرب. مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن: آب٢٠٠٧. (تقرير إستراتيجي).

صحيفة هآرتس.
صحيفة معاريف.
صحيفة يديعوت أحرونوت.
موقع المشهد الإسرائيلي (http://almash-had.madarcenter.org)

Asia Times.com.
Debkafile (Debka.co.il)
Defens News (Defensenews.com)
Newsweek
Omedia. com
Sunday telegraph
Bar, S. (2006) (team leader)." Israeli Experience in Deterring Terrorism: The Cases of Hizballa, Fateh and Hamas. The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.
Bar, S and Rachel Machtiger and Shmuel Bachar (2008) "Deterrence of Palestinian Terrorism – The Israeli Experience: A Critical Analysis". The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.
Bar, S. and Rachel Machtiger and Shmuel Bachar. (2008) "Iranian Nuclear Decision Making under Ahmadinejad**"**. The Institute for Policy and Strategy ,IDC Herzliya.
Bar, S. (2008) "**Deterring Nonstate Terrorist Groups: The Case of Hizballah**". The Institute for Policy and Strategy ,IDC Herzliya.
Bar, S. (2008) "**Deterring Terrorist Organizations - The Israeli Experience**". The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.
Barry, R. (2006) Rise of a Regional Power. MERIA, Vol. 10, No3.
Brom, S and Elran, Meir, eds (2007). The Second Lebanon War: Strategic Perspectives. Tel Aviv: Institute for National Security Studies.
Brom, S.(March 2008) " The Real Choice : Ceasefire or. Reoccupation of Gaza". INSS.
Clawson, P. (2006). Iran's Motives and Strategies: The Role of the Economy. The Washington Institute for Near East Policy
Drell, S.D(2006). The Shadow of the Bomb. Policy Review, No.13.
Eiland, G. (2007)."The Changing Nature of war: Six New Challenges". Strategic Assessment : Jaffee center for Strategic Assessment, Tel Aviv University, Vol 10, No1.
Evron, Y.(2006). "Deterrence and its Limitations". Strategic Assessment, Vol 9, No 2.
Heller, M.H. (2006)."Hamas's Victory and Israel's Dilemma". Strategic Assessment, Vol 9, No1.
IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 2005, pp 259- 260
Kam, E. A Nuclear Iran: Analysis and Implications. Tel Aviv: MOD Publishing House and Jaffee Center for Strategic Studies at Tel Aviv University, 2007 (Hebrew)
Kurz, A. "The Post-Annapolis Dynamic – The Hamas Factor". Canada Free Press; reprint in full of INSS Insight, No. 38, December 2007.
Landau, E.B. (2007). "Iran's Neclear Advances: The Politics of Playing with Time. Strategic Assessment, Vol 10, No 1.

Malka, A. (2008) "**Israel and Asymmetrical Deterrence**". The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.
Mishal, S.(2006)."Hamas: The Agony of Victory"". Strategic Assessment, Vol 9, No1.
Shapir, Y.(2007)." Iran's Strategic Missiles". Strategic Assessment, Vol 9, No 1.
Siboni, G. (2006)."The Operational Aspects to Fighting the Qassam". Strategic Assessment. Vol 9, No 3.
Wegman, Y.(2007). "Anti-War": Has the IDF Really Lost Its Ability to Win Wars?". Strategic Assessment, Vol 9, No 4.
Yehuda Ben Meir& Shaked, D. (2007). "The Israeli Body Politic: Views on Key National Security Issues". Strategic Assessment, Vol 10, No 1.

(الهوامش)

1 Bar, S. (2008) "**Deterring Nonstate Terrorist Groups: The Case of Hizballah**", The Institute for Policy and Strategy ,IDC Herzliya.
2 Wegman, Y.(2007). "Anti-War": Has the IDF Really Lost Its Ability to Win Wars?". Strategic Assessment, Vol 9, No 4.
3 Shapir, Y.(2007)." Iran's Strategic Missiles". Strategic Assessment, Vol 9, No 1.
4 Wegman, Y.(2007). "Anti-War": Has the IDF Really Lost Its Ability to Win Wars?. Strategic Assessment, Vol 9, No 4.
5 Brom, S and Elran, Meir, eds (2007). The Second Lebanon War: Strategic Perspectives. Tel Aviv: Institute for National Security Studies.
6 Brom, S and Elran, Meir, eds (2007). The Second Lebanon War: Strategic Perspectives. Tel Aviv: Institute for National Security Studies.
7 Eiland, G. (2007)."The Changing Nature of war: Six New Challenges". Strategic Assessment : Jaffee center for Strategic Assessment, Tel Aviv University, Vol 10, No1.
8 Landau, E.B. (2007). "Iran's Neclear Advances: The Politics of Playing with Time". Strategic Assessment, Vol 10, No 1.
9 Kam, E. A Nuclear Iran: Analysis and Implications. Tel Aviv: MOD Publishing House and Jaffee Center for Strategic Studies at Tel Aviv University, 2007 (Hebrew)

١٠ يديعوت أحرونوت . 17.12.2007

11 Brom, S and Elran, Meir, eds (2007). The Second Lebanon War: Strategic Perspectives. Tel Aviv: Institute for National Security Studies.

١٢ يديعوت أحرونوت . ٢٥/٧/٢٠٠٧
١٣ يديعوت أحرونوت . ١٦/١٢/٢٠٠٧
١٤ حوشن، ج. (٢٠٠٧) "جيش الدفاع الاسرائيلي(تساهل)– اتجاهات حديثة للتجدد وتعزيز القوة: تقوية جوهر التنظيم" . مؤتمر هرتسليا السابع.

١٥ هآرتس، يديعوت أحرونوت– ٣/٩/٢٠٠٧
١٦ حوشن، ج. (٢٠٠٧) "جيش الدفاع الإسرائيلي (تساهل)– اتجاهات حديثة للتجدد وتعزيز القوة: تقوية جوهر التنظيم"، مؤتمر هرتسليا السابع.

17 Defense News (Defensenews.com) . 17.12.07

١٨ موقع (ديبكا) الإلكترونى www.debka.co.il
١٩ هآرتس. ١٧/٢/٢٠٠٨

20 Omedia.com. 7.2.2007
21 Debkafile (Debka.co.il) 7.3.2008

٢٢ هآرتس. ٢١/٩/٢٠٠٧

23 Omedia. 4.2. 2008
24 Heller, M.H. (2006),"Hamas's Victory and Israel's Dilemma". Strategic Assessment, Vol 9, No1.
25 Mishal, S.(2007)." Hamas: The Agony of Victory", Strategic Assessment, Vol 9, No1.
26 Siboni, G. (2006)."The Operational Aspects to Fighting the Qassam". Strategic Assessment. Vol 9, No 3.

٢٧ يديعوت أحرونوت . ٢٠٠٧/١٢/٢٣

28 Debkafile . (Debka.co.il) 9.11.07

29 Brom, S.(March 2008) "The Real Choice : Ceasefire or. Reoccupation of Gaza". INSS .

30 Ibid . Ibid.

٣١ هارتس . ٠٧/٨/١٥

٣٢ كوردسمان ، أ. إسرائيل وسورية : التوازن العسكري واحتمالات الحرب . مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن: آب٢٠٠٧ . (تقرير إستراتيجي) .

خبير الشؤون العسكرية في الشرق الأوسط

٣٣ هآرتس . ٢٠٠٧/١١/٣٠

٣٤ يديعوت احرونوت . ٢٠٠٧/٩/١٦

٣٥ يديعوت أحرونوت . ٢٠٠٧/٨/١٤

٣٦ هآرتس . ٢٠٠٧/١٠/٢٥

٣٧ هآرتس . ٢٠٠٧/١/٢٢

٣٨ يديعوت أحرونوت. ٢٠٠٧/٥/١٢

٣٩ مجلس الاستخبارات القومية الأميركي يضم ١٦ وكالة استخبارات بضمنها وكالة CIA .

40 Sunday telegraph . 6.12.2007

٤١ هآرتس. ٢٠٠٧/٩/١٢

42 Ynet. co.il 4.12.07

43 Kam, E. A Nuclear Iran: Analysis and Implications. Tel Aviv: MOD Publishing House and Jaffee Center for Strategic Studies at Tel Aviv University, 2007 (Hebrew)

٤٤ يديعوت أحرونوت. ٢٠٠٧/١٢/٧

45 Kam, E. A Nuclear Iran: Analysis and Implications.

46 Ibid. Ibid.

٤٧ هآرتس. ٢٠٠٧/١١/٩

(٤)

المشهد الاقتصادي

د. حسام جريس

يتناول هذا التقرير أوضاع إسرائيل الاقتصادية مع التركيز على أهم الوقائع الاقتصادية للعام ٢٠٠٧ من خلال قراءة متمعنة ومتعمقة لأهم المؤشرات الرئيسة ومقارنتها محليا وعالميا، وعلى امتداد السنوات السبع الماضية مع الأخذ بعين الإعتبار سرد الظواهر والأحداث التي كان لها الوقع الكبير على أداء الاقتصاد الإسرائيلي للعام ٢٠٠٧، وسيتم هذا الأمر من خلال تحليل مفصل لكل المستجدات الاقتصادية على الساحة الإسرائيلية، إلقاء الضوء على التوقعات للعام ٢٠٠٨ واستشراف الإتجاهات المركزية فيه.

يشمل هذا الفصل البنود التالية:

أولا: جرد شامل ومفصل، مع الاستعانة ببعض اللوائح والرسومات البيانية، لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٧ بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة نموه، ناتج القطاع الخاص، العمالة والأجور، فروع الاقتصاد، الصادرات والواردات، الاستهلاك الخاص، الاستثمارات المحلية والأجنبية، نسبة البطالة، التضخم المالي، عجز الموازنة وما إلى ذلك.

ثانيا: بحث ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٨، والبالغة ٣١٤ مليار شيكل[١] (٨٢,٦ مليار دولار)، وهي ميزانية متأثرة جدا من الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦ وتشمل تقليصا شاملا بميزانية الوزارات المختلفة بنسبة ٦٪، وترتكز على فرضيات وزارة المالية وبنك إسرائيل بنمو اقتصادي بنسبة ٤,٣٪ خلال العام ٢٠٠٨. بالإضافة لذلك، سيتم التطرق إلى الفائض الناتج من جباية الضرائب والمقدر بحوالي ١٠ مليارات شيكل.

ثالثا: الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية واحتدام الصراع حول سيرورة رفع الأسعار لمعظم المواد الغذائية الأساسية والتي ستضرب معظم الطبقات الضعيفة. على سبيل المثال: رفع أسعار الخبز بنسبة ١٢,٥٪، رفع أسعار منتجات الحليب بنسبة ٤٪، رفع أسعار الكهرباء بنسبة ١٥٪ وغيرها. بالمقابل،

مطالبة وزير الصناعة، التجارة والتشغيل بدفع تعويضات للطبقات الضعيفة عن طريق مخصصات الضمان الإجتماعي .

رابعا : سيطرة حماس على قطاع غزة والتي أدت إلى إغلاقه تماما أمام البضائع الإسرائيلية، ما أدى إلى خسائر يومية تقدر بحوالي ١٠ ملايين شيكل، وشمل ذلك فرع الزراعة، فرع الأغذية، فرع الأدوية، المنتجات الكيميائية وغيرها .

خامسا : التوقيع على اتفاقية التقاعد الإلزامي بين منظمة العمال العامة الهستدروت[٢] وبين اتحاد أرباب الصناعة والتي تتضمن ترتيب معضلة التقاعد لحوالي مليون عامل لم يتمتعوا حتى الآن بأي حقوق اجتماعية .

سادسا : الإضرابات في القطاع العام والمطالبة برفع أجور المستخدمين . هذه الإضرابات انتهت عند الإعلان عن اتفاق بين وزارة المالية والهستدروت يقضي برفع الأجور بنسبة ٥٪ .

سابعا : إنهيار شركة "حفتسيبا" الإسرائيلية، حيث أعلنت وسائل الإعلام المختلفة في إسرائيل مع بداية شهر آب عن انهيار إحدى أكبر وأقدم شركات المقاولة والبناء في إسرائيل ألا وهي شركة "حفتسيبا"، وقد كان الإعلان عن انهيار الشركة بمثابة صاعقة ضربت الدولة بأكملها، حيث دار الحديث عن مئات العائلات التي من المتوقع أن تخسر كل الأموال الباهظة المدفوعة كثمن البيوت والشقق السكنية . شركة "حفتسيبا" هي شركة مختصة بالبناء في مناطق عديدة في إسرائيل، وبالأخص البناء للمتدينين اليهود وللمستوطنين على الأراضي الفلسطينية المصادرة .

ثامنا : انخفاض سعر صرف الدولار وتأثير ذلك على المتغيرات الاقتصادية المختلفة .

تاسعا : استمرار الإصلاحات الضريبية للعام ٢٠٠٧ ويشمل ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الدخل، الضرائب المفروضة على أسواق المال، ضرائب الدخل السلبية وغيره .

الفصل الأول: تطورات الاقتصاد الإسرائيلي للعام ٢٠٠٧

المقدمة

يواصل الاقتصاد الإسرائيلي تسجيل معطيات إيجابية، تتعلق بنمو الناتج المحلي، البطالة، أسواق المال، الاستثمارات الأجنبية، الصادرات، الدين الحكومي العام، العجز الحكومي وغيرها من جوانب الاقتصاد المهمة التي تدعم استمرار النمو الاقتصادي العام، وعلى أثر هذا فإن المؤسسات الاقتصادية الدولية باتت ترفع من التدريج الاقتصادي في إسرائيل، وتؤكد حصانتها في وجه أزمات اقتصادية خارجية، حتى لو كان الأمر يتعلق بالأزمة التي تظهر بوادرها في الاقتصاد الأميركي[٣]. بالمقابل، تستمر العديد من شركات الاستثمار العالمية في تقديم توصيات إيجابية عن الاقتصاد الإسرائيلي وعن مدى جاذبية أسهم الشركات الإسرائيلية وبالذات تلك المتداولة عالميا. وقد صرح محافظ البنك المركزي في إسرائيل[٤]، ستانلي فيشر، بأن الاهتمام العالمي بالاقتصاد الإسرائيلي آخذ بالازدياد إذ يظهر هذا الأمر جليا بأسعار الأسهم في البورصة المحلية، والتي تضرب أرقاما قياسية شهرا بعد الآخر، وكذلك في جذب الرساميل الأجنبية إلى البورصة الإسرائيلية والشركات الخاصة، وبالذات شركات الصناعات التكنولوجية المتطورة (الهاي تك). ويواصل فيشر قائلا إن هذا الأمر إن دل على شيء فهو يدل على مدى المصداقية والأمانة التي يمنحها العالم والمستثمرون الأجانب للاقتصاد والتكنولوجيا الإسرائيلية. ويستدل من معطيات بنك إسرائيل أن هذه الظواهر لا تسير باتجاه واحد إذ هناك العديد من الشركات الإسرائيلية الرائدة عالميا والتي ترى أن السوق الإسرائيلية غير كافية لاحتواء فعالياتها، وعليه فإن هذه الشركات[٥] تستثمر خارج البلاد إن كان باقتناء شركات أجنبية أو الاستثمار في أسواق المال العالمية وبأموال طائلة (أنظر لاحقًا).

هذه الشركات وغيرها من قطاعات الاقتصاد المختلفة تتمتع بنمو نابع من أمرين: الأول هو ازدياد الفعاليات الاقتصادية في الدولة، إثر ازدياد الإنتاجية من جهة وازدياد النجاعة من جهة أخرى، والأمر الثاني هو ازدياد مبيعات التصدير. كان العام ٢٠٠٧ هو العام الرابع على التوالي الذي سجل فيه الناتج المحلي الإجمالي نموا سريعا يفوق نسبة ٥٪.

شهد الاقتصاد الاسرائيلي وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية طفرة قوية تمثلت في نمو قوي ترافق مع تراجع المديونية العامة نسبة الى حجم الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن تحسن ملحوظ بميزان المدفوعات وسط هبوط ملحوظ في معدلات البطالة.

الناتج المحلي الإجمالي ونموه

شهد العام ٢٠٠٧ استمرار النمو السريع لمعدلات الناتج المحلّي الإجمالي ليبلغ نسبة ٣,٥٪ بينما أشارت التوقعات الأولية إلى نمو بنسبة ١,٥٪ طبقاً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية وبنك إسرائيل، وهذا الأمر معاكس تماما لما كان عليه العام ٢٠٠٦ حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥٪ بدلا من ٤,٥٪ كما كان متوقعا وقد كان نمو ناتج القطاع الإنتاجي[٦] في الطليعة لهذا العام ووصل إلى ٦,٦٪ (مقارنة مع ٣,٥٪ في العام السابق) وهو يشكل عمليا المحرك الأكبر للنمو الاقتصادي المحقق العام ٢٠٠٧، وذلك بسبب ازدياد الطلب المحلي ولكن بالأساس بسبب ازدياد الطلب العالمي وارتفاع الصادرات الصناعية لمعظم دول العالم. ويعود ارتفاع ناتج القطاع الإنتاجي بشكل رئيسي إلى الإرتفاع

في الأنشطة الاقتصادية لكل من فروع البناء، السياحة والصناعة ومن الجدير ذكره أن ناتج فروع التجارة والخدمات ارتفع العام ٢٠٠٧ بنسبة ٩,٨٪ وأما ناتج القطاع الصناعي فقد ارتفع بنسبة ٩,١٠٪ (أنظر لائحة رقم ١).

ويجمع المحللون والخبراء الاقتصاديون وبناء على هذه المعطيات، بأن الاقتصاد الإسرائيلي يثبت مرة تلو الأخرى قوة وثباتا لا مثيل لهما، وبالذات بعد خروج الدولة من حربها على لبنان. يقول المحللون في هذا الصدد إن الحرب الإسرائيلية على لبنان كانت المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يواصل فيها الاقتصاد نموه بوتيرة توازي التي كانت سائدة قبل الحرب[٧]. وهذا الأمر دفع بالعديد من الصحف الاقتصادية العالمية[٨] إلى وصف الاقتصاد الإسرائيلي "كأفضل اقتصاد مبادر في العالم". وهذا الأمر يؤكده رينهارد كلوس، المحلل الاقتصادي في بنك يو بي اس العالمي "أن الحرب مع حزب الله رغم تأثيراتها السلبية الواضحة، إلا أنها بالمقابل أظهرت للمستثمرين الأجانب مناعة الاقتصاد الإسرائيلي وقوته، ومرونته في التعامل مع الاحداث". والحقيقة ان الدلائل قوية في هذا المجال، فقد حققت إسرائيل مركز أفضل دولة في الشرق الأوسط من ناحية التنافسية والترتيب ١٥ عالميا بحسب قائمة المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. كما أن إسرائيل كانت أفضل دولة في الشرق الأوسط من ناحية سهولة ممارسة الأعمال في الشرق الاوسط، و٢٦ عالميا بحسب تقرير البنك الدولي[٩]. وفي السياق نفسه، فقد لفت خبراء في الاقتصاد الإسرائيلي إلى أن إسرائيل نجحت خلال الفترة الماضية في بناء هيكل اقتصادي منفصل عن الواقع السياسي، بمعنى قدرته على تحقيق معدلات نمو قياسية رغم الأجواء المتوترة، مرجحين أن تحقق إسرائيل نمواً يفوق ما تشهده دول متقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان ومجمل دول أوروبا.

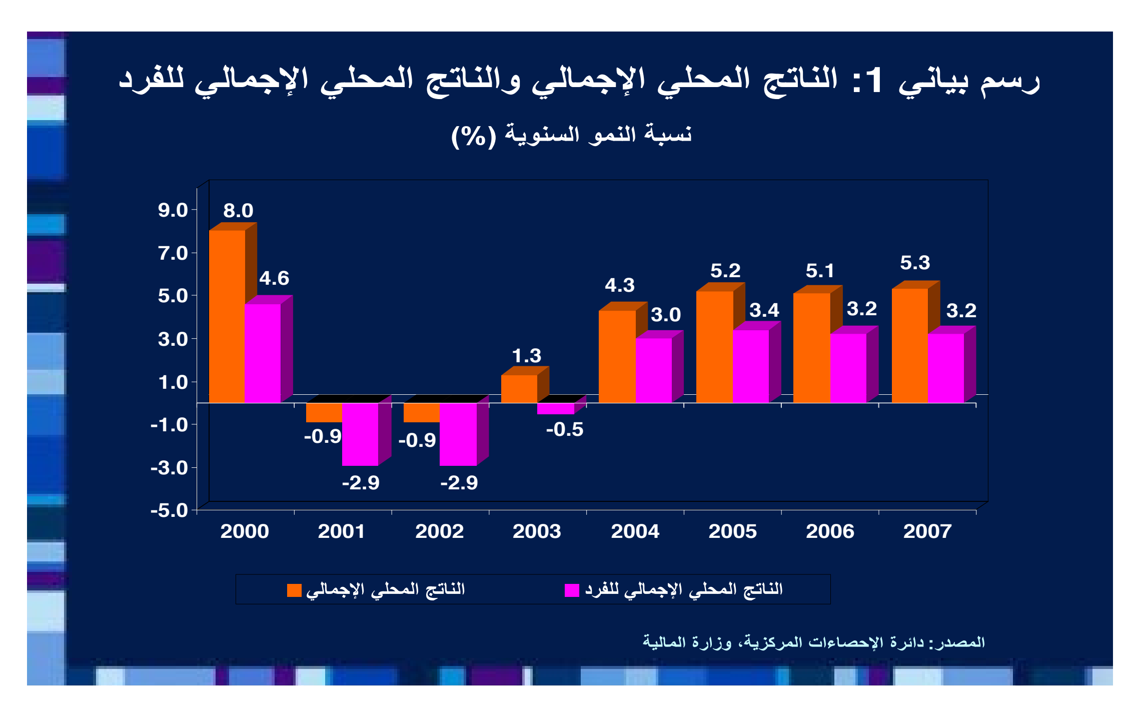
واعتبر الخبراء أن سر قوة الاقتصاد الإسرائيلي يتمثل في اعتماده على مجموعة من القطاعات التي تستطيع عزل نفسها عن تأثير التوترات الإقليمية، وفي مقدمتها قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والكيماويات والأدوية.

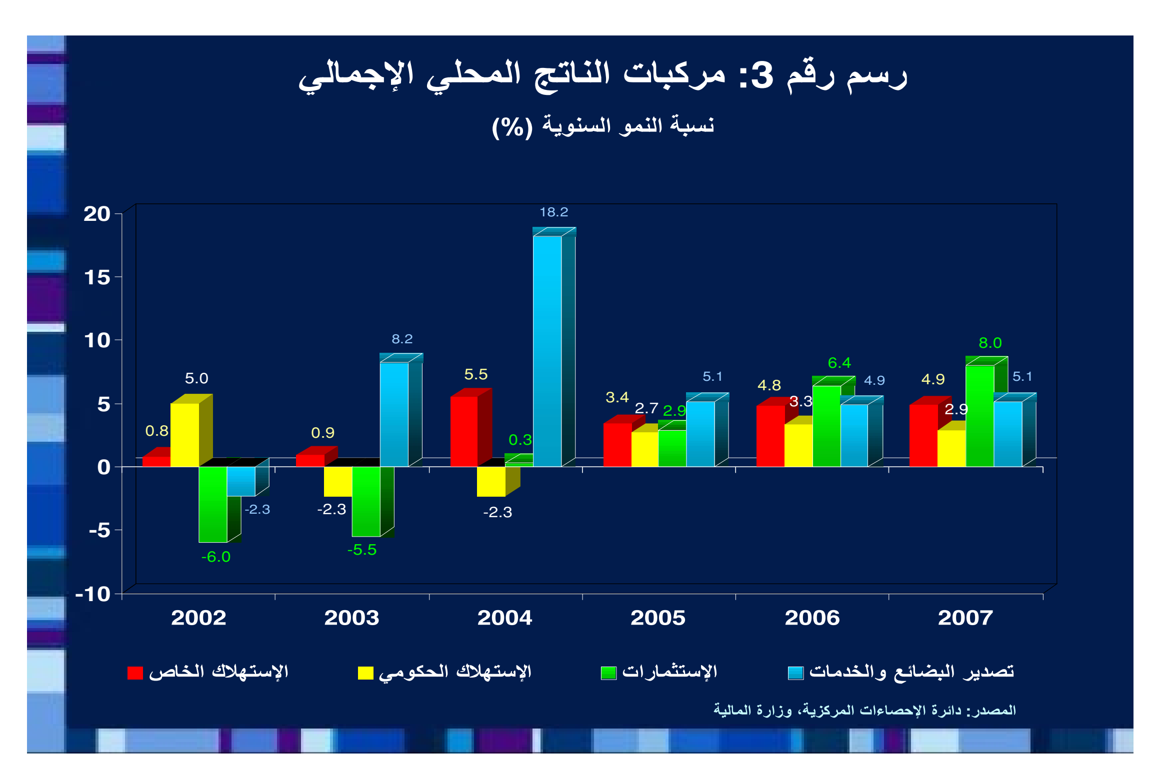
لائحة رقم 1: المؤشرات الإقتصادية الرئيسية

المقياس	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الاجمالي (مليارات الدولارات)	122.7	127.9	133.7	140.5	147.9
نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (%)	1.3%	4.3%	5.2%	5.1%	5.3%
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (آلاف الدولارات)	17.2	18	18.7	19.9	20.7
نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد (%)	-0.5%	3.0%	3.4%	3.2%	3.2%
صادرات البضائع والخدمات (مليارات الدولارات)	43.5	52.8	57.9	62.6	↑5.9%
واردات البضائع والخدمات (مليارات الدولارات)	44.4	52.3	57.5	61.7	↑5.3%
نمو القطاع الإنتاجي (%)	0.8%	4.2%	5.1%	5.3%	6.6%
نمو فروع التجارة والخدمات (%)	0.6%	4.9%	6.2%	7.9%	8.9%
نمو ناتج القطاع الصناعي (%)	3.7%	6.9%	8.4%	9.1%	10.9%

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

كل هذه الأمور أدت إلى تحقيق ناتج محلي إجمالي للفرد بلغ ٧، ٢٠ ألف دولار، وهو يشكل ارتفاعا بنسبة ٢, ٣٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٦ ما ضمن له المرتبة السادسة عشرة على قائمة OECD[١٠] العالمية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة ٧, ٤٣ ألف دولار وفي اليابان ٦, ٣٥ ألف دولار وفي النمسا ٤, ٣٤ ألف دولار وفي أيطاليا ٢, ٢٨ ألف دولار وفي نيوزيلاندا ٩, ٢٥ ألف دولار وفي كوريا الجنوبية ٣, ٢٢ ألف دولار (أنظر رسوم رقم ١، ٢ و ٣ فيما يلي)[١١].





وطالما نشرح قوة هذا الاقتصاد، نلاحظ أنه ما بعد العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠٠٧، فإن الصادرات متفوقة على الأنشطة الأخرى، وهذا دليل طاقة إنتاجية وضمان أسواق. هذا متعلق بالمسألة الإستراتيجية بأن هذا الاقتصاد ضمن عشاً او مشكاة في المبنى السوقي العولمي. كما أن كل من نشاطي التصدير والاستثمار متجاوزين للاستهلاكين الحكومي والخاص، وهذه مسائل إيجابية. كما نلاحظ ثبات الاستهلاك الخاص وتناقص الاستهلاك الحكومي وهو مرتبط بالتوجهات النيوليبرالية التي بدأت إسرائيل بتطبيقها بشكل مكثف في عهد رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو.

العمالة والأجور

سجلت نسبة البطالة في إسرائيل أدنى مستوى لها منذ أحد عشر عاما وذلك وفقا لاستطلاع القوة البشرية الصادر عن دائرة الإحصاءات المركزية، إذ كانت هذه النسبة ٧,٤٪ وهم نحو ١٩٤ ألف عاطل عن العمل، قياسا إلى ٢٤٠ ألف عامل والذين شكلوا نسبة ٨,٧٪ عند نهاية ٢٠٠٦ مع العلم أن نسبة البطالة كانت خلال العام ٢٠٠٤ بنسبة ١٠,٧٪ وهي أعلى نسبة خلال الستة عشر سنة الماضية.

يعد العاطلون عن العمل حسب دائرة الإحصاءات المركزية أناسا لم يعملوا حتى ساعة واحدة في أسبوع الاستطلاع وبحثوا عن عمل على نحو نشيط في الأسابيع الأربعة الأخيرة التي سبقته، بالتسجيل في مكاتب العمل، والتوجه الشخصي أو برسالة إلى رب عمل وما شابه، وكان يمكنهم بدء العمل في أسبوع الاستطلاع لو عرض عليهم عمل ملائم. وقد احتسبت معطيات اتجاه نسبة غير العاملين بعد حسم التأثيرات الموسمية.

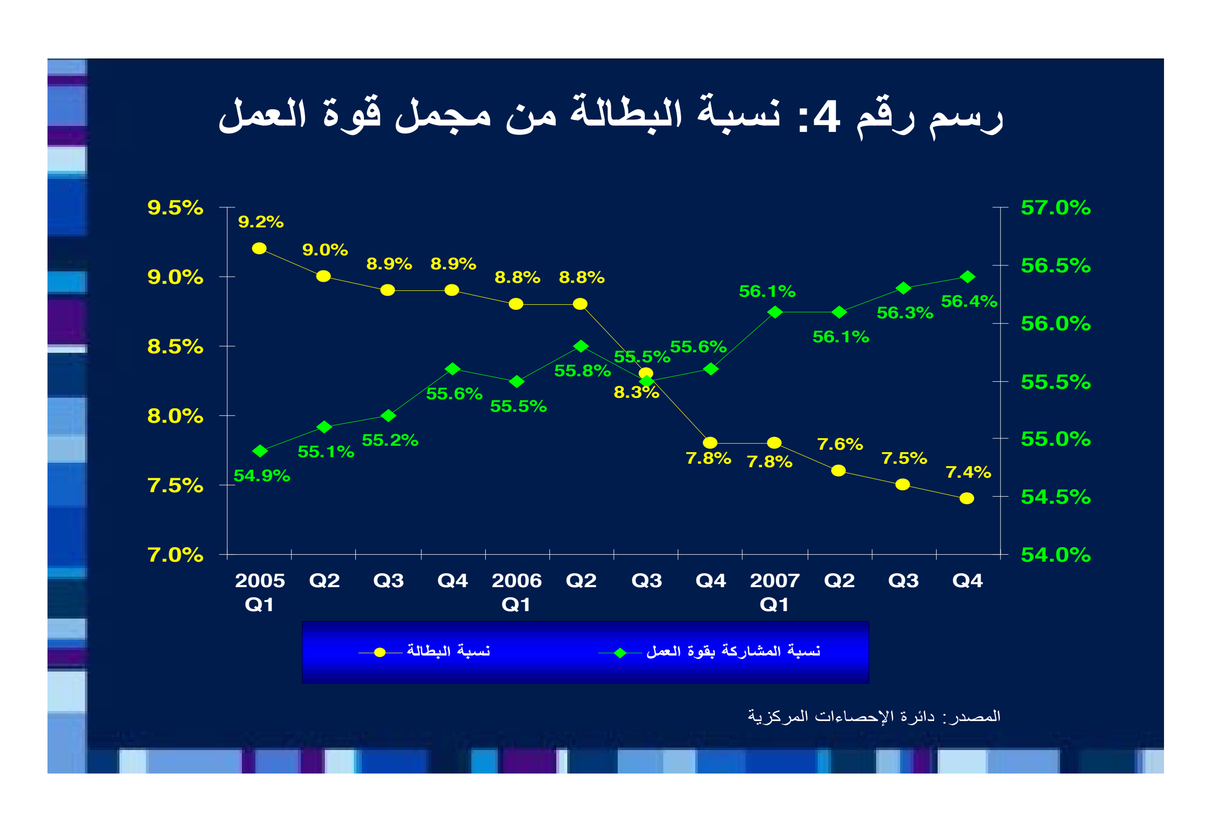
من ناحية أخرى فقد ارتفع حجم المشاركة في قوة العمل في العام ٢٠٠٧ بزيادة مقدارها ١٠٨ آلاف شخص، لتصل إلى ٥٦,٤٪ ولكن هذه النسبة لا زالت الأدنى بين الدول الغربية خاصة، وذلك بسبب المشاركة المتدنية للقطاع

اليهودي الأصولي (الحريديم) والبالغة ٤٥٪ من القوة العاملة، وكذلك مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل في القوة العاملة والبالغة ٣٩٪ (أنظر رسم ٤).

إذا عاينا أسباب تدني نسبة المشاركة في القوة العاملة لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل والمقدر عددهم بحوالي مليون ومائتي ألف شخص ويشكلون حوالي ٢٠٪ من مجمل سكان الدولة، نجد أنهم عانوا ولا زالوا يعانون منذ العام ١٩٤٨، أوضاعا شديدة الوطأة على كاهلهم، جراء سياسة التمييز العنصري والقهر القومي التي يتعرضون لها، والتي تعد نهجا ثابتا للمواقف الصهيونية المعتمدة ازاءهم في شتى ميادين الحياة، ويعانون اقتصادياً منذ قيام الدولة، وهذه المعاناه آخذة بالازدياد سنة بعد اخرى وصلت إلى أبعد الحدود في الفترة الأخيرة، وهي نتيجة تجاهل مستمر وطويل الأمد أتى بعد مرحلة طويلة من التهميش والإقصاء عن مصادر التطور (بما في ذلك الأراضي والمصادر الأخرى).

تجاهلت حكومات إسرائيل على مختلف أنواعها على مر السنين مطالب العرب الفلسطينيين في إسرائيل مساواة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وظل الخطاب التقليدي الذي يبرر التمييز ويحميه مؤطرا بالمقولات الإسرائيلية التقليدية حول هوية الدولة ومكانة العرب الهامشية. هذه المطالب تتمحور بالاساس حول الحق في توزيع الموارد والمصادر الخاصة بهم بشكل يلائم احتياجاتهم عن طريق منع الإلزام من قبل المؤسسات والسلطات التي لا تعترف بهذه الاحتياجات.

هذا التهميش أدى إلى وجود العرب الفلسطينيين في قاع السلَّم العلمي والمهني وعليه تقل احتمالات تنافسهم على الفرص الجديدة وبالذات تلك المتعلقة بفروع التكنولوجيا والخدمات المالية على اختلاف أنواعها. أما نسبة المشاركة المتدنية لدى اليهود الأصوليين (الحريديم) فهي نابعة من حقيقة كونهم تلاميذ في المدارس الدينية على إثر إعفائهم من الخدمة العسكرية.



بلغ معدل الأجر الفعلي الشهري للعام ٢٠٠٧ إلى مبلغ ٧،٧٥٤ شيكلا (حوالي ٢،٠٤٠ دولارا) للعامل الواحد، مقارنة مع ٧،٥٣٦ شيكلا في العام ٢٠٠٦ أي بما معناه ارتفاع الأجر الفعلي بنسبة ٣٪ خلال العام ٢٠٠٧. ولكن إذا أمعنا النظر وحللنا تطورات دخل العمال في إسرائيل قد نجد صورة غير متكافئة تماما. هنالك تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية إلى أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يفوق الدخل العام بنسبة ٤٠٪ ويصل في الوقت الراهن إلى ١٠،٨٠٠ شيكل. هذا التفاوت يبرز أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه فقد كانت قيمة الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة ١٥ ألف شيكل، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل. هذا التفاوت بدا جليا بين الفئات العشرية المختلفة، ففي أعقاب الطفرة التي شهدها النمو الاقتصادي الحالي لم تحرز سوى الفئتين العشريتين الأكثر ثراء، ولا سيما الأولى بينهما، ارتفاعا في حصتيهما من كعكة الدخل. فقد أحرزت الفئتان المذكورتان على مدى السنوات الماضية ارتفاعا متتاليا في نصيبها من كعكة الدخل بلغ في العام ٢٠٠٤ نسبة ٢,٤٤٪، وصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٧,٤٤٪، وإلى ٨,٤٤٪ في العام ٢٠٠٦ وإلى ٩,٤٤٪ العام ٢٠٠٧. وقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري للفئة العشرية الأكثر ثراء في العام ٢٠٠٧ ٤٢،٩٠٤ شيكل، أي ما يعادل نحو ٤ أضعاف متوسط دخل الأسرة المتوسط في الفئة العشرية الخامسة. في المقابل طرأ انخفاض في حصة الفئات العشرية السبع الدنيا، فيما بقيت حصة الفئة العشرية الثامنة على حالها (أنظر لائحة رقم ٢).

من بين الفروع التي ساهمت في خلق وظائف جديدة خلال العام ٢٠٠٧ (حوالي ١١٠ آلاف فرصة عمل تم إشغالها من قبل ١٠٨ آلاف عامل) هناك قطاعا التكنولوجيا الرفيعة والخدمات المالية، اللذان ساهما بنحو ٤٥ ، ٣٧ ألف فرصة عمل على التوالي[١٢]، وهذا الأمر هو استمرار لما كان عليه العام ٢٠٠٦ حيث ساهم هذان القطاعان على التوالي بنحو ٤٣ ، ٣٤ ألف فرصة عمل. علينا أن نذكر أن هذه المساهمة تشمل الوظائف الجزئية والكاملة وليس بالضرورة أن يشغلها نفس العدد من الأشخاص.

لائحة رقم 2: مؤشرات سوق العمل الرئيسية

المقياس	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة البطالة (%)	10.5	10.7	9.6	7.8	7.4
نسبة المشاركة بقوة العمل (%)	54.2%	54.9%	55.4%	55.9.%	56.4%
متوسط الدخل الشهري العام (شاقل)	6725	7285	7496	7536	7754
متوسط الدخل الشهري في قطاع الصناعة (شاقل)	8980	9125	9870	10280	10800
متوسط الدخل الشهري للفئة العشرية 1 (شاقل)	39746	40128	40908	41980	42904
متوسط الدخل الشهري للفئة العشرية 10 (شاقل)	3125	3301	3335	3425	3685

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

الصناعة

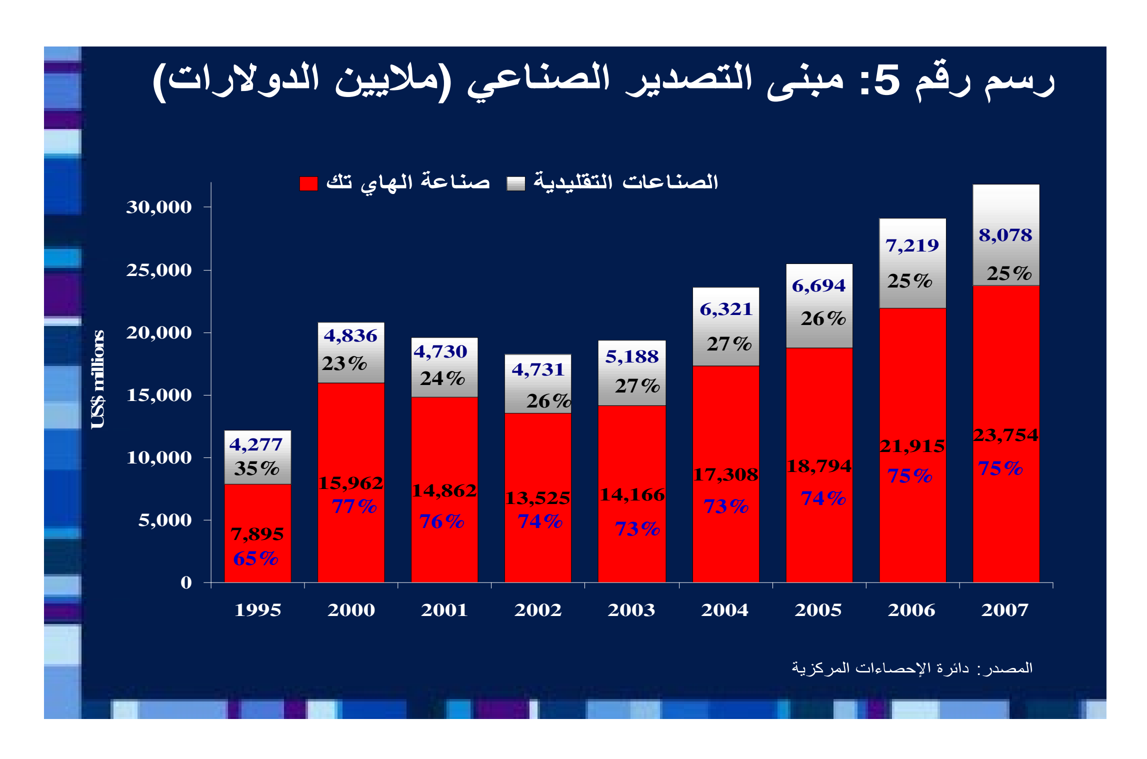
تشير معطيات بنك إسرائيل ودائرة الإحصاءات المركزية إلى أن فروع الصناعة المختلفة استوعبت خلال العام ٢٠٠٧ ما يقارب ٢٦ ألف عامل جديد[١٣] (حيث وصل عدد المشتغلين في هذه الفروع إلى ٤٢٢ ألفًا)، وهي أعلى وتيرة استيعاب خلال ال٣٥ عاما الماضية، وقد شمل هذا الإستيعاب كل الفروع الصناعية وعلى النحو التالي: ٣٥٪ من العمال الجدد تم استيعابهم في فروع الصناعات التكنولوجية المتطورة وذلك رغم تراجع نمو الإنتاج في هذه الفروع بشيء ضئيل مقارنة مع الثلاث سنوات السابقة، ٣٠٪ من العمال الجدد تم استيعابهم في فروع التكنولوجيا المختلطة وأما الباقي فقد تم استيعابهم بشكل متساو بين فروع الصناعات التقليدية وفروع الصناعات الراقية.

نما ناتج القطاع الصناعي بحوالي ٦,٥٪ بعد أن قارب نموه نحو ٩,٩٪ العام ٢٠٠٦، ويمكن تفسير ذلك عن طريق التباطؤ الحاصل بفروع الصناعات التكنولوجية الرفيعة "الهاي تك" والتي نمت خلال العام ٢٠٠٧ بنسبة ٤٪ فقط، وذلك بعد نمو حاد خلال السنوات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ بمعدل ١٤٪ سنويا. وبالرغم عن النمو المعتدل نوعا ما في فروع الهاي تك فإن هذه الفروع ساهمت بحوالي ٤٠٪ من مجمل الإنتاج الصناعي، وقد سبب نمو الهاي تك السريع خلال العقد المنصرم تغييرا بنيويا جذريا في فرع الصناعة يتلخص بوتيرة استيعاب عمال جدد مساوية لنسبة نمو الصناعة ما يعكس تراجعا خفيفا في نتاج العمل في فرع الصناعة، وبالفعل فإن المعطيات تشير إلى تراجع بنسبة ٠,٣٪ في العام ٢٠٠٧ وذلك بعد خمس سنوات متواصلة من ارتفاع نتاج العمل في الصناعة بمعدل ٣,٥٪ سنويا.

وصلت مبيعات الفروع الصناعية إلى حوالي ٨٠ مليار دولار واشتغل في هذه الفروع ما يقارب ٤٢٢ ألف شخص، اشتغل ٦٠٪ منهم في فروع الصناعات التقليدية. وقد ازداد عدد العمال في فروع الغذاء والمشروبات، فروع المواد المعدنية، فرع أجهزة المراقبة، المراقبة الطبية، الفروع الكيميائية، المطاط والبلاستيك، ولكن بالمقابل قل عدد العاملين في فروع المجوهرات، فروع الطباعة ودور النشر.

وسجل الارتفاع الأكبر في الإنتاج الصناعي في العام ٢٠٠٧ في فروع الكهرباء والالكترونيات، حيث وصل الارتفاع فيها إلى ٢٦٪ مقابل الفترة المماثلة من العام ٢٠٠٦. كما ارتفع في صناعة الصلب بنسبة ١٢٪، وفي صناعة البلاستيك والمطاط والكيماويات بنسبة ٣٪، وفي فرع المواد الغذائية والمشروبات بنحو ٢٪. مقابل ذلك حدث انخفاض في إنتاج الصناعات التقليدية كالنسيج والملابس والمنتجات الجلدية، وبلغت نسبة الانخفاض نحو ٤٪.

نما التصدير الصناعي سنة ٢٠٠٧ بنسبة ١٦,٩٪ وبلغ حوالي ٣٥ مليار دولار بعد نموه بنسبة ١٢٪ العام ٢٠٠٦ (أنظر رسم رقم ٥) وعليه يصل حجم نمو التصدير الصناعي إلى حوالي ٦٠٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة. ومن الجدير بالذكر أن التصدير الصناعي نما خلال العقد الأخير (١٩٩٧ – ٢٠٠٧) بنسبة ١٣٠٪ وارتفع وزنه من مجمل مبيعات فرع الصناعة من ٢٨٪ العام ١٩٩٧ إلى ٤٤٪ العام ٢٠٠٧.



أما بالنسبة للصناعات العسكرية فهي تعتبر إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تشكل صادرات الأسلحة نسبة عالية منها تصل إلى أكثر من ٧٥٪ من إجمالها، ويرجع ذلك في الأساس للاهتمام الذي أولته الإستراتيجية الإسرائيلية الشاملة في بُعديها العسكري والاقتصادي إلى الصناعة الحربية. وقد بلغ حجم إنتاج الصناعات العسكرية حوالي ٥٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي، وعليه تصبح إسرائيل رابع مصدّر عالمي للاسلحة متجاوزة للمرة الاولى بريطانيا في هذه القطاع. وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية توظف نحو ١٣٥ ألف عامل، أو ما يعادل ١٠٪ من إجمالي العمالة الإسرائيلية في القطاع الإنتاجي. وقد تأسست الصناعات العسكرية العام ١٩٣٣ وتحولت من شركة منتجة للأسلحة والذخيرة الأساسية إلى شركة تنتج كل أنواع الأسلحة بما في ذلك أجهزة تحرك فضائية. الصناعات العسكرية تعتمد اعتمادا كليا على التكنولوجيا الرفيعة (الهاي – تك) وهي تعمل في عدة مجالات منها الدبابات، الطائرات، الأسلحة الالكترونية، الصواريخ، الأسلحة الخفيفة، المدرعات وغيرها.

وإذا أمعنا النظر في الصناعات العسكرية الإسرائيلية يمكننا استنتاج ما يلي:

أولا: إرتباط التطور التدريجي للتصنيع الحربي الإسرائيلي على نحو وثيق، بالمهمات التي وضعها المشروع الإسرائيلي نفسه.

ثانيا: قطعت إسرائيل، بمعيار حجم القوى والوسائط المستخدمة في التصنيع الحربي، أشواطاً مديدة على طريق التحول إلى دولة عظمى من حيث القدرة على إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة.

ثالثا: تقدم صادرات الصناعات العسكرية الإسرائيلية صورة مركبة بثلاثة أبعاد هي: الحالة الإنتاجية لهذه الصناعات، ومدى النجاح الإسرائيلي في بناء العلاقات أو التغلغل على المستوى العالمي، وتوظيف صادرات الأسلحة في خدمة الإستراتيجية العليا لإسرائيل، ووجود علاقة عضوية بين التصنيع الحربي الإسرائيلي والدعم الأميركي

لإسرائيل في الميادين الاقتصادية والعسكرية والسياسية كافة؛ واتسام هذه العلاقة بصفة الاستناد الدائم إلى قاعدة التحالف والمصالح المشتركة، سواء في ميدان الصراع ضد العرب أم في الدور الوظيفي للمشروع الإسرائيلي في المنطقة على المدى الطويل. وهو ما يفسر التركيز الأميركي على تفوق إسرائيل في مواجهة الدول العربية.

رابعا: تتعرض الصناعات العسكرية الإسرائيلية لكثير من المشكلات الذاتية والموضوعية، بعضها ناجم عن هويتها ودورها وتأثرها بالواقعين: الاجتماعي والاقتصادي القائمين في الدولة، وبعضها الآخر ناجم عن المناخ العام الذي يحيط بعملية التصنيع الحربي في العالم.

الزراعة

تراجعت حصّة الإنتاج الزراعي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من ١,٢٪ العام ٢٠٠٦ إلى ١,٥٪ العام ٢٠٠٧. كما انخفضت نسبة الصادرات الزراعية من ٣,٨٪ إلى أقلّ من ٣٪ من إجمالي الصادرات. بلغ حجم الإنتاج الزراعي خلال العام الماضي حوالي ١٣,٦ مليار شيكل وأما نسبة العاملين في مجال الزراعة من بين إجمالي العاملين في قطاعات الاقتصاد العام ٢٠٠٦ كانت ٣,٥٪، وفي العام ٢٠٠٧ كانت ٢,٩٪. وبلغ متوسط الأجر الشهري في مجال الزراعة ٣٧٨٠ شيكلا في العام ٢٠٠٦ وفي العام ٢٠٠٧ بلغ ٣٨٩٥ شيكلا، وهو يعد من أقل الأجور في إسرائيل.

يكاد القطاع الزراعي يعتمد كلياً على البحث والتطوير، ويتم تطبيق الأبحاث في هذا المجال بالتعاون بين المزارعين والباحثين وتنقل نتائج الأبحاث إلى الحقل بسرعة عن طريق شبكة واسعة للخدمات.

على سبيل المثال تُعتبر اسرائيل في مقدمة دول العالم من حيث معدّل انتاج الحليب للبقرة الواحدة سنوياً، إذ أنه ارتفع من ٦،٣٠٠ لتر العام ١٩٧٠ إلى ١٠،٠٠٠ لتر الآن، نتيجة استخدام الطرق العلمية في تربية الأبقار والاستعانة بالفحوصات الوراثية التي يقوم بها معهد فولكاني[١٤]. وقد تمكنت اسرائيل من تحسين الأبقار بفضل استخدام أساليب علمية متطورة بالتعاون مع دول أخرى. وقد احتلت إسرائيل العام ٢٠٠٧ المرتبة الأولى عالميا في التطوير التكنولوجي الزراعي وفي الري بالتنقيط واستخدام الطاقة الشمسية لتحسين التربة واستغلال مياه الصّرف الصحي في الزراعة.

يعتمد فرع الزراعة اعتمادا كليا على عمال من غير اليهود، وبلغت نسبة اليهود العاملين في الزراعة الآن ١٥٪ فقط من إجمالي العاملين في هذا المجال. أما باقي العاملين فهم من العمال الأجانب (ويصل عددهم إلى نحو ٣٠ ألف عامل، معظمهم من دول شرق آسيا مثل تايلاند والصين) والأقلية الفلسطينية في إسرائيل (ويصل عددهم نحو عشرة آلاف عامل). وقد زاد عدد العمال الأجانب خلال السنوات الاخيرة، خلافا للإلتزام الحكومي المستمر بخفض عددهم ، وبالتالي تغلق الأبواب في وجه آلاف العمال المحليين. المزارعون الإسرائيليون يفضّلون العمال الأجانب لان أجورهم زهيدة. حسب تقرير مراقب الدولة[١٥] يصل معدل أجر عامل الزارعة التايلاندي إلى ٣،١٥٠ شيكلا شهريا، بما في ذلك الساعات الاضافية الكثيرة مع العلم أن الحد الأدنى للأجور هو ٣،٧٣٥ شيكلا تقريبا، من دون احتساب الساعات الإضافية. اضافة الى ذلك، العامل التايلاندي مستعد للعمل في كافة ساعات النهار والليل، إذ ليست له التزامات عائلية، وبامكانه العمل ساعات طويلة دون حساب. النتيجة هي ضرب مصدر رزق

عمال الزراعة العرب. الأوائل الذين تم تبديلهم والاستغناء عنهم هم العمال الفلسطينيون من الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين فقدوا أماكن عملهم في إسرائيل نتيجة سياسة الطوق والجدار. غير أن الوضع في التجمعات العربية في إسرائيل يزداد سوءا أيضا.

يعود سرّ نجاح الزراعة الإسرائيلية حاليًا إلى التفاعل الوثيق بين المزارعين والباحثين المدعوم عملهم حكوميًا والذين يتعاونون في تطوير وتطبيق طرق ذكية في كافة ميادين الزراعة، بالاضافة إلى التقدُّم التكنولوجي وأساليب الريّ الجديدة واختراع الآلات الزراعية الميكانيكية.

السياحة

زار إسرائيل عدد كبير من السيّاح في العام ٢٠٠٧ حيث بلغ ٢,١ مليون شخص مقارنة مع ١,٦ مليون سائح العام ٢٠٠٦ أي بزيادة قدرها ٢٤٪ بين العامين، ويعود هذا التزايد إلى استقرار الأوضاع الأمنية وفقا لتصريحات الدولة. وقد كان ٥٧٪ من هؤلاء السياح من أوروبا و٣٢٪ من الأميركيتين و٨٪ من آسيا.

بلغت أرباح العملة الأجنبية من قطاع السياحة في العام ٢٠٠٧ مبلغ ١١,٧ مليار شيكل (٣,١ مليار دولار) أي ٥٪ من مجمل الصادرات و١٦,٨٪ من الخدمات التصديرية، واستوعب فرع السياحة حوالي ١٢ ألف عامل جديد. تقلّ مساهمة فرع السياحة عن ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلاّ أنّ قيمتها المضافة بالعملة الخارجية تبلغ ٨٥٪ ممّا يجعلها تحتلّ المرتبة الأولى على سلم الصناعات التصديرية في البلاد ويعمل فيها ١٠٠ ألف مستخدم.

تعمل وزارة السياحة حاليا على زيادة عدد السياح إلى ٢,٨ مليون سائح العام ٢٠٠٨ وإلى ٥ ملايين سائح العام ٢٠١٢. ويتوقع اقتصاديو وزارة السياحة أن تخلق هذه المعطيات ١٠٠ ألف وظيفة جديدة خلال ٥ سنوات، هذا بالإضافة إلى ١٠٠ ألف عامل يعملون حاليا في فرع السياحة في إسرائيل.

ولكي نفي هذا التقرير الإستراتيجي حقه في هذا المجال، علينا الحديث عن السياحة الداخلية كأحدى الفعاليات الاقتصادية. يمكننا قياس حجم هذه الفعاليات عن طريق عدد النزلاء في الفنادق بالإضافة إلى عدد زائري الأماكن المختلفة في اسرائيل. تطورت السياحة الداخلية في إسرائيل بشكل ملموس خلال السنوات الأخيرة وقد نزل حوالي ٨٥٪ من مجمل السياح في فنادق مختلفة في إسرائيل بينما نزل ٨٪ منهم فيما يسمى الضيافة القروية واما الباقون فقد نزلوا في نزل الشبيبة. وقد ارتفع عدد النزلاء في الأماكن المختلفة من ١٠ ملايين في العام ١٩٩٩ إلى ١٦ مليون في العام ٢٠٠٧. وقد كانت مدينة إيلات هي المدينة الأولى في إسرائيل من حيث عدد القاطنين في أماكنها المختلفة (٤٧٪ من مجمل النزلاء نزلوا في إيلات). ووصلت مساهمة فرع السياحة الداخلية للاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٧ إلى حوالي ١٢ مليار شيكل، هذا بالإضافة إلى خلق العديد من أماكن العمل والدخل الصافي. يصل عدد العاملين في السياحة الداخلية إلى حوالي ٨٠ ألف شخص.

يشمل فرع الفنادق في إسرائيل ٣٣١ فندقا تحتوي على نحو ٤٦،٠٠٠ غرفة، وتشكل ٧٧٪ من مجمل غرف الضيافة. أما الضيافة القروية فتحتوي على ٨،٠٠٠ وحدة ضيافة وتشكل ١٢٪ من مجمل غرف الضيافة. يشكل فرع الفنادق البنية التحتية للجذب والإشهار والازدهار السياحي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع الحيوي من حيث صافي الدخل الناتج عنه هو قطاع خدماتي من الدرجة الأولى. وهو قطاع مرتبط بالتهدئة والتوتر في المنطقة، وقد تأثر هذا الفرع جدا من الانتفاضتين الأولى والثانية[١٦]. وكنا قد تطرقنا في تقرير سابق إلى أن إسرائيل تتحكم بالإماكن المقدسة في القدس الشرقية وفي بعض الأماكن في الضفة الغربية، وهي جاذبة للسياحة، وبالتالي فهي تنهب ما هو للفلسطينيين[١٧].

من الملفت للنظر في هذا الصدد ظهور العديد من الأشخاص الذين يسعون إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب من جراء العنف الإسرائيلي المستمر على منطقة جنوب لبنان ومناطق الضفة الغربية المختلفة، وقد تطور مع الزمن مصطلح يعرف باسم "سياحة الحرب". وهذا ما يؤكد حقيقة كون الإسرائيليين كمن يتعاملون مع حروبهم باعتبارها فرصة للبحث عن الذات، وهذا ما تؤكده بشكل واضح الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦، والمقصود تنظيم رحلات إلى مواقع سقوط صواريخ حزب الله على شمال إسرائيل.

البناء والإنشاءات

هبط عدد بناية الشقق السكنية بنسبة ٥٪ خلال العام ٢٠٠٧ ووصل إلى حوالي ٢٩،٠٠٠ وحدة سكنية بينما قدرت وزارة الإسكان الطلب على الشقق السكنية بحوالي ٣٢،٠٠٠ شقة، حيث يجمع العديد من المحللين الاقتصاديين على مدى مبالغة وزارة الإسكان في تقدير الطلب على الشقق السكنية. تعود وتيرة بناء الوحدات السكنية الجديدة المنخفضة إلى الركود الاقتصادي الذي يعاني منه فرع البناء والإنشاءات للسنة الثامنة على التوالي، بسبب الهبوط الحاد في مستوى الطلب على هذه الشقق، صعوبات التمويل التي يواجهها مقاولو البناء والنقص المستمر في الأيدي العاملة المهنية. كان التباطؤ الحاصل في بدايات بناية الوحدات السكنية العام ٢٠٠٧ أعلى من التباطؤ الحاصل في مستوى المبيعات، وعليه يتوقع الخبراء أن تحدث أزمة في فرع البناء والإنشاءات في حال ارتفاع أو ازدياد الطلب بشكل مفاجئ.

هبطت الأسعار الفعلية للمباني والشقق العام ٢٠٠٧ بنسبة ٣٪ بشكل عام، وبنسبة ٢٠٪ منذ العام ١٩٩٧. إذا أخذنا بعين الاعتبار هبوط سعر صرف الدولار، نحصل على صورة مغايرة مفادها أن أسعار المباني والشقق قد ارتفعت بنسبة ٩,٥٪ بمفاهيم الدولار.

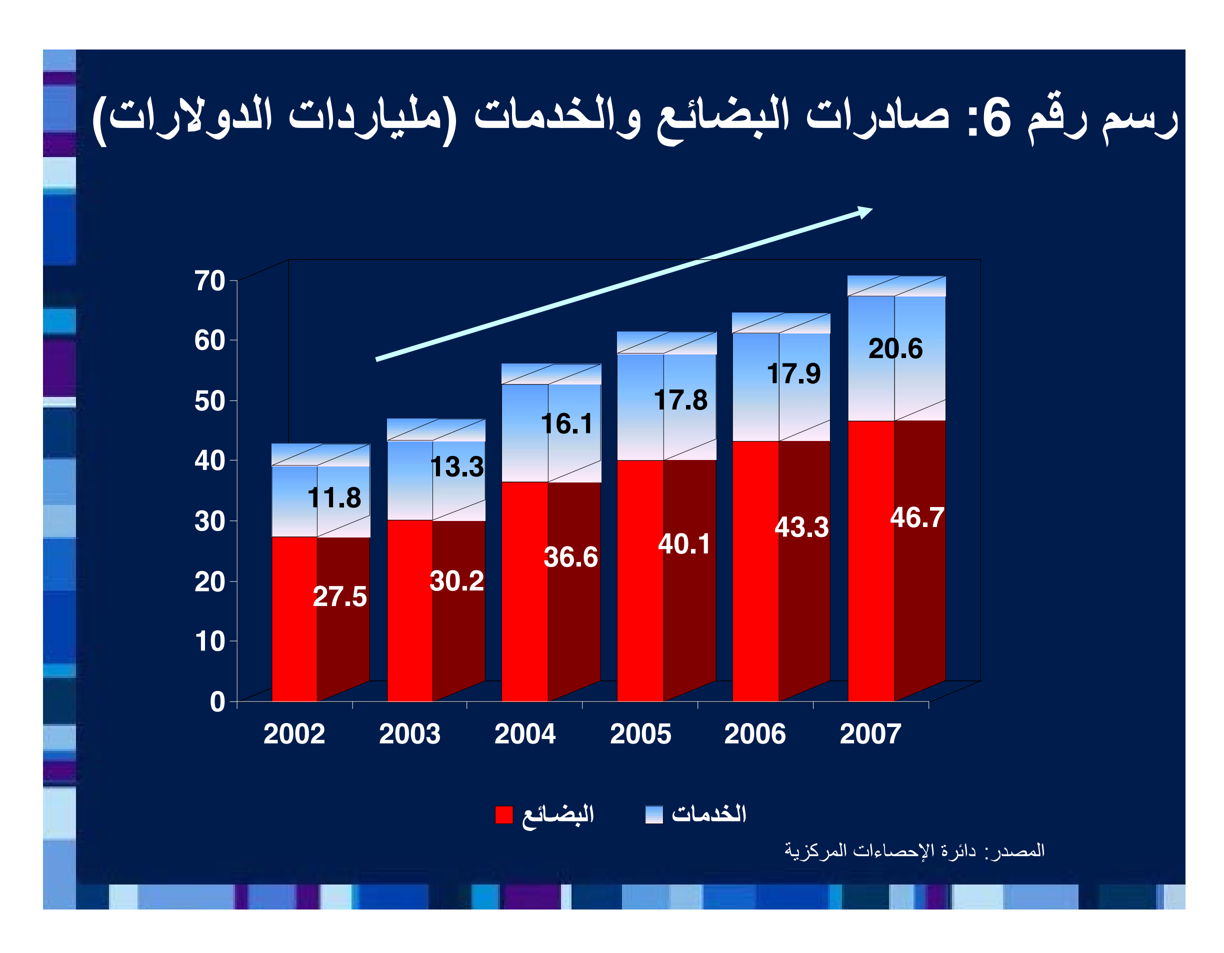
يتسم فرع البناء والإنشاءات العام ٢٠٠٧ بعدم توافق ملموس بين نموه بشكل خاص وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٥٪، ولم يلاحظ أي انتعاش يذكر في هذا الفرع على غرار ما حصل في الاقتصاد بمجمله. وقد لوحظ انتعاش معين في المباني والشقق الفاخرة جدا وفي بعض المشاريع المعينة في المركز، ونبع هذا الانتعاش نتيجة لازدياد الطلب من قبل الأجانب أو من قبل السكان المحليين الذين يقتنون المباني والشقق بهدف الاستثمار، ولكن من جهة أخرى هنالك تباطؤ واضح في فعاليات هذا الفرع في باقي أرجاء إسرائيل أو لدى الفئات الضعيفة والمتوسطة اقتصاديا، ونبع هذا التباطؤ إثر ارتفاع نسبة البطالة في هذه المناطق، بالإضافة إلى إلغاء الهبات الممنوحة من قبل وزارة الإسكان لكل المستحقين. تباطؤ الفعاليات في فرع البناء والإنشاءات في معظم مناطق الدولة يظهر على خلفية حقيقة كون بعض المتغيرات ذات التأثير على قدرة شراء الشقق السكنية، تظهر تحسنا معينا. من بين هذه المتغيرات: النمو الاقتصادي المستمر للسنة الخامسة على التوالي، هبوط نسبة الفائدة على القروض السكنية، هبوط أسعار الشقق السكنية المربوطة

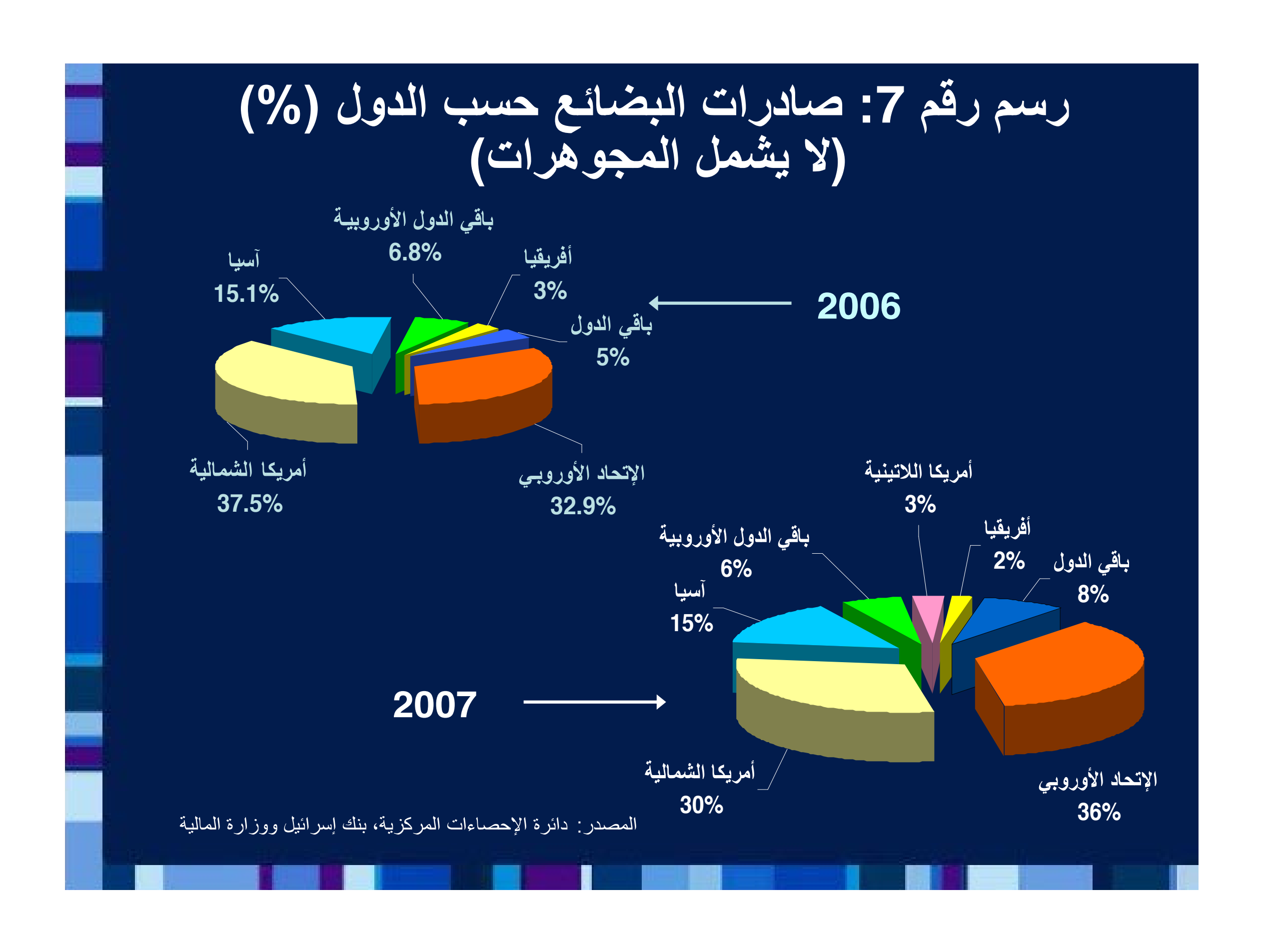
بالدولار، هبوط نسبة البطالة، تخفيض ضريبة القيمة المضافة منذ شهر تموز ٢٠٠٦ من ١٦,٥٪ إلى ١٥,٥٪.

ويمكننا تفسير تباطؤ الطلب من قبل الأكثرية السكانية، ونشاطه في أوساط الشريحة العليا والأجانب وحصول هذا بالتوازي مع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الخلل "الرأسمالي" في توزيع المداخيل. فالنمو يترجم في النهاية إلى مداخيل تتوزع على الجيوب. ومن لا يحظى بنسبة عالية لا يمكنه التمتع بكل ما يرغب. وهذا يفتح على الاستقطاب الطبقي في إسرائيل[١٨]، وهي حالة من ارتفاع في متوسط دخل الفرد دون توزيع مواز أو عادل لذلك الدخل. لعل استمرار هذا التوجه منوط باتباع النيو ليبرالية[١٩] وهو بالطبع مناقض للدولة التي تزعم أنها دولة كل مواطن.

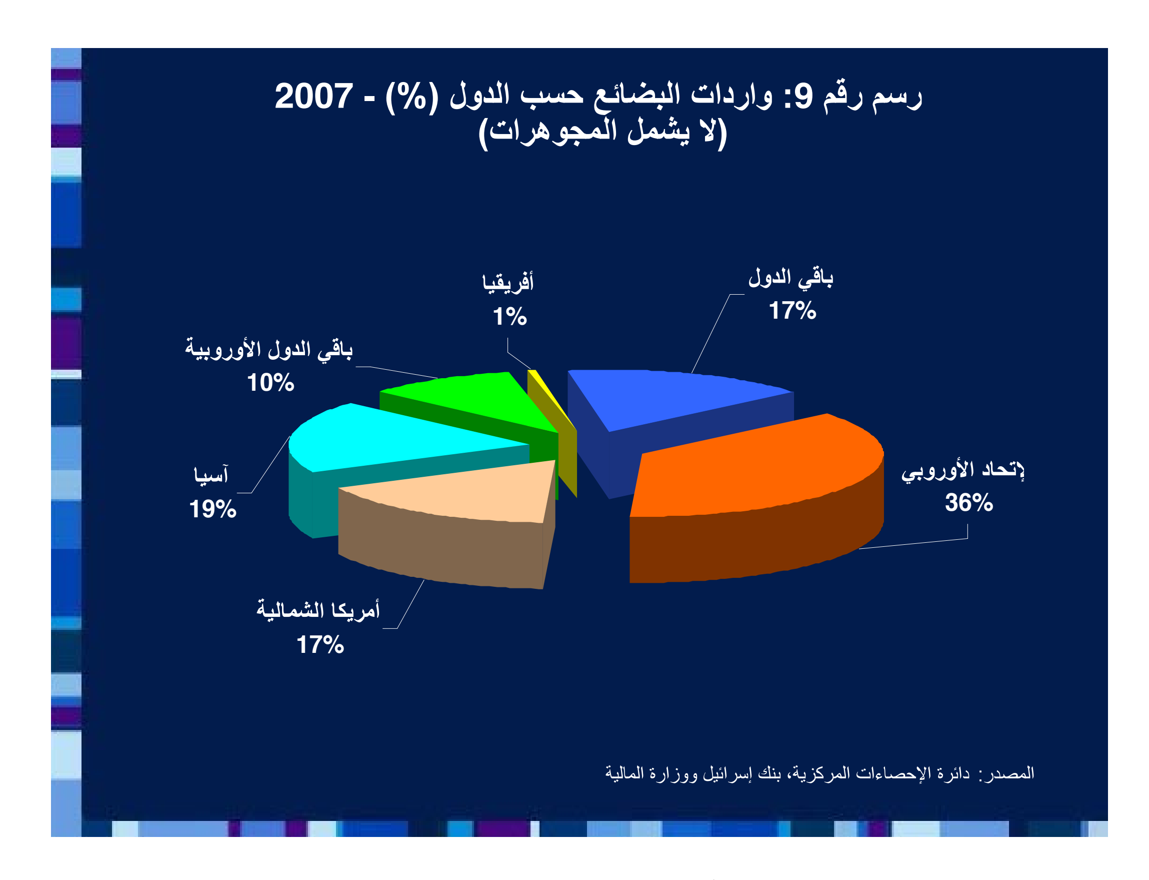
الصادرات والواردات وميزان المدفوعات

بلغت قيمة واردات البضائع والخدمات الإجمالية العام ٢٠٠٧ مبلغ ٦٤,٦ مليار دولار كان منها ٤٦٪ من مصادر أوروبية، ١٧٪ أميركية، ١٩٪ من الدول الآسيوية ونسبة ١٨٪ المتبقية من دول مختلفة. تم في العام نفسه تصدير بضائع وخدمات بقيمة ٦٧,٣ مليار دولار، منها ٤٢٪ إلى أوروبا، ٣٤٪ إلى أميركا، ١٥٪ إلى آسيا ونسبة ٩٪ المتبقية إلى دول أخرى (أنظر رسم رقم ٦، ٧، ٨ و ٩). ومن هنا يكون العام ٢٠٠٧ نقطة تحول بالنسبة لميزان المدفوعات الإسرائيلي وبالذات ما يتعلق بالحساب الجاري[٢٠].





رسم رقم 7: صادرات البضائع حسب الدول (%)
(لا يشمل المجوهرات)
2006
آسيا
15.1%
باقي الدول الأوروبية
6.8%
أفريقيا
3%
باقي الدول
5%
أمريكا الشمالية
37.5%
الإتحاد الأوروبي
32.9%
2007
أمريكا اللاتينية
3%
باقي الدول الأوروبية
6%
أفريقيا
2%
باقي الدول
8%
آسيا
15%
أمريكا الشمالية
30%
الإتحاد الأوروبي
36%
المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية



تفيد معطيات دائرة الإحصاءات المركزية بأن التصدير الصناعي (لا يشمل الماس) وصل العام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٣٥ مليار دولار، أما التصدير الزراعي فقد ارتفع بنسبة ٣١٪ وبلغ حجمه ١,٣ مليار دولار أما تصدير الماس فقد كان ١١ مليار دولار وذلك مقارنة مع ٩,٤ مليار دولار العام ٢٠٠٦ . ويستدل من هذه المعطيات أن الفائض التجاري في الحساب الجاري كان إيجابيا العام ٢٠٠٧ ووصل إلى ٢,٧ مليار دولار. ويدل هذا الفائض على استقرار خارجي من ناحية دولية وكذلك بالنسبة للعجز التجاري الذي ميز اقتصاد الدولة منذ نشوئها تقريبا.

نلاحظ أن الصادرات الإسرائيلية العام ٢٠٠٦ هي اساساً إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وهذا مؤشر على كونها جزءاً من المركز الرأسمالي الذي معظم مبادلاته ذاتية/ بينية. فحصة هاتين الكتلتين ٧٠,٤٪ وإذا اضفنا لها بقية الدول الأوروبية تصبح حصتها ٧٧,٢٪.

لكن هذه الحصة تراجعت قليلا العام ٢٠٠٧، لتصل إلى ٦٦٪ لأميركا والاتحاد الأوروبي ولتصل إلى ٧٢٪ بإضافة بقية الدول الأوروبية (طبعا هذا لا يبين انها أوروبا الشرقية أو الدول الأوروبية التي لم تدخل عضوية الاتحاد الأوروبي). والمهم أن هذا النقص في التصدير إلى أوروبا واميركا ذهب إلى أميركا اللاتينية– ٣٪ ودول أخرى– ٣٪. والأرجح أن الزيادة إلى هذه الأخرى هو إلى البلدان العربية (أنظر لاحقًا)، حيث زادت حصة الأخرى ب ٣٪.

فيما يخص الواردات، فإن الميزان التجاري راجح لصالح إسرائيل في تبادلها مع المجموعة الأوروبية والولايات

المتحدة حيث تصل النسبة إلى ٥٦٪ وحتى لو اضفنا الدول الأوروبية الأخرى لوصلت النسبة إلى ٦٦٪ . وقد يعود هذا إلى اتفاقات المتاجرة الحرة بين إسرائيل وهاتين الكتلتين . على أن واردات وصادرات إسرئيل من وإلى المجموعة الأوروبية متساوية ، في حين أن وارداتها من الولايات المتحدة أقل بكثير من صادراتها إليها .

الاستثمارات الخارجية

أظهر مجمل الحساب المالي[٢١] للعام ٢٠٠٧ استثمارات صافية[٢٢] بقيمة ٣,١ مليار دولار بالمقارنة مع استثمارات صافية بقيمة ٦ مليارات دولار خلال العام ٢٠٠٦ . تشمل الاستثمارات الإسرائيلية خارج البلاد (أو الاستثمارات الخارجية داخل إسرائيل) استثمارات مباشرة ، استثمارات بأوراق نقدية وأسهم متداولة وكذلك استثمارات أخرى مثل إيداعات ، قروض واعتمادات قصيرة الأمد . وقد بلغت الاستثمارات الإسرائيلية خارج البلاد قيمة ١٨,١ مليار دولار[٢٣] ، بعد ارتفاعها بقيمة ٢٩,٧ مليار دولار العام ٢٠٠٦ وبقيمة ١٣,٢ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٥ . في المقابل كانت الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل بقيمة ١٤,٨ مليار دولار بعد أن ضربت رقما قياسيا العام ٢٠٠٦ إذ بلغت هذه الاستثمارات قيمة ٢٥,٨ مليار دولار العام ٢٠٠٦ ، منها مبلغ ١٤,٢ مليار دولار استثمارات مباشرة وحوالي ٥ مليارات دولار استثمارات بأوراق نقدية وأسهم شركات إسرائيلية متداولة (أنظر لائحة رقم ٣ ورسم رقم ١٠) .

لائحة رقم 3: الإستثمارات الأجنبية في إسرائيل والإستثمارات الإسرائيلية في الخارج (مليارات الدولارات)

	2005	2006	2007
الإستثمارات الإسرائيلية خارج البلاد	13.2	29.7	18.1
الإستثمارات الإسرائيلية المباشرة خارج البلاد	3.1	17.2	8.2
الإستثمارات الإسرائيلية في الأوراق النقدية والأسهم خارج البلاد	5.8	6.8	3.8
الإستثمارات الإسرائيلية الأخرى خارج البلاد	4.3	5.7	6.1
الإستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل	9.5	25.8	14.8
الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل إسرائيل	4.8	14.2	8.8
الإستثمارات الأجنبية في الأوراق النقدية والأسهم داخل إسرائيل	1.2	5.1	2.7
الإستثمارات الأجنبية الأخرى داخل إسرائيل	3.5	6.5	3.3

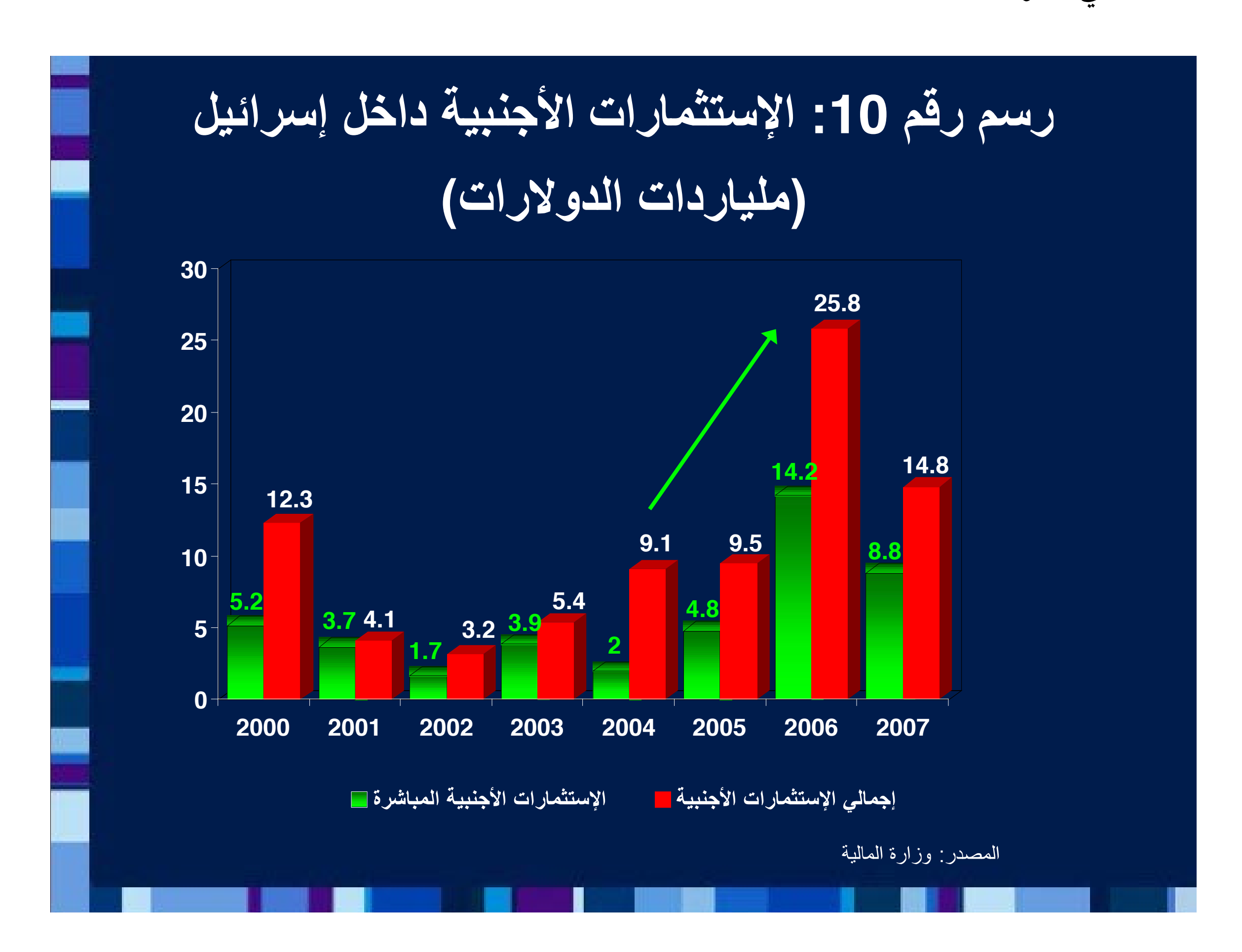
المصدر : دائرة الإحصاءات المركزية، بنك إسرائيل ووزارة المالية

وإذا عاينا اللائحة أعلاه نجد أن حركة تخارج رؤوس الأموال المحلية أكثر تأثيرا من التدفق الاستثماري الأجنبي إلى إسرائيل .

تعتبر إسرائيل من البلدان القليلة في العالم التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الظروف حتى الحربية منها . وقد يكون تفسير ظواهر تدفق رؤوس الأموال من وإلى إسرائيل مرتبطا بشدة مع ازدياد تشابك الاقتصاد الإسرائيلي مع الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يبرر تحول إسرائيل من نمط الاقتصاد الزراعي الاستيطاني العسكري إلى اقتصاد المعرفة القائم على الصناعات الإلكترونية والتكنولوجيا الرفيعة (الهاي - تك). الغريب أن الاقتصاد الإسرائيلي الذي عانى دائما من عدم استقرار الأوضاع الأمنية، يتصرف كالواحة في الصحراء. فقد خرج من محنة الحرب كما لو أنها لم تحدث بتاتا. البورصة الإسرائيلية في ارتفاع، الشيكل الإسرائيلي مستقر وقوي أمام الدولار وباقي العملات الأجنبية، والأهم من هذا أن الاستثمارات الاجنبية ضربت رقما قياسيا بعد الحرب ما قد يشير للثقة المطلقة من المستثمرين الأجانب بمستقبل إسرائيل السياسي . وتعود أسباب تدفق رؤوس الأموال إلى إسرائيل بهذا الشكل إلى حقيقة كونها استثمارا إستراتيجيا يمكن أن تتوجه إليها الاستثمارات الأجنبية بدوافع سياسية وايديولوجية، بالإضافة إلى تدفقها من دوافع اقتصادية على المدى الطويل. وقد واصلت الاستثمارات الأجنبية تدفقها إلى إسرائيل العام ٢٠٠٦ على الرغم من نتائج قراءات الهزيمة.

ولا يسعنا هنا إلا أن نبين مدى تدخل حكومات إسرائيل على اختلاف أنواعها في توجيه الاستثمارات الإسرائيلية إلى الخارج وإعطاء شرعية لاندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي. تتبنى الحكومة ظاهرياً سياسة "السوق الحرة" مدعية أنها تترك القرار بشأن الاستثمارات لأصحاب رأس المال. غير أن مثال صناعة الالكترونيات يدل على أن الحكومة تستطيع العمل والتدخل أكثر بكثير. وقد أشار بنك إسرائيل في تقريره لسنة ٢٠٠٧ إلى عدد من العوامل التي ساهمت في ازدياد وزن صادرات الصناعة الإلكترونية: "التدخل الحكومي، الذي ساعد فروع التصدير الغنية بالمعلومات عن طريق مِنَح العالِم الرئيسي وقانون تشجيع الاستثمارات المالية، حيث تقوم الحكومة الإسرائيلية بتشجيع الاستثمار الأجنبي والمشارَكة في صناديق دولية للبحوث". ولتوضيح هذه الأمور يمكننا القول إن حكومة إسرائيل تعمل بشكل دائم على إزالة القيود المختلفة على الاستثمار الأجنبي فيها، إلا فيما يتعلق بصناعات السلاح حيث يمنع فيها الاستثمار الأجنبي. وقد عملت إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها على جعل اقتصادها كمركز لجذب الاستثمارات الاجنبية في منطقة الشرق الاوسط اعتمادا على ما تتمتع به من "مناخ استثماري" ملائم لجذب هذه الاستثمارات بفضل ما اتخذته من إجراءات وما تقدمه من تسهيلات من منطلق أهمية الاستثمارات الأجنبية كمصدر لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل. وتأخذ إسرائيل فى سياستها لجذب الاستثمارات الأجنبية بمجموعة متنوعة من الأساليب منها المشروعات المشتركة أو بتأسيس مشروعات اقتصادية تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالإضافة إلى السماح للشركات المتعددة الجنسية بفتح فروع لها للعمل فى الدولة أو اتخاذها كقاعدة للإنطلاق للعمل في دول أخرى. كذلك توفر إسرائيل العديد من الحوافز والتسهيلات التشريعية والقانونية والإدارية والفنية والبنية التحتية المتميزة لجذب مثل هذه النوعية من الاستثمارات ما أدى إلى قيام العديد من المشاريع الاستثمارية التي جعلت من الدولة

" مركزا ماليا دوليا مهما " في منطقة الشرق الاوسط . وتتمثل الحوافز والتسهيلات القانونية في مجموعة متنوعة من التشريعات والقوانين التي توفر الأرض الخصبة لإقامة المشروعات الاستثمارية سواء فيما يتعلق بتأسيس الشركات أم الحرية الاقتصادية أم قوانين الضرائب والجمارك وغيرها بما يتماشى مع سياسة " الاقتصاد الحر " التى تتبناها إسرائيل . أضف إلى ذلك الاستثمار الحكومي المباشر في تطوير تقنيات عسكرية متقدمة ، والذي أوجد تفوقاً نسبياً للصناعة الإسرائيلية في السلع المخصصة للسوق العسكرية والمدنية . بعبارة أخرى ، تستطيع الحكومة ، إذا رغبت ، أن تلعب دوراً مركزياً في سياسة الاستثمارات ، سواء عن طريق توجيه استثمارات أصحاب رؤوس أموال أم استثماراتها هي . وكانت الحكومة ، التي تعد أكبر المستثمرين ، قد قلصت من جهتها أيضاً استثماراتها في الاقتصاد المحلي وزادت من استثماراتها في السوق العالمية .



المساعدات الخارجية

تقرر في العام ٢٠٠٧ زيادة المساعدات الأميركية لإسرائيل بمبلغ ٣٠ مليار دولار خلال الأعوام العشرة القادمة أي بزيادة قدرها ٤٠٠ مليون دولار سنويا ، حيث بلغت المساعدات العسكرية والمدنية المقدمة لإسرائيل في السابق حوالي ٢,٦ مليار دولار سنوياً ، مع العلم أن إسرائيل كانت قد صرحت في السابق برغبتها في تخفيض الاعتماد على المساعدات الأميركية ، وإلغاء المساعدات الاقتصادية بشكل تدريجي وذلك بموجب اتفاق وقعه رئيس الوزراء

السابق بنيامين نتنياهو العام ١٩٩٨ مع الولايات المتحدة يقضي بتخفيض المساعدات الأميركية بمقدار ١٢٠ مليون دولار سنويا .

تشير المساعدات الأميركية لإسرائيل إلى مستوى العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين، حيث تُعتبر إسرائيل ذخراً استراتيجيا للولايات المتحدة في المنطقة . فمنذ سنة ١٩٦٧ وإسرائيل تحصل على أكبر مساعدات خارجية من الولايات منذ الحرب العالمية الثانية . وتساهم المساعدات الأميركية السنوية بما يعادل ٣٤٠ دولارا سنوياً للفرد في إسرائيل . وهو أعلى متوسط مساعدات في العالم، حيث يبلغ متوسط المساعدات للفرد في العالم ٢٢ دولاراً فقط .

وإذا كان من الصحيح أن المساعدات الأميركية تشكل حوالي ٤٪ فقط من ميزانية إسرائيل السنوية، فإنها تساهم مساهمة نوعية في تعزيز التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة . لأن المساعدات العسكرية الأميركية مفتوحة على أوسع مدى بالنسبة للتقنية العسكرية التي تحصل عليها إسرائيل، والتي لا يحصل عليها حتى شركاء لها في الحلف الأطلسي .

وساهم قسم من هذا الدعم في تحويل إسرائيل إلى دولة صناعية كبرى تعد بين أغنى ٤٠ دولة في العالم لناحية دخل الفرد، ورفعها إلى مستوى علمي يضعها بين الدول الأكثر تطوراً في الغرب . وساهم القسم الأكبر منها في تعزيز قوة إسرائيل العسكرية، وفي المحافظة على تفوقها النوعي على جميع الجيوش العربية .

ويجب علينا في هذا الصدد أن نفصل قيمة المساعدات العسكرية عن المدنية، إذ بلغت قيمة المساعدات العسكرية نحو ٢,٤ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٧، أما المساعدات الاقتصادية فقد بلغت حوالي ٣٠٠ مليون دولار في العام نفسه . وتستطيع إسرائيل استخدام المساعدات العسكرية للبحث والتطوير في الولايات المتحدة وكذلك لشراء معدات عسكرية من منتجين إسرائيليين . يؤكد هذا الأمر بحد ذاته كون إسرائيل مشروعا إستراتيجيا، فقد حافظت الولايات المتحدة على علاقات ثنائية متينة مع إسرائيل، ولعقود طويلة لأهداف إستراتيجية مشتركة في الشرق الأوسط تتمثل بالأساس بالقلق من إيران وسورية والتطرف الإسلامي، وفقا للمفردات الإسرائيلية والأميركية . وبالرغم عن بعض الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل حول مواضيع مختلفة مثل قضية المستوطنات وقضية بيع الأسلحة للصين، إلا أن الإدارة الأميركية تعتبر إسرائيل شريكا موثوقا به في المنطقة .

وكان للمساعدات الأميركية لإسرائيل دور في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، وبالذات من أجل تطوير قطاعات التقنيات العالية لكي تصبح إسرائيل بلدا صناعيا يوازي بعض الدول الأوروبية المتقدمة .

لا تشمل المساعدات المذكورة أعلاه فوائض عتاد بقيمة مئات ملايين الدولارات . لا تشتمل المساعدة العسكرية الثابتة على أموال من أجل مشروعات للبحث والتطوير، مثل ١,٣ مليار دولار مُنحت لمشروع مشترك لتطوير نظام مضاد للصواريخ- "حيتس"، جاءت بواسطة ميزانية الأمن . إن العتاد المُعد سلفا في إسرائيل للاستعمال

العسكري الأميركي الممكن، يوفر على إسرائيل تكاليف ملحوظة من إمدادات الطوارىء.

ويمكننا هنا أن نستخلص ما يلي بشأن الأسباب المؤدية إلى تقديم المساعدات الأميركية لإسرائيل:

أولا: اعتقاد العديد في الولايات المتحدة والفريق المؤيد لإسرائيل بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وبالتالي فمساعدتها وتقديم الدعم لها يعني الحفاظ على "واحة الديمقراطية" هذه، في منطقة تفتقد إلى المؤسسات والقيم الديمقراطية.

ثانيا: أن إسرائيل تعتبر الحارس الأمين للمصالح الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، التي تحتل مكانة مهمة في السياسة الخارجية الأميركية؛ لمكانتها الاستراتيجية وامتلاكها أكبر احتياطي من السلعة الاستراتيجية ـ النفط ـ التي يعتمد عليها التقدم الصناعي الغربي.

ثالثا: الحيلولة دون قيام دولة إقليمية قوية تظهر نوعا من الاستقلالية عن الولايات المتحدة على غرار محاولة الرئيس المصري جمال عبد الناصر بناء دولة تتزعم العالم العربي وتأميم قناة السويس والتي انتهت باحتلال ضفتي القناة، وإعاقة المشروع الوحدوي المصري، وكذلك الحالة العراقية الساعية إلى امتلاك تكنولوجيا نووية، فقد قامت إسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي العام ١٩٨١ للهدف ذاته.

رابعا: مشاركة إسرائيل واشنطن في التعرض للعديد من الأخطار والتهديدات المشتركة، ولا سيما رغبة طهران في امتلاك برنامج نووي عسكري وتنامي نفوذ الحركات الإسلامية الراديكالية و"المنظمات الإرهابية" في منطقة الشرق الأوسط.

خامسا: لعب إسرائيل دور القائم ببعض أعمال الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

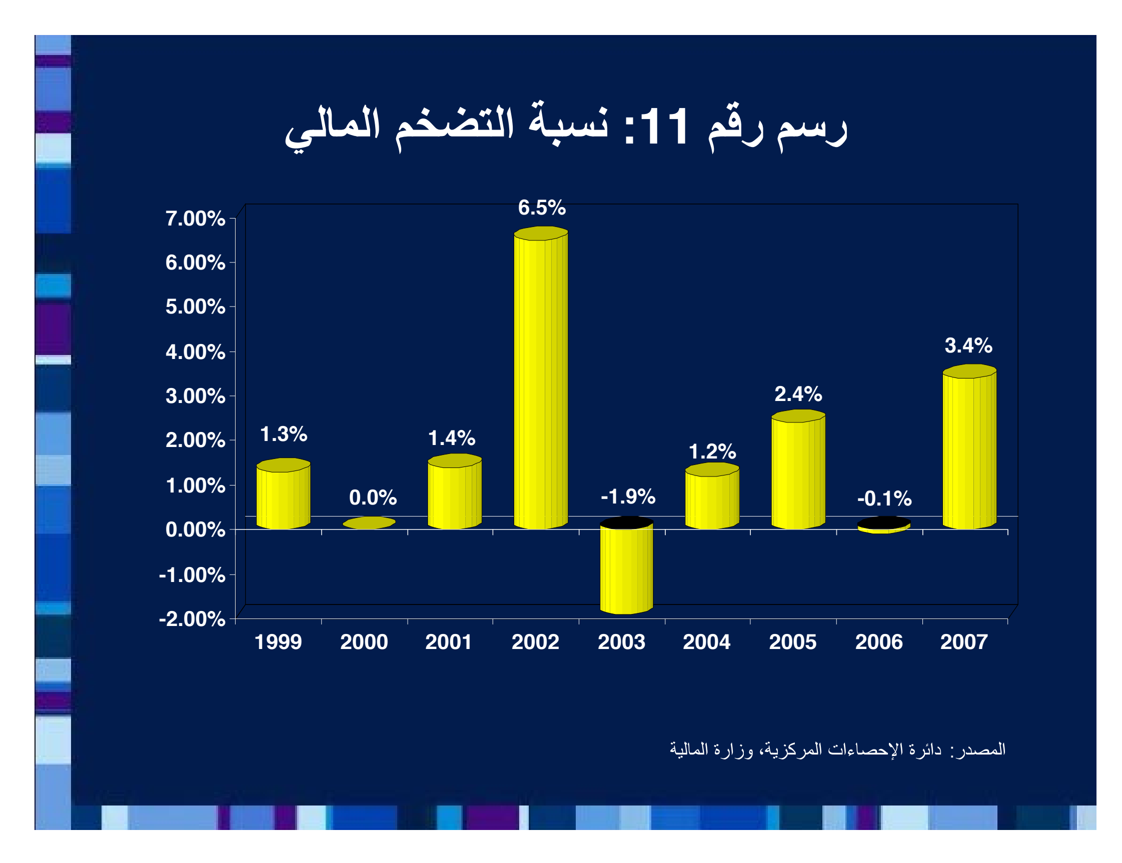
سادسا: هناك سبب آخر تعتبره الإدارة الأميركية مهما لدعم إسرائيل، يتمثل في إعادة تصدير السلاح الأميركي عبرها إلى دول تحظر القوانين الأميركية على الإدارة الأميركية التعامل معها.

سابعا: قيام إسرائيل بتجربة الأسلحة الأميركية ميدانيا ودراسة مدى تأثيرها على أرض الواقع.

التضخم المالي

سجل التضخم المالي في العام ٢٠٠٧ ارتفاعا ملحوظا وصل على إثره جدول غلاء المعيشة إلى ٤,٣٪ وهذه هي أعلى نسبة منذ سنة ١٩٩٩ (ما عدا سنة ٢٠٠٢، أنظر رسم رقم ١١) وهي نسبة تتجاوز السقف الذي حددته الحكومة والبنك المركزي والذي يتراوح ما بين ١٪ إلى٣٪.

ويعزو المحللون الاقتصاديون هذا الارتفاع في نسب التضخم الماليّ إلى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والمنتوجات الأخرى. فقد ارتفعت أسعار الخبز بأكثر من ١٢٪ وأسعار منتوجات الحليب بأكثر من ١٠٪، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء، الوقود، المواصلات وغيرها.



وقال المحلل الاقتصادي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"[٢٤]، غدعون عيشت، إن بنك إسرائيل أصدر في الآونة الأخيرة تقريرا خاصا يحلل فيه ارتفاع وانخفاض الأسعار، وتم تقسيم البضائع إلى قسمين، بضائع تتأثر من سعر صرف العملات الأجنبية، وأخرى متعلقة بالسوق المحلية، وتبين أن البضائع المحلية التي لا تتعلق بأسعار العملات ارتفعت بنسبة لم يكن يتوقعها أحد.

ويرى عيشت أن هذا الارتفاع يعود إلى سياسة الفائدة البنكية التي اعتمدها محافظ بنك إسرائيل في العامين الأخيرين، وهو تخفيضها الدائم، لكن عيشت لا يدعو إلى رفع الفائدة البنكية مجددا باعتبار أن المعادلة في هذا الإطار معقدة، وهذا على ضوء الهبوط الحاد في البورصة المحلية وبورصات العالم.

وتشكل مسألة الفائدة البنكية قضية محورية في تحليلات المحللين والخبراء الاقتصاديين. ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة "ذي ماركر"[٢٥]، موطي بسوك، "إن الكرة الآن باتت في ملعب محافظ بنك إسرائيل المركزي، ستانلي فيشر، الذي عليه اتخاذ قرار بشأن مستوى الفائدة البنكية على المستوى القريب والبعيد".

وبلغ مستوى الفائدة البنكية الأساسية التي يطرحها البنك المركزي في نهاية العام ٢٠٠٧ – ٢٥ ,٤٪، ويقدر المراقبون بأن فيشر سيقرر رفع الفائدة البنكية بما بين ٢٥ ,٠٪ إلى ٥ ,٠٪. ويقول بسوك إن فيشر سيقرر رفع الفائدة البنكية بسبب ارتفاع أسعار البضائع والنفط في العالم بنسب عالية، وأيضا في أعقاب ارتفاع الفوائد البنكية في الاتحاد الأوروبي واليابان.

أما على مستوى الجمهور فإن الشارع الإسرائيلي لا يشعر حتى الآن بارتفاع الأسعار والتضخم الماليّ، لكن مع

استمرار ارتفاع الأسعار سيؤدي هذا بالتالي إلى تآكل قيمة الرواتب بشكل ملحوظ.

الاقتصاد الاسرائيلي حالة فريدة، سواء من حيث التكوين والنشأة، أم من حيث المسار والتطور[٢٦]. فقد تمتع قبل تحققه كاقتصاد دولة بآليات وبنى مكنته من الانطلاق بقوة، رغم كل العوامل المحيطة به. وتوافرت له عوامل وموارد استثنائية، من بينها الاستحواذ على ما راكمه الشعب الفلسطيني من مصادر عبر التاريخ والسيطرة على أراضي فلسطين وثرواتها وإقصاء أصحابها الشرعيين منها، الهجرة اليهودية وما حمله المهاجرون اليهود من خيرات وأموال، المساعدات المقدمة من الدول الغربية- أوروبا والولايات المتحدة، المصادر الجديدة التي نتجت عن احتلال الأراضي العربية الفلسطينية العام ١٩٦٧، التسهيلات التي حصلت عليها إسرائيل في الأسواق الدولية وما إلى ذلك استعاض بها الاقتصاد الإسرائيلي عن ضعف الموارد وضيق المساحة.

بلغ التضخم في السبعينيات نسبا جاوزت ١٠٠٪، بينما وصلت نسبة التضخم إلى أكثر من ٤٠٠٪ العام ١٩٨٤، فساد الاعتقاد ان الاقتصاد على مشارف الإنهيار، لكن سرعان ما تكيف وجدد مبررات وجود إسرائيل وانتقالها من دولة قومية – دينية الى دولة العلم واقتصاد المعرفة. أدركت إسرائيل باكرا معنى العولمة، فدمجت اقتصادها بالاقتصاد العالمي (الأوروبي تحديدا)، ولهذا كلفته العالية واستثماراته الكبيرة التي أدت الى التضخم.

المرونة الاقتصادية العالية وسرعة التكيف، أداتان فاعلتان في مواجهة التوترات الأمنية والحروب، هكذا وصلت اسرائيل الى اقتصاد ال ١٤٨ مليار دولار. انه باختصار اقتصاد التكنولوجيا العالية[٢٧] High-tech.

شهد الاقتصاد الإسرائيلي منذ نشوئه، سلسلة من النجاحات الضخمة والكبيرة، رافقتها مشكلات ومحطات سلبية. ففي الخمسينيات والستينيات، ونتيجة الدفع الكبير لمقدمات التشكل كان النمو الاقتصادي حسب مختلف الإحصاءات يصل الى ١٠٪ وعلى امتداد ١٢ عاما، عدا فترة الركود التي سبقت حرب ١٩٦٧. ففي بداية الستينيات استوعب الاقتصاد موجة الهجرة الكثيفة بنجاح، وتم توظيفها بكفاءة عالية في الآليات الاقتصادية ما أدى إلى فيض الإنتاج، ثم أتت فترة الركود والكساد ١٩٦٧ ومع احتلال اراض جديدة، شكل ذلك توسيعا للسوق الداخلية وحلا لأزمة فيض الانتاج.

طرأ بعد هذا التاريخ تحول نوعي على الاقتصاد الإسرائيلي، إذ وصل الانتاج الصناعي، لا سيما الصناعات العسكرية، إلى مقدمة الاقتصاد فاستحدثت أماكن عمل جديدة بوتيرة سريعة، وشهد المجال التكنولوجي تطورا سريعا، وبالتحديد الإلكتروني، فدخلت إسرائيل مرحلة الصناعة المعصرنة واقتصاد المعلومات وفي هذا الوقت تدفقت إيضا موجة هجرة سوفييتية من الاخصائيين في مجال العلوم والتكنولوجيا. انتهجت إسرائيل خلال هذه المرحلة سياسة رفاهية مميزة، فضمنت لمواطنيها حاجاتهم الإجتماعية، من صحة وتعليم وسكن، ودعم للسلع الأساسية كالخبز والنقل العام. ومع حرب تشرين، ١٩٧٣ بدأ يشهد الاقتصاد الاسرائيلي تراجعا، وتزايدت النفقات الحربية، ما أدى إلى عجز كبير في الموازنة رافقته فجوة بين نسبة التصدير والإستيراد، لمصلحة الاستيراد، وأدى الأمر بالتالي إلى ضغط تضخمي على الاقتصاد فأوقفت عجلة النمو الاقتصادي، وانخفضت قيمة العملة المحلية (الليرة آنذاك) فسعى الإسرائيليون إلى سوق الأسهم بتشجيع من البنوك، ولسهولة الأرباح. فانتشرت البورصة في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، إلى أن حدثت أزمة البورصة في تل أبيب العام ١٩٨٣، حيث انهارت في يوم واحد قيمة الأسهم

الإسرائيلية ففقدت مليارات الدولارات وانهارت البورصة.

إثر هذا التطور تدخلت الولايات المتحدة عبر الهبات والمساعدات وضمانات القروض، وتشجيع الاستثمارات في إسرائيل، وقدمت منحا لدعم الاستقرار المالي وصلت الى سبعة مليارات دولار، واشترطت العمل على إطفاء التضخم، وادخال تخفيضات كبيرة على ميزانية الدولة. وهكذا بفضل سياسة التفعيل الاقتصادي والإنتاجي والمساعدات الأميركية انتقل الاقتصاد الإسرائيلي العام ١٩٨٥ إلى تقليص لحجم التضخم، والعودة إلى مسيرة النمو الاقتصادي حيث بلغ العام ١٩٩٠ ما يقارب ٦٪ وعلى امتداد التسعينيات. الانتفاضة الفلسطينية أنهت عقدا من نمو الاقتصاد الإسرائيلي بناء على جملة من المؤشرات الدالة على سمات ركود اقتصادي كبير خفت حدته كثيرا بفعل صناعات التكنولوجيا المتطورة وصناعة المعلومات، حيث غطى هذان الفرعان على نقاط ضعف أساسية في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي وقد كان لتدفق الأموال الاستثمارية لقطاع صناعة المعلومات والمساعدات الأميركية الأثر الحاسم في تجاوز أزمة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣، وبدأ نمو الاقتصاد يعلو سنة بعد الأخرى حتى وصل العام ٢٠٠٧ إلى ٥,٣٪. والمفارقة أن الحرب على لبنان، كانت المرة الأولى في تاريخ إسرائيل، التي يواصل فيها الاقتصاد نموه بوتيرة توازي الذي كان سائدا قبل الحرب حتى وصل العام ٢٠٠٧ إلى ٥,٣٪.

ولكي نفسر النمو الذي شهدته إسرائيل في السنوات الأربع الماضية، يمكننا الاستعانة بالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتسوية على الاقتصاد الإسرائيلي. فقد كان الاقتصاد الإسرائيلي حتى العام ١٩٧٥ معتمدا على قطاع الدولة العام ونظام الحماية الجمركية الذي يفرض رقابة شديدة على استيراد السلع الاستهلاكية ويعيق الاستثمار الأجنبي بنظام شديد البيروقراطية. ومع بداية التوصل إلى اتفاقيات سلام مع مصر انتقل الاقتصاد الإسرائيلي إلى مرحلة من الليبرالية الاقتصادية قادتها حكومات الليكود وتم وضع خطة لاستقرار الاقتصاد بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية بعد أن تم تقليص النفقات العسكرية والأمنية. وبناء على هذه التطورات ازدادت القوى الإسرائيلية ذات المصلحة الاقتصادية المباشرة في التسوية السياسية مع العرب وتولدت لديهم القناعة بضرورة البحث عن أسواق جديدة وآفاق تطور صناعية مدنية لتطوير الاقتصاد. ومن هنا يمكننا القول إن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى هذا الاقتصاد منذ مؤتمر مدريد ثم أوسلو لعب دورا كبيرا قي التاسيس للنمو الذي شهدته السنوات الأربع الماضية. قادت اتفاقات اوسلو إلى جذب كثير من الاستثمارات الأجنبية على اعتبار ان المنطقة اصبحت مأمونة وأن إسرائيل قاعدتها التكنولوجية المستقبلية، ومن هنا كان التزاحم على الاستثمار فيها. وبالطبع لم تحصل استثمارات في المناطق المحتلة بالمقابل. لقد تواكب تدفق هذه الاستثمارات مع تعميق اندماج اقتصاد إسرائيل في العولمة الاقتصادية ليشكلا معاً محرك النمو الاقتصادي الحالي.

وقد كانت لعلاقات إسرائيل الاقتصادية مع الدول العربية مساهمة مهمة في نمو الاقتصاد الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، وصل تبادل إسرائيل مع الدول العربية في العام ٢٠٠٧ إلى أكثر من نصف مليار دولار. وقد ذكرت صحيفة القدس في عددها يوم ١٠ شباط ٢٠٠٨ أن متاجرة الأردن ومصر مع إسرائيل ارتفعت بنسبة ٤٢,٨٪. بالإضافة لذلك اعتبرت العملة الإسرائيلية هذا العام من بين العملات الدولية ال ١٥ القابلة للتحويل عالمياً. ولكن ذلك لم يكن بسبب قوة اقتصاد إسرائيل بل لأن هناك شركات عالمية هي الضامن الدولي، المسبب الدولي

لهذه الثقة .

علينا أن نعمق من قراءة إسرائيل في المنظومة العولمية ، بمعنى : أن الشركات الدولية ومن ورائها حكوماتها لها مشروع اقتصادي في المنطقة وإسرائيل مقدمته ، ومن هنا الإصرار على الاستثمار فيها (بالتوازي مع –السلام– ومن هنا أساس هذا النمو) . إن تحقيق نمو عال مرده ليس فقط إلى الاستثمارات الهائلة للعام المذكور ، وإنما كذلك للقرار الإداري الاستثماري . وقد تطرقنا في مكان سابق من هذا التقرير إلى أن بعض الخبراء يقولون إن " سر قوة الاقتصاد الإسرائيلي يتمثل في اعتماده على مجموعة من القطاعات التي تستطيع عزل نفسها عن تأثير التوترات الإقليمية ، وفي مقدمتها قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والكيماويات والأدوية " . عمليا هذه القطاعات هي في صلب وضع المنطقة ، وهي ليست مجرد استثمارات عابرة ، بل لها بنى تحتية بدأت منذ سنين ، ومخصصة لتبقى . ومن هنا تجد ان عليها ضمان عمل هذه الاستثمارات عبر الدعم العسكري والسياسي من جانب دولها لإسرائيل .

توقعات العام ٢٠٠٨

يبدي الخبراء قلقا على أداء الاقتصاد الاسرائيلي خلال العام ٢٠٠٨ بسبب التبعات المحتملة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وارتفاع التضخم بعد أطول فترة نمو حققها منذ ٢٠٠٣ . ولجأ بنك إسرائيل المركزي في نهاية العام ٢٠٠٧ إلى زيادة نسبة الفائدة الأساسية بمعدل ربع نقطة الى ٤,٢٥٪ بعد أن سجل مؤشر الأسعار ارتفاعا أكثر مما كان متوقعا . ووجه محافظ البنك المركزي الإسرائيلي ، ستانلي فيشر ، المسؤول السابق في صندوق النقد الدولي ، بهذه المناسبة تحذيرا عبر التطرق إلى إمكانية ان يتأثر النشاط الاقتصادي خلال ٢٠٠٨ سلبا بسبب الأزمة العقارية في الولايات المتحدة .

وقد أعلن محافظ البنك المركزي في إسرائيل عن توقعاته بشأن نسبة نمو الناتج المحلي ، وقال إن النمو الاقتصادي سيتراجع خلال ٢٠٠٨ من ٥,٣٪ إلى نسبة ٤,٤٪ ، أما سعر صرف الدولار فمن المتوقع أن يكون ٣,٧٥ شيكل للدولار الواحد . هذه التوقعات تتناسب مع ما صرح به بنك الاستثمارات الدولي "ليهمان برذرز" الذي نشر توقعات لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٣٪ ولكنه يعطي الاقتصاد الإسرائيلي وزنا مهما بين الأسواق المتطورة . وفي تعديل آخر صرح به مؤخرا مدير عام وزارة المالية الاسرائيلية "يورام ارياف" أن معدل نمو الاقتصاد الاسرائيلي في ٢٠٠٨ سيكون اقل من توقعات بنك إسرائيل . قال ارياف في مقابلة مع نشرة "ذي ماركر" الاقتصادية[٢٨] ان "على اسرائيل ان تتوقع في ٢٠٠٨ نسبة نمو قدرها ٣،٥٪ وليس ٤،٣٪ كما كان متوقعا في ميزانية الدولة" .

تتمتع إسرائيل بدخول أموال طائلة من عدة مصادر مثل أموال المستثمرين وأموال المساعدات الأميركية ، وهذا الأمر قد يزيد من استقرار الاقتصاد على المدى البعيد حسب تصريح الخبراء .

ويعطي الخبراء الاقتصاديون احتمالا بنسبة ٣٥٪ بحدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة بسبب قضية

الرهن العقاري، وعليه سيدخل الاقتصاد العالمي إلى فترة تباطؤ يقودها فرع الأملاك غير المنقولة، ولكن هنالك احتمالا بنسبة ٦٥٪ بأن تفلح الولايات المتحدة في أن تمنع حدوث ركود في اقتصادها وذلك بفضل تخفيض الفائدة في الأسواق الأميركية، والذي سيتبعه انخفاض الفوائد البنكية في الأسواق العالمية. ولكن في حال عدم نجاح هذه الخطوات سيؤدي الأمر إلى أزمة اقتصادية عميقة على المستوى العالمي، وبما في ذلك أزمة في الاقتصاد الإسرائيلي. وستكون حدة الأزمة في إسرائيل حسب الخبراء أخف وقعا من باقي الدول وذلك بسبب المعطيات الإيجابية للاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات الأربع الماضية.

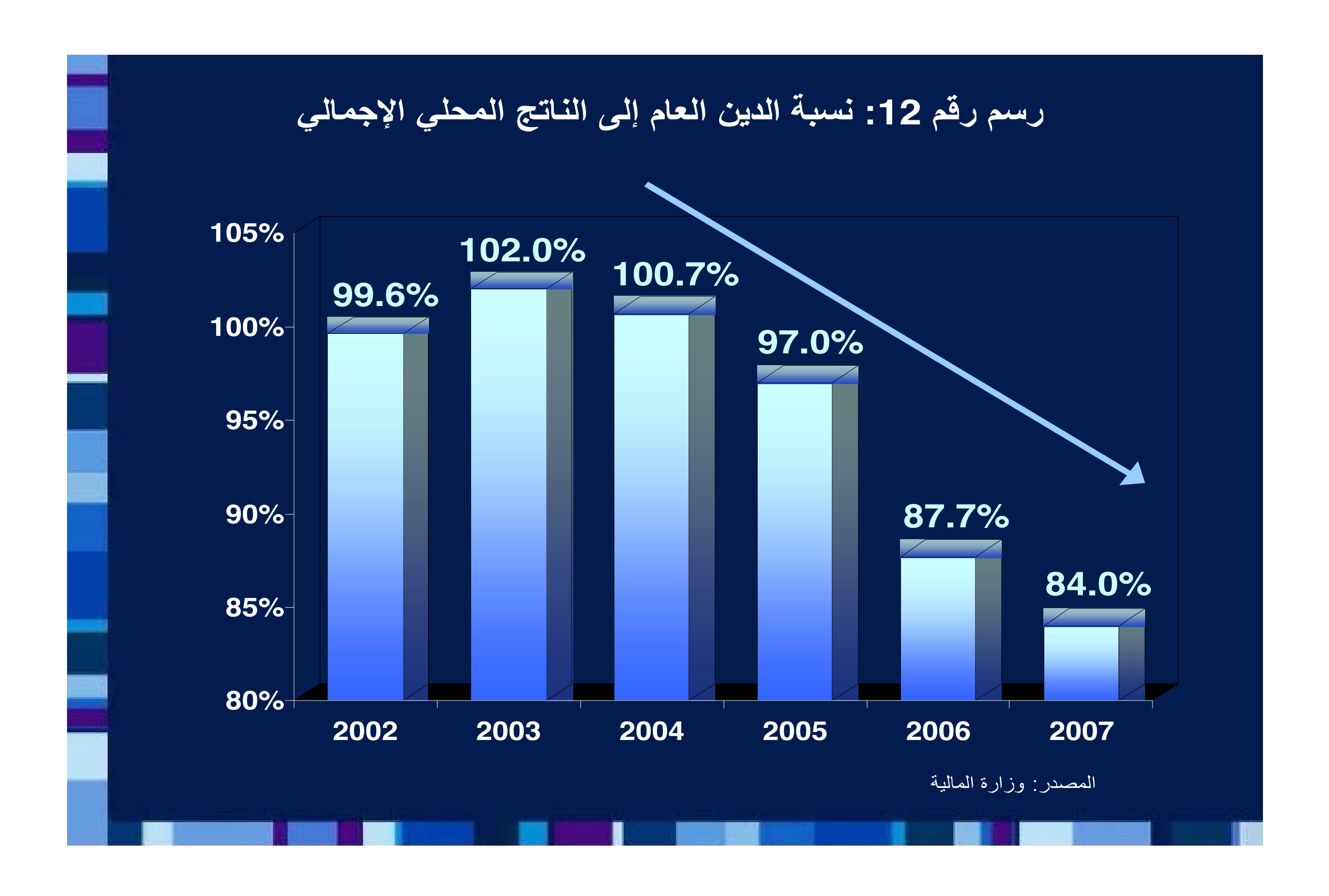
وقد أبدى ستانلي فيشر، محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، ثقته بأن بلاده قد تبني علاقات تجارية مربحة مع دول الخليج في حال تم تحقيق السلام على المسار الفلسطيني، مشيراً إلى أن تلك الدول ألمحت إلى ذلك بوضوح، واعتبر أن إسرائيل قد تشكل مصدراً مهماً للتكنولوجيا بالنسبة لها.

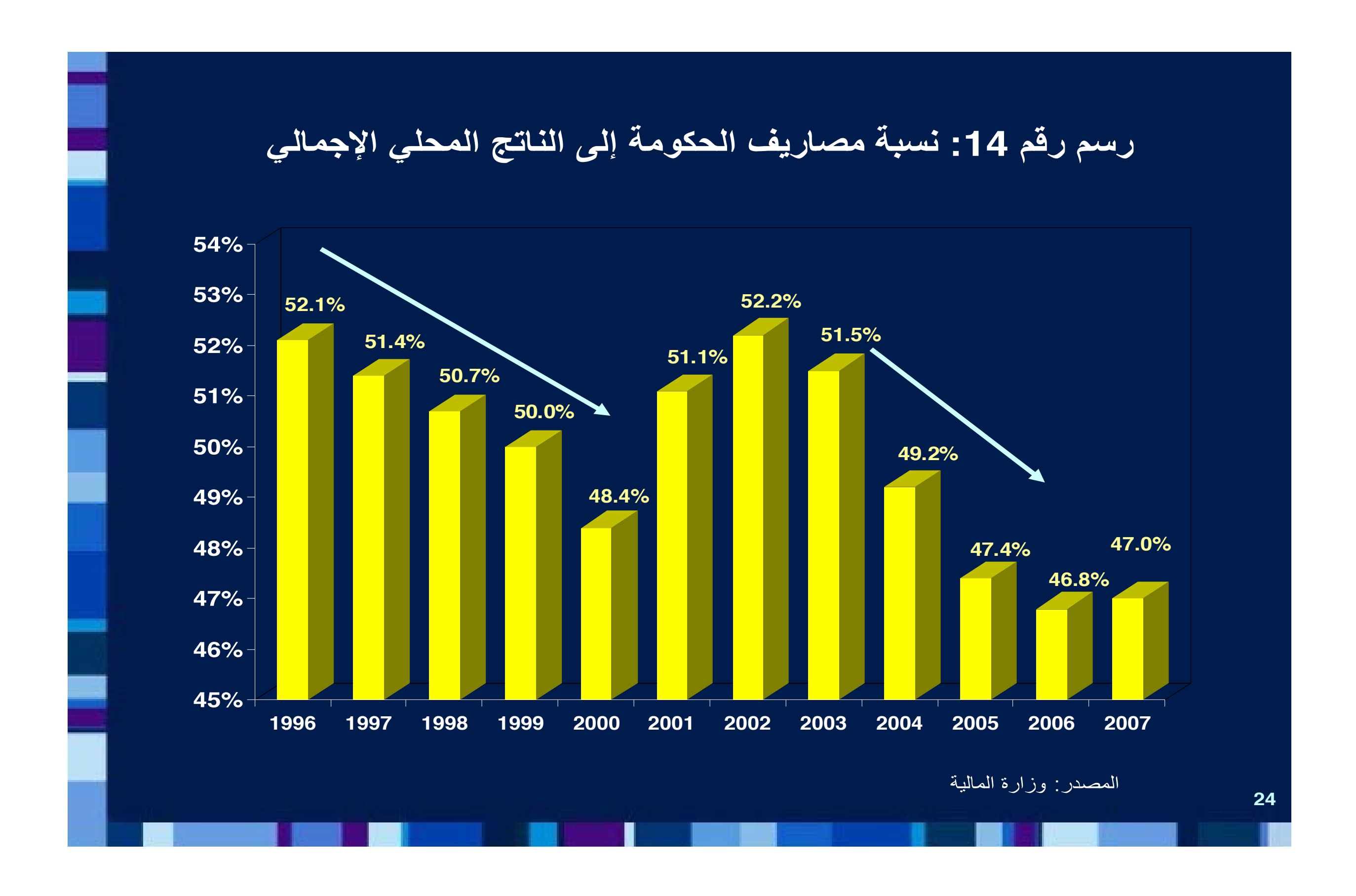
هذه التوقعات جاءت بعد إعلان ستانلي فيشر عن مدى قلقه من الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة ولذلك تدرس اسرائيل تعزيز روابطها التجارية مع آسيا وأوروبا، وأن السلام سيكون له مفاعيل هائلة على صعيد رفع مستويات النمو وزيادة تدفق الاستثمارات والرساميل الأجنبية.

واعتبر فيشر أن إسرائيل بمأمن حالياً من أزمة الرهن العقاري، غير أنه رجح أن يتأثر مستوى النمو الاقتصادي الممتاز بالأزمة في الولايات المتحدة التي تعتبر سوقاً رئيسية للمنتجات الإسرائيلية. وقد أشار إلى أن التأثير غير المباشر للأزمة هو ما سيلقي ظلاله على الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال تراجع استهلاك المنتجات المستوردة في الولايات المتحدة، الأمر الذي سيضر بالصادرات الإسرائيلية التي يذهب ثلثها إلى سوق الولايات المتحدة، كاشفاً في هذا السياق أن إسرائيل تحاول تعزيز علاقاتها التجارية مع آسيا وأوروبا.

وقد حدا هذا الأمر ببنك "يو بي إس" أن يعدل توقعاته بشأن نمو الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٣,٨٪ فقط بدلا من ٤,٤٪ كما توقع البنك المركزي أو بدلا من ٤,٣٪ كما توقع اقتصاديو "ليهمان برذرز"، وذلك بسبب انكشاف الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الأميركي وتعلقه به في عدة أمور، ومن هنا سوف يؤثر الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة (في حالة حدوثه)، على الاستثمارات بشكل عام حيث يتوقع أن تهبط بنسبة ٨٪ وعلى قطاع الصناعات التكنولوجية بشكل خاص والذي يتوقع أن يهبط بنسبة ١١٪. ولا ينفي اقتصاديو البنك إمكانية انخفاض الفائدة في إسرائيل في الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٨ بنسبة ٠,٧٥٪، بالرغم من ارتباط نسبة الفائدة ارتباطا وثيقا بسعر صرف الدولار. ويتوقع خبراء البنك أن يستقر سعر صرف الدولار على ٣,٩ شيكل للدولار الواحد، أي أعلى بحوالي ٣٪ من مستواه الحالي.

فيما يلي رسوم توضح تصرف الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، تصرف العجز الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتصرف نسبة المصاريف الحكومية إلى الناتج الحلي الإجمالي:

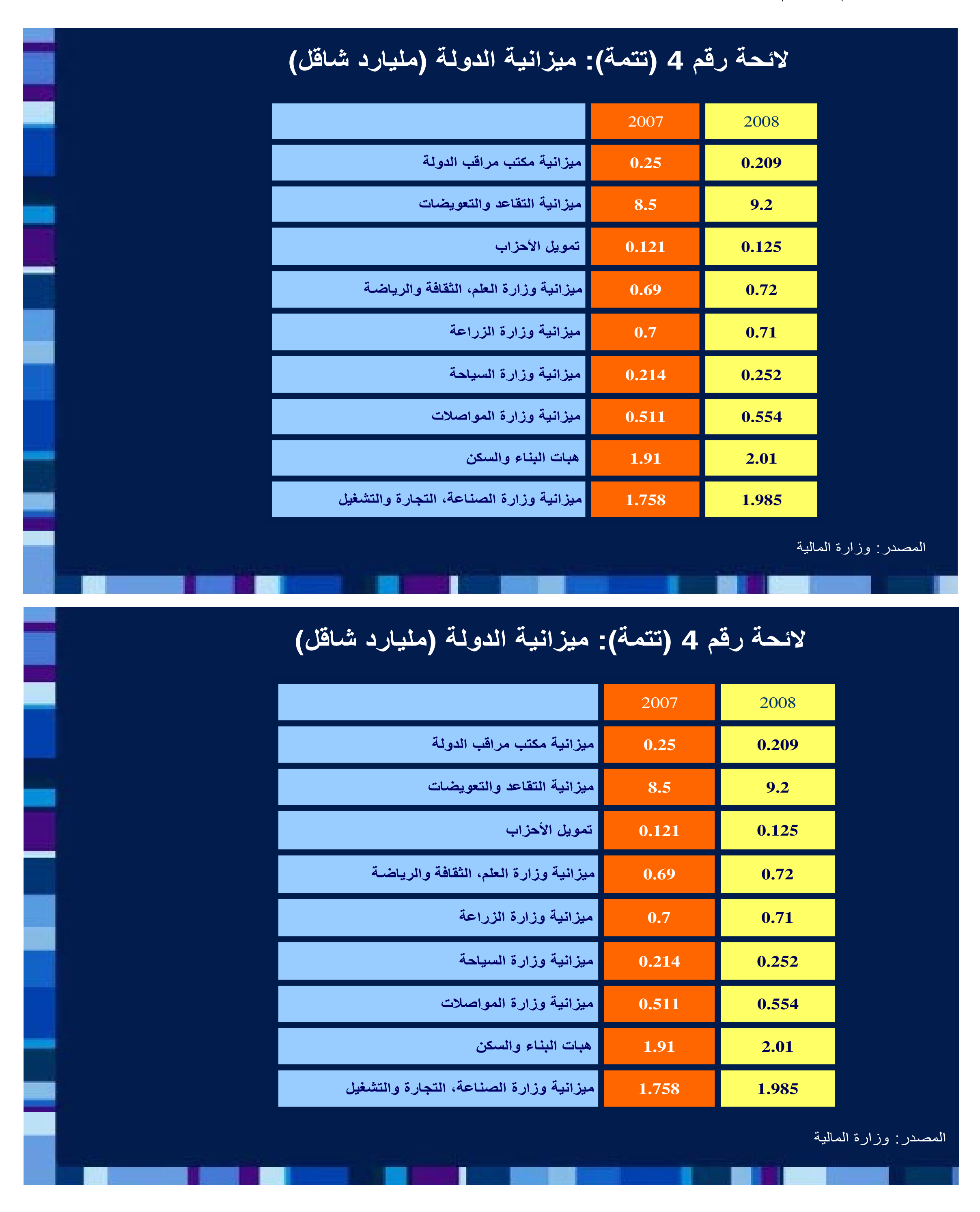

رسم رقم 12: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
105%
100%
95%
90%
85%
80%
99.6%
102.0%
100.7%
97.0%
87.7%
84.0%
2002
2003
2004
2005
2006
2007
المصدر: وزارة المالية


رسم رقم 14: نسبة مصاريف الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي
54%
53%
52%
51%
50%
49%
48%
47%
46%
45%
52.1%
51.4%
50.7%
50.0%
48.4%
51.1%
52.2%
51.5%
49.2%
47.4%
46.8%
47.0%
1996
1997
1998
1999
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
المصدر: وزارة المالية
24

الفصل الثاني: ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٨

صادق البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) على ميزانية الدولة بقيمة ٣١٤ مليار شيكل (٦ , ٨٢ مليار دولار)، بما في ذلك قانون التسويات[٢٩] مقابل مبلغ ٢٩٠ مليار شيكل في العام ٢٠٠٧ ، ولتكون بذلك أكبر ميزانية في تاريخ إسرائيل .

تفصل لائحة رقم ٤ أهم بنود ميزانية الدولة لكل واحدة من الوزارات المختلفة .



لائحة رقم 4 (تتمة): ميزانية الدولة (مليارد شاقل)

	2007	2008
ميزانية مكتب مراقب الدولة	0.25	0.209
ميزانية التقاعد والتعويضات	8.5	9.2
تمويل الأحزاب	0.121	0.125
ميزانية وزارة العلم، الثقافة والرياضة	0.69	0.72
ميزانية وزارة الزراعة	0.7	0.71
ميزانية وزارة السياحة	0.214	0.252
ميزانية وزارة المواصلات	0.511	0.554
هبات البناء والسكن	1.91	2.01
ميزانية وزارة الصناعة، التجارة والتشغيل	1.758	1.985

المصدر : وزارة المالية

لائحة رقم 4 (تتمة): ميزانية الدولة (مليارد شاقل)

	2007	2008
ميزانية مكتب مراقب الدولة	0.25	0.209
ميزانية التقاعد والتعويضات	8.5	9.2
تمويل الأحزاب	0.121	0.125
ميزانية وزارة العلم، الثقافة والرياضة	0.69	0.72
ميزانية وزارة الزراعة	0.7	0.71
ميزانية وزارة السياحة	0.214	0.252
ميزانية وزارة المواصلات	0.511	0.554
هبات البناء والسكن	1.91	2.01
ميزانية وزارة الصناعة، التجارة والتشغيل	1.758	1.985

المصدر : وزارة المالية

عُرِّفت سنة ٢٠٠٨ كسنة التربية والأجندة الإجتماعية، وهذا التعريف ناتج بالأساس عن الزيادة الملحوظة في ميزانية التربية والتعليم بمبلغ ٢ مليار دولار المُعدة من أجل تنفيذ إصلاحات في جهاز التعليم. وُجهت إحدى الضربات القاسية لميزانية الصحة إذ تم تقليص مبلغ ١,١ مليار شيكل من ميزانياتها.

وتعتمد الميزانية في أساسها على الفرضيات التالية: يقدر سقف التضخم المالي بنسبة ٢,٥٪، وأن يكون سعر صرف الدولار ٤,٣ شيكل، علما أن سعره الحالي أقل من ٤ شيكل، وهذا ناجم عن تدهور سعر صرف الدولار عالميا، كذلك فإن وزارة المالية تتوقع عجزا في الميزانية بنسبة ١,٦٪، مقابل ٢,٩٪ في ميزانية العام الحالي، وهي نسبة قد لا تتحقق، نظرا للفائض في جباية الضرائب (أنظر لاحقًا). أما عن النمو الاقتصادي فإن وزارة المالية تتوقع نموا بنسبة ٤,٢٪، أما بالنسبة للاستهلاك على مستوى الفرد فمن المتوقع أن يرتفع بنسبة ٤,٣٪، ولكن الاستهلاك العام في الدولة سيزداد بنسبة ٢٪. أما معدل الناتج القومي للفرد فإنه سيتراوح ما بين ٢٥ ألف إلى ٢٦ ألف دولار، بعد أن يرتفع بنسبة ٣,٦٪. أيضا حسب التوقعات للعام القادم، فإن الوزارة تتوقع انخفاض البطالة بمعدل من ٧,٤٪ إلى ٧,٢٪، وأن ترتفع المشاركة في سوق العمل من ٥٦,٥٪ إلى ٥٧,٢٪، من الجمهور القادر على الانخراط في سوق العمل، من عمر ١٥ عاما وحتى ٦٤ عاما، وهي نسب تبقى متدنية عن مثيلاتها في الدول المتطورة، كما تتوقع وزارة المالية أن تصل مدخولات الدولة من جباية الضرائب إلى ١٩٤ مليار شيكل، ما يعادل ٤٨,٥ مليار دولار، لتشكل نسبة ٦٢٪ من ميزانية الدولة.

تبلغ قيمة ميزانية الأمن، للعام الجاري ٥٢ مليار شيكل، أي ما يعادل حوالي ١٣,٦٨ مليار دولار، وهي تساوي حوالي ١٦,٥٪ من ميزانية الدولة ولكن الحديث يجري هنا عن الميزانية المباشرة، في حين أنه بعد ضم كل مركبات الأمن في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، وخاصة ميزانية الأجهزة الإستخباراتية، ووزارة الأمن الداخلي (الشرطة وما يرتبط بها) وأيضا الصرف على الاستيطان في الضفة الغربية وهضبة الجولان السورية المحتلة، فإن تكلفة "الأمن" في إسرائيل تستهلك حوالي ٣٠٪ من ميزانية الدولة، وهذا ما تؤكده باستمرار عدة جهات وأطر شعبية. بالإضافة لذلك، لا تشمل التكلفة الاقتصادية للخدمة الإلزامية والاحتياط في الجيش (غياب قوى عاملة عن العمل الإنتاجي)، وقيمة الأراضي المستخدمة للقضايا الأمنية، وتكلفة الوقاية والحماية على المستوى الشخصي، وإضافة كل هذا من شأنه أن يزيد تكلفة الأمن بحوالي ١٠ مليارات شيكل (حوالي ٢,٦٣ مليار دولار) سنويا[٣٠].

إن المستوى العالي لميزانية الأمن في إسرائيل يبرز بشكل خاص في جانب الناتج القومي، فهي تساوي ٩,٢٪ من الناتج القومي، في حين أن هذه النسبة تنخفض إلى ٣٪ في دول غربية، و٤٪ في الولايات المتحدة ودول شرق أوسطية أساسية. ويتم تمويل قسم من هذه الميزانية عن طريق المساعدات الأميركية (أنظر سابقا الفصل الخاص بالمساعدات الأميركية). ويدور جدل واسع في إسرائيل منذ عدة سنوات حول حجم هذه الميزانية، واتهام قادة

الجيش بأنهم يستغلون الأوضاع الأمنية لطلب زيادة ميزانيتهم، والضغط على الحكومة وجهات اتخاذ القرار من أجل عدم التوغل في فحص كيفية صرف هذه الميزانية.

وتوجه للجيش إتهامات من جهات مختلفة بالتبذير في صرف الأموال، خاصة في جانب القوى البشرية، والصرف على الرواتب في الجيش النظامي، وشروط العمل، والامتيازات التي يحصل عليها الضباط، وحتى كبار الجنرالات، وعدم النجاعة في الجانب التنظيمي والإداري في الجيش، وهذا أيضا سبب في التبذير. يذكر أن الهيئة العامة للكنيست ليس من صلاحيتها البحث في ميزانية الأمن، ولا حتى اللجان البرلمانية ذات الشأن، مثل لجنة المالية ذات الصلاحيات التنفيذية، ولجنة الخارجية والأمن، وفي كل عام تتم إقامة لجنة مقلصة جدا من خمسة أو ستة نواب، من أصل ١٢٠ نائبا، للبحث في الميزانية، وعادة فإن هذه اللجنة تتبنى مطالب الجيش بزيادة الميزانية، أضف إلى ذلك كون بعض بنود ميزانية الأمن سريا للغاية ولا يعلن عنها بتاتا. وقد بدأت الفجوات تظهر جليا بين ممثلي الجيش الذين يطالبون بشكل دائم بزيادة الميزانيات المخصصة لهم وبين ممثلي وزارة المالية الذين يأخذون بعين الاعتبار المحافظة على استقرار اقتصادي. هذه الفجوة وصلت إلى أكثر من ٨ مليارات شيكل العام ٢٠٠٦، عند التحضير لميزانية العام ٢٠٠٧، على وقع طلبات الجيش للاستعداد لحرب محتملة، وعلى خلفية الحرب على لبنان في صيف ٢٠٠٦. وقد أظهر تقرير مراقب الدولة مدى عدم النجاعة في إدارة ميزانية الأمن ووقف عن كثب على الخلل الكبير في التحضير لميزانية الأمن. وقد تم بحث هذا الأمر من خلال لجنة عُرفت باسم "لجنة بروديت"[٣١] التي أوصت بوضع خطة إشفاء تشمل زيادة ميزانية حكومية، وتغييرات إدارية مهمة، تعتمد إتباع ثقافة تنظيمية ونجاعة فائقة، ووضع برنامج عمل طاقم منظم، بين المستويين السياسي والعسكري، وطلب مساعدة عسكرية إضافية من الولايات المتحدة.

أما قانون التسويات فقد وجه ضربات قاسية للشرائح الضعيفة تتلخص بتقليص الرواتب بنسبة ١٪، وهذا إجراء يُجهض عمليا القسم الأول من علاوة الغلاء التي كان سيحصل عليها الأجيرون، بناء على اتفاق تم التوقيع عليه في الصيف الماضي مع الاتحاد العام للنقابات. كذلك ينص على استمرار تجميد مخصصات الضمان الاجتماعي وعدم تعديلها وفق نسب التضخم المالي، بل استمرار التقليص السابق بنسبة ٤٪. كذلك فإن الميزانية تنص على استمرار تقليص ٤٪ في كافة مخصصات مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تدفع بالأساس للمسنين والعجزة والمعاقين والأولاد والعائلات ذات الدخل المحدود، تقليص القروض الإسكانية المدعومة من الحكومة بنسبة ١٥٪، ورفع أسعار المياه، وتجميد قانون يوم التعليم الطويل حتى العام ٢٠١٤، إضافة إلى إلغاء سلسلة من التسهيلات الضريبية على التوفيرات خارج البلاد، فرض رسوم تأمين صحي على ربات البيوت اللاتي لا يعملن بقيمة ٢٢ دولارا شهريا وغيرها.

وقد سارعت وزارة المالية بالإعلان عن نسب نمو ورفع المستوى المعيشي وتجميد نسب الفقر، بينما تشير معطيات

الفقر إلى أن نسب الفقر لا تزال على حالها لا بل تتعمق أكثر . فقد دل آخر تقرير لمؤسسة الضمان الاجتماعي على أن عدد الفقراء في إسرائيل في العام ٢٠٠٦ ، بلغ ١,٦٧ مليون نسمة ، بينما كان عددهم العام ٢٠٠٧ يقارب ١,٧ مليون نسمة وهذا بعد ثلاث سنوات متواصلة من النمو الاقتصادي العالي ، ما يؤكد ان النمو الحاصل يخدم شرائح ذات مداخيل عالية وأصحاب رأس المال ، ولكنه لا يطال بأي شكل الشرائح الفقيرة والضعيفة .

وقد أعرب العديد من المحللين والنقاد عن خيبة أمل كبيرة من تصريحات الحكومة المتمثلة بتصريح رئيس الحكومة "إيهود أولمرت" ووزير ماليته "روني بار-أون" بأن هذه الميزانية هي "ميزانية بشائر ، تحمل في طياتها العديد من الأمور الايجابية لشرائح السكان المختلفة" .

ولكن الحقائق تثبت عكس ذلك تماما إذ تشمل الميزانية العديد من التقليصات بحجة النقص بالأموال ، وهو ادعاء مرفوض وغير حقيقي ، فهنالك أموال ، وهي طائلة ، لكنها تهدر في المكان غير الصحيح ، خدمة لمصالح ومطامع أرباب رؤوس الأموال ، وخدمة لآلة الحرب والاحتلال الإسرائيلية . وبحسب هؤلاء المحللين[٣٢] فإن ميزانية العام ٢٠٠٨ ، هي استمرار لسياسة القضاء على دولة الرفاه وتعميق الفجوات ، إنها استمرار للسياسة الرأسمالية المنقطعة تماما عن احتياجات المواطنين .

وقد أفادت التقارير الاقتصادية الإسرائيلية أنه مع نهاية العام ٢٠٠٧ ، تراكم في خزينة المالية فائض مالي وصل إلى ١٥ مليار شيكل . ورجحت التقارير الاقتصادية أن السبب في ذلك يعود إلى أن عدداً من الوزارات الاجتماعية ، مثل المعارف والصحة والرفاه ، لم تقم بصرف نصف الميزانية السنوية المخصصة لها ، وكذلك مدخولات المالية من الضرائب ، والتي كانت أكبر من المتوقع ، بالإضافة إلى وتيرة الخصخصة التي كانت أكثر من المتوقع أيضا .

وتشير معطيات العام ٢٠٠٧ إلى فائض بقيمة ١٠ مليارات شيكل من جباية الضرائب والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية صرف هذا الفائض . هنالك ثلاثة توجهات رئيسية : التوجه الأول هو توجه اجتماعي يطالب بصرف هذه الأموال ولمرة واحدة على مجالات التعليم ، الصحة والرفاه . التوجه الثاني يطالب باستغلال هذه الأموال بهدف تقليل الدين العام . أما التوجه الثالث فيطالب باستغلال هذه الأموال من أجل تخفيض نسبة الضرائب . معارضو التوجه الأول يقولون إن المصاريف على التعليم ، الصحة والرفاه لا يمكن أن تكون لمرة واحدة بل هي مصاريف مستمرة بشكل دائم . معارضو التوجه الثاني يدعون أن تخفيف الدين الحكومي يمكن له أن يحدث فيما لو استغلت من أجل تنفيذ مشاريع عامة مختلفة . أما التوجه الثالث فسيتم تناوله بإسهاب من خلال الفصل الخاص بالإصلاحات الضريبية .

الفصل الثالث: أسعار المنتوجات في إسرائيل

شهد شهرا تموز وآب العام ٢٠٠٧ ارتفاعا حادا في أسعار المواد الغذائية في إسرائيل بلغ في بعض الأحيان أكثر من ١٢٪، وشمل هذا الارتفاع أسعار الخبز (بنسبة ١٢٪)، منتجات الحليب (بنسبة ٤٪)، البيض (بنسبة ٧٪)، القهوة (بنسبة ١٠٪)، الأرز (بنسبة ١٣٪)، اللحوم المجففة (بنسبة ٨٪)، البسكويت (بنسبة ١٠٪)، الزيت (بنسبة ٩٪) وغيره من المواد الأساسية.

وقد قدرت دائرة الإحصاءات المركزية في إسرائيل أن ارتفاع أسعار الأغذية الطازجة كان بالمعدل بنسبة ٨,٨٪ العام ٢٠٠٧، أي أكثر من ١٦٠٪ من ارتفاع جدول أسعار المستهلك (جدول غلاء المعيشة الذي كان بنسبة ٤,٣٪ العام ٢٠٠٧) كما تبين معطيات المكتب المركزي للإحصاء وسلطة التخطيط في وزارة الزراعة، التي نشرت تقريرا حول تأثر رفع أسعار الأغذية الطازجة في ٢٠٠٧ الارتفاع الحاد لأسعار منتوجات الأغذية الأساسية: الحليب، والبيض، والخبز، والاسماك، والطيور ولحم البقر. ارتفعت اسعار هذه المنتوجات في الاساس بسبب ارتفاع اسعار الحبوب بنسبة ٧٠٪ - ١٠٠٪. وهي التي تشكل العنصر الرئيس في غذاء الحيوانات. ويتوقع في كانون الثاني ٢٠٠٨ ارتفاع حاد لجدول أسعار الأغذية الطازجة بسبب الصقيع وخير دليل على ذلك هو ارتفاع أسعار الكوسا وبعض الخضراوات بنسبة ٢٠٠٪.

وقد انشغلت إسرائيل بأكملها بظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وما ينجم عن هذا الارتفاع من أضرار جسيمة وبالأخص للعائلات الفقيرة، حيث أنه تم رفع أسعار المواد الغذائية الأولية المطلوبة جدا في كل بيت، والتي تشكل جزءا كبيرا من استهلاك هذه العائلات. وقد دلت بعض استطلاعات الرأي على أن عددا كبيرا من الأسر الإسرائيلية الضعيفة قللت بشكل ملموس استهلاكها لهذه المواد بسبب ارتفاع أسعارها.

وقد سبقت ارتفاع الأسعار نزاعات عديدة بين أصحاب المحال التجارية ومزودي المواد الغذائية من جهة وبين أعضاء ووزراء من البرلمان الإسرائيلي من جهة أخرى. وقد أظهرت معظم الصحف الاقتصادية والملاحق الاقتصادية في الصحف الكبيرة هذه النزاعات حين خرجت بعناوين تحذر من الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية قبل حدوثه، وتحدثت هذه الصحف عن ارتفاع آخر ملموس خلال موسم الأعياد اليهودية الذي كان في منتصف شهر أيلول. تجسد الأزمة الحاصلة في أسعار الخبز هذه النزاعات بشكل دقيق، فعلى إثر مطالبة أصحاب المخابز رفع أسعار الخبز المراقب، توقفت شركات تزويد الخبز الكبرى في إسرائيل عن تزويد الحوانيت بأنواع معينة من الخبز وذلك احتجاجاً على رفض وزارتي المالية والصناعة والتشغيل رفع أسعار الخبز. وكان وزير الصناعة والتشغيل "ايلي يشاي" قد رفض رفع الأسعار لكنه وافق على رفع الرقابة عن الأسعار. في مرحلة متأخرة عرض "يشاي" دفع تعويض للطبقات الضعيفة مقابل موافقته على رفع أسعار الخبز.

قال العديد من أصحاب شركات المواد الغذائية أن العام ٢٠٠٧ كان أصعب بكثير من السنوات السابقة، وحذروا من كارثة مستقبلية وبالأخص لذوي الدخل المنخفض. هذه الشركات تشكل عاملا مهما في إعاقة سيرورة رفع الأسعار إذ أن المنافسة بين شبكات المواد الغذائية تؤدي في نهاية المطاف إلى خسائر معينة لديها، ولكنها قد لا تنجح في كبح

جماح الارتفاع الحتمي في الأسعار .

وقد عزا العديد من المحللين الاقتصاديين رفع الأسعار إلى أسباب عالمية منها[٣٣] :

١ . ارتفاع أسعار القمح وهو يشكل العامل الرئيسي الذي يلعب دورا بارزا في هذا المضمار ، فقد تلقت محاصيل الحبوب في العالم ضربة قاسية بسبب تقلبات المناخ في الكثير من مناطق العالم . بالإضافة إلى الانتقال من زراعة القمح وحبوب الصويا لزراعة الذرة ، الذي يحتوي على مادة تشكل وقودا طبيعيا يتزايد الطلب عليه في العالم ، وهذا الأمر يفسر ارتفاع أسعار القمح في العالم بنسبة ٤١٪ في الشهرين الأخيرين ، وارتفاع أسعار حبوب الصويا بنسبة ٣١٪ ، في حين ارتفعت أسعار حبوب الذرة بنسبة ٣٩٪ .

٢ . الارتفاع الحاد في أسعار النفط وهي الطاقة التي تنتج المواد الغذائية وتنقلها من مكان إلى آخر ، وتشكل عنصرا مهما في تحديد سعر المادة الغذائية .

٣ . ارتفاع الطلب على المواد الغذائية في الأسواق العالمية لدى مئات ملايين السكان في الصين وشرق آسيا على إثر ارتفاع المستوى المعيشي في هذه الدول .

بالمقابل طالبت وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل برئاسة " إيلي يشاي " دفع تعويض مناسب للطبقات الضعيفة عن طريق زيادة مخصصات الضمان الإجتماعي الممنوحة لها . وقد صادقت الحكومة في الثاني والعشرين من شهر تموز على دفع تعويض بقيمة ٣ شيكلات (أي أقل من دولار واحد)[٣٤] علما بأن هذا التعويض سيعطى ابتداء من السنة القادمة . ويجمع جميع النقاد والمحللين الاقتصاديين على تعاسة هذه الخطوة بقولهم إن معدل ارتفاع الأسعار يقارب ١٠٪ وعليه يجب تعويض هذه الطبقات بنفس النسبة (وهي تعادل مبلغ ٨٠ شيكلا للعائلة الواحدة)[٣٥] ، ووصف العديد من أعضاء الكنيست[٣٦] ، وخاصة العرب منهم ، مصادقة الحكومة على رفع الأسعار بأنها "ضربة أخرى للشرائح الضعيفة في المجتمع ، والتي لدى قسم كبير منها تعتبر هذه المادة الأساسية وبالأخص رغيف الخبز هو طعامهم الأول والأخير" ، وقالوا "إن رفع أسعار المواد الغذائية بشكل عام والخبز بشكل خاص هو استمرار في سياسة إغناء الأغنياء وإفقار الفقراء ، وبدلا من أن تنفق الحكومة الأموال في شراء السلاح والاستعداد للحروب ، الأولى أن تشبع أولا المواطنين الجوعى" .

وارتفعت في العام ٢٠٠٧ أسعار الكهرباء في إسرائيل ، بنسبة ١٥٪ وقال مصدر في شركة الكهرباء إن رفع أسعار الكهرباء نابع من القرار الذي اتخذ لرفع الضريبة على السولر ، ما أدى إلى مساهمتها في رفع أسعار الكهرباء بنسبة ٩ر١٪ ، وكذلك من ارتفاع أسعار الوقود عالميا ومحليا .

وطالب العديد من نواب البرلمان الإسرائيلي الحكومة بتعويض المتضررين الفقراء ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء بنسبة عالية خلال العام الماضي . وقد إدعى العديد من هؤلاء النواب أن ارتفاع أسعار الكهرباء في ظل البرد الشديد الذي اجتاح إسرائيل مع بداية العام ٢٠٠٨ ، هو مس فظ وقاس بالطبقات الفقيرة التي تعتاش من دخل محدود لا يتجاوز الحد الأدنى للأجر ، حيث أن ارتفاع أسعار الكهرباء قد وصلً إلى حد لا يطاق ، بعد ارتفاعه بشكل ملحوظ العام ٢٠٠٧ بنسبة ١٥٪ ، خاصة أن الكهرباء أصبحت عاملاً أساسياً في التدفئة والحياة اليومية في كل بيت .

تشير التقارير الاقتصادية الإسرائيلية إلى أن إغلاق معبر المنطار (كارني) يؤدي إلى خسائر للشركات الإسرائيلية تصل إلى ١٠ مليون شيكل يومياً. كما تشير التقارير إلى أن وقف تزويد قطاع غزة بالوقود يؤدي إلى خسائر كبيرة جداً للشركة المزودة بالوقود. وفي الوقت نفسه تشير التقارير إلى أن إسرائيل عملت على ربط عجلة اقتصاد القطاع بشكل حيوي بالاقتصاد الإسرائيلي، خاصة وأن المنطار هو المعبر الوحيد للبضائع من وإلى القطاع، ما يعني أن إغلاق المعبر يؤدي إلى زيادة خسائر الشركات الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى انهيار اقتصادي في القطاع.

وأفادت التقارير الاقتصادية الإسرائيلية أن خسارة اتفاقية شركة "دور- ألون"، التي تحتكر تزويد مناطق السلطة الفلسطينية بالوقود، وصلت في الربع الأول من العام الحالي إلى نصف مدخولاتها.

وكانت الشركة، ولسنوات طويلة هي المزود الوحيد لمناطق السلطة الفلسطينية بالوقود. وبعد سيطرة شركة "باز" على معامل التكرير في أشكلون، استولت على كافة الاتفاقيات مع السلطة. وبعد مفاوضات مع الشركة، شارك فيها ممثلون عن السلطة الفلسطينية، تم الاتفاق على أن تقوم شركة "دور- ألون" بتزويد قطاع غزة بالوقود للسنتين القادمتين.

وتسبب وقف تزويد القطاع بالوقود لأيام اثناء اعداد هذا التقرير، بخسارة الشركة لملايين الشيكلات. علماً أن مبيعات الشركة لقطاع غزة كانت تصل إلى ٦٣ مليون شيكل شهرياً، خلال العام ٢٠٠٦.

وأدى إغلاق معبر المنطار (كارني) إلى وقف حركة البضائع، والتي تصل قيمتها إلى ١٠ ملايين شيكل يومياً. كما تخسر "سلطة المطارات" التي تقوم بتشغيل المعبر ما يقارب ١٥٠ ألف شيكل يومياً.

وبحسب التقارير الاقتصادية الإسرائيلية فإن قيمة البضائع التي تمر في معبر المنطار تصل إلى ٣ مليارات شيكل سنوياً، وأن أكثر من ثلثيها تدخل إلى القطاع، مقابل ثلث في الاتجاه المعاكس.

كما تفيد التقارير أن إغلاق المعبر يؤدي إلى خسائر كبيرة للشركات الإسرائيلية التي تصدر البضائع إلى القطاع. وطالما بقي المعبر مغلقاً فإن البضائع تبقى في مخازن الشركة أو في الميناء، في حين تفسد بعض البضائع، وخاصة الخضراوات والفواكه.

كما تشير التقارير إلى أن إغلاق المعبر يمنع في هذه المرحلة نقل جزء من المنتوجات الأساسية، التي تصل البلاد، إلى منظمات الإغاثة الدولية، علاوة على أن هناك في القطاع عدداً من ورشات الخياطة التابعة لشركات إسرائيلية، والتي لا يمكنها إخراج البضائع من القطاع بسبب الإغلاق.

وعلاوة على الخسائر المباشرة التي تصيب الشركات الإسرائيلية، بسبب فساد البضائع أو الاضطرار لبيعها بأسعار بخسة، فإن هناك خسائر أخرى تتصل بوسائل النقل والشحن، حيث يمر كل يوم في المعبر ما يقارب ٣٠٠-٣٥٠

شاحنة، تشكل أماكن عمل للسائقين، علاوة على العاملين في المعبر.

وفي المقابل فإن استمرار إغلاق المعبر لمدة تزيد عن الشهر، يدفع العاملين إلى مغادرة المكان، وعندها يكون من الصعب إعادة تفعيل المعبر بسبب النقص في القوى العاملة.

وبحسب التقارير الإسرائيلية فإن قطاع غزة مرتبط اقتصادياً بشكل حيوي بإسرائيل، حيث لا يوجد أي فرع اقتصادي في القطاع غير مرتبط، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، مع إسرائيل. وفي هذه الحالة فإن استمرار الحصار قد يؤدي إلى انهيار اقتصادي شامل. مع الإشارة إلى أن التصدير من قطاع غزة إلى إسرائيل يصل سنوياً إلى ٣٦٠ مليون دولار، في حين يصل التصدير في الاتجاه المعاكس، من إسرائيل إلى القطاع، إلى ٧٣٠ مليون دولار سنوياً.

كما تشير التقارير إلى أن غالبية المنتجات الأساسية في القطاع مصدرها إسرائيل، كالوقود وغاز الطبخ و٦٠٪ من الكهرباء، ونسبة من مياه الشرب، بالإضافة إلى الآلات الصناعية وأدوات العمل ومواد البناء، كلها تصل من السوق الإسرائيلية أو تستورد عن طريق إسرائيل. وحتى تجار القطاع الذين يقومون بشراء البضائع من الشرق الأقصى، فإن سفن البضائع ترسو في الموانئ الإسرائيلية التي تقوم بجباية الجمارك.

وإضافة إلى ذلك، فإن الهواتف في القطاع مرتبطة أيضاً بإسرائيل، فالمقدمة (٠٨) والاتصال من وإلى القطاع يمر عن طريق إسرائيل. وكذلك المواد الغذائية مثل منتوجات الحليب والفواكه والقمح. بالإضافة إلى القهوة والشاي والسجائر، كلها تمر عن طريق إسرائيل.

إلى ذلك، فإن ٧٠٪ من حجم التصدير من قطاع غزة يتجه إلى الأسواق الإسرائيلية. أما التصدير إلى أوروبا والأردن فيمر عن طريق إسرائيل.

هبطت كمية البضائع الإسرائيلية التي تصل إلى غزة بنسبة ٦٠٪. ويذكر أن إسرائيل فقدت ربعا من أسواق التصدير إلى السلطة الفلسطينية. ومن بين الشركات الإسرائيلية التي خسرت مبالغ طائلة إثر إغلاق معبر "كارني" كانت شركة "نيشر"، منتجة المواد الإسمنتية، وشركة "راف بريح" منتجة الأبواب الفولاذية، هذا بالإضافة إلى مسوقي الخضار والفواكه الذين يضطرون لبيع منتوجاتهم بسعر قد يقل أحيانا عن سعرها في السوق العادية بنسبة ٥٠٪.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن اعتبار أن ضغط الشركات الإسرائيلية، التي تتعرض لخسائر يومية، يدخل في إطار مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية للقطاع.

الفصل الخامس: قانون التقاعد الإلزامي

تم التوقيع العام ٢٠٠٧ على اتفاقية تاريخية ستمنح مليون عامل توفيرا للتقاعد وتزودهم بضمان اقتصادي لسنوات ترك العمل التي تطول وتطول، على ضوء الارتفاع في مأمول الحياة. الاتفاقية، التي وقّع عليها وزير الصناعة، التجارة والتشغيل إيلي يشاي، تلزم كل مشغّل في الجهاز الاقتصادي أن يخصص إبتداء من بداية ٢٠٠٨ نسبة ١٠٪ من قيمة راتب عماله لصندوق التقاعد، وفي الوقت ذاته يخصص كل عامل ٥٪ من راتبه.

وقال رئيس الهستدروت عوفر عيني: "يدور الحديث حول واحد من الإنجازات الاجتماعية الأكثر أهمية في السنوات الأخيرة". وأضاف: "لقد تحدثوا خلال عشرات السنوات عن التقاعد لكل عامل لكن الأمر لم يتحقق". وتم التوقيع على الاتفاقية في شهر تموز بين عيني، كممثل عن العمال، وبين رئيس مكتب التنسيق للمنظمات الاقتصادية، شراغا بروش. توقيع يشاي سيوسعها من أجل ان تسري على كل العمال في الجهاز الاقتصادي الذين ليس لهم اليوم تأمين تقاعدي، وأيضا لاؤلئك الذين هم غير منظمين في إطار منظمة الهستدروت. ويدور الحديث عن العمال الأكثر ضعفا في الجهاز الاقتصادي، كاؤلئك الذين يتقاضون أجرة الحد الأدنى أو أقل بكثير من ذلك.

وحسب معطيات دائرة الإحصاءات المركزية، فانه لا يوجد لـ ٤٧٪ من العمال في الجهاز الاقتصادي برنامج تقاعد، حوالي ٤٠٪ منهم رجال، حوالي ٥٤٪ منهم نساء. نسبة العمال العرب الذين لديهم صندوق تقاعد تصل فقط الى ٢٦٪ ونسبة المهاجرين الذين لديهم صناديق تقاعد ٣٨٪. ويقول الدكتور يسرائيل دورون من جامعة حيفا: "مغزى انعدام التقاعد هو أن الأشخاص الذين عملوا طيلة حياتهم يضطرون للاكتفاء حين يصلون الى جيل الشيخوخة بدخل تحت خط الفقر".

وستدخل التسوية إلى حيز التنفيذ بصورة تدريجية. في السنة الأولى لسريانها، ٢٠٠٨، يخصص العمال ٠,٨٣٪ من راتبهم ويخصص المشغّلون ١,٦٦٪، وفي المجموع ٢,٥٪. وستزيد النسبة في كل عام بـ ٢,٥٪ حتى تصل في العام ٢٠١٣ إلى ١٥٪. ويبدأ العمال الذين عملوا أكثر من تسعة شهور بالتراكم للتقاعد من ١ كانون الثاني العام ٢٠٠٨. إبتداء من العام ٢٠٠٩، بموجب طلب يشاي، سيتم تقصير فترة التسعة شهور إلى ستة شهور. وذلك، من بينها، من أجل منع إيجاد وضع يغري المشغّلين لفصل عمال بعد مرور تسعة اشهر من أجل التوفير على انفسهم مخصصات صندوق التقاعد.

نسبة مخصصات التقاعد بموجب الاتفاقية أقل من المعمول بها في تسويات تقاعدية قائمة والتي تساوي ١٧,٥٪، حيث يخصص المشغّل منها ١٢,٥٪، الأمر الذي يثير نقدا صعبا من جانب منظمات حقوق العمال. ولكن يقول المسؤولون في الهستدروت بأن هذه النسبة هي أقصى ما يمكن تحصيله من المشغّلين وهي تزيد الاحتمال الذي يؤكد تنفيذهم للاتفاقية.

نقد إضافي نابع من حقيقة أن العمال أبناء ٣٢ عاما وما فوق والذين سيدخلون التسوية لن يكون بوسعهم التوفير كثيرا حتى يصلوا إلى سن التقاعد: ٦٧ سنة للرجال و ٦٤ سنة للنساء، وسيكون دخلهم من التقاعد منخفضا. خذ على سبيل المثال، عاملا يبلغ من العمر ٤٠ عاما الذي يتقاضى ٥٠٠٠ شيكل كدخل إجمالي (حوالي ١٣٠٠ دولار)، سيحصل، على الأكثر، على ١٨٠٠ شيكل (حوالي ٤٧٠ دولارا) مخصصات بعد تقاعده.

يعتقد البروفسور تسفي اكشطاين، نائب محافظ بنك إسرائيل، انه من غير المفضل تطبيق إلزام التقاعد على الأشخاص الذين مستوى راتبهم منخفض أو الذين يبدأون بالتوفير للتقاعد في جيل متقدم. وحسب رأيه، من المفضل أن يحصل هؤلاء على عدة مئات من الشيكلات الإضافية في الشهر وأن يحصلوا بعد تقاعدهم على إكمال الدخل من الدولة. فاليوم، الزوج الذي ليس لديه دخل من التقاعد يحصل على مخصصات شيخوخة وإكمال الدخل تصل الى ٣٢٢٥ شيكلا.

يقول معارضو قانون التقاعد الإلزامي إنه سيؤدي إلى ضرب مكانة النقابات العمالية والعمل المنظم، وتحويل العمال إلى أفراد مرتبط كل منهم بشكل مباشر بصاحب العمل والبنوك التي ستكون الأكثر استفادة من الاستثمار في صناديق التقاعد التي تديرها. قد يصح القول إن قانون صندوق التقاعد الإلزامي يشكل خطوة إيجابية مبدئيا، لانه يلزم أصحاب العمل بصرف صندوق التقاعد لكل عامل، خلافا للوضع اليوم الذي يحرم فيه نحو مليون عامل من صندوق تقاعد. ولكن إصلاح هذا الوضع معقد جدا، علما انه في العشرين عاما الأخيرة أعفت الحكومة أصحاب العمل من واجبهم دفع الرسوم عن العمال لمؤسسة التأمين الوطني، وقلّصت بالمقابل مخصصات الشيخوخة.

إصلاح هذا الخلل وتوفير مستوى معيشة محترم لكبار السن في إسرائيل، وعدم تركهم عرضة للفقر المدقع يتطلب أولا، إعادة المخصصات إلى مستواها القديم، وإلزام أصحاب العمل بالمساهمة في دفع رسوم التأمين الوطني. هناك امكانية بسيطة نسبيا لتشجيع التعاون بين الحكومة وبين النقابات العمالية وعلى رأسها الهستدروت وارباب العمل بهدف فرض برامج التقاعد كأمر له صفة قانونية ملزمة. ولكن خطوات من هذا القبيل من شأنها ان تعزز مكانة التأمين الوطني والهستدروت، في حين ان الخطة الحكومية تقصد العكس تماما. ضريبة الدخل السلبية (أنظر لاحقا الإصلاحات الضريبية) التي تشكل إضافة للأجور من الدولة وليس من صاحب العمل، تبقي أجر العامل المنخفض على حاله، وبالتالي فان النسب التي يتم توفيرها في صندوق التقاعد ستكون منخفضة إذ انها تحسب حسب الأجر الأساسي، ولا تأخذ بالحسبان اضافات مثل الضريبة السلبية.

الفصل السادس: الإضرابات في القطاع العام

شهد العام ٢٠٠٧ العديد من الاضرابات كان أقساها وأشدها وقعا على الاقتصاد، اضراب العمال العاملين في القطاع العام المنظمين بنقابة العمال العامة "الهستدروت" . وقد شل هذا الاضراب جميع مرافق الدولة وشمل أكثر من ٧٠٠ ألف عامل وقد أدى إلى شلل تام في نشاط الوزارات (باستثناء الدفاع) والموانئ والقطارات والبنك المركزي وشركات حافلات النقل والمؤسسات المحلية ومصانع التصفية وشركة الكهرباء وشركة المياه والمحاكم وغيرها من المرافق الاقتصادية الحيوية. وقد قام الخلاف على الرواتب حيث تطالب نقابة الهستدروت بزيادة ١٠٪ للتعويض عن تجميد الأجور في القطاع العام منذ عدة سنوات في حين لم تقترح وزارة المالية سوى زيادة ١٪ . ولم يتم التوصل إلى أية تسوية رغم مفاوضات استمرت عدة اسابيع . يذكر أن اتفاقيات الأجور في القطاع العام لم تُبحث منذ العام ٢٠٠١ .

أدى الاضراب الشامل في إسرائيل إلى خسائر يومية قدرت بحوالي ٨٥٠ مليون شيكل يوميا، وقد حذّر مدير عام وزارة المالية "يورام أرياف" من الإسقاطات الممكنة لهذا الاضراب على اقتصاد الدولة ومن تبعات رفع الأجور كما طالبت الهستدروت، إذ قال إن نمو الناتج المحلي قد يتأثر بشكل سلبي للغاية ما يؤدي إلى ضعضعة أركان الاقتصاد جراء استمرار الاضراب من جهة أو الاستجابة لمطالب الهستدروت كما هي من جهة أخرى. وقال مدير عام وزارة المالية إن رفع أجور المستخدمين في القطاع العام سيأتي على حساب التعليم والصحة والرفاه، وسيرفع نسبة البطالة ونسبة التضخم المالي في إسرائيل بنسبة تفوق توقعات البنك المركزي (من ١٪ – ٣٪) .

انتهى الاضراب في القطاع العام في أعقاب التوصل إلى اتفاق مبادئ بين وزير المالية، روني بار– أون، وبين رئيس الهستدروت عوفر عيني. وبموجب الاتفاق يحصل عمال القطاع العام على زيادة بنسبة ٥٪ في الأجور خلال فترة تمتد حتى العام ٢٠٠٩ .

وجاء أن الزيادة في الأجور ستتم على ثلاث مراحل، الأولى في كانون الثاني ٢٠٠٨، حيث يحصل العمال على زيادة بنسبة ١,٥٪، وفي كانون الأول ٢٠٠٨، تتم زيادة أخرى بنسبة ١,٥٪، وفي كانون الأول من العام ٢٠٠٩ زيادة بنسبة ٢٪ . وتصل التكلفة المالية للاتفاق إلى ما يقارب ٤ مليارات شيكل . كما تتعهد الهستدروت بالمحافظة على "الهدوء" حتى كانون الأول من العام الحالي .

كما تم الاتفاق على أن توزيع الزيادة تتم من قبل كل نقابة مهنية، حيث تقرر شكل توزيع الزيادة، ما يعني أن كل نقابة تستطيع أن تقرر منح زيادة واحدة أو مدرجة بموجب مستويات الأجور . أما بشأن السلطات المحلية، فقد تم الاتفاق على أن جزءاً من الزيادة سيخصص لإصلاح الإجحاف في آلية دفع الأجور في الحكم المحلي .

وكان وزير المالية روني بار–أون، ورئيس الهستدروت عوفر عيني، قد التقيا عدة مرات، في محاولة لإنهاء

الاضراب في القطاع العام. وكان قد التقى عيني مع المسؤول عن الأجور في وزارة المالية، إيلي كوهين، في أجواء وصفت بأنها "إيجابية"، بالرغم عن انتهائها بدون نتائج.

وبدأ الاضراب في القطاع العام، في أعقاب رفض المالية رفع أجور ٧٠٠ ألف عامل بنسبة ملموسة. وكان رئيس المحكمة القطرية للعمل، القاضي ستيف إدلر، قد أصدر أمراً يلزم الدولة والهستدروت بتقديم معطيات حول أجور عمال القطاع العام المضربين، علاوة على معطيات بشأن تآكل أجورهم. وقد رفضت المحكمة القطرية للعمل طلب المنظمات الاقتصادية إصدار أمر يمنع الاضراب العام، ريثما تتم مناقشة الالتماس الذي قدم ضده.

وبعد نقاشات وجلسات عديدة تمحور الخلاف في مراحله الأولى حول رفع الأجور بنسبة ١-٥٪، وذلك بعد أن تراجعت الهستدروت عن مطلبها الأولي، وقدمت اقتراحاً جديداً برفع الأجور بنسبة ٥٪ فقط خلال ٣ سنوات، بالإضافة إلى دفع رسوم تقاعد عن كل عامل في القطاع العام، ما عدا الشركات التي حصلت على زيادات في الأجور منذ العام ٢٠٠١، مثل شركة الكهرباء.

وكان المدير العام لوزارة المالية، يورام أرياف، قد صرح بأن الاستجابة لمطالب الهستدروت ستكون على حساب التعليم، وعلى حساب تدريبات الجيش، على حدّ قوله.

وفي السياق ذاته، فإن معطيات مسؤول الأجور في وزارة المالية، إيلي كوهين، تشير إلى أن معدل الأجور في القطاع العام يصل إلى ٧٫١٤٤ شيكل، بالمقارنة مع معدل أجور يصل إلى ٧٫٦٥٣ شيكلا في القطاع الخاص. وقد شهدت السنتان الأخيرتان زيادة في الفجوة بين القطاعين، وذلك بموجب معطيات شعبة الاقتصاد والدراسات في وزارة المالية.

الفصل السابع: إنهيار شركة البناء الإسرائيلية "حفتسيبا"[٣٧]

أعلنت وسائل الإعلام المختلفة في إسرائيل مع بداية شهر آب عن انهيار إحدى أكبر وأقدم شركات المقاولة والبناء في إسرائيل ألا وهي شركة " حفتسيبا " ، وقد كان الإعلان عن انهيار الشركة بمثابة صاعقة ضربت الدولة بأكملها ، حيث دار الحديث عن مئات العائلات التي من المتوقع أن تخسر كل الأموال الباهظة المدفوعة ثمن البيوت والشقق السكنية . شركة " حفتسيبا " هي شركة مختصة بالبناء في مناطق عديدة في إسرائيل ، وبالأخص البناء للمتدينين اليهود وللمستوطنين على الأراضي الفلسطينية المصادرة . وقد اقتحم مئات اليهود الشقق التي تقوم الشركة بأنشائها خاصة في مستوطنة موديعين عيليت غرب رام الله (موديعين عيليت هي مستوطنة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧) وسيطروا عليها في محاولة منهم لفرض أمر واقع واحتلال الشقق التي اشتروها من الشركة قبل انهيارها .

مجموعة " حفتسيبا " هي مجموعة انتشر صيتها وعلت شهرتها سنة بعد أخرى ، اعتادت شراء مواد البناء والتعامل مع المقاولين على اختلاف أنواعهم دون أن تدفع لهم بشكل فوري ، إذ حظيت هذه المجموعة على ثقة العديد من هؤلاء المقاولين بكونها إحدى أقدم وأكبر شركات البناء في إسرائيل ، وبالتالي فقد تحولت الشركة من تجنيد الأموال من البنوك وبدأت بتجنيد الأموال بصورة سهلة عن طريق إصدار سندات دين دون إيجاد الضمانات اللازمة ، ودون وجود أية مراقبة فعلية على الوضع المالي لها . من جهة أخرى أعطت شركة " حفتسيبا " تسهيلات عديدة لزبائنها الذين دفعوا ثمن البيوت نقدا ، وقد كان على الشركة إظهار ضمانات بنكية لكل زبائنها والتصديق على أن الأموال قد أودعت في البنوك .

بدأت الديون تتراكم على شركة " حفتسيبا " مع الزمن حيث وصلت إلى أكثر من ١,٥ مليار شيكل ، نصفها ديون للبنوك ولم تعد الشركة قادرة على تسديد ديونها ، وبالمقابل هنالك آلاف الوحدات السكنية التي لم يكتمل بناؤها فيما استلمت الشركة ثمن هذه الشقق كاملا . مشترو الشقق والبيوت السكنية ينقسمون إلى قسمين : الأول حصل على ضمانات بنكية بينما لم يحصل القسم الثاني (وهو القسم الأكبر) على ضمانات كهذه ، ما يعني أن هؤلاء المشترين لن يستطيعوا الحصول على شقتهم التي دفعوا ثمنها ، وعليه فقد لوحظت " حركة استيلاء " كبيرة من قبل مشترين لهذه البيوت . عمليا ، يصعب تقدير الخسائر المادية للقسم الثاني من الشارين أو على الأقل حتى إنهاء كل الإجراءات القضائية ضد الشركة . في غضون ذلك ، أعلن قسم مراقبة البنوك في بنك إسرائيل " روني حزكياهو " عن نيته دعم المشترين الذين تضرروا من انهيار الشركة وأوعز لمعظم البنوك فحص كل مشتر على حدة وإيجاد الحلول المناسبة لكل واحد منهم .

هنالك شبهات جنائية خطيرة حول تصرف مدير عام شركة " حفتسيبا " "بوعز يونه" ومؤسسها " مردخاي يونه" وإدارته المالية المتهمة بسرقة أموال المشترين وعدم تحويلها لحسابات مرافقة للمشاريع ، وقد صعقت الدولة

حين سمعت عن فرار مدير عام الشركة إلى إحدى الدول الأوروبية يوما بعد الإعلان عن انهيارها، وأصدرت أمر اعتقال دولي ضده. وقد تفاجأ الجميع عند سماعهم عن وجوده في أيطاليا حيث تم القبض عليه هناك وسيحضر إلى إسرائيل وسيقدم للمحاكمة خلال فترة قصيرة. وقد نشرت صحيفة "ذي ماركر"[٣٨] بأن "بوعز يونه" سيحضر إلى إسرائيل على أن يقضي فترة في السجن وأن يلتزم بإعادة قسم من الأموال التي اتهم بسرقتها.

مجموعة شركة "حفتسيبا" هي مجموعة بناء ومقاولات تقف في رأس الهرم وقد يؤدي انهيارها إلى زعزعة فرع البناء وبالتالي الإعلان عن إفلاس العديد من مقاولي البناء والمزودين "الصغار" (مثل تجار الألومينيوم، الإسمنت، الخشب، الرخام والبلاط وغيرهم) الذين اعتادوا التعامل مع شركة "حفتسيبا" وتزويدها بمواد البناء اللازمة لإقامة آلاف الشقق السكنية في مناطق واسعة من إسرائيل.

انهيار شركة البناء "حفتسيبا" يلقي الضوء على الأسلوب والنهج الذي يُتيح لاسرائيل مواصلة الاستيطان في المناطق المحتلة. فقد مُنحت شركة "حفتسيبا" "تراخيص بناء" في المناطق المحتلة دون أي فحص جذري لأوراق الملكية الثبوتية للأرض، وعليه فقد حيكت منظومة قوانين التخطيط والبناء وفقا لمقاسات تجار العقارات اليهود وشركات العقارات التي يمتلكها قادة المستوطنين وتعاونت الدولة والإدارة المدنية لنهب الاراضي الفلسطينية وتبييضها وبناء المستوطنات عليها.

الفصل الثامن: هبوط سعر صرف الدولار

يشهد الاقتصاد الإسرائيلي في الأسابيع الأخيرة عاصفة كبيرة على ضوء التراجع المستمر لسعر صرف الدولار أمام الشيكل، الذي هبط في السنة الأخيرة (٢٠٠٧) بنسبة ١١٪، من ٤,٢ شيكل للدولار الواحد إلى ٣,٨ شيكل للدولار الواحد، وبفعل هذا فقد انخفضت بعض الأسعار والخدمات، وبالأساس كل ما يتعلق بأسعار وإيجارات البيوت.

وحتى مطلع العام الجاري لامس سعر صرف الدولار مستوى ٣,٨٠٧ شيكل فقط، مع تقديرات أولية بإمكانية هبوطه إلى ما دون هذا السعر، بعد أن كان قبل عام ٤,٣٤٢ شيكلا.

وأعلن محافظ بنك إسرائيل المركزي، ستانلي فيشر، أن قيمة الدولار لن تتغير بشكل جوهري في الفترة القريبة، وفي حال تغيرت، فمن الصعب التقدير منذ الآن حجم هذا التغيير. وأضاف أن بنك إسرائيل لا ينوي مع نهاية العام ٢٠٠٧ التدخل في سوق العملات الأجنبية للتأثير على قيمة الشيكل أمام الدولار، كما أنه لن يدرس إمكانية كهذه، إلا إذا وقع الاقتصاد في أزمة خطيرة.

بنك إسرائيل معني بدولار قوي، وهذا بهدف الوصول إلى سقف التضخم المالي للعام الجاري ٢٠٠٨، الذي وضعته الحكومة، ويتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪، ومن أجل استقرار الأسعار. تراجع قيمة الدولار تمس أولا وقبل كل شيء بالمصدرين، الذين يتقاضون الأثمان بالدولارات، التي أصبحت قيمتها بالشيكل الآن أقل، بينما الرابح الأكبر هم المستوردون، الذين يشترون البضائع بأسعار أقل بالشيكل.

وعلى الرغم من أن سعر صرف الدولار أمام الشيكل يتراجع، فإنه يحافظ على حاله أمام العملات الأجنبية الأخرى. كما أن تراجع الدولار في العالم كان متوقعا، وحتى أن الاقتصاديين في العالم توقعوا هذا منذ ثلاث وأربع سنوات في أعقاب تراكم العجز الكبير جدا في ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة.

عوامل خارجية أم داخلية؟

يعتقد المحللون الاقتصاديون، والى جانبهم بنك إسرائيل المركزي، أن هذا لا يعتبر إنجازا إسرائيليا، وإنما بفعل عدة عوامل، أهمها معطيات الاقتصاد في الولايات المتحدة، في ظل عجز ضخم جدا في ميزان المدفوعات الأميركي الذي وصل إلى حد ٨٠٠ مليار دولار، والتضخم المالي الأميركي في السنوات الأخيرة الذي يتراوح ما بين ٣,٥٪ إلى ٥٪، ونتيجة لهذا فإن الدولار يتراجع في دول كثيرة في العالم، وليس فقط في إسرائيل.

إلا أن بعض المحللين الاقتصاديين يصرون على عدم تغييب معطيات الاقتصاد الإسرائيلي عما يجري، فإسرائيل سجلت في العام ٢٠٠٦، ورغم الحرب على لبنان، نموا اقتصاديا بنسبة ٥,١٪، وارتفعت نسبة النمو إلى ٥,٣٪ العام ٢٠٠٧، وهناك من يتوقع نموا بنسب أعلى، إضافة إلى معطيات أخرى، ومن بينها الفائض في ميزان المدفوعات، الذي بلغ حتى الآن سبعة مليارات دولار. ورغم هذا، فإن المحللين يؤكدون أن ما حصل

لسعر صرف الدولار ليس "حكاية إسرائيلية"، وإنما لأن سعر صرف الدولار يتراجع أمام الكثير من العملات في العالم، بنسبة تتراوح من ٥٪ وحتى ١٢٪ في بعض الدول، ولهذا فإن تراجع سعر صرف الدولار لا يمكن اعتباره ظاهرة إسرائيلية، وإنما عالمية. ويدعو المحلل الاقتصادي البارز في صحيفة "هآرتس"، نحاميا شتراسلر، إلى عدم الهلع، مذكرا بأن الدولار شهد في الماضي قفزات كبيرة إلى الأعلى ولم يكن أي داع للشعور "بالأزمة والكارثة"، كما جاء في عنوان مقاله. ويقول شتراسلر "في العام ٢٠٠٢ دخل الشعب في إسرائيل في حالة من الهستيريا العامة، حين وصل سعر صرف الدولار إلى رقم قياسي، خمسة شيكلات، وكلهم كانوا يتخوفون أن يتجاوز الحاجز النفسي، حاجز سعر الصرف خمسة شيكلات، ويصل إلى ستة". ويكتب شتراسلر "بداية يجب عدم المقارنة بين الحالتين، ففي العام ٢٠٠٢ كان الاقتصاد الإسرائيلي في أزمة حقيقية، حين كان يعاني ركودا اقتصاديا في أعقاب الانتفاضة، وكان هناك عجز مالي كبير في ميزانية الدولة، وعدم ثقة بالعملة المحلية وبالاقتصاد بمجمله، وحينها كانت حاجة لخطوات اقتصادية جادة من أجل لجم سباق الدولار، الذي ركض إلى الأمام بسرعة زائدة، بمعنى التسبب بتضخم مالي كبير وعدم استقرار. أما الآن فلا يجري الحديث عن أزمة اقتصادية، إطلاقًا لا، فالدولار يتراجع أمام العملات في السوق العالمية، أمام اليورو والجنيه الإسترليني وغيرهما... الدولار ببساطة عملة ضعيفة، لأن العجز في ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة وصل إلى حجم ضخم جدا، ٨٠٠ مليار دولار، ولهذا فعلى الدولار أن يضعف، من أجل سد العجز[٣٩].

"وإذا أضفنا إلى هذا حقيقة أن نسب التضخم المالي في إسرائيل في السنوات الأخيرة أقل مما هي عليه في الولايات المتحدة، وحقيقة أن لدينا (في إسرائيل) فائضًا في ميزان المدفوعات بقيمة سبعة مليارات دولار، وحقيقة أنه تتدفق علينا من الخارج المليارات التي توظف في الاقتصاد الإسرائيلي، فإن ذلك يلزمنا بتخفيض سعر الدولار، تماما كما هي الحال مع أية بضاعة أخرى". [٤٠]

ويسأل شتراسلر ما إذا يجب اعتبار تخفيض الدولار كارثة كبيرة، ويجيب كاتبا: "إن من يعاني من تراجع سعر صرف الدولار هم المصدرون، الذين باتوا يتقاضون أقل مقابل بضائعهم، وبالأساس الصناعات التقليدية الحساسة لأبسط التغييرات في الأسعار، ولهذا سيكون عليهم البحث عن أسواق جديدة، لا تتعامل بالدولار. صحيح أن هذا ليس بالأمر السهل، لكنه الحل الوحيد، لأنه لا احتمال لتدخل بنك إسرائيل في مشاكل تقنية في سعر صرف الدولار[٤١]".

عائلات الشرائح الفقيرة والمتوسطة خارج هذا الجدل

إن النقاش في إسرائيل صاخب، بل صاخب جدا، ولكنه يبقى نقاش الكبار، كبار الاقتصاد الإسرائيلي، في حين أنّ الأغلبية من الجمهور في إسرائيل لا يشعر إطلاقا بهذا الهبوط لسعر الدولار، أو على الأقل لنقل إنه لم يستفد من ارتفاع قيمة الشيكل.

إنّ جميع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية ، التي تشكل المصروف الأكبر لعائلات الشرائح الفقيرة والمتوسطة ، حافظت على حالها ، لا بل وسجلت ارتفاعات في المرحلة السابقة ، وهناك مؤشرات لارتفاعها أكثر لاحقا ، على ضوء ارتفاع أسعار الوقود . أمّا الأسعار التي تنخفض فهي أسعار البيوت وإيجاراتها وأسعار السيارات والسفر إلى خارج البلاد والكثير من البضائع المستوردة التي تعتمد الدولار ، وهذا الانخفاض لا يؤثر على مستوى مصروف العائلات الفقيرة بل والمتوسطة أيضًا .

وستخسر الصناعة في اسرائيل في ٢٠٠٨ صفقات بمقدار ٤,٤ مليار دولار في اعقاب تدهور أو انحدار شديد في سعر الدولار ؛ كذلك سيفقد نحو من ١٧ الف مكان عمل - هذا ما يبينه استطلاع قام به الخبير الاقتصادي الرئيس في اتحاد ارباب الصناعة ، روبي غينيل ، بين مصانع تتصل بالاتحاد . قال غينيل ان الاضرار بالتصدير في اعقاب تآكل الدولار سيكون بمقدار ٣,٩ مليار دولار وان الاضرار بالمبيعات للسوق المحلية سيقف على ٤٥٠ مليون دولار . واضاف غينيل انه يتوقع انخفاضا نسبته ٧٠٪ بالأرباح الصافية في مصانع الصناعة في اسرائيل . كذلك يبين الاستطلاع ان المصانع قد خسرت في ٢٠٠٧ مبلغ ٢,٦ مليار دولار ، في حين ان خسارة صفقات الاستيراد وقفت على ٢,٣ مليار .

الفصل التاسع: الإصلاحات الضريبية في إسرائيل

اعترف التقرير السنوي الصادر عن مديرية مداخيل الدولة في وزارة المالية الإسرائيلية، بأن العبء الضريبي في إسرائيل أعلى بنسبة ١٥٪ من معدل العبء في الدول الصناعية، في حين أن معطيات وزارة المالية تتوقع أن تشكل مداخيل الضرائب في العام ٢٠٠٨، ما نسبته ٦٢٪ من الميزانية العامة.

ويتضح من التقرير أن العبء الضريبي الذي يدفعه المواطنون لوزارة المالية وصل في العام الماضي ٢٠٠٧ إلى ما نسبته ٢٨،٥٪ من الناتج المحلي، وبإضافة رسوم الضمان الاجتماعي والصحي التي تخصم من الرواتب، والضرائب التي تجبيها المجالس البلدية والقروية، فإن النسبة ترتفع إلى ٣٧٪، في حين أن معدل العبء الضريبي في الدول الصناعية المتطورة المنضوية في منظمة (OECD) يصل إلى ٣٢،٢٪، ولو أن إسرائيل كانت عضوا في هذه المنظمة، لاحتلت المرتبة ١٤ من أصل ٣١ دولة في هذه المنظمة الدولية.

وحسب التقرير فإن العبء الضريبي المباشر في إسرائيل بلغ في العام ٢٠٠٤ ما نسبته ١٩٪ من الناتج بينما المعدل في منظمة دول (OECD) كان في ذلك العام ٢١٪، إلا أن ما يرفع العبء الضريبي في إسرائيل هو العبء الضريبي غير المباشر، الذي يصل إلى قرابة ١٨٪، مقابل أكثر بقليل من ١٠٪ في دول (OECD). ويقول التقرير إن ما يزيد العبء الضريبي هو تدني مداخيل المواطنين في إسرائيل مقارنة مع دول الغرب، ففي العام ٢٠٠٧ بلغ معدل الناتج المحلي للفرد ٢١ ألف دولار، وهو ما يعادل ٦٢٪ من معدل الناتج للفرد في الولايات المتحدة، وحسب هذا المقياس، فإن إسرائيل كانت ستحتل المرتبة ٢٢ من أصل ٣١ دولة في منظمة (OECD) الدولية السابق ذكرها.

وجاء أيضا أن المستقلين في سوق العمل في إسرائيل يشكلون ١٣٪ من القوى العاملة، ومداخيلهم غير الصافية تساوي ضعفي مداخيل الأجيرين، إلا أن حصتهم في ضريبة الدخل لم تكن بالقدر نفسه، فقد كانت أعلى بـ ٣٣٪ فقط من الضريبة التي يدفعها الأجيرون، أي أن معدل الضريبة لدى المستقلين كان ٢٠،٦٪ مقابل ١٤،٩٪ لدى الأجيرين.

ويرى التقرير أن هذا العبء في إسرائيل قد يرتفع من ٣٧٪ إلى ٤١٪ في حال تم سن قانون راتب التقاعد الإلزامي، الذي سيقتطع من الرواتب، لغير المنظمين في أي برنامج تقاعدي، نسبة ٥٪ من دخلهم الصافي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التقرير يدعي أن العبء الضريبي يقع بالأساس على أصحاب المداخيل العالية، إذ يظهر أن ٤٧٪ من الجمهور الذي عليه دفع ضريبة الدخل لم يصلوا إلى خط الحد الأدنى الملزم بدفع ضريبة دخل، وهم ٣٦٪ من الرجال و٦٢٪ من النساء، إلا أن مداخيل الضرائب في العام الماضي ارتفعت بنسبة ١١٪، وهو ارتفاع حاد جدا قياسا مع سنوات سابقة.

ويقول التقرير إن هذه الزيادة الحادة ناجمة عن صفقات خصخصة القطاع العام، وأيضا نتيجة عمليات بيع شركات كبرى، ومن دون هذه الصفقات كانت الزيادة في جباية الضرائب ستصل إلى ٨٪، وهي أيضا نسبة عالية جدا مقارنة

مع سنوات سابقة، وهي أعلى بضعف ونصف الضعف من نسبة ارتفاع الناتج المحلي.

يذكر في هذا المجال أن سلطة الضرائب أعلنت في السنة الماضية، أن لديها حوالي ١٠ مليارات شيكل فائضا من دفع الضرائب، وترفض وزارة المالية تحويل هذه الأموال لميزانية الدولة لسد العجز الذي يتراوح ٢,٩٪ حتى الآن، أو تحويله إلى ميزانيات الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة الرفاه، التي عانت في السنوات السابقة من تخفيض كبير فيها.

ويدعي التقرير أيضا أنه على الرغم من النسب السابقة، فإن نسبة ضريبة الدخل المباشرة على الرواتب المتدنية هي أقل من مثيلتها في الدول المتطورة، في حين أن ضريبة الدخل المباشرة على الرواتب العالية هي أعلى من مثيلاتها في دول منظمة (OECD)، ولكن ما يزيد نسبة الضرائب، كما ذكر سابقا، هو الضرائب المكملة، مثل ضريبة القيمة المضافة على المشتريات التي تبلغ نسبتها ١٥،٥٪، المفروضة على جميع المشتريات تقريبا، والضرائب على المسكن والسيارات وغيرها.

ويذكر في هذا المجال أن نسبة ضريبة الدخل والرسوم الاجتماعية والصحية التي يدفعها الأجير الذي يترواح دخله الصافي (بالنسبة للرجال) من ١٦٠٠ دولار إلى ٢٣٠٠ دولار، تتراوح من ٢٠٪ إلى ٢٦٪، وهذا يشمل أيضا حصة الأجير المنظم في تأمين التقاعد.

أما بالنسبة للنساء فإن هذه النسبة قائمة من حيث المبدأ، ولكن هناك تسهيلات ضريبية تدفع للمرأة بشكل عام، ثم تضاف تسهيلات أعلى للمتزوجات ولهن أولاد دون سن ١٨ عاما.

ويسري هذا الأمر أيضا على الضرائب المفروضة على الشركات في إسرائيل، فعلى الرغم من أن الضريبة المفروضة على هذه الشركات انخفضت خلال أربع سنوات من ٣٦٪ إلى ٣١٪، إلا أنها تبقى أعلى من معدل مثيلتها في دول منظمة (OECD)، إلا أن هذه الضريبة من المتوقع أن تشهد انخفاضا تدريجيا إلى نسبة ٢٥٪ حتى العام ٢٠١٠.

ويذكر هنا أن وزارة المالية والحكومة أقرت في العام ٢٠٠٥ برنامجا لتخفيض العبء الضريبي حتى العام ٢٠١٠، ومن يستفيد من هذا البرنامج بالأساس هم أصحاب المداخيل العالية جدا، الذين كان أعلى سقف ضريبي على مداخيلهم حتى قبل أربع سنوات يصل إلى ٦٠٪، وهذا يشمل الرسوم الاجتماعية والصحية، ولكن هذه النسبة لا تشمل كل الراتب بل أجزاء منه، ليصل بالمعدل إلى حوالي ٤٠٪، أما اليوم فإن السقف الأعلى لهذه الضريبة هو ٤٩٪، وهي نسبة تصل لدى الذين يبلغ راتبهم الصافي من خمسة آلاف دولار شهريا، وما فوق.

وتوصي مديرية الضرائب بتصحيح "الخلل" القائم في الضرائب المفروضة على الأرباح من البورصة والمداخيل من الخارج للأفراد، وهي نسب ضريبية عالية، إضافة إلى وقف عملية تقليص التسهيلات الضريبية.

ويقول التقرير إن التسهيلات الضريبية على مختلف أنواعها ستصل في العام القادم ٢٠٠٨ إلى قرابة ٨،٦ مليار دولار، وهي ما نسبته ١٨٪ من مداخيل الدولة من الضريبة، و٥٪ من الناتج المحلي.

مداخيل ضريبة البورصة ارتفعت بـ ٤٠٠٪

من جهة أخرى يتضح من تقرير الملحق الاقتصادي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن مداخيل الضرائب المفروضة على أرباح البورصة في إسرائيل قد تصل في العام الجاري إلى مستوى غير مسبوق، ١،١ مليار دولار.

ويشكل هذا المستوى الأعلى منذ أن تم فرض هذه الضريبة، ارتفاعا بنسبة ٤٠٠٪ مقارنة مع مداخيل هذه الضريبة في العام ٢٠٠٣، حين بلغ حجمها الإجمالي ٣٢٠ مليون دولار، (حسب سعر صرف الدولار في حدود ٣,٨ شيكل).

ولكن هذا الارتفاع لم يكن مفاجئا بل تدريجيا، ففي العام ٢٠٠٤ بلغ حجم هذه الضريبة ٤٥٠ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٥ حوالي ٥٢٠ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٦ حوالي ٨٧٥ مليون دولار.

وتبلغ نسبة الضريبة على أرباح البورصة ٢٥٪ يجري خصمها لدى سحب الأموال من البورصة، إذ يجري احتساب المبالغ التي تم ايداعها، والأرباح الحاصلة.

ويرى محللون أن مداخيل الضريبة المفروضة على أرباح البورصة كان من المفترض أن تكون أعلى لولا الانهيار في البورصة الذي بدأ في الأيام الأخيرة من شهر تموز الماضي، إذ تراجعت البورصة في أسبوع واحد بنسبة حوالي ١٤٪، ولكن منذ النصف الثاني من شهر أيلول الماضي، وحتى مطلع نهاية العام سجلت البورصة ارتفاعات جعلتها تعيد حوالي ١٢٪ من نقاطها، وهذا خلافا للتوقعات السابقة التي توقعت استمرار انهيار البورصة المحلية، متأثرة من بورصات العالم.

ويذكر في هذا المجال أن الضريبة تفرض أيضا على أرباح التوفيرات العادية، وتصل إلى ٢٥٪، إلا أن هذه الضريبة المفروضة على الأرباح لا تأخذ بعين الاعتبار ما يدفعه المدخر من عمولات بنكية على برامج التوفير، كما أن الأرباح من سحب اليانصيب والرهانات على مباريات كرة القدم، خاضعة لضريبة بنسبة ٢٥٪ على كل مبلغ فوق ٧٠ ألف شيكل، أي ما يعادل ١٨،٤٠٠ دولار.

وقد أقرّت الحكومة الاسرائيلية الخطة الاقتصادية الجديدة، في جلستها في ٤ شباط العام ٢٠٠٨. هذه الحكومة والتي تعتبر الأكثر تطبيقا للنهج الرأسمالي العنيف والخصخصة التي قادت للفقر، تدّعي انها تهدف من خلال خطتها الى "تشجيع العمل وتقليص الفوارق في المجتمع" ومحاربة الفقر. ولكن الحقيقة ان هدف الخطة هو انقاذ شعبية الحكومة من خلال ابراز وجه "اجتماعي" ولو زائف.

تشتمل الخطة على خمس خطوات اصلاحية: سن قانون "صندوق التقاعد الالزامي"، سن قانون "ضريبة الدخل السلبية"، تشجيع النساء على الخروج للعمل من خلال دعم حضانات الاطفال، تعزيز جهاز الرقابة على قيام ارباب العمل بتطبيق قوانين العمل، ورفع قيمة الضرائب التي تتم جبايتها من اضافات للاجر يحصل عليها من يستخدم سيارة تابعة لمكان العمل.

وتدّعي الحكومة ان هذه الخطوات، وبالذات فرض قوانين العمل وقانون الضريبة والتقاعد، من شأنها رفع اجور العمال الفقراء بشكل ملموس، وتشجيع الخروج الى العمل كبديل عن الاتكال على مخصصات البطالة وضمان الدخل.

التفسير لاقتراحات القوانين المتعلقة بالضريبة السلبية والتقاعد الالزامي، يشير الى ان معظم الأجراء ذوي الرواتب المنخفضة يعانون من عدم تقيّد اصحاب العمل بقوانين العمل، وليست لديهم اليوم برامج توفير للتقاعد، الامر الذي يدفعهم الى ما تحت خط الفقر. كما يزيد فقرهم بعد بلوغ سن التقاعد، إذ يصبحون متعلقين بمخصصات الشيخوخة الضئيلة جدا. الى مصير هؤلاء يمكن ان يصل ايضا العمال ذوو الاجور المتوسطة الذين لا يتمتعون بالحق في توفيرات التقاعد.

غير ان الخطوات التي تقترحها الحكومة لا تساعد الفقراء بقدر ما تخدم ارباب العمل والبنوك. كما انها تأتي متأخرة، غير كافية وغير قابلة للتطبيق، نظرا لاصرار الحكومة على سياسة القضاء على العمل المنظم وعلى تقليص مخصصات الامان الاجتماعي، الامر الذي سبّب تنامي الفقر واتساع الفجوات.

السؤال الاول الذي يطرح نفسه هو: اذا كان الحد الادنى للاجور الذي يتقاضاه معظم الاجراء الفقراء لا يساعدهم في التغلب على الفقر، فلماذا لا تقرر الحكومة رفعه، وتلزم ارباب العمل به؟ لكن يبدو ان الحكومة تخشى ان تهبط ارباح اصحاب العمل، وفضلت ان تدفع الزيادة في الاجور بدلا منهم، من خلال ضريبة الدخل السلبية. وتعني هذه الضريبة ان الدولة تدفع من خزينتها مبلغا معينا للعامل محدود الدخل. ولكن هذه الزيادة لا تحق لجميع العمال الفقراء، بل هي مشروطة بتعبئة نماذج عن وضع العامل المالي وكل ممتلكاته واثبات وضعه، وهو أمر غير سهل على كل مواطن.

ثانيا، لو كانت هناك نية حقيقية لدى الحكومة لمنح زيادة للعمال ذوي الاجور المنخفضة، للجأت الى تطبيق ذلك من خلال قنوات متوفرة، مثل جهاز التأمين الوطني. فاجراءات منح ضريبة الدخل السلبية تتطلب خلق اجهزة حكومية جديدة، يشكك الكثيرون في امكانية خروجها الى النور.

انتقد يورام غباي، الذي شغل في الماضي منصبا عاليا في وزارة المالية، الخطة الحكومية وكشف ان ضريبة الدخل السلبية غير قابلة للتطبيق في اسرائيل، بسبب نظام الضرائب المتبع فيها. فاسرائيل تفتقر الى النظام الضريبي المتبع في دول مثل الولايات المتحدة وكندا وفرنسا، والذي يلزم كل مواطن بتقديم تقرير سنوي عن الدخل المالي للعائلة. ويستنتج غباي استحالة تطبيق الخطة التي تشترط ان تكون لسلطة الضرائب معرفة دقيقة بوضع كل عائلة وممتلكاتها، وليس فقط باجر العامل المحدد[٤٢].

ولم يكن غباي المشكِّك الوحيد للخطة. المعلق الاقتصادي الرئيسي لصحيفة "يديعوت احرونوت"، سيفر بلوتسكر، كتب: "ان فكرة ضريبة الدخل السلبية لا تختلف في جوهرها عن مخصصات تكملة المعاش، والتي تم تطبيقها في اسرائيل قبل اكثر من ٢٥ عاما وشكلت في السابق نموذجا اثار اهتمام الاقتصاديين في العالم. غير ان السياسة الحكومية في السنوات الاخيرة أدت للقضاء شبه الكامل على هذه المخصصات، وحولتها الى اضافة هزيلة للاجر ما حرم معظم الاجراء الفقراء من الحصول عليها[٤٣]".

ويقودنا هذا الى النقطة الثالثة، فلو ان وزارة المالية كانت معنية حقيقةً بمحاربة الفقر، لعززت جهاز المخصصات التابع للتأمين الوطني، وادخلت عليه الاصلاحات اللازمة اولا لرفع دخل العمال الفقراء. وكان بالامكان تطبيق هذه الخطة على الفور، دون ادخال سلطة الضرائب في الموضوع ودون ارهاق العمال بتعبئة عدد كبير من المستندات المعقدة.

تلخيص

تناول هذا التقرير بإسهاب الوضع الاقتصادي لإسرائيل خلال العام ٢٠٠٧ من خلال النظر إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسة مثل النمو، والتغييرات البنيوية الكثيرة الحاصلة في الاقتصاد، والتغييرات الحاصلة في أجهزة الضرائب، وسن قوانين جديدة، والتغيرات على المستوى العالمي وتأثر إسرائيل منها وما إلى ذلك.

تم استعراض معظم نواحي الحياة الاقتصادية في إسرائيل. في هذا التقرير تظهر بوضوح الأحداث الاقتصادية التي شهدتها إسرائيل خلال العام ٢٠٠٧، وقد تم الأمر من خلال الاستعانة بوصف مبنى الاقتصاد وفروعه الرئيسة، السياسات الحكومية (المتغيرة مع تغير السلطة أو الأحزاب الحاكمة)، التغييرات الجمة في الناتج القومي ومعدلات نموه، مستويات البطالة، مستويات غلاء المعيشة، قوانين العمل والضرائب، التطورات المالية والتي قد تكون ذات تأثير عميق، الصراعات الداخلية بين المنظمات العمالية والوزارات المختلفة وغيره.

إلى جانب التطورات الإيجابية التي تمت الإشارة اليها من خلال هذا التقرير، فهناك بعض المؤشرات السلبية التي أثرت في هبوط أهمية الأحداث الإيجابية وبذلك تخف أهمية التحسينات المذكورة، فمثلا: إلى جانب النمو الاقتصادي بنسبة ٥,٣٪ وارتفاع مستوى المعيشة فإن هذا النمو لم يحسن الظروف الحياتية للطبقات الضعيفة والتي تعيش تحت خط الفقر وخصوصا بعد الإعلان من قبل مؤسسة التأمين الوطني عن اتساع ظواهر الفقر والبطالة بشكل ملموس، ليصبح عدد الفقراء ١,٧ مليون شخص من أصل ٧,٢ مليون نسمة يعيشون في إسرائيل مع نهاية العام ٢٠٠٧. ويقول المحللون إنه إذا نظرنا بشكل أعمق إلى وجود مثل هذه الظواهر السلبية إلى جانب التطورات الإيجابية، قد نستخلص من ذلك أن نمواً من هذا النوع يستحيل أن يكون طويل الأمد، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدما مصلحة كل الفئات السكانية بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا واولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر. السبب في ذلك يكمن في عدم قدرة النمو الاقتصادي في أن يؤدي إلى تنمية مجتمعية أو اقتصادية.

من خلال هذا التقرير، تميز اقتران الظواهر الإيجابية والسلبية على حدّ سواء. من بين الظواهر الإيجابية: نجاح الإصلاحات الضريبية بتحقيق جزء من أهدافها الرئيسة المعلنة. من جهة أخرى هناك مساوئ تتلخص في ازدياد الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الضعيفة والقوية والتي نتجت أو توسعت بالرغم عن نمو الناتج القومي بنسب لا بأس بها منذ العام ٢٠٠٤.

الطبيعة العسكرية والإحتلالية لإسرائيل تركت وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي. ويبرز هذا الأمر في حجم المصادر المقتطعة لهذه الغاية. الحرب، التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦، تركت وقعا شديدا على الوضع الاقتصادي إذ تقدر الخسائر المادية الفادحة التي تكبدتها إسرائيل خلال العام ٢٠٠٧ بعشرات المليارات من الدولارات. تم في هذا التقرير استعراض بعض هذه الخسائر، ولكن من الجدير ذكره أن الخسائر النفسية والاجتماعية قد تفوق بكثير الخسائر المادية.

وإذا أجملنا المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠٠٧ يمكننا تلخيص ذلك بما يلي :

بلغ معدل النمو ٥,٣٪ العام ٢٠٠٧ ، ليصل اجمالي معدل النمو المتراكم منذ ٢٠٠٣ الى ٢٣,٥٪ . واستمر تدفق الرساميل الاجنبية على اسرائيل وبلغ ١٤,٨ مليار دولار العام ٢٠٠٧ لتكون ثاني افضل سنة في تاريخ هذه الدولة بعد ان بلغت ٢٥,٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٦ وفق ارقام وزارة المالية . وتم هذه السنة خفض الديون العامة التي تعتبر الحلقة الضعيفة في الاقتصاد الى ٨٤٪ من اجمالي الناتج المحلي بعد ان تجاوزت سقف ١٠٠٪ في العام ٢٠٠٣ . وفي الخارج ، باتت اسرائيل اليوم رابع مصدر عالمي للأسلحة متجاوزة للمرة الاولى بريطانيا في هذه القطاع ، كما تؤكد وزارة الدفاع الإسرائيلية . وانخفض سعر صرف الدولار بنسبة ١١٪ امام الشيكل منذ بداية السنة . كما تسبب انهيار سعر صرف الدولار من جهة ثانية في بداية التخلي عن اشهار الاسعار بالدولار . فللمرة الاولى بات اكثر من نصف الشقق المطروحة للبيع او الايجار معروضا بالشيكل . وانعكس الاداء الجيد للاقتصاد في مناح عدة في ارتفاع التدريج الذي حصلت عليه اسرائيل من مؤسسات التصنيف المالي العالمية . ويفترض ان يتيح ذلك لإسرائيل ان تحسن شروط حصولها على قروض من الاسواق المالية العالمية . ومن المؤشرات الاخرى على الاداء الجيد للاقتصاد الاسرائيلي انخفاض معدل العاطلين عن العمل الى ٧,٤٪ في نهاية ٢٠٠٧ وهو ادنى مستوى منذ أحد عشر عاما ، مع زيادة في عدد السياح بنسبة ٢٤٪ خلال العام الماضي .

ومن النقاط الأخرى التي تمت مناقشتها من خلال التقرير كانت الأمور التالية :

١ . بلغت ميزانية الدولة ٣١٤ مليار شيكل ، احتلت ميزانية الأمن ١٦٪ منها .

٢ . ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية من ٨٪ إلى ١٥٪ لتوجه بذلك ضربة قاسية للشرائح الضعيفة ، بالإضافة إلى الضربات الأخرى التي وجهتها ميزانية الدولة .

٣ . إغلاق قطاع غزة بعد سيطرة حماس عليه أدت إلى خسائر يومية بقيمة ١٠ مليون شيكل .

٤ . الاضراب العام في جميع مرافق الدولة الاقتصادية أدى إلى خسائر يومية قدرت بحوالي ٨٥٠ مليون شيكل ، والتوقيع على اتفاقية أجور تعطي العاملين في القطاع العام بنسبة ٥٪ .

٥ . وضع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل مزر جدا ، ويتطلب تغييرا جذريا في توجه السلطات الإسرائيلية وطرق تعاملها مع هذه الفئات التي تعاني ظلما مستمرا ومجحفا . هذا الظلم ولد انفجارا كانت نتائجه قاسية جدا على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل . إن بضع جهات رسمية تعي خطورة هذا الوضع وتدعو إلى تغييره .

مصادر مختارة

١ . تقارير بنك إسرائيل (www.bankisrael.gov.il).
٢ . تقارير دائرة الإحصاءات المركزية (www.cbs.gov.il).
٣ . تقارير مؤسسة التأمين الوطني (www.btl.gov.il).
٤ . تقارير وزارة المالية (www.mof.gov.il).
٥ . موقع المشهد الإسرائيلي (http://almash-had.madarcenter.org)

الهوامش

١ سعر صرف الدولار مع انتهاء العام ٢٠٠٧ هو ٣,٨ شيكل للدولار الواحد.

٢ الهستدروت هي الاتحاد العام لنقابات العمال في إسرائيل وتعمل منذ العام ١٩٢٠ وتنظم بين صفوفها عمالا من جميع القطاعات الإنتاجية والعامة

٣ أنظر المشهد الإسرائيلي ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٧

٤ أنظر تقرير بنك إسرائيل لعام ٢٠٠٧

٥ شركة "طيفع" الرائدة في مجال الأدوية، شركة "أمدوكس" الرائدة في مجال الهاي تك، شركة "تشك بوينت" الرائدة في مجال صيانة المعلومات وغيرها.

٦ القطاع الإنتاجي يشمل فروع الصناعة على اختلاف أنواعها، فروع التجارة، فرع البناء، المواصلات والاتصالات، فرع الفندقة وفروع الخدمات الإنتاجية.

٧ قد تفيد مقارنة تكاليف حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان مع حرب أكتوبر العام ١٩٧٣ والتي ساوت تكلفتها مجمل الناتج المحلي البالغ ٤٠ مليار دولار حينها.

٨ صحيفة "وول ستريت جورنال" (العدد الصادر بتاريخ ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٧ في مقال للكاتب توماس ستوفر)

٩ أنظر تقرير البنك الدولي للتجارة والتطوير للعام ٢٠٠٧

١٠ هي منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي Organization of Economic Cooperation and Development

١١ سيتم تحليل الرسوم البيانية واللوائح في البند المخصص لتحليل وقائع الاقتصاد الإسرائيلي لاحقًا.

١٢ دائرة الإحصاءات المركزية www.cbs.gov.il

١٣ من أصل ١٠٨ آلاف عامل انضموا إلى دائرة المشتغلين منهم ١٩ ألف عامل في فروع التربية، ١٦ ألف عامل في فرع البناء والباقي في فروع أخرى.

١٤ هو معهد الأبحاث الزراعية الأكبر في إسرائيل

١٥ تقرير مراقب الدولة رقم ٥٦ للعام ٢٠٠٧

١٦ لتفاصيل أوفى حول هذا الموضوع أنظر التقرير الإستراتيجي الصادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار– للعامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ في الفصول المتعلقة بتأثير الانتفاضتين الأولى والثانية على الاقتصاد الإسرائيلي .

١٧ التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٤

١٨ لتفاصيل أوفى حول الاستقطاب الطبقي أنظر الفصل الخاص عن "المشهد الإجتماعي" في هذا التفرير للبروفسور عزيز حيدر

١٩ يشمل المشهد الاقتصادي في التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٥ شرحا مفصلا حول اتباع السياسة الليبرالية والنيوليبرالية والتي بدأ بتطبيقها بشكل ملموس رئيس الحكومة السابق ورئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو ، من خلال معاينة دقيقة لكل التبعات والإسقاطات المتعلقة بهذه السياسة .

٢٠ الحساب الجاري يشمل صادرات وواردات البضائع والخدمات بالإضافة إلى دخل الدولة من الفوائد على القروض التي تم إعطاؤها لدول أخرى والفوائد التي تم دفعها على قروض تم استلامها من دول أخرى .

٢١ هو جزء من ميزان المدفوعات ويبين حجم الاستثمارات الإسرائيلية في خارج البلاد وحجم الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل

٢٢ هو الفرق بين حجم الاستثمارات الإسرائيلية في خارج البلاد وبين حجم الاستثمارات الأجنبية داخل إسرائيل .

٢٣ منها حوالي ١٢ مليار دولار استثمارات بشركات إنتاجية أجنبية عن طريق الاستثمار المباشر والاستثمار في الأوراق النقدية المتداولة

٢٤ صحيفة يديعوت أحرونوت، ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٧

٢٥ صحيفة ذي ماركر ، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٧

٢٦ أنظر صحيفة القدس (العدد الصادر بتاريخ ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧)

٢٧ تم تفصيل مراحل الاقتصاد الإسرائيلي من خلال المشهد الاقتصادي في التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٤

٢٨ العدد الصادر في ١٦/ ٣/ ٢٠٠٧

٢٩ وهو قانون يلازم إقرار الميزانية العامة ، ويتضمن سلسلة من الإجراءات القانونية ذات الطابع الاقتصادي ، التي تطالب وزارة المالية بإقرارها دفعة واحدة ، بزعم أنها تساعد تطبيق الميزانية العامة ، على الرغم من إقرار المحكمة العليا بأن هذا القانون ، الذي تعمل به الحكومات الإسرائيلية منذ أكثر من ٢٥ عاما ، يتناقض مع الأسس الديمقراطية .

٣٠ أنظر نشرة "سينات" المتخصصة بالشؤون الاقتصادية السياسية وهي نشرة داخلية توزع كمادة خلفية على الهيئات القيادية والأوساط الرسمية في إسرائيل

٣١ برئاسة دافيد بروديت ، مدير عام وزارة المالية سابقا

٣٢ شلومو سفيرسكي من مركز "أدفا" لبحث السياسة الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل

٣٣ أنظر المشهد الإسرائيلي في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٧

٣٤ سعر صرف الدولار الواحد هو ٣,٨ شيكل (عند نهاية العام ٢٠٠٧)

٣٥ معطيات دائرة الإحصاءات المركزية تقول أن سلة المواد الغذائية ارتفعت بقيمة ٨٠ شيكلا (من ٨٠٠ إلى ٨٨٠ شيكلا) خلال الشهرين الأخيرين .

٣٦ إبراهيم صرصور ، شيلي يحيموفيتش وغيرهما .

٣٧ شركة عائلية يملكها مردخاي يونه تأسست العام ١٩٦٨ وأنشأت آلاف الشقق السكنية خاصة في الوسط المتدين ومئات المراكز التجارية وعشرات الفنادق في أرجاء إسرائيل .

٣٨ العدد الصادر بتاريخ 20.2.2008

٣٩ صحيفة "هآرتس" العدد الصادر في ١٣/ ١/ ٢٠٠٨

٤٠ صحيفة "هآرتس" العدد الصادر في ١٣/ ١/ ٢٠٠٨

٤١ صحيفة "هآرتس" العدد الصادر في ١٣/ ١/ ٢٠٠٨

٤٢ صحيفة "هآرتس" العدد الصادر في ١٧/ ١/ ٢٠٠٨

٤٣ موقع Ynet، ٢/ ٢/ ٢٠٠٧

(٥)

المشهد الاجتماعي

أ.د. عزيز حيدر

مقدمة

يصادف في العام ٢٠٠٨ مرور ٦٠ عاماً على إعلان دولة إسرائيل. لهذا يكتسب التقرير الإستراتيجي للعام ٢٠٠٧ أهمية خاصة لكونه يقدم المؤشرات إلى نتائج التطورات والأحداث التي مر بها المجتمع في ستة عقود. فالتقرير الاستراتيجي يشير إلى الوضع الذي وصله هذا المجتمع في تطوره واتجاه التطورات الحالية وتأثيرها على مستقبله. كما أن هذا التقرير يشمل التطورات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي بعد حرب لبنان الثانية، والتي كانت لها تداعيات ومضاعفات وتبعات مهمة وكشفت عن مؤشرات اجتماعية ذات أبعاد عميقة. نظراً للأهمية التي نعزوها لهذا التقرير فإننا سنسهب في وصف بعض الظواهر في محاولة لرسم بروفيل عام للوضع الاجتماعي مع التركيز على التطورات في العام ٢٠٠٧. غني عن الذكر أن التطورات الداخلية قد تأثرت أيضاً بعمليات العولمة والخصخصة الاقتصادية وانحسار دور الدولة وتراجعها مقابل نمو قوة المجتمع المدني ورأس المال والأحداث السياسية والعسكرية في المنطقة.

تعتبر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية من المؤشرات المهمة في الدراسات الإستراتيجية اليوم على اعتبار أنها تقيس درجة مناعة المجتمع ومدى قدرته على مواجهة الأزمات الخارجية والداخلية. هذه الخصائص يتم التعبير عنها في الأبحاث العلمية عن طريق قياس أربعة أنواع من رأس المال: رأس المال البشري، رأس المال المؤسسي، رأس المال المنتج ورأس المال البيئي. تحدد هذه المؤشرات درجة تطور المجتمع والدولة وتستخدم في مقارنة الدول على سلم التطور والمناعة. ورغم إمكانية الفصل بين هذه المؤشرات لأغراض التقييم والمقارنة فهي متشابكة ومتداخلة وتؤثر في بعضها البعض، بحيث أن المؤشر الذي يعتبر مرة متغيرا ثابتا يعتبر في حالات أخرى مؤشرا تابعا. وهكذا فإن الخصائص الاجتماعية التي نركز عليها في هذا الفصل هي نتاج لمستوى تطور رؤوس الأموال الأربعة المذكورة ولكنها في الوقت نفسه تعتبر خصائص ذات تأثير على تحديد مستوى رأس المال من جميع الأنواع ومستوى استخدامها في عملية التطور وكذلك مؤشرات على درجة المناعة. فهي تعتبر محددات مهمة لدرجة التضامن الاجتماعي ودرجة

تضامن المجتمع ومكوناته المختلفة مع الدولة ومدى استعداد الجماعات والأفراد لبذل مجهودهم للمساهمة في عملية التطور وشعورهم بأن الدولة توفر أسباب الرفاهية لسكانها.

بناء على ما تقدم فإن هذا الفصل يعنى بالتركيبة السكانية، التركيبة الإثنية، نتائج الهجرة إلى إسرائيل وأثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الخصائص الاجتماعية في إسرائيل، ومن ثم تأثير هذه الخصائص على احتمالات مواجهة الأزمات الخارجية والداخلية.

التركيب السكاني: إن التركيب السكاني في العام ٢٠٠٧ هو حصيلة تطورات عميقة استمرت منذ قيام إسرائيل. لكن لا شك في أن التطورات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي، منذ ١٩٦٧، كانت سريعة وحاسمة في تشكيل التركيب السكاني، الإثني والثقافي، وتشكل القطاعات الإثنية والطبقية المنغلقة على نفسها. وكان من أهم نتائج هذه التطورات الانقلاب السياسي العام ١٩٧٧، الذي ساهم في تسريع وتيرة التغيرات وتعميق عملية تبلور هذه القطاعات. ويجدر بنا أن نؤكد أن تعديل قانون "العودة" العام ١٩٧٠ كان قد وضع الأساس القانوني لتوسيع حدود الهوية المدنية الإسرائيلية، بحيث تشمل مهاجرين غير- يهود، وإحداث التحولات الجوهرية في التركيب السكاني والإثني، ومن هنا إحداث تحولات جذرية في مضمون الهوية القومية والدينية والمواقف من الهجرة.

الهجرة وتحول التركيب السكاني: ليس من الممكن تقدير التأثير الذي يمكن أن ينتج عن الهجرة في عام واحد مهما كان حجم هذه الهجرة. وإضافة لذلك فإن عدد المهاجرين إلى إسرائيل تضاءل في السنوات الأخيرة إلى حدّ كبير، ولذلك فإن ما يمكن عمله هو دراسة نتائج الهجرة المتراكمة منذ قيام إسرائيل وتحديد أثرها في التركيب السكاني.

تعتبر إسرائيل إحدى الدول البارزة في استيعاب المهاجرين منذ الحرب العالمية الثانية، مثل دول الهجرة الأخرى في العالم (كندا، الولايات المتحدة، أوستراليا ونيوزيلاندا). ولذلك فإن الهجرة كانت العامل الأهم في تغيير تركيب السكان الديمغرافي والإثني، ومن هنا تأثيرها العميق في التحولات والتطورات التي حصلت وتحصل في شتى المجالات.

شكلت الهجرة واحداً من العوامل الرئيسة في زيادة عدد السكان قبل قيام إسرائيل وبعده ولذلك فميزة سكان إسرائيل أنهم مهاجرون مستوطنون. ففي الفترة ١٩٤٨- ٢٠٠٦ هاجر إليها أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون، شكلوا حوالي ٤٠٪ من الزيادة في عدد السكان في هذه الفترة[١].

كما أسلفنا، في العام ١٩٧٠ كرست الدولة ثقل الانتماء الإثني بصورة عميقة، على حساب الجغرافيا، بواسطة تعديل قانون العودة ومنح الحق بالهجرة للذرية غير اليهودية التي تنتمي لأصل يهودي حتى الجيل الثالث. وبهذا فقد سمح التعديل بهجرة مئات الآلاف من غير اليهود يشكلون نسبة عالية من مجمل المهاجرين وما زالت هذه النسبة ترتفع من عام لعام. وهي تؤثر في تركيبة السكان الإثنية وتخلق خلافات شديدة بين الفئات الاجتماعية المختلفة وخاصة بين المتدينين وغير- المتدينين. كان من نتائج هذه الهجرة الأولية تغيير تصنيف السكان في السجلات الرسمية وخاصة وزارة الداخلية.

فبسبب هذه الهجرة أجريت تغييرات أساسية على تصنيف السكان حسب الدين وعلى تعريف الفئات السكانية ابتداء من المسح السكاني العام ١٩٩٥ [٢]: إذ بدأت دائرة الإحصاء المركزية ووزارة الداخلية تميز بين المسيحيين العرب ومسيحيين آخرين وأضيفت فئة جديدة للتصنيفات السكانية هي فئة "غير مصنفين حسب الدين". بالإضافة إلى هذه

الفئة هناك جماعات صغيرة تنتمي للبوذية والهندوسية والسمرة يوضع جميعهم ضمن فئة "آخرون". وقد جمع كل هؤلاء مع السكان اليهود في فئة واحدة تسمى "اليهود وآخرون"، مقابل "العرب"، منذ العام ٢٠٠٢. كما يشمل السكان منذ العام ٢٠٠٠ حوالي خمسة آلاف لبنانيين منحت لهم الهوية الإسرائيلية. ومعظمهم (٣٥٠٠) سجلوا من دون الإشارة إلى دينهم، إلا أن هذه الفئة تم ضمها في النشرات الرسمية إلى السكان العرب[٣].

بهذا فإننا أمام ظاهرة جديدة تتمثل في تشكيل القطاع الإسرائيلي غير اليهودي. ويشير هذا التحول في السياسة الإسرائيلية نحو الهجرة إلى تحول عميق في الفكر الصهيوني التقليدي وخاصة في قضية صبغة الدولة اليهودية. للدلالة على التأثير الذي أحدثته هذه الهجرة في الحلبة السياسية تكفي الإشارة إلى أن تصويت المهاجرين غير- اليهود في انتخابات الكنيست العام ٢٠٠٣ تسبب في النجاح الكبير الذي حصل عليه حزب شينوي. إذ كان تصويتهم بالأساس ضد المتدينين الذين يقفون حائلاً أمام حل مشاكلهم التي تنبع من كونهم ليسوا يهوداً خاصة في الأحوال الشخصية. ومن المؤكد أن هذا التحول وما سببه من تغيير في التركيب السكاني سوف تكون له نتائج بعيدة المدى في كل مجالات الحياة وبشكل خاص في قضية تعريف الدولة والعلاقة بين الدولة والدين. وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الإسرائيليين من غير اليهود تشغل بال الكثير من المفكرين والسياسيين، وهي تعتبر واحدة من أهم القضايا التي يتداولها المجتمع الإسرائيلي، خاصة إثر القرارات المهمة التي اتخذت بشأنها العام ٢٠٠٧.

وبتأثير تركيبة المهاجرين الإثنية منذ ٢٠٠١ فقد هبطت نسبة اليهود إلى ٧٦٪ والباقي هم "الآخرون"، دون حساب عدد العمال الأجانب وأبناء عائلاتهم.

جدول رقم ١ : سكان إسرائيل في نهاية العام ٢٠٠٥ حسب الدين (بالآلاف)[٤]

المجموع	٦،٧٥٧,٢
اليهود وآخرون	٥،٦١٣,٦
منهم : اليهود	٥،٣١٣,٨
مسيحيون غير عرب	٢٧,٧
غير مصنفين حسب الدين	٢٧٢,٢
العرب	١،١٤٨,٦
منهم : المسلمون	٨٩٩,٧
المسيحيون	١٣٣,٨
الدروز	١١٥,٢

المصدر: تم حسابها من كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦، جدول ٢,١ و ٢,٧، وهي لا تشمل حوالي ٢٣٣,٥ سكان القدس الشرقية، بينما تشمل حوالي العشرين ألف نسمة من العرب ذوي الجنسية الإسرائيلية المقيمين في مدينة القدس وقرى بيت صفافا وأبو غوش وبيت نقوبا

منذ العام ٢٠٠٠ يتقلص عدد المهاجرين وترتفع نسبة المهاجرين غير اليهود بينهم. فقد انخفضت نسبتهم من الزيادة السكانية في الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٦ إلى ١٦٪ فقط[٥]. في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ وصل حوالي ١٣٣ ألف مهاجر منهم فقط حوالي ٦٠٪ يهود[٦]، وفي العام ٢٠٠٧ وصل ١٣ ألف مهاجر حسب قانون "العودة" منهم حوالي ١٠ آلاف غير يهود[٧].

في العام ٢٠٠٧ حدث تحول مهم في موقف الدولة والمتدينين من المهاجرين غير اليهود إثر الاتفاق الذي وقعه الحاخام شلومو عمار (شرقي) مع وزير العدل لتقديم مشروع قانون يسمح بالزواج المدني داخل فئة غير اليهود، ما يعني الاعتراف المباشر بهذه الفئة من "غير المصنفين حسب الدين" في إسرائيل.

إن أهمية الهجرة تتجاوز التأثير على حجم السكان ومعدلات الزيادة بأنها تشكل متغيراً مهماً في تحديد خصائص المجتمع الإثنية والثقافية وتشكيل البناء الطبقي والتوزيع الجغرافي للسكان. ويكمن هذا التأثير في طبيعة التركيب الإثني للمهاجرين الذي أثر على تركيب السكان.

التوزيع الجغرافي للسكان

تأثر التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل بسياسة استيعاب المهاجرين وسياسة توزيع السكان التي اتبعتها الدولة منذ نشأتها؛ في السنوات الأولى من قيام إسرائيل وجهت الحكومات الأولى أهمية خاصة لتوزيع السكان في المناطق البعيدة عن مركز البلاد (الشمال والجنوب) والقدس. كما وجهت اهتماماً خاصاً لقضية تهويد الجليل نظراً لكونه يشمل الجزء الأكبر من السكان العرب.

جدول رقم ٢ : التغيير في توزيع السكان حسب الألوية ١٩٤٨- ٢٠٠٥

	١٩٤٨		٢٠٠٥	
	الآلاف	النسبة	الآلاف	النسبة
المجموع	٨٧٢,٧	١٠٠	٦،٩٩٠,٧	١٠٠
القدس	٨٧,١	١٠,٢	٨٥١,٤	١٢,٢
الشمال	١٤٤,٠	١٦,٨	١،١٨٥,٤	١٧,٠
حيفا	١٧٥,١	٢٠,٥	٨٥٨,٠	١٢,٣
المركز	١٢٢,٠	١٤,٣	١،٦٤٩,٨	٢٣,٦
تل-أبيب	٣٠٥,٧	٣٥,٧	١،١٩٠,٠	١٧,٠
الجنوب	٢١,٤	٢,٥	١،٠٠٢,٤	١٤,٣
الضفة الغربية (يهودا والسامرة)	--	--	٢٤٧,٣	٣,٥

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠٦، جدول ٢,٧

رغم عدم تغيير سياسة توزيع السكان المعلنة فقد أدى اتجاه التوزيع وتطبيقاته العملية إلى تركيز السكان في مركز

البلاد والساحل بمساعدة الحكم المركزي (٩, ٥٢٪ في المركز وتل-أبيب وحيفا إضافة إلى أن مدينتي عسقلان وأشدود الساحليتين تعتبران من لواء الجنوب).

أصبح من الصعب تقسيم سكان إسرائيل حسب المنشأ كما كان متبعاً: فتقسيمهم إلى أشكناز وشرقيين كان يعتمد على المعطيات حول مكان ولادة المهاجر ومكان ولادة الأب بالنسبة للجيل الأول الذي ولد في البلاد. بما أن المعطيات الرسمية تعتبر الجيل الثالث "مواليد إسرائيل" من دون الإشارة إلى بلد الجد فإنه لا يمكن التمييز بين مواليد البلاد من أصل أشكنازي أو من أصل شرقي. وتصل نسبة هؤلاء إلى ٣٥,٥٪ من سكان إسرائيل ويسجلون على اعتبار أن منشأهم إسرائيل. لذلك فإن المعطيات حول تركيز كل فئة في المناطق الجغرافية المختلفة تشمل فقط المهاجرين وأبناءهم وتستثني الجيل الثالث.

جدول رقم٣: توزيع اليهود حسب المنشأ في نهاية العام ٢٠٠٦

مواليد إسرائيل	٣٥,٥٪
آسيا	١٢,٨٪
إفريقيا	١٥,٨٪
أوروبا-أميركا	٣٥,٩٪

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧، جدول ٢,٢٥

يتضح من المعطيات أن الجيل الثاني من مواليد إسرائيل (أبناء مواليد إسرائيل) ويشكلون أكثر من ثلث سكان البلاد نسبتهم عالية جدا في مدن مركز البلاد والقريبة منها وفي المستوطنات في الضفة والقطاع[٨].

أما اليهود من اصل أوروبي-أميركي فيشكلون حوالي ٣٦٪ من السكان، ويتركز هؤلاء في مناطق حيفا وتل- ابيب وقضاء عسقلان (أي مناطق الساحل) بنسبة أعلى بكثير من نسبتهم القطرية. وأما اليهود من اصل إفريقي فان تركيزهم أعلى من نسبتهم القطرية (١٦٪) في أقضية صفد، عسقلان وبئر السبع[٩].

في السنوات الأخيرة تتواصل نفس وجهات الهجرة الداخلية المعروفة منذ فترة طويلة: هناك ثلاث مناطق كانت الهجرة إليها إيجابية، هي لواء المركز ولواء تل-أبيب والضفة الغربية وكانت أعلى نسبة من الهجرة الداخلية إلى الضفة حيث بلغت ثلث عدد المهاجرين[١٠].

ويتبين أن الهجرة من الأقضية القروية البعيدة عن مركز البلاد ناتجة عن تنقل مهاجري سنوات التسعين[١١]. ما يعني أن المهاجرين الجدد يتنقلون في اتجاهين متعاكسين: منهم من ينتقل من المناطق البعيدة عن المركز (خاصة جنوب البلاد) إلى المناطق الساحلية ومنهم من يتركون المركز إلى مناطق بعيدة (خاصة شمال البلاد).

يمكن أن نستنتج أن توزيع السكان في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ يتناقض مع السياسة التي وضعتها الدولة عند قيامها وهو مؤشر واضح على فشل سياسة توزيع المهاجرين ما عدا النجاح الجزئي في إسكان الجنوب.

تكمن أهمية توزيع السكان في أنها تشكل مؤشرًا على الفرص الاقتصادية: ذلك أن معدلات البطالة والفقر في

الأطراف أعلى منها في المركز . كما أن نسبة السكان الشرقيين في الأطراف خاصة مدن التطوير أعلى من نسبة السكان الغربيين ما يعني أن هناك تطابقا معينا بين مكان السكن والمنشأ والوضع الاقتصادي[١٢] .

الشروخ الإثنية في إسرائيل ٢٠٠٧

إن أكثر ما يميز الشروخ الإثنية في إسرائيل اليوم هو اتساع الفجوة بين شرائح المجتمع واتساع اللامساواة في توزيع موارده على أساس إثني وتبلور الهويات الثقافية والحدود بينها . ويرافق ذلك التحولات في معنى ومضمون الهوية . وقد تأثرت هذه التحولات بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بالخصخصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعولمة وتغيير نظام الضمان الاجتماعي ، والتي أدت إلى توسيع الفجوات بين الشرائح الاجتماعية وبين الجماعات الإثنية (كما سنوضح لاحقاً) .

شملت عملية الخصخصة والليبرالية الاجتماعية والثقافية جميع نواحي الحياة وحملت في طياتها الاعتراف بشرعية " التعدد الثقافي " في إسرائيل . هذا الاعتراف بالتعددية يتناقض مع الفكرة الصهيونية المركزية لدمج الجاليات التي تمثلت في تطبيق سياسة " فرن الصهر " . والحقيقة أن هذا الاعتراف يعني تكريس تقسيم المجتمع إلى قطاعات إثنية والاعتراف بالمصالح المختلفة لهذه القطاعات والقبول بمبدأ التنافس على توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والنفوذ . وقد أدى تمثيل هذه القطاعات بواسطة أحزاب سياسية خاصة بها إلى تحويلها إلى قطاعات منغلقة على نفسها . وأصبح واضحاً أن قضايا العلاقات بين الفئات المختلفة وجماعات الهوية تلازم التحولات الاقتصادية .

تؤدي العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد وقضايا الهوية (التطابق بين الوضع الاقتصادي والانتماء الإثني) إلى تحولات في التركيب الإثني للسكان وإلى أن يعيش المجتمع الإسرائيلي صراعاً دائماً بين مجموعات مختلفة على محاور متعددة (الفجوات الاقتصادية ، الانتماء الإثني ، مستوى التعليم ، درجة التدين ، مكان السكن) ، متداخلة ومتشابكة ومتقاطعة وبزخم مختلف[١٣] .

منذ هجرة اليهود الشرقيين ، خاصة من المغرب ، عكس التعبير "الشرخ الإثني" الفروق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمهنية بين الشرقيين والغربيين رغم أنه لم يعد يعكس الواقع بدقة : في المعطيات الرسمية يتم التمييز بين مواليد آسيا وإفريقيا وبين مواليد أوروبا وأميركا وهذا تسبب في اعتبارهما وحدتي تحليل أساسيتين . ولكن ارتفاع نسبة مواليد البلاد أدى إلى التمييز بينهما حسب منشأ الأب . كما أن بروز جماعات مهاجرة من بلد معين (مثل الروس والأثيوبيين) أعطى أهمية أكبر لخصائصهم من التقسيمات السابقة .

يضم الشرقيون فئات وشرائح عديدة غير منسجمة في كثير من الخصائص مثل المنشأ ، اللهجة ، نمط الحياة ، درجة التدين والميول السياسية . تعرف الغالبية العظمى من الشرقيين نفسها بأنها "يهود تقليديون" أو "محافظون" ، إلا أن هذا التعريف لا يعني أنهم جماعة منسجمة في درجة تدينها وتقليديتها . فبينهم شرائح يمكن أن تعتبر جزءًا من المتدينين الحريديم وفي طرف آخر شرائح يمكن أن تصنف على الفئات العلمانية . ولكن المجتمع الشرقي الحريدي كان في الأساس رد فعل ثقافي وسياسي من الجيل الثاني والثالث على أسلوب الاستيعاب المذل الذي استخدمته الدولة

مع الجيل الأول[١٤].

في العام ٢٠٠٧ استمرت حركة شاس في تزويد الحريديم الشرقيين بالبنية التحتية (مؤسسات الحركة المتنوعة) والتنظيم السياسي والموارد المادية. بالمقابل، احتفلت حركة "القوس الشرقي" العام ٢٠٠٧ بمرور عشر سنوات على تأسيسها. ارتبط نشوء الحركة بمحاولة الشرقيين ذوي الميول العلمانية الاندماج في النخبة الحاكمة عن طريق الاندماج في شرائح الطبقة الوسطى الإسرائيلية. اتبعت هذه النخبة استراتيجية تمثلت في السكن في الضواحي والمناطق الأشكنازية، والاستثمار في التعليم الأكاديمي والمبادرات الاقتصادية لضمان الحراك المهني- الاقتصادي وكذلك استخدموا استراتيجية "الزواج المختلط". هكذا نشأت نخبة شرقية سياسية، اقتصادية وثقافية مشابهة في خصائصها الطبقة الوسطى الإسرائيلية الأشكنازية. قادت هذه النخبة شبه ثورة شرقية- علمانية نخبوية منذ أواسط التسعينيات. فقد كان ظهور حركة "القوس الشرقي" ونشاطها استمراراً للثورة الثقافية التي بدأها الشرقيون في نهاية السبعينيات. وأعقب ظهورها حركة ثقافية قوية في مجال المسرح ونشر الكتب وحركة نسوية شرقية "أحوتي". ولكن نجاح هذه الحركة بقي محدودا لأنها لم تتحول إلى حركة شعبية[١٥]. يذكر أن الخلافات الداخلية بين قادة الحركة شملت العديد من المجالات مثل الموقف من المتدينين الشرقيين والثقافة العربية وغيرها ما أدى إلى انسحاب عدد من المؤسسين وضعف أداء الحركة[١٦]

في العام ٢٠٠٧ كشف عن عدد غير قليل من حالات التمييز في مؤسسات التعليم الحريدي بين الغربيين والشرقيين وفي حالات عديدة تم الفصل بين الطلاب من الطرفين في المؤسسة نفسها أو فصل بين المؤسسات[١٧]. وفي هذا العام حسمت واحدة من أبرز قضايا التمييز ضد الشرقيين في مؤسسات التعليم الحريدي: قدمت منذ سنوات شكوى للمحكمة ضد رفض الطالبات الشرقيات في المدارس فوق الثانوية التابعة للحريديم اللتوانيين، وتبين أن المسؤولين عن الجهاز خصصوا حصة تساوي ٣٠٪ للشرقيات. أخيراً انتهى النقاش القانوني بقرار يفرض إجراء امتحان قبول لجميع المتقدمات للالتحاق ويقوم بإجرائه طرف خارجي[١٨].

تشير التطورات في العام ٢٠٠٧ إلى أن الشرخ الأشكنازي- الشرقي ما زال أساسياً في فهم التطورات في إسرائيل رغم أن تعابيره اختلفت عن الماضي: تميز العقدين الأخيرين بتغلغل الشرقيين في مؤسسات الدولة المختلفة وإحياء ثقافتهم وتصاعد قوتهم السياسية. نتج عن ذلك شعور الأشكناز بالخوف من تراجع قوتهم وهيمنتهم. واشتد هذا الشعور أكثر عندما تبين أن المهاجرين من روسيا لم ينضموا إلى الأشكناز، وإنما يعتبرون أنفسهم جالية متميزة عن كل الإسرائيليين، واتجهوا نحو تنظيم أنفسهم سياسياً وكرسوا اختلافهم الاجتماعي والثقافي في شتى المجالات. كما أن تصاعد قوة المتدينين الحريديم من أصل غربي (متمثلة بسن القوانين والتمويل الحكومي لمؤسساتهم) شكل مصدر خوف لدى الأشكناز العلمانيين على استمرار هيمنتهم في المجتمع الإسرائيلي.

على هذه الخلفية شهدت السنوات الأخيرة، منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، توسع الفعاليات التي تبرز تشكيل القطاع الإثني الأشكنازي في المجتمع الإسرائيلي(أنظر لاحقاً). ويمكن اعتبار هذه الظاهرة من أهم التطورات التي شهدتها إسرائيل منذ عهد الاستيطان وحتى الآن. فهي ظاهرة تحمل أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية مهمة

جداً: فهي تؤشر إلى انحسار الهيمنة الأشكنازية بصفتها النمط الثقافي والاجتماعي الذي يعكس "الإسرائيلية"، أي أنها التيار المركزي الذي يفترض أن يقترب منه ويتقمصه المهاجرون غير الأشكناز. وليس هناك شك في أن هذا التطور جاء على خلفية تبلور القطاعات الإثنية في إسرائيل ورد فعل على الهجمة التي بدأها الشرقيون والمتدينون منذ سنوات ضد هيمنة الأشكناز في جميع مجالات الحياة وضد التطابق بين الأشكنازية والدولة. يأتي هذا الشعور والسلوك من جانب الأشكناز رغم أنه بعد ستة عقود على قيام الدولة ما زالت معظم النخب السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية في إسرائيل من أصول أشكنازية. لكن من جهة أخرى، تميزت السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٦ ببروز الشرقيين في أعلى درجات السياسة في إسرائيل. فقد أشغلوا الوزارات المهمة في الحكومات المتعاقبة (المالية، الخارجية، الدفاع)، وصلوا إلى قيادة أحزاب كبيرة، تنافسوا على رئاسة الوزراء ونجحوا في الوصول إلى رئاسة الدولة. في العام ٢٠٠٧ اختفوا جميعا عن المناصب القيادية في الحكومة والأحزاب، والوزراء الشرقيون في الحكومة يشغلون وزارات لا تعتبر مهمة[١٩]. كذلك تجدر الإشارة إلى أن العقد الأخير شهد زيادة تأثير الشرقيين في الجيش إثر نجاح عدد ملموس منهم في الوصول إلى مواقع القيادة. وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن الكثير من الشرقيين اعتبروا قضية رئيس الدولة السابق، موشيه قصاب، مؤشراً على ملاحقة النخب الأشكنازية لهم.

في هذا السياق الإثني نرصد واحدة من أهم التطورات الاجتماعية التي مر بها المجتمع الإسرائيلي منذ قيام الدولة. وهي تتمثل في بدايات ظهور قطاع إثني جديد هو "القطاع الأشكنازي". فحتى وقت قريب لم يظهر على السطح القطاع الذي يمثل نمط حياة وأفكار الإسرائيليين القدامى. وهذا القطاع ما زال منقسماً على نفسه، سياسياً، وحتى الانتخابات الأخيرة مثلته ثلاثة أحزاب حالياً وهي "شينوي" و "ميرتس" و "إسرائيل الأخرى". أما بعد انتخابات العام ٢٠٠٦ فإن ميرتس هو الحزب الوحيد الذي يمثله، إلا أن القيادات الأشكنازية العلمانية عادت وسيطرت على جميع الأحزاب الكبيرة. ولكن السنوات الأخيرة شهدت تطوراً مهماً تمثل في بداية الدعوة لتعزيز هوية أشكنازية مختلفة عن الهوية الإسرائيلية التي يدعون أنها سلبتهم تميزهم وأصبحت تعني مضامين مختلفة عن المضامين التي حاول مؤسسو الحركة الصهيونية والدولة "الأشكناز" ترسيخها.

بدأت النشاطات التي تهدف إلى تنمية وتعزيز الهوية الأشكنازية في أواخر التسعينيات. شملت هذه الفعاليات إنتاج أفلام سينمائية وتلفزيونية ونشر كتب ومقالات وعقد ندوات ومؤتمرات وجدل مستمر في وسائل الإعلام وبشكل بارز جداً في مواقع الإنترنت. وكذلك البحث في الاختلاف بين الفئات التي تشكل مجتمعة الجماعة الأشكنازية. كذلك يلاحظ أن بين النشاطات البارزة التي يقوم بها الشباب من أصل أشكنازي تعلم الإيديش.

من الملاحظ أن الفعاليات والنشاطات المترددة والخجولة في بدايتها بدأت تأخذ منحى مختلفا في العام ٢٠٠٥: فقد تحولت إلى نشاطات واسعة الانتشار، لا تتورع عن مواجهة الخطاب الشرقي ولا تأخذ بالاعتبار ردود الفعل المحتملة في المجتمع الإسرائيلي.

في نهاية العام ٢٠٠٥ عرض في إسرائيل فيلم سينمائي عنوانه "الأشكناز" يروي قصة مجموعة من الشباب الذين يرغبون في العودة إلى جذورهم الأشكنازية التي محتها الكارثة والصهيونية بهدف خلق الإسرائيلي الجديد الذي ينكر

تراثه الأشكنازي، وبسبب شعورهم أنهم مضطرون للعيش في إسرائيل مع إسرائيليين آخرين هم الشرقيون ويرون أنفسهم ضحايا وأقلية مضطهدة، هويتها بل وحتى وجودها يمكن أن يتعرض للخطر[٢٠]. بعد أن كان الاهتمام بالفيلم خفياً وعرضه خجولاً فقد عرض الفيلم عشرات المرات في العام ٢٠٠٧.

تعتبر ظاهرة بروز القطاع الإثني الأشكنازي من أهم التطورات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي منذ نشوء الحركة الصهيونية. وهي تشير إلى أن التنوع الإثني والاختلاف الكبير في نمط الحياة والصراع على الموارد، على هذه الأسس، أصبح الظاهرة المميزة للمجتمع الإسرائيلي في عامها الستين.

في العام ٢٠٠٧ برز أكثر فأكثر تميز المهاجرين الروس والأثيوبيين في التركيب الإثني الإسرائيلي. مواقف الإسرائيليين من الجماعتين أصبحت أكثر وضوحاً وحدة. كذلك برز أكثر فأكثر الفرق الكبير في استيعاب الجماعتين في المجتمع وقدرتهما على الاندماج وتنظيم الذات والمكانة التي يتمتعان بها. لذلك من المهم استعراض علاقة المجموعتين بالمجتمع الإسرائيلي خاصة التطورات البارزة في العام الأخير.

١- المهاجرون الأثيوبيون

في نهاية العام ٢٠٠٦ وصل عددهم إلى ١٠٧ آلاف بينهم ٩٦ ألفا من اليهود والباقي "بدون تصنيف"[٢١].

يختلف الأثيوبيون تماماً عن سكان إسرائيل من ناحية المظهر ولون البشرةً ودونية الرأسمال البشري الذي يتمتعون به (مستوى التعليم والمهارات المهنية). ولذلك فهم يعكسون تجديداً ويضيفون إلى التنوع السكاني بعداً جديداً هو العنصر الذي يمثل حاجزاً يصعب اختراقه ما يصعب اندماجهم الاجتماعي. هناك ثلاث ميزات مجتمعة حددت المكانة الدونية للأثيوبيين في إسرائيل: لون البشرة والشك في يهوديتهم - وهو العنصر المشترك الأكثر أهمية بين اليهود- والرأسمال البشري المتدني في مستواه. كما أن عددهم وقدرتهم على التنظيم لا يمنحانهم فرصة تشكيل قوة سياسية مؤثرة. إضافة لذلك فإن سياسة الاستيعاب التي نفذتها حكومات إسرائيل نحوهم شكلت عاملاً مهماً في تحديد مكانتهم ونوعية اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي.

قضية التمييز ضد الأثيوبيين أصبحت قضية دائمة الظهور في السجال الاجتماعي والإعلامي واستمرت بهذا الظهور في العام ٢٠٠٧: مثلت حالة الأثيوبيين مسألة مهمة بالنسبة لليهود الاورثوذكس لان الاعتراف بيهوديتهم كان يعني الاعتراف بالتعددية في اليهودية، ما يضطرهم للاعتراف بالمحافظين والإصلاحيين وفي النهاية بالعلمانيين. ويتبين من آخر المعطيات المتوفرة أن حوالي ١١ ألف مهاجر من أثيوبيا حصلوا على الجنسية الإسرائيلية ولكنهم لم يسجلوا كيهود[٢٢].

واجه الأثيوبيون مشاكل كثيرة في التأقلم والاندماج وخصوصاً ضرورة التحول في التخصص المهني والتنظيم الاجتماعي (نقص المهارات المهنية الملائمة للاندماج في سوق عمل متطور)، فقد فشلت عملياً سياسة توزيع الأثيوبيين في مناطق مختلفة من البلاد وتكونت جاليات كبيرة في عدد من أماكن السكن مما عثّر عملية اندماجهم خاصة أنه نشأت مدارس مع أكثرية من الأولاد الأثيوبيين تعتبر لدى الإسرائيليين مدارس متدنية في المستوى ويحاولون إبعاد أبنائهم

عنها[٢٣] . ففي بعض الحالات ترك الأولاد الإسرائيليون المدارس التي التحق بها الأولاد الأثيوبيون حتى وجد هؤلاء أنفسهم منعزلين في مدارس يشكلون فيها أغلبية كبيرة أو حتى كل الطلاب[٢٤] . والنتيجة أن تحصيلهم التعليمي بقي أدنى بكثير من تحصيل الإسرائيليين .

في العام ٢٠٠٧ تكرس التمييز ضد الأثيوبيين ، خاصة في مؤسسات التعليم ، وأبرز هذا التمييز موقعهم المتدني في إسرائيل . فقد تم الكشف عن فصل التلاميذ الأثيوبيين عن الآخرين في مدرسة في بيتح تكفا عن طريق إقامة سياج فاصل[٢٥] وكذلك تم الكشف عن إقامة فرق خاصة من الأثيوبيين في الكشافة . ويتبين أن الأثيوبيين يواجهون سياسة التمييز من الغربيين والشرقيين على حدّ سواء .

٢- المهاجرون الروس

تميزت الهجرة الروسية الأخيرة بعدد من الخصائص التي أثرت تأثيراً كبيراً على عملية اندماج المهاجرين وتركت بصماتها على المجتمع الإسرائيلي : من ناحية عددهم فقد وصل إلى البلاد في السبعينيات حوالي ١٦٠ ألفا من المهاجرين الروس[٢٦]، ومنذ ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٦ وصل ١،٢٠٠ ألف مهاجر[٢٧] بينهم حوالي ٣٠٠ ألف من غير اليهود[٢٨] ، ومن هؤلاء حوالي ٣٠ ألفا ممن سجلوا كمسيحيين . من جهة أخرى ، انتمى يهود الاتحاد السوفييتي سابقاً إلى الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى-العليا مهنياً : نسبة المتعلمين وأصحاب المهن بينهم عالية بالمقارنة مع سكان المنشأ وسكان إسرائيل : نسبة ذوي تعليم ١٣ عاما وأكثر بين المهاجرين تصل إلى ٥٥٪ مقابل ٢٨٪ من سكان إسرائيل في لحظة وصولهم . وبين هؤلاء نسبة عالية من الأكاديميين وذوي المهن الحرة والمهن التقنية[٢٩] . ساهم مستواهم الدراسي ومهاراتهم المهنية العالية في اندماجهم بسرعة في سوق العمل .

تميزت هذه الهجرة عن سابقاتها أنها علمانية بالأساس ما جعل المهاجرين الروس يختلفون عن كل الهجرات السابقة في مسألة الهويّة ، لأن جزءا منهم يحمل قيما ثقافية خالية من أي بعد يهودي ديني أو علماني- قومي . كما أن عددا كبيرا ممن سجلوا يهوداً لم يعترف بكونهم يهود حسب الشريعة وهم بعيدون جداً عن أية خلفية ثقافية يهودية . لذلك لم تكن هذه هجرة صهيونية مما تسبب في العديد من المشاكل والعقبات أمام فرص اندماجهم الاجتماعي : عدم معرفة التاريخ واللغة والغربة الثقافية وصعوبة الاندماج في مجتمع تنافسي .

رغم تنوع الانتماء الديني والثقافي داخلهم فإن المهاجرين الروس يشكلون أكبر جماعة إثنية هاجرت إلى إسرائيل ، وما يوحدها أنها جماعة تتكلم لغة واحدة بينما لا تشكل جماعة واحدة من ناحية المنشأ الإثني .

يميز السنوات الماضية معارضة أوساط واسعة في إسرائيل للهجرة من الاتحاد السوفييتي سابقاً ، خاصة حركة شاس . وقد برزت هذه الظاهرة بحدة في العام ٢٠٠٧ . فقد أثارت الهجرة تخوف الأشكناز القدامى الذين خاب أملهم في انضمام المهاجرين إليهم والحصول على الدعم السياسي والاجتماعي والثقافي في مواجهة الشرقيين والمتدينين ، بعد أن تبين أن اتجاه المهاجرين نحو تشكيل جماعة إثنية ذات مصالح خاصة بها ، وبسبب مواقفهم اليمينية- القومية شعرت بالخطر النخبة الأشكنازية والطبقة الوسطى العلمانية التي تميل عادة لما يسمى في القاموس الإسرائيلي "اليسار" . بينما

رآى فيهم آخرون منافسين وخطراً على قوتهم السياسية.

اما الشرقيون فقد تخوفوا من فقدان مكاسبهم السياسية ومواقعهم التي احتلوها منذ السبعينيات، بينما كان خوف المتدينين، خاصة الحريديم، من هبوط قوتهم وفقدان امتيازاتهم نظراً لكون الغالبية العظمى من المهاجرين غير متدينين، وجزء منهم معاد للدين والجزء الآخر لا ينتمي لليهودية ولا لأي دين آخر.

إضافة لما سبق فهذه الهجرة تحمل تهديدا للسكان القدامى من الشرائح الاجتماعية- الاقتصادية الدنيا، نظرا للتنافس على الموارد، وكذلك تحمل تهديدا للمتعلمين نظرا للتنافس على أماكن العمل، ما كان له تأثير على استقبال السكان القدامى لهم وتطور المواقف والآراء النمطية المسبقة[٣٠]. من هنا انتشر شعور من التحفظ لدى أجزاء كبيرة من السكان القدامى نحو الهجرة الروسية[٣١].

تبين الاستطلاعات أن مواقف الإسرائيليين سلبية من جانب الفئات التي رأت في المهاجرين تهديداً لفرص حراكها نحو الأعلى بسبب المنافسة على الوظائف وميزانيات الرفاه[٣٢]. ومن الناحية العملية هناك بالفعل عزلة اجتماعية داخل المدارس، وكل من الطرفين يقيم علاقات داخل جماعته ويتجاهل وجود الطرف الآخر. كما أن هناك الفصل في السكن والفصل المؤسسي (المدارس، وسائل الإعلام) وكذلك التنافس على الموارد الذي يسبب مواجهات سياسية حادة.

بعكس القوقعة والعزلة الثقافية والاجتماعية للمهاجرين الأثيوبيين تميز الروس بسرعة الاندماج السياسي والتأثير على مركز اتخاذ القرار في النظام الإسرائيلي. وهم بذلك يشبهون المتدينين الحريديم ولكن يتميزون عنهم بسرعة الاندماج في وقت قصير جداً.

تدل جميع المؤشرات على أنه رغم العراقيل فإن المهاجرين الروس مستمرون في تحقيق النجاح في التغلغل في النخب الاجتماعية والاقتصادية وليس السياسية فقط. فمبادراتهم الاقتصادية أكبر من حجمهم وقدرتهم على مراكمة الموارد فوق ما توقعته النخب الإسرائيلية. كما أن ترسيخ أقدامهم في المجال الثقافي مستمر بثقة ومواظبة. فقد انقلب الإسرائيليون من مظاهر الترحيب الجماعي والاستقبال الحافل والتطوع لمساعدتهم إلى التحفظ والتخوف والعداء. وتسود هذه المواقف السلبية في الطرفين وليس في طرف واحد. وقد تعززت هذه المواقف نتيجة نجاح قوائم المهاجرين الروس في انتخابات الكنيست والانتخابات المحلية.

مرّ حوالي العشرين عاما على بداية الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفييتي السابق وما زالوا يشعرون أنهم " روس " مقابل الإسرائيليين. هؤلاء المهاجرون يستوعبون المهاجرين، من نفس المنشأ، بأنفسهم دون حاجة لتدخل الدولة. وفي الوقت نفسه فهم يحدثون تغيرا في جوهر المجتمع الإسرائيلي في مساهمتهم الثقافية وتجذير قومية متطرفة علمانية. بعد كل هذه السنوات ما زال التمييز بين روس وإسرائيليين. في الجيل الثاني تحول الروس إلى أهم مخزن جنود للجيش. مع أن اللغة المستخدمة تشير إلى النفور إلا أن مسيرتهم تشير إلى التغلغل في مركز المجتمع. وخدمتهم في الجيش تعني تغلغلهم أكثر في النخب الإسرائيلية مستقبلاً. حجم المهاجرين (حوالي ٢٠٪ من السكان) يقلل حاجتهم للمجتمع الإسرائيلي الذي يرد بالنفور وحتى العداء. فهم يزودون أنفسهم بكل الحاجات التي تعودوا عليها في روسيا. في الحلبة السياسية ساهم الروس في ترسيخ السياسة القطاعية الإثنية

التي كانت حتى مجيئهم تميز الحريديم والشرقيين والعرب. لكن مساهمتهم الأساسية هي في علمنة القومية التي كانت مندمجة مع التدين وتعتبر مستمدة منه. هذه القومية المتطرفة ملازمة للعنصرية. وتأثيرها أصبح واضحاً في مواقف معظم الإسرائيليين. هذه المواقف تشكل أحد جوانب التأثير المتبادل بين المهاجرين الروس والمجتمع الإسرائيلي[٣٣].

من القضايا المهمة التي ما زال يواجهها المجتمع الإسرائيلي في العام ٢٠٠٧ هي قضية المهاجرين غير اليهود من بين الروس. حاولت الدولة في السنوات السابقة حل هذه المشكلة بانتهاج سياسات تهويد مختلفة خاصة في الجيش. ولكن المتدينين يعارضون هذه السياسات ويضعون العراقيل أمام تطبيقها. إلا أنه في نهاية العام ٢٠٠٧ أوصت لجنة من وزارات عديدة (لجنة حلفون) بتسريع عملية تهويد المهاجرين من غير اليهود. عدد المتهودين سنوياً حوالي ١٣٠٠. أقر رئيس الوزراء التوصيات وكذلك لجنة الوزراء للهجرة والاستيعاب. توصيات اللجنة تثير الخلافات بين المتدينين أنفسهم والمعارضة الرئيسية تأتي من طرف حركة شاس[٣٤].

يجدر الذكر أن تغلغل المهاجرين في الجيش ومستوى القيادة أصبح بارزاً مما يمنحهم قوة كبيرة في المجتمع الإسرائيلي. من جهة أخرى فإن الهجرة الروسية حملت في طياتها العديد من الظواهر الاجتماعية التي تبرز تميزها من جهة وتحد من اندماجها في المجتمع، من جهة أخرى. وكان أهم حدث كشف عنه في هذا المضمار اكتشاف خلية من النازيين الجدد (من المهاجرين غير اليهود) في منطقة المركز تقوم بالاعتداء على العمال الأجانب في تل أبيب[٣٥].

كان من النتائج البارزة لهجرة الروس المساهمة في تأجيج الصراع الديني – العلماني: فمحاولات المتدينين لتعديل قانون العودة مستمرة بغرض وقف هجرة من لا يعتبرونهم يهوداً حسب الشريعة. وفي المقابل فإن العلمانيين الليبراليين يشجعون هذه الهجرة من منطلق أن المهاجرين يتحولون إلى يهود بعد جيل بالمعنى القومي، أو على الأقل يتحولون إلى إسرائيليين، بالمعنى المدني.

اختلفت هجرة الروس عن غيرها من الهجرات بأنها هجرة اقتصادية أكثر من كونها هجرة صهيونية. وهؤلاء يحاولون تطوير هوية إسرائيلية قومية متطرفة مختلفة عن الهوية اليهودية الإثنية والدينية السائدة في إسرائيل ما سيكون له مضاعفات مهمة على المجتمع الإسرائيلي في المستقبل.

الشرخ بين المتدينين والعلمانيين

ليس بالإمكان تحديد نسبة المتدينين في المجتمع الإسرائيلي، رغم أهمية الموضوع في فهم التطورات الاجتماعية، إلا من خلال تعريف الذات في الإجابة على أسئلة الاستطلاعات؛ فالحدود بين المحافظين وبين المتدينين، من جهة، والعلمانيين، من جهة أخرى (خاصة الذين يحافظون على التقاليد) هي حدود متقطعة وغير واضحة من زاوية عقيدتهم وسلوكهم الديني (القيام بالفروض) أما الحدود الواضحة فهي بين الحريديم والمعادين للدين. آخر المعطيات حول تقسيم الإسرائيليين نوردها في الجدول التالي:

جدول رقم٤ : توزيع السكان اليهود، أبناء ٢٠ عاما فما فوق، حسب درجة التدين ٢٠٠٤

حريديم	٨٪
متدينون	٨,٧٪
محافظون	٣٨,٢٪
غير متدينين (علمانيين)	٤٤,٨٪

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، الاستطلاع الاجتماعي ٢٠٠٤، ص ٤٧، جدول ١٥

نظراً للعلاقة العضوية بين الدين والقومية وارتباط قانون "العودة" وحقوق المواطنة بالانتماء اليهودي فقد برزت علاقات الدين، المجتمع والدولة في وتيرة ظهورها باستمرار على أجندة الجمهور والساحة السياسية قبل قيام الدولة وبعده. وقد كانت، وما زالت، مظاهر الشرخ الديني- العلماني متنوعة وتغطي المجالات المركزية للواقع الإسرائيلي: ففي المجال الاجتماعي هناك جماعات متميزة ومختلفة في درجة التزامها بالتقاليد الدينية والشريعة ونمط الحياة. وفي المجال السياسي ثمة أحزاب دينية وأخرى علمانية يشكل موضوع الدين مجالاً مهماً من مواقفها وأساساً للتعبئة السياسية. أما في المجال القانوني فهناك صراعات ومحاولات متبادلة لترسيخ المواقف المتناقضة عن طريق التشريع. من الممكن اعتبار المجال الأخير، القانوني، أهم مجالات الصراع حالياً بسبب تراجع أسلوب التفاهم الذي بلوره بن غوريون عشية الإعلان عن قيام إسرائيل ولجوء المجتمع الإسرائيلي إلى وسيلة التشريع وإلى جهاز القضاء للبت في معظم الخلافات. وقد ظهرت العديد من المحاولات لسن قوانين تهدف لتنظيم علاقة الدين بالدولة في العام ٢٠٠٧.

في الصراع حول من هو اليهودي يحاول المتدينون الأورثوذكس في إسرائيل استغلال قوتهم السياسية لمحاربة التيارات المنافسة، وبرزت في هذا الصراع بشكل خاص حركة شاس، ما يجعلنا نعتقد أن مواقفها الحادة ضد الهجرة تحمل أيضاً طابعاً إثنياً وليس دينياً فقط (بسبب معارضتها استمرار الهجرة من الاتحاد السوفييتي سابقاً بالذات).

ما زالت المحاولات من جانب المتدينين لتعديل قانون "العودة" مستمرة حتى الآن. وقد تنازلوا عن مطلب التهويد حسب الشريعة الأورثوذكسية بأن قدموا مشروعاً لتعديل قانون العودة لا يعترف إلا بيهودية من أمه يهودية، أي يلغي بند التهويد، بغض النظر عن نوع التهويد، كأساس للهجرة والحصول على الجنسية اليهودية[٣٦]. ومقابل محاولات المتدينين هناك محاولات من جانب العلمانيين لتعديل قانون "العودة" ولكن في اتجاه معاكس أي توسيع تعريف من هو اليهودي حتى الجيل الرابع بدل الثالث كما ينص القانون اليوم[٣٧].

تتميز المرحلة الحالية بتقنين الصراع، عن طريق اللجوء لتشريع القوانين، التهدئة وعدم اللجوء للصدامات العنيفة. إن لجوء المتدينين الحريديم إلى سن القوانين وحتى تكثيف هذا النشاط في العام ٢٠٠٧ هو ظاهرة مهمة بحد ذاتها: فالحريديم يرون بدولة إسرائيل نقضا للحلم اليهودي المسياني ويرون أنفسهم "غرباء بين اليهود" أو "غرباء في الأرض المقدسة" ولا يعترفون بهوية يهودية علمانية وميولهم لسن قوانين دينية في دولة لا يعتبرونها يهودية هي انحراف عن أيديولوجية الانعزال. يثبت ذلك أن قيادتهم عاجزة عن تفسير نضالها لسن قوانين دينية في دولة لا يعترفون بها،

وكما يبدو فإن الشعور بالمصير المشترك مع الأخوة الضالين هو الذي يتغلب على الأيديولوجية المتطرفة التي تهدف إلى الحفاظ على الحريديم عن طريق الانعزال عن الأغلبية العلمانية[٣٨].

يتعاظم خوف العلمانيين بسبب تعاظم قوة المتدينين السياسية واشتراكهم في الائتلافات الحكومية وتحولهم من حلفاء إلى منافسين. ويرى العلمانيون أن الحريديم بالذات يبتزون الحكومات المختلفة ليحصلوا على موارد لتابعيهم ولمؤسساتهم الدينية والتربوية بدل الاهتمام بالصالح العام[٣٩]. وقد عبر المعسكر العلماني، منذ سنوات طويلة، عن شعوره بالمرارة من ضخ الأموال للقطاع الحريدي والمتدين لا سيما في ظل تقليص الميزانيات. إن خوف العلمانيين من تعاظم هذه القوة هو خوف من تحول موازين القوة في المستقبل بسبب التكاثر الديمغرافي في المجتمع المتدين وبسبب ظاهرة العودة للدين وخاصة انضمام شرائح اجتماعية كاملة للمجتمع الحريدي كتلك المرتبطة بحزب شاس. وهذه الشرائح لا تتقوقع في غيتو، كما هو الحال بالنسبة للحريديم التقليديين، وإنما يتواجدون في كل مكان من البلاد وحتى في قلب الأحياء العلمانية. وفي العام ٢٠٠٧ طالب العديد من أعضاء الكنيست بإلغاء قانون التسويات الخاص بميزانية الدولة من أجل وضع حد للابتزاز من جانب المتدينين وتحصيلهم تمويلا خاصا مقابل التصويت على إقرار الميزانية.

مما سبق نلاحظ أن كل جماعة تشعر أنها أقلية محاصرة ومضطهدة: تتزايد المخاوف لدى جميع الأطراف بسبب الشعور بعدم الأمان ما يقلل من فرص التوصل إلى حلول وسط في معظم القضايا الخلافية. ومن الملاحظ أن معظم هذه القضايا لم تحل وأنها تعود وتظهر على السطح بوتائر سريعة وأكثر زخماً. ونعتقد أن زيادة الانعزال بين مختلف الفئات، خاصة المتدينة والعلمانية، يقلل من فرص العودة إلى التفاهم الذي ساد عند قيام إسرائيل، بدل أن يخفف من الاحتكاك، بسبب نوع القضايا المختلف عليها وعدم التوصل إلى ديمقراطية توافقية تضمن لكل طرف العيش حسب النمط الذي يختاره، منعزلاً عن الأطراف الأخرى.

إن الانعزال في السكن والتعليم والعمل وحتى الخدمة في الجيش لم يجد في تخفيف الصراع لثلاثة أسباب جوهرية: الأول هو الخلاف الجذري حول القضايا المصيرية خاصة قضية تعريف "من هو اليهودي" وقانون "العودة" والتجنيس وقضية الأرض والسلام، والثاني هو الخلاف حول واجبات المواطنة (الخدمة العسكرية والضرائب)، والثالث هو الخلاف حول تقاسم موارد الدولة (خاصة مؤسسات التعليم والمؤسسات الاجتماعية ومخصصات الضمان الاجتماعي).

هنا يجدر أن نستعرض واحدة من أهم القضايا الخلافية في المجتمع الإسرائيلي وهي قضية الخدمة في الجيش. وقد برزت هذه القضية بشكل خاص العام ٢٠٠٧ في أعقاب حرب لبنان الثانية.

ففي كل عام يتم إعفاء ٥٠٠٠ من طلاب اليشيفوت- المدارس الدينية (الحريديم) من الخدمة في الجيش (هآرتس ٣/ ٨/ ٢٠٠٧). في منتصف تموز ٢٠٠٧ أقر الكنيست تمديد العمل ب "قانون طال" الذي يسمح بتفرغ المتدينين الحريديم لتعلم التوراة ويعفيهم من الخدمة العسكرية (هآرتس ١٩/ ٧/ ٢٠٠٧).

هذا الانقسام لا يتوقف على أبواب الخدمة العسكرية إنما يتغلغل إلى داخل الجيش. فهناك عملية انعزال متواصلة بين العلمانيين والمتدينين (من الصهيونية المتدينة) خلال الخدمة. بين المجندين المتدينين هناك ميول للخدمة في وحدات معينة. وهناك حوالي ثلاثين "يشيفات هسدير" للشباب المتدينين الذين يدمجون بين الخدمة العسكرية وبين دراسة التوراة. وقد

برزت الفجوة في المواقف داخل الجيش خلال عملية الانسحاب من قطاع غزة وحرب لبنان الثانية. وهو تطور جديد لم تشهده إسرائيل من قبل، على الأقل بمثل هذه الحدة. يذكر أنه تم مؤخراً اتخاذ قرار بإلغاء "يشيفوت ههسدير".

تميز العام ٢٠٠٧ بعدد من المظاهر المتعلقة بعلاقة المتدينين بالمجتمع الإسرائيلي وبالعلاقات الداخلية بينهم: فقد أصدرت الربانوت(الحاخاميات) قراراً بمنع تسويق المنتجات الزراعية الإسرائيلية في بعض المدن وإبطال تصاريح التسويق التي كان معتاداً اصدارها من حاخام المدينة منذ العام ١٩٢١[٤٠]. رجال الدين من الصهيونية المتدينة أتاحوا التسويق في جميع أنحاء البلاد بدون استثناء وهددوا بإنشاء "نظام حلال" بديل للربانوت[٤١]. شكل الحدث انتصاراً للصهيونية المتدينة على الحريديم وفي الوقت نفسه أظهر وجود خلافات عميقة داخل هذا الفريق. فقد عارض المعسكر المسمى "المعسكر الحريدي القومي" قرار المتدينين من الحريديم ومن الصهيونية المتدينة. في هذا المعسكر حوالي ٣٠٠ ألف عائلة وهم يطبقون الشريعة اليهودية مع استثناءات تسمح بتوفير المنتجات الزراعية ولكن بشرط عدم شرائها من "الأعداء". معظم المنتمين إلى المعسكر الليبرالي هم من سكان الكيبوتسات المتدينة ونشيطون في مجال حقوق الإنسان من منطلق يهودي. وقد قدم المفدال مشروع تعديل قانون يسمح بمنح شهادات حلال للمحاصيل الزراعية في "سنة التساقط".

في نهاية أيار ٢٠٠٧ سجل المتدينون لصالحهم انتصاراً مهماً إثر سن "قانون نهري" الذي يفرض على السلطات المحلية تخصيص تمويل لمؤسسات التعليم الحريدية مثل بقية مؤسسات التعليم. وهناك مشروع قانون يلغي العلاقة بين تمويل التعليم من الدولة وبين شرط تعليم مواضيع معينة كما ينص القانون حالياً، ما يعني تمويل مؤسسات الحريديم دون شروط.

هذا العام ظهرت خلافات حادة بين تيارات مختلفة داخل الحريديم حول التظاهر ضد "تظاهرة التفاخر" التي يقوم بها مثليو ومثليات الجنس في القدس. عدد المشاركين في الاحتجاج ضد التظاهرة وحدّة الاحتجاج أقل بكثير عن العام الماضي[٤٢].

في النهاية فإنه يتضح أنه بعد مرور ستة عقود على قيام إسرائيل ما زالت القضايا الأساسية المختلف عليها في علاقة الدين بالدولة عالقة، وتعود لتظهر على السطح بين فترة وأخرى: فقضية "من هو اليهودي" ما زالت القضية الأهم في العلاقات بين المتدينين والعلمانيين، وتسبب الكثير من المشاكل في مجالات الحقوق المدنية والأحوال الشخصية. وما زالت مؤسسة الربانوت تضع عراقيل كثيرة أمام من يرغبون بالتهويد وتشترط شروطا صعبة. وهي ترفض بشكل قاطع أسلوب رجال الدين المحافظين والإصلاحيين. ويمكن التقدير أن هذا الخلاف قد احتد في العقدين الأخيرين بسبب علاقته الجوهرية بقضية الهجرة إلى إسرائيل، ومنح غير اليهود الجنسية الإسرائيلية وتحولهم إلى فئة اجتماعية متميزة، ما يزيد من احتمالات التزاوج بينهم وبين اليهود[٤٣]. كما يجدر أن نؤكد على مظاهر الخلاف داخل المتدينين أنفسهم وحتى داخل الفئة الواحدة منهم حتى في هذه القضايا الجوهرية.

النتائج الاجتماعية للتطورات الاقتصادية

شهد العام ٢٠٠٧ عددا من التطورات الاقتصادية التي تشكل استمراراً لنتائج السياسة الاقتصادية النيو-ليبرالية المتبعة في السنوات الأخيرة. شملت هذه التطورات النمو الاقتصادي والتغير البنيوي في سوق العمل وعلاقات العمل وظاهرة الفقر وغير ذلك. بلغ معدل النمو الاقتصادي ٥,١٪ ويبدو أن العام ٢٠٠٧ يختلف عن الأعوام التي سبقته

بالنسبة لتأثير معدل النمو على شرائح اجتماعية مختلفة .

فقد هبطت البطالة من ١ ,٨٪ في نهاية العام ٢٠٠٦ إلى ٦ ,٦٪ في نهاية العام ٢٠٠٧[٤٤] . لأول مرة منذ ١١ عاماً تنخفض البطالة إلى أقل من ٧٪ بعد أن كانت حولي ١٢٪ في العام ٢٠٠٣ . يعزى ذلك للنمو الاقتصادي وللتغيير في السياسة الاجتماعية : تخفيض قيمة رسوم البطالة ، تقصير فترة استحقاق رسوم البطالة ، تخفيض ضمان الدخل ودعم تكاليف الحضانات في الطفولة المبكرة الذي ساهم في خروج عدد كبير من النساء إلى العمل[٤٥] .

لكن ، من جهة أخرى ، فإن البطالة تعمقت أي أن الباطلين يتمون إلى فئات من غير المحتمل عودتها إلى العمل بسبب مستوى تعليمها المتدني (بلغت البطالة ٤٪ بين ذوي التعليم العالي و١٢٪ بين ذوي التعليم المتدني) . استمر تسرب ذوي التعليم المتدني من سوق العمل أما القوى الجديدة التي انضمت إليه فهي من ذوي التعليم فوق الثانوي .

نتيجة الإجراءات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية المتشددة حدث ارتفاع في نسبة المشاركين في سوق العمل من ٥٤٪ إلى ٥٧٪ في نهاية العام ٢٠٠٧ وارتفع عدد العاملين من ٢,٣ مليون إلى ٢,٨ مليون . وتصل نسبة المشاركة بين الرجال إلى ٨٢,٧٪ مقابل ٩٢٪ في دول منظمة التعاون والتنمية OECD . أما مشاركة النساء في سن العمل الرئيسية (٢٥-٥٤) فبلغت ٧١٪ وهي متشابهة مع نسب المشاركة في دول المنظمة . ولكن ما زالت هناك فروق كبيرة في معدلات المشاركة بين المناطق الجغرافية ، وإنما يبقى العامل الرئيسي في إنتاج الفروق هو مستوى التعليم .

أثرت التطورات الاقتصادية في العام ٢٠٠٦ وارتفاع وتيرة النمو في العام ٢٠٠٧ على الأوضاع الاجتماعية . فقد هبط عدد العائلات تحت خط الفقر العام ٢٠٠٦ بنسبة ٥ ,١٪ إلا أن عدد العائلات الفقيرة التي على رأسها عامل ارتفع بنسبة ٧ ,٤٪ . يعني هذا أن هناك هبوطا طفيفا في نسبة الفقراء : من ٦ ,٢٠٪ إلى ٢٠٪ بين العائلات ، ومن٥ ,٢٤ .٪ إلى ٢٤٪ بين الأفراد ، بينما حصل ارتفاع في نسبة الأولاد الفقراء من ٢ ,٣٥٪ إلى ٨ ,٣٥٪ . يعزى هذا الارتفاع إلى التغيير في تركيبة العائلات الفقيرة : هبوط في المسنين وارتفاع في العائلات كثيرة الأولاد[٤٦] . بلغ عدد العائلات الفقيرة ٤٠٤ آلاف يعيش فيها ٦٥٠ ,١ مليون شخص . لكن المشكلة الأهم أن الفقر تعمق من ١ ,٣٣٪ إلى ٨ ,٣٣٪ . يشير هذا المعطى الأخير إلى توسع الفجوة بين الشرائح المختلفة : إذ بلغ دخل العشر الأعلى من السكان ٢٨٪ من الدخل القومي الصافي بينما دخل الستة أعشار الدنيا يساوي ٣٢٪ .

بناء على ما تقدم فإن الفقر يبقى واحدا من أهم المشاكل التي تعاني منها شرائح كبيرة في المجتمع الإسرائيلي ، وهو من أهم أسباب ضعف التضامن الاجتماعي ، وقد تكون له مضاعفات عميقة في المستقبل خصوصاً إذا تبين أن الفقر يتم توارثه وبسبب أهميته كعامل في ضعف قدرات هذه الشرائح على توظيف المال في التعليم والصحة ، في ضوء الخصخصة وانحسار دور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية .

خدمات الرفاه

ترتبط دراستنا ، في الأجزاء السابقة ، للتركيبة السكانية والإثنية للمجتمع الإسرائيلي مباشرة بنظام الرفاه الاجتماعي الذي أقامته الدولة . فالمجتمع الإسرائيلي هو مجتمع مهاجرين مستوطنين . أقرت الحركة الصهيونية والدولة لاحقاً مبدأ أن توفير حدّ أدنى من الخدمات وتوفير درجة من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ، إلى جانب الأمن ، يضمنان

بقاء المهاجرين في البلاد واستمرار وصول المهاجرين الجدد. أما التحولات العميقة التي مرّ بها هذا النظام منذ عقدين، وبشكل خاص منذ منتصف التسعينيات، فقد نتجت عن عدد من التطورات الجوهرية التي مرت بها الدولة: تحول في النظام السياسي أدى إلى تغير نمط القيادة بحيث شاركت في الحكم قيادات ذات توجه نيو- ليبرالي في الاقتصاد وفي الوقت نفسه تكريس القطاعات الإثنية كلاعب أساسي في السياسة وتوزيع موارد الخدمات والرفاه الاجتماعي، نضوب الموارد الاقتصادية الضرورية لاستمرار نظام الرفاه الاجتماعي- الاشتراكي، وتصاعد معارضة شرائح اجتماعية قوية التأثير على توزيع الموارد على قطاعات سكانية يرون بها طفيلية.

أدت هذه التطورات إلى تحول في السياسات الاقتصادية والاجتماعيةّ؛ وترافق مع التغيرات الاجتماعية- السياسية، مثل تعزيز الطبقة الوسطى الجديدة، شيوع الفردانية وهبوط الاستعداد للتجند بهدف بناء وخدمة الدولة. وقد أسهم تضافر هذه التحولات البنيوية، السياسية، والأيديولوجية في ضعف دولة الرفاه سياسياً. لكن تقليص دولة الرفاه ليس بالحدة المعلنة. فمثلما أن لبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي غير كاملة وكثيرة التناقضات كذلك هي التحولات في دولة الرفاه[٤٧]. ولكن ليس هناك شك في تراجع سياسة الرفاه الاجتماعي. وهي تنعكس في انحسار دولة الرفاه بواسطة خصخصة الخدمات، تقليص المخصصات ووضع العقبات البيروقراطية أمام مستحقي المخصصات والمساعدات. من هنا فدولة الرفاه تتحول من دولة رفاه شمولية، تلتزم برعاية مستوى ونوعية حياة لجميع السكان عن طريق منح خدمات عامة، لدولة رفاه انتقائية تمنح ضماناً للفئات التي تعجز عن البقاء[٤٨]. وشملت السياسة الاجتماعية الجديدة التركيز على برامج إعادة التأهيل المهني والتشغيل، ولكن أبرز التحولات هو تعزيز سياسة توزيع الموارد على أساس قطاعي-إثني (المتدينون الشرقيون -شاس، المهاجرون الجدد -الروس).

كان الإنفاق على الخدمات الاجتماعية يشكل الحصة الكبرى في ميزانية الدولة. وقد كبر باستمرار، بمعدل ٥,٥٪ سنوياً، حتى وصل إلى أكثر من نصف مجمل إنفاق الحكومة. ففي العام ٢٠٠٢ وصل إلى ٥٥٪ ، تقريبا ضعفي ما كان عليه في بداية الثمانينيات[٤٩]. إلا أن سياسة تقليص الخدمات الاجتماعية وخاصة تقليص المخصصات أدت إلى تراجع حصتها في إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية. فقد هبط إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية من ٢٠,٣٪ العام ٢٠٠١ إلى ١٦,١٪ من الإنتاج القومي المحلي ولكنه ارتفع العام ٢٠٠٧ إلى ١٦,٧٪. لم يكن هذا الارتفاع في الإنفاق نتيجة زيادة الميزانية وإنما نتج عن ارتفاع كبير في المبالغ المنفقة فعلياً في العام٢٠٠٧ بسبب تنفيذ البرامج المخططة، بينما عرفت في السنوات السابقة ظاهرة عدم تنفيذ الخطط وتوفير "فائض" في الميزانيات المقررة. بلغت الزيادة في الإنفاق ١١٪ في الخدمات المباشرة و ٢,٣٪ في المخصصات[٥٠].

في العام ٢٠٠٧ حدث ارتفاع كبير في الإنفاق على خدمات الرفاه الشخصية للفئات المحتاجة (المسنون، المتخلفون عقلياً والعجز جسدياً) بينما انخفض عدد الحاصلين على مخصصات البطالة وضمان الدخل بسبب صعوبة الحصول عليها. من جهة أخرى يجب التنويه أن هناك فجوة كبيرة في خدمات الرفاه بين المناطق الجغرافية وبين التجمعات السكانية، وذلك بسبب انتشار الفقر أكثر في مناطق الأطراف والأوضاع الصحية الأسوأ.

يذكر أن حوالي ٦٣٪ من مجمل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية موجه للصرف على الخدمات المباشرة و٣٧٪ للمخصصات[٥١].

من القضايا الاجتماعية التي برزت العام ٢٠٠٧ قضية الناجين من النازية: تقرر منحهم مبلغاً شهرياً إضافة لمخصصات الشيخوخة ومخصصات ضمان الدخل وتشكلت لجنة للبحث في أوضاعهم بقرار من الكنيست.

إلى جانب التطورات المذكورة في تقديم الخدمات حدث تطور آخر في السياسة الاجتماعية يتمثل في توسع عملية الخصخصة في تقديم الخدمات (تقديم الخدمات بواسطة شركات خاصة). وهي تعني أن مؤسسات الدولة لا تقدم هذه الخدمات بشكل مباشر، وإنما تقدمها شركات ومؤسسات خاصة بتمويل من الدولة.

الخدمات الاجتماعية: التعليم والصحة

شهدت السنوات الأخيرة، منذ العام ٢٠٠٢، انخفاضاً مستمراً في الإنفاق القومي على التعليم والصحة. فقد استمر انخفاض حصة الحكومة، ما يعني زيادة الإنفاق الشخصي، ومن هنا زيادة اللامساواة في خدمات التعليم والصحة.

في مجال التعليم تقلصت الميزانية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ بأكثر من ٤ مليارات شيكل. وفي العام ٢٠٠٧ جرى تقليص آخر يزيد عن ٣٠٠ مليون شيكل. مجمل التقليص بلغ ٢٤٨ ألف ساعة تعليم وفصل ١٢ ألف مدرس. بسبب هذه التقليصات نتج فرق كبير في الإنفاق على التلميذ بين إسرائيل ودول منظمة التعاون والتنمية وحتى زيادة الفرق: في العقد الأخير كانت الزيادة في المنظمة ٣٨٪ وفي إسرائيل ٥٪. الإنفاق على الطالب في هذه الدول أعلى منه في إسرائيل بينما ظروف التعليم أفضل بكثير[٥٢].

أنتجت هذه التطورات عددا من المظاهر المهمة في إسرائيل: أولاً، تراجع واضح في تحصيل تلاميذ المدارس مقارنة بدول أخرى، قد تكون له مضاعفات عميقة في المستقبل على المجتمع بأكمله وخاصة على الاقتصاد والإنتاج العلمي والتطور التكنولوجي. ثانياً، زيادة حجم الفجوات بين شرائح سكانية مختلفة في مستوى التعليم ومن هنا الفجوات في فرص الإلتحاق بسوق العمل والقدرة الاقتصادية. ثالثاً، تراجع وتقلص جهاز التعليم الحكومي لصالح التعليم الديني ومؤسسات التعليم الخاصة. في العام ٢٠٠٧ فقط حوالي ٦٠٪ من الطلاب في التعليم الحكومي وثلث الطلاب في التعليم الديني الحريدي. رابعاً، تغلغل رأس المال في جهاز التعليم والمؤسسات الأكاديمية: في الفترة الأخيرة وبشكل خاص في العام المنصرم توسعت ظاهرة إقامة مدارس خاصة ولجوء المؤسسات التعليمية إلى الأغنياء لدعم التعليم وكذلك زيادة واضحة في تدخل الأهل وزيادة مساهمتهم في تمويل التعليم. في العام ٢٠٠٧ هناك أكثر من ٢٠٠ مدرسة فوق منطقية تقبل الطلاب حسب امتحان قبول وغير مقيدة بمناطق تسجيل الطلاب. وبسبب طبيعتها فهي تحرم ذوي القدرات المحدودة من الدراسة في مدارس تتمتع بمستوى عال. وفي السنوات الست الأخيرة تم تسجيل ١٣٥٠ جمعية تنشط في مجال التعليم ومعظم تمويلها من تبرعات ومساهمات الأهالي[٥٣].

في العام ٢٠٠٧ تم الاعتراف بـ- ١٤ كلية خاصة ليصبح عددها عشرين. ثلثا الطلاب الذين يدرسون فيها من تجمعات سكانية تتمتع بمستوى اقتصادي- اجتماعي عال. من هؤلاء ٨٠٪ يتعلمون الحقوق وإدارة الأعمال، يشكلون ٤١٪ من طلاب الكليات (عددهم حوالي ٢٧ ألفا). ٦٦٪ من طلاب الكليات الخاصة ينتمون إلى الأربعة أعشار العليا حسب تصنيف التجمعات السكانية الاجتماعي-الاقتصادي. أقساط التعليم في هذه الكليات وفي الجامعات

أعلى منها في دول المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية[٥٤] .

الأوضاع الصحية

في أعقاب سن قانون التأمين الصحي الحكومي العام ١٩٩٥ لم تحل مشكلة العجز في الإنفاق على الجهاز الصحي. في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ كان الارتفاع في متوسط الإنفاق على الفرد أعلى من الارتفاع في الإنتاج للفرد ولكنه كان أقل من معدلات الارتفاع في دول الاتحاد الأوروبي. لكن هذا الارتفاع توقف منذ العام ٢٠٠٢ بل وعاد إلى الهبوط. هبطت حصة الحكومة في الإنفاق على الصحة من ٧٤٪ من الإنفاق العام إلى ٦٤٪. بالمقابل زاد الإنفاق الشخصي ووصل إلى ٣٦٪. وهي أعلى نسبة في الدول المتطورة التي تمنح حقا في الحصول على الخدمات على حساب القطاع العام. وقد تراجعت ميزانية وزارة الصحة للفرد بنسبة ١٤٪ وميزانية تطوير المنشآت الصحية بنسبة ٤٣٪ عن العام ٢٠٠١[٥٥] . أما ميزانية سلة الأدوية التي تمنح مجاناً للمرضى فقد هبطت من ٤,٥٪ من الإنتاج القومي العام ١٩٩٥ إلى ٤٪ العام ٢٠٠٧[٥٦] . تسبب هبوط الميزانيات في تدهور في مستوى الخدمات الصحية: هبوط عدد الأسرّة مقابل السكان وهبوط معدل الأيام التي يقضيها المريض في المستشفى. هبوط معدل عدد الأطباء مقابل السكان منذ العام ٢٠٠٠ ونسبة المرضين مقابل السكان ومقابل كل طبيب.

بين ٣٠ دولة غربية تحتل إسرائيل المكان ١٣ في وفيات الأطفال، والمكان ١١ في معدل سنوات حياة الرجال و٢٠ في معدل حياة النساء[٥٧] : فمعدل الحياة المتوقع للرجال ٧٨ عاماً وللنساء ٨٢، بينما حسب تقرير منظمة الصحة العالمية فقط ٤ دول تفوق إسرائيل في معدل حياة الرجال و٨ دول في معدل حياة النساء[٥٨] .

بالرغم عن معاناة الشرائح الفقيرة واضطرار المواطنين إلى المشاركة بنصيب كبير في الإنفاق على الخدمات، تبقى هناك حقيقة مهمة، وهي أن كمية الخدمات الصحية ومستواها أديا إلى تحسن الأوضاع الصحية عامة حسب المؤشرات المستخدمة في قياسها، وفي الوقت نفسه اتسعت الفجوة بين الشرائح الاجتماعية العليا وبين الشرائح الدنيا في مؤشرات الوضع الصحي.

هناك فجوة كبيرة في البنية التحتية والخدمات بين المركز والأطراف وكذلك في خدمات الوقاية. وبسبب الفجوة في نمط الحياة زادت الفجوة في احتمالات المرض ومعدلات الحياة ومعدلات الوفيات.

يتضح مما سبق أنه رغم أن جهاز الخدمات الصحية في إسرائيل يعتبر من أفضل الأجهزة في العالم إلا أنه في حالة تراجع في السنوات الأخيرة من الممكن أن تكون لها مضاعفات سلبية على صحة السكان وعلى الاقتصاد وتراجع التضامن الاجتماعي والقدرة على مواجهة الأزمات.

الآفات الاجتماعية

في مؤتمر القدس لنوعية الحكم الأول العام ٢٠٠٦ اعترف رئيس الحكومة الإسرائيلية بوجود الجريمة المنظمة في إسرائيل. وصرح رئيس الحركة من أجل نوعية الحكم أن الفساد هو العدو الأول للدولة[٥٩] . كذلك صرح قائد الشرطة العام في تلخيصه

لعام ٢٠٠٧ أن في إسرائيل ست منظمات إجرام على المستوى القطري و١٨-٢٠ منظمة إجرام محلية . وإلى جانب ذلك يعاني المجتمع الإسرائيلي من انتشار ظاهرة العنف : فقد عالجت الشرطة حوالي ٦٤ ألف حادث عنف، وهناك ارتفاع حاد في العنف ضد المسنين[٦٠] .

ويبدو أن للمهاجرين نصيبا كبيرا في المظاهر السلوكية السلبية بسبب طبيعة علاقاتهم بالمجتمع الإسرائيلي وفشله في استيعاب عدد كبير منهم . فقد بين استطلاع معهد الجريمة في الجامعة العبرية أن ٨٤٪ من الشبيبة المهاجرين يشربون المشروبات الروحية و٣٥٪ يتعاطون المخدرات . من بين متعاطي المخدرات حوالي النصف لا يتعلمون ولا يعملون، وفي ٥٢٪ من الحالات رب الأسرة عاطل عن العمل، ٤٦٪ ليس لهم أصدقاء إسرائيليون، و٤٦٪ يشعرون كمرفوضين من الإسرائيليين، وصرح ٥٠٪ أن دخل عائلاتهم هبط بالمقارنة مع دخلها قبل الهجرة[٦١] . وفي آخر استطلاع نشره موقع شرطة إسرائيل أجري بين أبناء ١٢- ١٨ تبين أن ١٠٪ يتعاطون المخدرات والسجائر والمشروبات الروحية . بين هؤلاء ٥٧٪ يتعاطون المشروبات الروحية و٤١٪ يدخنون[٦٢] .

في هذا السياق يذكر أن عدد الذين يتعاطون المخدرات في إسرائيل بلغ ٣٠٠ ألف شخص بينهم ٧٠ ألفا في سن ١٢-١٨ . ويعيش في إسرائيل ٢٥ ألف مدمن . أما تجارة المخدرات فتقدر بستة مليارات شيكل جديد (٦٣) .

من الظواهر التي برزت في السنوات الأخيرة واستمر تداولها في العام ٢٠٠٧ ظاهرة تجارة النساء بهدف العمل في الدعارة . فقد نشرت "حركة حياة" أن تجارة النساء ما زالت تتوسع . إذ تباع في إسرائيل سنوياً حوالي ٦ آلاف شابة للعمل في بيوت الدعارة . ونقلت الحركة عن أحد المحامين أن أفراداً في الشرطة يتعاونون مع المتاجرين بالنساء .

إلى جانب الآفات الاجتماعية التي ذكرت فإن المجتمع الإسرائيلي يعيش تناقضات كثيرة برزت على السطح في العقد الأخير وبعضها تفجر في العام ٢٠٠٧ بشكل حاد . وهي تشكل موقع خلاف قوي في المجتمع وتؤدي إلى التقاطب في المواقف .

من أهم القضايا التي ثارت في إسرائيل في العام ٢٠٠٧ قضية التهرب من الخدمة العسكرية . وقد صرح وزير الدفاع إيهود باراك "من جيش الشعب يتحول الجيش الإسرائيلي إلى جيش نصف الشعب" [٦٤] أما رئيس هيئة الأركان فقال عن المتهربين من الخدمة بأنهم فقدوا الشعور بالخجل[٦٥] . ومن المعروف أن تداول النقاش في هذه الظاهرة كان على خلفية حرب لبنان الثانية، وهي اليوم من أكثر القضايا التي تضر بالتضامن الاجتماعي بعد أن كانت أكثر المؤشرات دلالة على هذا التضامن .

كما برزت الصراعات الاقتصادية إثر استمرار عمليات الخصخصة وبشكل حاد قضية توزيع أراضي الدولة وتحويلها إلى ملكيات خاصة . فقد أقرت الحكومة في بداية تموز ٢٠٠٧ تحويل عشرات الكيبوتسات إلى موشافيم؛ أي خصخصة الأملاك وخاصة الأراضي[٦٦] . وهذه القضية تثير غضب الشرقيين الذين يعيشون في الموشافيم (القرى التعاونية) وكانوا قد حصلوا على مساحات أراض أقل بكثير من سكان الكيبوتسات (المستوطنات الاشتراكية) . ومرة أخرى تؤشر السياسة في هذا المجال إلى التقاطب الاجتماعي- الاقتصادي بين الجماعات الإثنية وبين المركز والأطراف . هذا التقاطب ظهر بشكل واضح بالذات في العام ٢٠٠٧ في الصراع الذي ما زال دائراً حول الجهاز القضائي ومكانة المحكمة العليا .

جميع القضايا المذكورة هي مؤشرات على ضعف التضامن الاجتماعي . هذه الظاهرة برزت أكثر في ضعف الاحتجاج وضعف تضامن الجمهور الواسع مع حركات الاحتجاج بأنواعها المختلفة . فقد جرت في إسرائيل ثلاثة من أطول الإضرابات

في تاريخها (إضرابات منظمة المعلمين في المدارس الابتدائية ونقابة معلمي المدارس الثانوية ومحاضري الجامعات) دون أي رد فعل من الجمهور. وأثبتت حركات الاحتجاج على إدارة الحرب في لبنان أن الجمهور عاجز عن إجراء أي تغيير بسبب غياب هدف مشترك لحركات الاحتجاج. بعد الحرب لم تتخذ خطوات لتحسين إمكانيات السكان في مواجهة أي تطورات مشابهة في المستقبل مع أن الحديث كثر، خاصة من جانب الجيش، عن حرب قادمة لا محالة. كما أن التظاهر ضد استمرار رئيس الحكومة في إشغال منصبه بعد صدور تقرير لجنة فينوغراد بقي من نصيب ضباط الاحتياط والعائلات الثكلى. إذ لم يتجاوز عدد المتظاهرين أكثر من ٢٠٠ شخص.

ظاهرة ضعف الاحتجاج تبرز على خلفية أن الأكثرية لا تثق بمؤسسات الدولة وبالديمقراطية وبالشخصيات التي تشغل الوظائف الرئيسة فيها[٦٧]. وهناك من يفسر ضعف الاحتجاج والتضامن بأن "المجتمع الإسرائيلي مجتمع مرهق ويشعر بالعجز، ولذلك فالناس تتقوقع حول نفسها وتنعزل ولا تشعر بأن مشاكل الدولة هي مشاكلها. فردانية متطرفة وتفضيل للانعزال وعدم الاكتراث"[٦٨].

في ظل الأوضاع التي وصفناها فإن المجتمع الإسرائيلي لجأ إلى مواجهتها عن طريق تقوية المنظمات والجمعيات ما أدى إلى بروز دور القطاع الثالث في المجال الاجتماعي، وكذلك بروز دور رأس المال الخاص، في صورة الملياردير أركادي غايداماك وغيره من الأغنياء، خاصة في تزويد الناس بالمواد الأساسية وإبعاد السكان عن المناطق التي تتعرض للخطر مثل سديروت. ويمكن أن تكون لهذه الظاهرة نتائج عميقة من حيث التأثير على التضامن والموقف من مؤسسات الدولة، واحتمالات التأثير على السياسة والخارطة السياسية ومضمون الديمقراطية.

بالمقابل، يذكر أنه في العقد الأخير ارتفع عدد المتطوعين في إسرائيل، في جمعية أو في العمل المجتمعي، حوالي ٥٠٪. إذ بلغت نسبة الإسرائيليين الذي يتطوعون ٤٥٪ من اليهود البالغين أي ١,٦ مليون متطوع في العام، وارتفع معدل ساعات التطوع في عشر سنوات من ١٦٠ ساعة سنوية في العام ١٩٩٧ إلى ٢٤٥ ساعة سنوية العام ٢٠٠٧. مجمل عمل المتطوعين يقدر ب ٢-٤ مليارات شيكل[٦٩]. تفسر هذه الظاهرة بأن عددا كبيرا من الناس يجد في التطوع والتبرع تحقيقاً للذات بطريقة طوعية مختلفة عن الانتماء الجمعاني القسري على أساس إثني أو ديني وقومي.

نشير هنا إلى أن تقييم إسرائيل بمقاييس البنك الدولي يظهر أن في إسرائيل مستوى متدنيا من الاستقرار السياسي والمحافظة على القانون، مستوى الرقابة على الفساد، مستوى التنظيم ونجاعة الحكم. مقياس النظام السياسي يشير إلى مسيرة مستمرة من ابتعاد إسرائيل عن الدول المتقدمة[٧٠].

بالإمكان أن نجمل تقريرنا حول التطورات الاجتماعية بأن "الأجندة الاقتصادية- الاجتماعية ٢٠٠٨-٢٠١٠"[٧١] التي أعدها طاقم في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي عددت نقاط الضعف في المجتمع والاقتصاد في إسرائيل على النحو التالي:

١- معدلات الفقر العالية.

٢- توسع الفجوات بين الشرائح الاجتماعية الغنية والفقيرة وانحسار الطبقة الوسطى.

٣- تدهور العلاقات في سوق العمل وتدني شروط العمل.

٤- التقصير في مجال التعليم وتراجع التحصيل العلمي للطلاب بالمقاييس الدولية.

٥- هجرة العقول بسبب تدني شروط العمل وانخفاض التوظيف في التعليم.
٦- الفساد الاقتصادي والسياسي.

خاتمة

درسنا في هذا الفصل تركيبة المجتمع الإسرائيلي، بصفته مجتمع مهاجرين مستوطنين، والتي تأثرت بشكل خاص من الهجرة كماً ونوعاً. وكانت خصائص المهاجرين والسياسات التي اتبعتها الدولة تجاه كل فئة قد حددت نوعية العلاقات الإثنية ونوعية رأس المال البشري في كل فئة، ومدى ونوعية مساهمتها في بناء الدولة والتطور واتجاه تأثيرها على مناعة الدولة. ومن خلال دراسة سياسات توزيع السكان يتبين أن المناطق الأكثر تطوراً في إسرائيل تعاني من المشاكل البيئية، بينما مناطق الأطراف تعاني من ضعف رأس المال البشري والبنية التحتية، ولذلك فإنها تعاني من دور هامشي في عملية الإنتاج. من هنا تبين لنا أن الفجوات التي نتجت عن هذه الفوارق وعن السياسات في مختلف الميادين ساهمت وما زالت تساهم في استمرار وتعمق الشروخ الإثنية. يضاف إلى ذلك الشرخ الملازم للدولة منذ لحظة قيامها بين المتدينين وغير المتدينين.

ومن التطورات الملفتة في إسرائيل ظهور قطاع سكاني كبير من المهاجرين غير اليهود والعمال الأجانب ما يغير التركيبة السكانية والإثنية ويطرح تساؤلات مهمة حول يهودية الدولة وعلامات تساؤل حول فرص استمرار التضامن الاجتماعي في حالة الأزمات. هذا إضافة إلى أن هذه الفئات الطارئة على المجتمع تنتج بنفسها مشاكل اجتماعية عميقة تؤثر على درجة مناعة المجتمع وقدرته على التعامل مع المشاكل التي تنتج عن وجود هذه الفئات. وينتج عن دراستنا أن فئات غير قليلة تعاني من ضعف رأس المال البشري (بسبب التمييز في التعليم أو منحها امتيازات تجعلها عالة على المجتمع مثل المتدينين)، بينما تعاني أخرى من عدم منحها فرص استخدام ما في حوزتها من رأس مال (سكان الأطراف) ما يسبب تدني الإنتاج وتوسع رقعة الفقر والاعتماد على موارد الدولة.

لكن السياسات المتبعة اليوم تحرم هذه الفئات من أنواع مختلفة من الخدمات أو أنها تقدمها بكميات ومستويات غير كافية ما يعني بقاء هذه الفئات ضعيفة وغير قادرة على تخليص نفسها من الأوضاع المعيشية المتدنية. ومن الطبيعي طرح السؤال حول أثر هذه الأوضاع على الأجيال القادمة، خاصة في ضوء تدني خدمات التعليم وخصخصته. تضاف إلى هذه القضايا مشكلة الآفات الاجتماعية التي تنهش جسم المجتمع وتؤثر على أدائه في جميع المجالات.

رغم تعدد نقاط الضعف في المجتمع فإنه ما زال قادراً على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية نسبياً وما زال يوظف النظام الديمقراطي في منع تحول الاحتكاك واختلاف المصالح إلى صراع مفتوح. كما أنه لا بد من الذكر أن نقاط الضعف في المجتمع الإسرائيلي والمخاطر التي يمكن أن يواجهها هي بالقياس مع الدول الأوروبية ومنجزاتها. وسيبقى قياس تأثير الأوضاع الاجتماعية على الوضع الإستراتيجي لإسرائيل مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بمقومات القوة والضعف في البيئة الجيو- سياسية التي يتواجد فيها أي في دول الشرق الأوسط.

(الهوامش)

١ كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠٧ جدول ٤,٤
٢ كتاب الاحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠١، ص ١-٢
٣ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦، جدول ٢,١
٤ نظراً لأن الجدول المفصل حسب التصنيف الجديد لم ينشر في كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧ استخدمنا معطيات العام ٢٠٠٥.
٥ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧، جدول ٢,٣
٦ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧، جدول ٢,٢٥
٧ التقرير الإحصائي الشهري رقم ١٢/ ٢٠٠٧، يذكر كتاب الإحصاء السنوي أن عدد المهاجرين ١٩ ألفا، والواقع أن ٦ آلاف وصلوا إلى البلاد سابقاً ولكنهم تحولوا فقط هذا العام إلى "قادمين جدد" حسب قانون "العودة".
٨ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦، جدول ٢,٢٤
٩ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦، جدول ٢,٢٢
١٠ كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧، جدول ٢,٤
١١ أورباخ جداليا ٢٠٠١، سبق ذكره، ص ١٤
١٢ إليشاع إفرات، "الفقر، الجوع والظلم"، مكتبة المركز التكنولوجي التربوي، ٢٠٠٧
١٣ داني فيلك "إسرائيل موديل ٢٠٠٠: ما-بعد الفوردية النيو-ليبرالية"، في: حكم رأس المال- إسرائيل في عصر العولمة، تحرير داني فيلك وأوري رام، الكيبوتس الموحد ومعهد فان لير، تل-أبيب ٢٠٠٤: ص. ٣٤-٥٦
١٤ كيمرلنغ ٢٠٠٤، سبق ذكره، ص. ٣٠١
١٥ نفس المصدر السابق، ص. ٣١٥
١٦ قوس من الآراء: أجندة شرقية للمجتمع الإسرائيلي، تحرير يوسي يونا، يونيت نعمان وديفيد محلب، إصدار كتب نوفمبر، القدس ٢٠٠٧.
١٧ يئير أطنغر "توجد هنا وسائل فصل"، هآرتس ١٧/ ١/ ٢٠٠٨
١٨ هآرتس ١١/ ٣/ ٢٠٠٧
١٩ يوسي فارطر "العقد الشرقي الذي ولى"، هآرتس ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٧
٢٠ هآرتس ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٥
٢١ كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠٧، جدول ٢,٢٤
٢٢ كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠٦، جدول ٢,٢٣
٢٣ هآرتس ٣٠/ ٠٥/ ٢٠٠٦
٢٤ هآرتس ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٦
٢٥ معاريف ٣/ ٩/ ٢٠٠٧
٢٦ ١٩٨٠،
٢٧ كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي ٢٠٠٧، جدول ٤,٤ و ٤,٨
٢٨ نفس المصدر السابق جدول ٢,١ و ٢,٧
٢٩ أنماط المجتمع في إسرائيل: توجهات التلاحم والانقسام، ، الجامعة المفتوحة، تل-أبيب ١٩٩٣: ص. ٤٣-٤٦
٣٠ إسرائيل: مجتمع متعدد الثقافات، ١٩٩٨، سبق ذكره، ص ٣٤
٣١ ليساك ٢٠٠١ سبق ذكره، ص ٢٥٧
٣٢ ليشيم، إليعازار، "مواقف الإسرائيليين نحو مهاجري سنوات التسعين"، الضمان الاجتماعي، عدد ٤٠، ١٩٩٣"
٣٣ ليلي غليلي، "يسيرون في الخط المركزي"، هآرتس ١/ ١/ ٢٠٠٨
٣٤ هآرتس ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠٧
٣٥ هآرتس ٩/ ٩/ ٢٠٠٧
٣٦ هآرتس ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦
٣٧ هآرتس ٣/ ١٢/ ٢٠٠٦
٣٨ روز، أهارون "ما لهم ولهذه المشكلة" هآرتس ١٠/ ١١/ ٢٠٠٦
٣٩ المصدر السابق، ص ١٦
٤٠ ذي ماركر ١٢/ ١٠/ ٠٧

٤١ ذي ماركر ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٧

٤٢ يئير أطينغر، "الحريديم مختلفون: الاحتجاج أم التجاهل"، هآرتس ١٩/ ٦/ ٢٠٠٧

٤٣ بدأت في السنوات الأخيرة تنشر أدبيات إعلامية وأكاديمية تشير إلى خطر انخراط غير اليهود في المجتمع الإسرائيلي. أنظر آشر كوهين، "انصهار إسرائيلي- انصهار غير اليهود في المجتمع اليهودي الإسرائيلي ومضاعفاته على الهوية الجماعية"، جامعة بار إيلان، مركز رفوفورط، الطبعة الثانية ٢٠٠٤.

٤٤ ماركر ٢١/ ١/ ٢٠٠٨- الإحصاء المركزي- بيان للصحافة

٤٥ ماركر ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧

٤٦ مؤسسة التأمين الوطني "مؤشرات الفقر والفجوات في الدخل ٢٠٠٦- نتائج رئيسية"، رقم ٨/ ٢٠٠٧، ص ٥

٤٧ زئيف روزنهاك، "أزمة دولة الرفاه الإسرائيلية والعولمة: خطوط لتحليل مقارن"، في: الدولة والمجتمع المحلي، تحرير موشيه نأور، ماجنس- الجتمعة العبرية، القدس ٢٠٠٤: ٤٦-٥٤، ص. ٥١

٤٨ دورون، أبراهام "التقرير السنوي عن الفقر في إسرائيل: وسائل الإعلام وردود الفعل في النظام السياسي"، في حكم رأس المال، سبق ذكره، ص. ١٣١-١٦٣.

٤٩ كوب، يعقوب (محرر) "تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية ٢٠٠٢"، مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، القدس ٢٠٠٢"، ص ٥٢

٥٠ كوب، يعقوب (محرر) "تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية ٢٠٠٧"، مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، القدس ٢٠٠٧، ص ٨

٥١ المصدر السابق ١٥

٥٢ ذي ماركر ١٨/ ٩/ ٠٧

٥٣ أور كيشيت، "قطاع التعليم العام: بين الخصخصة والانحلال"، هآرتس ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٧

٥٤ ماركر ١٨/ ٩/ ٠٧

٥٥ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل- حقوق الإنسان في إسرائيل- صورة الوضع ٢٠٠٧، كانون الأول ٢٠٠٧: ص ٨

٥٦ ذي ماركر ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٧

٥٧ ynet ٢/ ١٢/ ٢٠٠٧

٥٨ مكتب الإحصاء المركزي، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٧، جدول ٢,٢٨

٥٩ واي نت ١٧/ ٥/ ٢٠٠٦

٦٠ أخبار الشرطة، ١٠/ ٢/ ٢٠٠٨

٦١ روتي سيناي، هآرتس ١٩/ ٩/ ٢٠٠٧

٦٢ موقع شرطة إسرائيل

٦٣ موقع منظمة كيكيت أورت

٦٤ هآرتس ٣١/ ٧/ ٢٠٠٧

٦٥ هآرتس ١/ ٨/ ٢٠٠٧

٦٦ هآرتس ٢/ ٧/ ٢٠٠٧

٦٧ مقياس الديمقراطية الإسرائيلي ٢٠٠٧: التضامن في مجتمع مشروخ، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس ٢٠٠٧

٦٨ هآرتس ١٣/ ٧/ ٢٠٠٧

٦٩ روتي سيناي "هل ثمة متطوعين؟"، هآرتس ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٧

٧٠ ذي ماركر ٢١/ ١/ ٢٠٠٨ من مؤتمر هرتسليا

٧١ مكتب رئيس الحكومة، المجلس القومي للاقتصاد (٢٠٠٧) "أجندة اقتصادية- اجتماعية لإسرائيل ٢٠٠٨-٢٠١٠".

(٦)

الفلسطينيون في إسرائيل

أنطوان شلحت

(*) ظل الفلسطينيون في إسرائيل، مجتمعًا ونخبًا وقوى سياسية، في "عين العاصفة" خلال العام ٢٠٠٧. وقد حدث ذلك على عدة خلفيات، لعل أبرزها مبادرات الرؤى المستقبلية (وهي على التوالي "التصوّر المستقبلي"، الصادر بمبادرة من اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ومجموعة من الأكاديميين والمثقفين والناشطين في المؤسسات الأهلية، و"الدستور الديمقراطي"، الصادر عن عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، و"وثيقة حيفا"، الصادرة بمبادرة مدى الكرمل- مركز الدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا)[١].

وتكمن أهمية هذا المبادرات في أنها تضع لأول مرّة رؤى وتصورات لأسس العلاقة بين الدولة وبين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وفي أنها كانت إيذانًا ببداية مرحلة مبادرات ذاتية فكرية جوهرها تحوّل الفلسطينيين إلى ناحية النظر إلى أنفسهم، والمشاركة الفكرية الفاعلة في تقرير مصيرهم ومستقبلهم[٢]. وقد عنت هذه المبادرات، في الوقت نفسه، دفع المشكلات القومية والمدنية للفلسطينيين في الداخل إلى صدارة جدول الأعمال الإسرائيلي، سواء في قراءة الفلسطينيين أنفسهم، أو في قراءة المؤسسة الإسرائيلية السياسية والأمنية والأكاديمية، كما سنوضح في سياق لاحق.

غير أنّ هذه المبادرات تزامنت مع تطورات أخرى لا تقل أهمية وخطورة، تعتبر بدورها خلفيات أساسية لبقاء الفلسطينيين في إسرائيل في "عين العاصفة".

إن التطورات، التي سيأتي هذا الفصل على ذكرها وتحليلها، هي ما يلي:

- تصعيد حملة الملاحقة السياسية، بذرائع أمنية، ضد القيادات العربية، وخاصة ضد رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، د. عزمي بشارة، ورئيس الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، الشيخ رائد صلاح[٣]. وقد ارتبطت هذه الحملة، ضمن أمور أخرى، بنتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦، وبانخراط الفلسطينيين

في الداخل في الدفاع عن المقدسات الدينية العربية في القدس . وتستهدف ، في العمق ، نزع الشرعية السياسية عن هذه القيادات .

– ازدياد الدعوات إلى الترانسفير ، تحت غطاء مسميات سابقة لا تؤذي الأذن ، من قبيل "تبادل الأراضي" أو "تبادل السكان" ، وبذريعة تثبيت "الدولة اليهودية" . وتعزّز التوجهات العنصرية لدى المجتمع اليهودي .
– النشاطات التهويدية العلنية والمخفية داخل الخط الأخضر .
– استمرار سلسلة الإجراءات والممارسات الرسمية والقانونية الرامية إلى ترسيخ الطابع اليهودي لإسرائيل .
– توفير الغطاء القانونيّ للممارسات الهوجاء التي تتبعها الشرطة الإسرائيلية ، والتي يعكس واقع تعاملها العام مع المواطنين العرب كافة اعتبارهم أعداء . وقد أدّى ذلك إلى اتخاذ قرار بتدويل قضية القتلى العرب ، الذين سقطوا برصاص الشرطة خلال أحداث أكتوبر ٢٠٠٠ ، وقد بدأ تنفيذه في العام ٢٠٠٨ .
– استهداف السلطات المحلية العربية ، في إطار الاستهداف الأعم والأشمل للقوى السياسية ولجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب .
– المباشرة في تطبيق مشروع "الخدمة المدنية" ، الذي يستهدف احتواء الشبيبة العربية .

مبادرات الرؤى المستقبلية وأبرز خصائص التحرك الإسرائيلي

إنّ أول ما يتعيّن تسجيله ، في شأن هذه المبادرات ، هو نشوء حالة جلية من التعبئة العامة للمؤسسة الإسرائيلية ، السياسية والأمنية ، والأكاديمية والإعلامية ، للوقوف في شبه إجماع في صفّ معارضة هذه الظاهرة ومحاربتها ، والإلحاح الشديد على الدعوة إلى الخوض في ملف الفلسطينيين في إسرائيل ، بعد أن اعتبرته بالمطلق ملفًا شديد الإشكالية والخطورة ، ويستدعي "علاجًا فائقًا وحاسمًا" .

وقد بدأت التعبئة العامة برئيس الحكومة نفسه ، والوزراء وأعضاء الكنيست ، لتنتهي بـ"جيش الخبراء" في "الشؤون العربية" ، وكبار المعلقين والمحللين السياسيين والصحافيين وصغارهم ، مرورًا بمعاهد الدراسات والأبحاث والتخطيط السياسي على اختلاف أهوائها ومشاربها .

إنّ حالة التعبئة العامة هذه لم تظل منحصرة في نطاق التعبير عن المواقف النظرية أو التأليبية أو الريبية ، وإنما انتقلت إلى مستوى الممارسة التطبيقية . ويكاد المنطلق الرئيس لها يتمثل في اعتبار أنّ المبادرات الثلاث قد أتت لتكرّس مرحلة أكثر تقدمًا في معركة الفلسطينيين في وطنهم الأصلي من أجل حقوقهم القومية والمدنية ، لناحية الطعن في طابع إسرائيل ["الدولة اليهودية"] والمطالبة بتغييره ، بوصف ذلك شرطًا لا استغناء عنه لتحقيق المساواة في حقوق المواطنة على الأقل . وعلى ضوء ذلك فإن أول ما يمكن ملاحظته هو أنّ ردّات الفعل الإسرائيلية قد طورت خطابًا مفرطًا في الدعوة إلى الفصل التامّ بين مطلب مساواة المواطنين العرب ، ومطلب تغيير الطابع اليهودي لإسرائيل ، على قاعدة عدم رفض المطلب الأول ، ورفض المطلب الثاني جملة وتفصيلاً[٤] .

ولقد شهد العام ٢٠٠٧ تحركًا ملحوظًا للمؤسسة السياسية الإسرائيلية ردًا على هذه المبادرات . واتخذ هذا التحرك ، بالأساس ، منحيين متوازيين : الأول منحى ترهيبي ، والثاني منحى احتوائي .

المنحى الترهيبي و"قضية عزمي بشارة"

بلغت ذروة المنحى الترهيبي في ما يمكن اعتباره تحركًا علنيًا، غير مسبوق، لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك). ففي آذار ٢٠٠٧ عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، "اجتماعًا أمنيًا" مع مسؤولين في الشاباك وبينهم رئيسه، يوفال ديسكين، تم تخصيصه لبحث وضع العرب في إسرائيل.

ووفقا لما أفادت به صحيفة "معاريف"[٥]، فقد اعتبر هؤلاء المسؤولون في هذا الاجتماع أن المواطنين العرب في إسرائيل يشكلون "الخطر الإستراتيجي على المدى البعيد" من ناحية إسرائيل. وقد تمّ "إسناد" ذلك ببضعة ادعاءات مكرورة، منها أن التكاثر الطبيعي للعرب يهدّد الطابع اليهودي لإسرائيل. أكثر من هذا، أبدى المسؤولون تحسبهم من مبادرات الرؤى المستقبلية، وتبين من المداولات أن الشاباك ينظر بارتياب إلى هذه المشاريع لكونها تطالب بأن تكون إسرائيل دولة جميع مواطنيها. كذلك أعرب الشاباك عن "قلقه" مما وصفه بـ"تماثل العرب في إسرائيل وتعاطفهم مع الفلسطينيين" وأيضا من "تماثلهم مع حزب الله".

غير أنّ ما جعل هذه الجبهة أكثر سخونة، تمثل في ردّ لجهاز الشاباك يدعو، جهارًا، إلى إحباط كل موقف أو نشاط "يهدّد يهودية الدولة"، حتى لو كان هذا النشاط بـ"وسائل قانونية". وقد جاء ردّ الشاباك هذا في تعقيب لصحيفة "فصل المقال" العربية الأسبوعية (وهي صحيفة حزب التجمع الوطني الديمقراطي) بعد أن قام رئيس تحريرها باستمزاج رأي مكتب رئيس الحكومة حول ما ورد في صحيفة "معاريف" أعلاه[٦]. وقال يوفال ديسكين "إن جهاز الشاباك مخوّل بالعمل على صيانة وحماية مبادئ الدولة الأساسية الديمقراطية واليهودية، ومخوّل بالتجسس والتنصت على كل شخص أو مؤسسة مشتبهين بالعمل على تغيير طابع الدولة حتى لو كانت وسائل عملهما ديمقراطية"[٧].

وتصاعد هذا المنحى في ما بات يعرف باسم "قضية النائب عزمي بشارة"، والتي كان في صلبها "فتح ملف أمني وجنائي ضده"، أدّى، من ضمن أشياء أخرى، إلى أن يغادر البلاد من دون أن يعود إليها حتى الآن.

وقد ترافقت هذه القضية مع حملة تحريض رسمية وإعلامية على بشارة بلغت حدّ شيطنته، ومع هجوم على تياره السياسي- التجمع الوطني الديمقراطي- وعلى العمل السياسي الفلسطيني في الداخل برمته.

ومن اللافت للنظر أن أحد محللي الشؤون العسكرية ربط بين هذه القضية، وبين تراجع قوة الردع الإسرائيلية، بتأثير نتائج حرب لبنان الثانية[٨]. ومما كتبه في هذا الشأن أنه في العام ١٩٩٦ طلبت عناصر في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تصريحًا بـ"معالجة" نشاط عضو الكنيست عزمي بشارة بصورة فعالة أكثر، بعد أن وصفت هذا النشاط بأنه ينطوي على "أعمال تحريض"، لكن طلبها رُفض، إذ إن المعالجة الاستخبارية لعضو كنيست يمكن أن تتم فقط بإذن من المستشار القانوني للحكومة أو من رئيس الحكومة ولجنة وزارية مصغرة.

وأضاف: بعد عشرة أعوام من هذه الحادثة تجد إسرائيل نفسها في حالة مختلفة. إن حرب لبنان الثانية خلقت موجة متشظية لا يزال جوهرها غير واضح بعد، لكن لا شك في أن مكانة القوة الإسرائيلية تعرضت لضرر كبير. إنّ تراجع الردع الإسرائيلي لا ينعكس فقط بإزاء الدول المجاورة إنما أيضًا إزاء الداخل، أي إزاء العرب في إسرائيل. وهناك خوف من أن يكون بينهم من بات يتجرأ على شدّ الحبل أكثر ويحاول بالأقوال أو الأفعال أن يمسّ بشرعية النظام في إسرائيل. ولذا فإن الحاجة إلى وضع حدود الآن هي أكثر حدّة حتى مما كان في ١٩٩٦.

وقال إنه في أيار ٢٠٠٣ جرت محاولة لوضع حدود كهذه. "ففي ذلك الوقت قدمت لائحة اتهام ضد قادة الجناح الشمالي في الحركة الإسلامية في إسرائيل، برئاسة الشيخ رائد صلاح. غير أنّ ذلك انتهى في كانون الثاني ٢٠٠٥ بصفقة ادعاء مع ١٤ معتقلاً من الحركة الإسلامية في هذه القضية"[٩].

ورأى محرر صفحة الرأي في صحيفة "معاريف" أنه في نظر الكثير من الإسرائيليين ثمة تماثل بين بشارة والعرب في إسرائيل. وهذه هي المأساة الكبرى. وإذا كان الكثير من الإسرائيليين يتبنون مواقف ضد عرب إسرائيل فإن بشارة هو أحد الأسباب الرئيسة الواقفة خلف ذلك. وعمليًا هذا هو هدفه. إذا كان هذا هو ما يريده مندوبو العرب في إسرائيل فليغربوا عن نظرنا، هو وهم. وينبغي أن نطيح ببشارة حالاً، وإذا لم يحدث الأمر بمبادرته فليكن بمبادرة الدولة. من دون هذا الطرد لن يكون هناك أي احتمال للتغيير[١٠].

ولم تقتصر الحملة على محللي الشؤون العسكرية والأمنية، ولا على حملة الأفكار اليمينية المناهضة لحقوق العرب ووجودهم، بل شملت قوى "اليسار الصهيوني". فقد اعتبر المعلق السياسي في صحيفة "هآرتس"، عوزي بنزيمان، المحسوب على هذا "اليسار"، مثلاً، أنّ حالة عضو الكنيست عزمي بشارة تجسّد مفترق الطرق، الذي وصلت إليه العلاقات بين اليهود والعرب داخل الخط الأخضر، مشيرًا إلى أنّ نقطة التحوّل هي مبادرات الرؤى المستقبلية الصادرة عن المنظمات المركزية للجمهور العربي. فهذه المبادرات تعارض الطابع الحالي لدولة إسرائيل ومبنى نظامها وهويتها الصهيونية. وعمليًا فإنها تضع "البنية التحتية لانتفاضة العرب في إسرائيل ضد دولتهم"[١١].

وفي رأيه فإن "تمرّد" العرب في إسرائيل تمّ حتى الآن بوسائل شرعية تمامًا، ومنها الاستئناف إلى المحكمة العليا وصياغة أوراق موقف والمبادرة إلى أبحاث ودراسات وتجنيد الرأي العام، لكن ذلك مهّد الأرضية لأناس متطرفين كي يعملوا بوسائل غير شرعية أيضًا.

وقال إنه يتعين على الغالبية اليهودية أن تتعامل بلغتها مع الوثائق العربية. ففي مقابل الخطاب العربي- الفلسطيني بشأن تاريخ النزاع هناك صيغة إسرائيلية عادلة تعرض جهود بقايا شعب صغير [يقصد اليهود] للتمسك بوطنه والتوصل، من دون نجاح يذكر، إلى سلام مع جيرانه العرب. ومن الموقف اليهودي العام لا بدّ أن ترتسم الخطوط الحمر التي ستوضح للأقلية العربية حدود التسوية الممكنة، وهي خطوط ١٩٦٧ كحدود بين دولة فلسطينية قومية ودولة إسرائيل الصهيونية، وليس في وسع الغالبية اليهودية أن تتجاوب مع توقعات الأقلية العربية بجعل إسرائيل دولة ثنائية القومية. كما أن هذه الغالبية تستصعب أكثر فأكثر أن تتحمل فكر وسلوك عزمي بشارة، اللذين ينظر إليهما اليهود كما لو أنهما تماثل غير شرعي مع أعداء الدولة[١٢].

إن ما يتعين ملاحظته هو أن هذه الحملة انطلقت، أكثر شيء، من وعي سياسي يهدّد المستقبل برؤية أمنية ضيقة الأفق، ويضع الشاباك، عيانًا بيانًا، فوق القانون، عندما يكون الأمر متعلقًا بالمواطنين الفلسطينيين[١٣]. وفي رأي عضو الكنيست والوزيرة السابقة شولاميت ألوني فإن الشاباك نطق بأحد أخطر الأقوال، التي يمكن إطلاقها في مجتمع ديمقراطي، عندما أعلن أنه سيعالج أمر المواطنين العرب حتى إذا سعوا لإجراء تغييرات في الدولة بموجب القانون. "إنّ هذا يعني أنه مسموح لي، كيهودية، أن أسعى لتغييرات في الدولة لكن يحظر على المواطن العربي أن يقوم بذلك، رغم أنه مظلوم ويفتقر إلى الحقوق وسُلبت أرضه، وفوق كل هذا لا يملك الحق في استخدام القانون للدفاع عن ما يحتاجه

أو المطالبة باحتياجاته. لذا فإنني أرى أن أقوال الشاباك تشكل خطرا على الديمقراطية، وهذا في حال أن إسرائيل هي دولة ديمقراطية. أنا لا أؤمن بنظام يدعي الديمقراطية لكنه في الواقع نظام إثنوقراطي. فالقانون عندنا يقول إن دولة إسرائيل هي دولة يهودية، ومن جهة أخرى لا توجد مساواة في القانون. إذن هذه ليست دولة ديمقراطية"[١٤]. ولمحت ألوني إلى أن مكانة الشاباك في إسرائيل هي، بصورة عامة، فوق أي قانون، حتى من قبل قضية بشارة، وذلك بقولها "لا يوجد شخص ليس بالإمكان أن يحيك الشاباك ملفًا ضده. وقد قالوا لي شيئًا مشابهًا عندما أرادوا كمّ فمي، فقد حذروني وأوضحوا لي أنه ليس هناك أحد لا يمكن حياكة ملف ضده"[١٥].

وفي الوقت نفسه ينبغي ملاحظة أن مثل هذه الحملات "الأمنية" عادة ما تحظى برأي عام يهودي يتجاوب معها، إلا فيما ندر.

كما أن وسائل الإعلام الإسرائيلية العبرية تتواطأ معها. وقد أشار "مركز كيشف" (مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل) إلى أنّ صحيفة "معاريف"، التي نشرت نبأ "الاجتماع الأمني" السالف، "اهتمت" بأن تنشره في نطاق ملف خاص حول "ازدياد تطرّف المواطنين العرب"، بهدف واحد ووحيد هو أن تخيف قراءها اليهود وتحذرهم من التهديد المنعكس من جانب مواطني إسرائيل العرب، "علمًا أن التهديد الذي أبرز بطرق ووسائط التحرير المختلفة لا يعكس مجمل المعلومات التي أرسلها مراسلو الصحيفة". وقال المركز إن التشويهات الفظيعة التي خلقتها "معاريف" في إطار معالجتها للموضوع تضاهي التحريض والتشجيع على العنصرية تجاه مواطني دولة إسرائيل العرب، وتتنافى مع القواعد الأساسية التي تلزم وسائل الإعلام بتوخي الدقة والأمانة والمسؤولية في ما تنشره[١٦].

من ناحية أخرى، وفي سياق متصل، قال البروفسور ماجد الحاج، نائب رئيس جامعة حيفا وعميد البحث العلمي فيها، إن الإعلام العبري يلعب دورًا سلبيًا من حيث تعميق الهوة بين اليهود والعرب، التي ازدادت اتساعًا منذ أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، ومن حيث تجذير الفصل والعزل الثقافي للجماهير العربية، إذ أن هذا الإعلام يسوّق فقط الأخبار التي من شأنها تجذير الآراء التنميطية ضد العرب، ويظهرهم بشكل سلبي، كما أنه نادرًا ما يمنح الفرصة الحقيقية للنخب السياسية أو الأكاديمية أو الثقافية العربية للظهور المتوازن ومخاطبة الرأي العام اليهودي[١٧].

أمّا على مستوى التصريحات الرسمية فقد انطلقت أغلب الردود على مبادرات الرؤى المستقبلية من موقف التأكيد على التمسك بالدولة اليهودية، غير أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، فاقت الجميع عندما اعتبرت خلال مؤتمر صحافي مع نظيرها الفرنسي في القدس الغربية، يوم ١٨/ ١١/ ٢٠٠٧، أن الدولة الفلسطينية ستكون في حالة قيامها حلا "للعرب في إسرائيل أيضًا".

وقالت ليفني إن "الدولة الفلسطينية لن تكون فقط حلا للفلسطينيين الذين يسكنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ يفترض بها أن توفر حلا وطنيا شاملا لأولئك الموجودين في الضفة والقطاع وفي مخيمات اللاجئين، وأيضا لأولئك الذين هم مواطنون متساوون في الحقوق في دولة إسرائيل، التي هي الدولة اليهودية من بين الدولتين".

جاءت أقوال ليفني ردا على اتخاذ لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل، يوم ١٧/ ١١/ ٢٠٠٧، قرارًا بإعداد وثيقة جماعية باسم العرب في الداخل تعبر عن المعارضة لتعريف إسرائيل "دولة يهودية".

وقالت ليفني، موجهة كلامها للجنة المتابعة، إن "كل أولئك الذين يؤيدون فكرة قيام دولة فلسطينية لإعطاء حل

قومي للفلسطينيين لا يمكنهم إمساك العصا من طرفيها، أي المطالبة بإقامة هذه الدولة والعمل ضد وجود الدولة القومية لليهود من الداخل".

ومضت ليفني أن "إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية وكل إنسان يتم انتخابه للكنيست يتوجب عليه الموافقة على المبادئ الأساسية لوجود دولة إسرائيل، والمطالبة بتعبير قومي في دولة مستقلة هي مطلب ممكن لكنه ينتهي في اللحظة التي تُقام فيها دولة فلسطينية من شأنها توفير حل قومي للفلسطينيين أينما كانوا"[١٨].

وكان رئيس لجنة المتابعة العليا، شوقي خطيب، قد أشار إلى أنّ مطلب الاعتراف بإسرائيل على أنها "دولة يهودية أصبح مكثفا على لسان قادة إسرائيل [خاصة عشية انعقاد لقاء أنابوليس]، بدءا من رئيس الدولة، مرورا برئيس الحكومة، والوزراء وقادة الأحزاب الكبيرة". وأيد دعوة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي الإسرائيلي إلى إصدار وثيقة جديدة "تتركز في هذه النقطة عينيا لتحمل موقفا جماعيا للجنة".

ملاحقات وتهديد باغتيال الشيخ رائد صلاح: تجدر الإشارة إلى أن السلطات الإسرائيلية استمرت في ملاحقة الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، على إثر مواقفه الساعية لحماية المسجد الأقصى، خاصة على خلفية استمرار الحفريات الإسرائيلية تحت المسجد ومحاولة إسرائيل بناء جسر في باب المغاربة يهدد أسواره. وقد تعرض الشيخ صلاح للاعتقال والهجوم الجسدي وتم استدعاؤه للتحقيق بل وتقديمه إلى المحاكمة بتهمة التهجم على رجال الشرطة ١٩. وكانت النيابة الإسرائيلية قد أعلنت، في آب ٢٠٠٧، نيتها تقديم لائحة اتهام ضد الشيخ صلاح، في أعقاب اعتقاله على خلفية معارضة الحفريات في منطقة باب المغاربة في باحات المسجد الأقصى، واتهامه بالتحريض على انتفاضة ثالثة٢٠.

وفي تطور آخر كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية الأولى، في نشرتها المسائية يوم ١١ آذار ٢٠٠٨، النقاب عن انعقاد لقاء في إحدى غرف المعهد الديني "مركاز هراف" في القدس شارك فيه ثلاثة طلاب تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٥ عاما وحاخامان أحدهما من المعهد، وبحثوا في ما إذا كان الجيش الإسرائيلي سيرد على العملية المسلحة التي وقعت في المعهد، وتحدثوا عن تخطيط لاغتيال "شخصية عربية مقربة من الأقصى".

وتوصل المجتمعون إلى نتيجة أنه لن يكون هناك رد إسرائيلي على تلك العملية، التي نفذها فلسطيني في ٦ آذار ٢٠٠٨ وأسفرت عن مقتل ثمانية من طلاب المعهد. وقال أحد الحاخامين للطلاب "ردوا أنتم"، وزودهم بكتب تتحدث عن "تخليص أرض إسرائيل"، وقال إن "رأي التوراة هو أن تردوا".

بعد ذلك توجه الطلاب الثلاثة إلى حاخام في مدينة بني براك الواقعة شرقي تل أبيب، وتسكنها أغلبية من اليهود المتدينين، وحصلوا منه على "فتوى دينية" بتنفيذ اعتداءات ضد فلسطينيين. ولم تعتقل الشرطة الإسرائيلية أيا من المشاركين في التخطيط للاعتداءات.

وقد عبر نائب رئيس الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، الشيخ كمال خطيب، عن تخوفه من إمكان أن يحاول ناشطو اليمين المتطرف اغتيال رئيس الحركة، الشيخ رائد صلاح. وقال خطيب "أعتقد أن هذه الفتاوى (اليهودية) المهووسة ستقود من دون شك إلى أعمال غير مسؤولة مثلما حدث لدى اغتيال رئيس الحكومة إسحق رابين، والذي

نفذه المجرم يغئال عمير، ومثلما حدث مع منفذ مجزرة شفاعمرو، عيدن نتان- زادة، الذي تم تحريضه على القتل من جانب حاخامات".

وأضاف "الآن عندما يتحدثون بصورة واضحة عن فتوى تسمح بالمس بشخصية لها صلة بالأقصى انتقاما على جرى في المعهد الديني في القدس فإن من الواضح جدا أن التلميح هو باتجاه الشيخ رائد صلاح".

المنحى الاحتوائي

انعكس المنحى الاحتوائي في إطلاق بضع مبادرات رسمية إسرائيلية تهدف، في الظاهر، إلى "مساواة الفلسطينيين في الداخل ودمجهم"، على قاعدة رفض المطلب بتغيير الطابع اليهودي لإسرائيل.

وكان للحكومة الإسرائيلية قسط في هذه المبادرات برز، أساسًا، في هيئة يوم دراسيّ خاص عقد، يوم ١٠ أيار ٢٠٠٧، في "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" في القدس بمشاركة رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، وذلك تحت العنوان "تحقيق المساواة في الحقوق المدنية والاقتصادية- الاجتماعية لمواطني إسرائيل العرب". وقد أعدّت هذا اليوم الدراسيّ لجنة توجيه مؤلفة من مندوب ديوان رئيس الحكومة ورئيس "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" وأحد أعضاء "لجنة أور"[٢١] ورئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب.

في ختام هذا اليوم الدراسيّ تقرّر إقامة لجنة توجيه بمشاركة "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" وجامعة حيفا، تكون مهمتها "متابعة تنفيذ خطوات الحكومة الرامية إلى أن تدفع قدمًا دمج السكان العرب في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين". كما تقرّر عقد "مؤتمر رئيس الحكومة لأوساط الأقليات" في غضون عام، بهدف "توسيع الحوار بين التيارات المتنوعة بين السكان اليهود وغير اليهود"[٢٢]

وفي خطابه خلال هذا اليوم الدراسيّ تجاهل رئيس الحكومة، أولمرت، موضوع مبادرات الرؤى، واكتفى بتعداد القرارات التي اتخذتها حكومته وحكومات إسرائيلية سابقة لمواجهة "المشاكل والفجوات" التي يعاني منها "الوسط العربي"، معتبرًا وجود "عضو عربيّ في مجلسه الوزاريّ" بداية "تطوّر جديد لم يسبق له مثيل"، و"منطلقًا لطريق ترسي الأسس لمشوار جديد". ونفى أولمرت، أيضًا، أن تكون هناك "أية شخصية في المستويات المسؤولة لدولة إسرائيل تعتقد بأن المواطنين العرب يُعتبرون تهديدًا إستراتيجيًا لإسرائيل"، جازمًا "أنه بالتأكيد لا يوجد بين المسؤولين الخاضعين لإمرتي من يعتقد ذلك"[٢٣].

وقد ورد نفي أولمرت أعلاه بعد أقل من شهرين على ما نشر في صحيفة "معاريف" بشأن تحرّك المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، ممثلة في جهاز الشاباك، في معرض الردّ على مبادرات الرؤى.

وبالإمكان التمثيل على هذا المنحى نفسه في واقع قيام مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي بتخصيص إحدى جلسات دورته السنوية الثامنة (كانون الثاني ٢٠٠٨) للتداول في موضوعين يخصان المواطنين الفلسطينيين ويندرجان في إطار الاحتواء: الأول- موضوع المساواة والدمج. والثاني- موضوع الخدمة المدنية[٢٤].

وكان مؤتمر هرتسليا، في دورته السابقة السابعة (٢٠٠٧) قد شنّ هجومًا على مبادرات الرؤى المستقبلية. واعتبر رئيس المؤتمر، البروفسور عوزي أراد، وهو مستشار سياسيّ لرئيس الليكود ورئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، عضو

الكنيست بنيامين نتنياهو، في كلمته الافتتاحية للمؤتمر أن استئناف المواطنين العرب على "يهودية إسرائيل"، كما تجلّى الأمر بحسب قراءته في "وثيقة التصوّر المستقبلي"، إنما يضعهم في قارب واحد مع "القوى المحيطة بإسرائيل الرافضة لحقها في الوجود كدولة ديمقراطية ويهودية، وهو الحقّ الذي اعترف به العالم"، على حدّ قوله[٢٥].

مع ذلك فقد شهد المؤتمر الثامن المزيد من المبادرات التي تتعلق بتبادل الأراضي والسكان. ولعلّ أبرز هذه المبادرات ورقة عمل بعنوان "تبادل الأراضي كوسيلة لحل النزاعات الإقليمية بين إسرائيل وجاراتها"، والتي قام بإعدادها فريق عمل من كبار المسؤولين والباحثين في "مركز هرتسليا المتعدد المجالات" - الهيئة المنظمة للمؤتمر - يضم عوزي أراد وغدعون بايغر وراحيل مختيغر، وتبحث في مختلف الخطط والمقترحات المتعلقة بإمكانية تنفيذ أفكار وسيناريوهات مختلفة لتسوية النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط عن طريق تبادل أراضٍ ومناطق بين الدول ذات الصلة. ويكمن الجديد في هذه الورقة، أولاً، في أنها تبحث وبشكل تفصيلي في فكرة "تبادل الأراضي"، والتي طرحتها وناقشتها أوساط إسرائيلية عديدة ومتباينة في التوجهات السياسية، لا في سياق تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي فقط، وفقما طرحت حتى الآن، وإنما في إطار تسوية شاملة متعددة الأطراف للنزاع العربي - الإسرائيلي برمته، وثانيا في كون هذه الورقة ضمت هذه المرة، في إطار "وثيقة مكتوبة واحدة"، شتى الأفكار والمقترحات المطروحة إسرائيلياً في الصدد ذاته.

وتأتي هذه المبادرة على ركام مجموعة من البرامج والدعوات المماثلة، ومنها دعوة "المزارع ورجل الأعمال" جلعاد شارون، نجل رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق أريئيل شارون، إلى أن يظلّ الهدف الأسمى لإسرائيل هو تكريس غالبية يهودية بين مواطني إسرائيل إلى الأبد، بينما يتوجب على الأقليات أن تكون موالية بصورة مطلقة للدولة اليهودية، بحيث تؤدي جميع الواجبات وتهنأ بجميع الحقوق "مثل الدروز وقسم من البدو والشركس". وكنموذج للعمل في اتجاه ترسيخ الغالبية اليهودية الأبدية يقترح شارون الابن استبدال مواطنة عرب أم الفحم، باقة الغربية، الطيبة، جلجولية، كفر برّا إلخ... حتى كفر قاسم، بما يشمل البلدة الأخيرة أيضًا (وهي جميعها بلدات عربية في إسرائيل في منطقة المثلث)[٢٦].

وتزامن هذا "النموذج" مع تداول وسائل الإعلام الإسرائيلية أنباء مفادها أنه بعد تجميد خطة رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، المسماة بـ"خطة التجميع/ الانطواء"، والتي تضمنها البرنامج السياسي لـ"كديما"، عكف عضو الكنيست المستوطن عوتنيئيل شنلر (كديما) على دراسة خطة جديدة تتضمن رسم مسار جديد للخط الأخضر من أجل "إحداث تغيير ديمغرافي حادّ". وتعتمد خطته أساسًا على شرعنة ضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل من خلال مصادرة الحقوق المدنية للفلسطينيين في المثلث، وتحويلهم إلى "مواطنين في حالة خاصة"؛ مقيمين في إسرائيل وتابعين إلى السلطة الفلسطينية.

وجاء في الخطة، التي كانت صحيفة "يديعوت أحرونوت"[٢٧] أول من كشف النقاب عنها، أن شنلر يعرض إعادة رسم حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، بحيث يتم ضمّ منطقة المثلث (وادي عارة) إلى السلطة الفلسطينية، مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة في إطار "تبادل أراضٍ".

وبحسب شنلر فإن العرب الذين ستشملهم الخطة لن يكون في وسعهم نقل أماكن سكناهم إلى مناطق أخرى في

البلاد، كما لن يكون في وسعهم إقامة مصالح وأعمال اقتصادية في إسرائيل، وبإمكانهم العمل في المدن الإسرائيلية ولكن شريطة الحصول على تصاريح خاصة.

ويعرض استكمال الخطة المذكورة خلال ٢٠ - ٣٠ عامًا، يتم خلالها، في حال التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية وضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل، تحويل سكان المثلث إلى مواطنين في حالة "خاصة".

وبحسب "يديعوت أحرونوت" فإن هناك تشابهاً كبيراً بين خطة شنلر وبين خطة أفيغدور ليبرمان، الذي لا يني يطالب بفصل المثلث عن إسرائيل وضمه إلى السلطة الفلسطينية. أمّا شنلر نفسه فيؤكد أنّ الفرق بين الخطتين هو أن خطته تمتد على مدار ٣٠ عامًا، في حين يطلب ليبرمان تنفيذها فورًا.

"الخدمة المدنية"

من القرارات السياسية المهمة في العام الماضي القرار الحكومي القاضي بتجنيد الشباب العرب في ما يسمى رسميا بـ"الخدمة الوطنية"، والذي يُسَوّق لدى المواطنين العرب بـ"الخدمة المدنية". وقد كانت مسألة الخدمة هذه تبرز وتخبو على جدول الأعمال الإسرائيلي العام. وبرزت المسألة، باديء ذي بدء، على خلفية الوعي السياسي الجديد الذي تطرقت إليه لجنة أور في تقريرها الصادر العام ٢٠٠٣، واقترحت طرقاً لتفاديه. وكان من أبرز الاستنتاجات في تقرير لجنة أور وجوب أن تعالج السلطات الإسرائيلية مسألة الغربة والعداء بين الشرطة والمواطنين العرب. وأقيمت لجنة وزارية لمتابعة توصيات لجنة أور عرفت باسم "لجنة لبيد"، العام ٢٠٠٣. وقدمت هذه اللجنة اقتراحاً متكاملاً لإنشاء هيئة حكومية تعمل على تنفيذ وتحقيق تجنيد الشباب العرب في الخدمة المدنية. وعلى الغالب فقد كان الهدف الآخر لهذا البرنامج هو احتواء الشباب العرب كونهم "الأكثر تَطرفاً" أو "قَابلية للتطَرّف".

واعتقدت اللجنة الوزارية أنه بواسطة "الخدمة المدنية" يتم جسر الهوة بين الشباب العرب ودولة إسرائيل ويتم صقل وعي جديد يستبدل الهوية القومية للشباب العرب أيضا. وانتقلت التوصيات من لجنة إلى أخرى حتى وصلت صيغتها الأخيرة إلى الحكومة الإسرائيلية التي أقرت في شباط ٢٠٠٧ توصيات تحاول الالتفاف على القيادات العربية والتوجه إلى الشباب مباشرة. ويقضي قرار الحكومة إنشاء برنامج "للخدمة الوطنية- المدنية" وإقامة إطار حكومي لتطبيقه وإقامة "مديرية الخدمة المدنية- الوطنية" بغية إدارة البرنامج في إطار هيئات عامة، سلطات محلية أو مؤسسات أهلية (جمعيات) تحصل على موافقة وترخيص خاص من قبل الوزير المُخَوّل. كذلك قررت الحكومة منح هبات مالية ومساعدات أخرى، لمن يؤدي "الخدمة المدنية- الوطنية". وقامت السلطات الإسرائيلية بحملة واسعة للترويج لـ"خدمة المدنية"[٢٨].

ومن جهة أخرى قامت مؤسسات أهلية وسياسية عربية بحملة توعية وفعاليات مناهضة لبرنامج الخدمة المدنية.

وعلى المستوى السياسي القطري انبثقت لجنة خاصة عن لجنة المتابعة العليا للعمل إعلاميًا وسياسيًا، ولتعبئة الجماهير ضد الخدمة المدنية وتوضيح أبعادها الخطرة.

استهداف السلطات المحلية العربية

في مجال آخر، أصبح من الملاحظ أن إسرائيل أخذت تصعد سياسة الاحتواء تجاه السلطات المحلية العربية، حتى أنها حلت عددا منها وعينت مكانها "لجانا معينة". قد يكون هذا التصعيد طريقة لاستهداف اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية وخفض عدد السلطات المشاركة فيها، ما يؤثر سلبا على الشرعية التمثيلية للجنة بشكل غير مباشر. ومنذ العام ٢٠٠١، قامت الدولة بتقليص ميزانيات السلطات المحلية العربية وبدأت بتعطيل وإلغاء عدد من هذه المؤسسات وتنصيب لجان معينة تتبع مباشرة لوزارة الداخلية. وفقا لمعطيات وزارة الداخلية واللجنة القطرية فقد حُلت منذ العام ٢٠٠٢ نحو ١٦ سلطة محلية عربية من أصل ٦٤ (أي ٢٥٪) (أكثر من نصفها حُل في العام ٢٠٠٧) بينما لم يتعد عدد السلطات المحلية اليهودية التي حلت ١٦ من مجموع ١٨٠ سلطة محلية، أي أقل من ١٠٪. وفي معظم الحالات حلت السلطة المحلية العربية نتيجة إقالة رئيس السلطة المحلية من قبل وزير الداخلية أو نتيجة لعدم تنفيذ خطة الإشفاء المقررة من قبل الوزارة، أو نتيجة لتراكم العجز المالي، أو عدم دفع معاشات الموظفين.

كذلك شهد أواخر العام المنصرم هجومًا شديدًا على لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في البلاد على إثر إصدار مبادرات الرؤى المستقبلية ونتيجة مواقفها المطالبة برفض طرح مسألة الاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي في إطار المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، ونتيجة رفضها فرض الخدمة المدنية على الشباب العرب، وعلى إثر عقد مؤتمر لمناهضة الخدمة المدنية في مدينة حيفا في تشرين الأول ٢٠٠٧. وقد قاد هذه الحملة الوزير الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان، وزير التهديدات الإستراتيجية حينها. وطالب ليبرمان بإخراج لجنة المتابعة عن القانون[٢٩].

استفحال التوجهات العنصرية وبرامج التهويد

شمل التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن[٣٠] (وهي أكبر وأقدم منظمة لحقوق الإنسان في إسرائيل)، حول أوضاع حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٧، معطيات مكثفة تتعلق بجميع نواحي الحياة، وبأكثر الشرائح المنتهكة حقوقها في المجتمع، وعلى رأسها المواطنون الفلسطينيون، بالإضافة إلى استعراض لممارسات الاحتلال في الضفة الغربية، وقضايا العمال الأجانب والمهاجرين الجدد والنساء.

وأكد التقرير أن التوجهات العنصرية في المجتمع الإسرائيلي تجاه المواطنين الفلسطينيين استفحلت وازدادت حدّة، وفي إطار ذلك لاحظ "تزايدا كبيرا في الحديث عن العامل الديمغرافي (المقصود مخاطر تزايد نسبة العرب)، وفي التذرع بذرائع أمنية من أجل تبرير ممارسات فظة في مجال خرق حقوق الإنسان، وتزايد عمليات هدم البيوت العربية في الجليل والمثلث والنقب، وفي المدن المختلطة... والتحريض العلني على العرب في وسائل الإعلام العبرية، خاصة خلال الحرب على لبنان وبعدها".

ويستعرض التقرير سلسلة من الاستطلاعات التي ظهرت في العام ٢٠٠٧، وأعطت جميعها نتائج مشابهة، ومن بينها استطلاعا "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، و"مركز مكافحة العنصرية"، واستطلاع أجراه أحد معاهد جامعة حيفا.

ومن هذه المعطيات، أن ما بين ٥١٪ إلى ٥٥٪ من اليهود في إسرائيل يؤيدون "تحفيز" العرب على الهجرة من وطنهم. كما أن ٧٨٪ من المستطلعين اليهود يرفضون من حيث المبدأ ضم أحزاب ناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل

إلى الحكومة. وازدادت الاعتداءات على العرب لمجرّد كونهم عربا بنسبة ٢٦٪. ويقول أحد الاستطلاعات إن نحو ٥٠٪ من اليهود "يصابون بالخوف والقلق" حين يسمعون أحدا يتكلم اللغة العربية في الشارع، وقال ٣ر٣١٪ إنهم يشعرون بنفور من العرب، و٦ر٣٤٪ يشعرون بعدم ارتياح، و٧ر٣١٪ يشعرون بكراهية.

أما على صعيد تفصيلات الحياة اليومية، فجاء في نتائج هذه الاستطلاعات أن ٣ر٧٥٪ من اليهود يرفضون السكن بجوار عرب، مقابل ٦ر٦٧٪ في العام ٢٠٠٥، وقال ٤ر٦١٪ إنهم يرفضون أن يكون لهم أصدقاء عرب وأن يزوروهم في بيوتهم، وهذا يشكل ارتفاعا بنسبة ١٦٪ عما كان الوضع عليه في العام ٢٠٠٥.

وقال ٦ر٥٥٪ إنهم يؤيدون الفصل بين اليهود والعرب في أماكن الترفيه والاستجمام، مقابل ٦ر٤٠٪ في العام ٢٠٠٥.

وأكدت الجمعية أن هذه النتائج تعكس استفحال الأجواء العنصرية بين الأجيال الشابة، وهو ما يؤكده استطلاع لجامعة حيفا جرى عرضه في التقرير، وشمل ١٦٠٠ طالب في المرحلة الثانوية في ٢٢ مدرسة يهودية من جميع أنحاء البلاد. ويتبين منه أن ٦٩٪ من المستطلعين الشباب يعتقدون أن العرب ليسوا أذكياء. ويعتقد ٧٥٪ أن العرب ليسوا متعلمين وغير مثقفين وعديمي الأخلاق وأنهم عنيفون. وقال ٧٤٪ إن العرب ليسوا نظيفين.

ويسلط التقرير ضوءا خاصا على ما يجري في الكنيست من زيادة كبيرة لمشاريع القوانين العنصرية، بدعم مباشر أو غير مباشر من الحكومة الإسرائيلية، وذلك من خلال إعطاء "حرية التصويت" لأعضاء الائتلاف الحكومي على قوانين كهذه، والتي تُعدّ صيغة أخرى لدعم هذه القوانين. وهذا علاوة على كم هائل من القوانين المماثلة التي لا تزال تنتظر دورها لتطرح على جدول الأعمال.

ويدور الحديث عن أكثر من ١٥ قانونا تم طرحها في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٧، وهي موجهة بالأساس ضد الجمهور الفلسطيني العام بهدف سلب حقوقه، وحقه بالمشاركة في الحياة العامة والعملية السياسية[٣١].

ويتوقف التقرير عند بعض جوانب التعامل الإعلامي العنصري مع العرب، ويقول إنه يتم عرض العرب بصورة سلبية جدا في وسائل الإعلام العبرية، وهذا ما أثبته بحث في سلطة البث الثانية للتلفزيون والإذاعة في إسرائيل، وبحث آخر لـ"مركز كيشف" ظهر قبل بضعة أشهر.

وأشار التقرير بشكل إيجابي إلى قرار وزيرة التربية والتعليم، يولي تامير، الذي يسمح لجهاز التعليم العربي باستخدام مصطلح النكبة التي وقعت في العام ١٩٤٨. يذكر أن هذا القرار تم اتخاذه من خلال طواقم مهنية تم تعيينها قبل أعوام، وقد منحت الوزيرة موافقتها عليه. وهو ينصّ على أن يشمل كتاب تاريخ للتلاميذ العرب في الصف الثالث الابتدائي مصطلح "النكبة" بدلاً من "حرب التحرير (الإسرائيلية)"، كما كان متبعًا على مدار ستة عقود[٣٢].

كما يستعرض التقرير استمرار التعامل المهين للعرب في المطارات الإسرائيلية، ويستحضر بعض الأمثلة على هذا التعامل. ويقول "إن أحد أبرز أوجه التعامل السلبي مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، هو الفحص الأمني في المطارات، فهم يواجهون تعاملا خاصا، ينعكس بفحص أمني مشدد، يشذ بقدر كبير جدا عن المقاييس المتبعة في فحص المسافرين اليهود".

ويضيف "كما أن هذا الفحص يرافقه في الكثير من الأحيان تعامل استخفافي مهين مذل، وهذا نابع من نظرة إلى العرب بأنهم جهة خطرة، فقط لكونهم عربا". وقد ازدادت في الأعوام الأخيرة الشكاوى، التي يقدمها المواطنون

العرب ضد سلطة المطارات والأجهزة الأمنية فيها بسبب التعامل المهين الذي واجهوه في المطارات، ووصل إلى حد إلغاء الرحلة بسبب التأخير عن موعد إقلاع الطائرة، على خلفية طول مدة التفتيش.

ويعالج التقرير مسألة المواطنين العرب البدو في صحراء النقب، الذين يواجهون سياسات التمييز العنصري، إذ يعيش في تلك المنطقة أكثر من ١٥٠ ألف مواطن، ٨٠ ألفا منهم يعيشون في حوالي ٤٥ قرية ترفض السلطات الإسرائيلية الاعتراف بها، حتى بات يطلق عليها مصطلح "القرى غير المعترف بها"، وهو مصطلح غير قائم في أي مكان في العالم، علما أن مثل هذه القرى وبعدد أقل موجودة أيضا في شمالي البلاد، ويقدر عددها بنحو عشر قرى.

إلا أن السلطات الإسرائيلية وضعت لها هدفا منذ عشرات الأعوام، وهو اقتلاع المواطنين العرب البدو في النقب من أراضيهم التي يقيمون عليها قبل قيام إسرائيل، وتحاول تجميعهم في قرى محاصرة، إذ أقامت حتى الآن سبع قرى، وهي كسائر البلدات العربية تعاني من جميع مظاهر التمييز، من شح ميزانيات وضيق مناطق نفوذ، عوضا عن أنها لا تلائم طبيعة حياة العشائر البدوية وطبيعة مصادر رزق غالبيتها الساحقة.

وتهدف هذه السياسة للاستيلاء على مئات آلاف الدونمات، بهدف إقامة تجمعات سكانية لليهود، في إطار مشروع تهويد منطقتي النقب (جنوبا) والجليل (شمالا)، من ضمن هذا إقامة مزارع فردية، بمعنى منح كل عائلة يهودية راغبة في ذلك مئات الدونمات مجانا تقريبا من أجل إقامة مزارع لليهود، وهو مشروع قيد التنفيذ.

ومن عام إلى آخر تشتد سياسة هدم البيوت في القرى غير المعترف بها.

وقد أحصى تقرير جمعية حقوق المواطن ٢٢٥ بيتا إسمنتيا أو بيوتا من الصفيح وما شابه تمّ هدمها منذ مطلع العام ٢٠٠٧ وحتى مطلع شهر تشرين الثاني منه، ويضاف إلى هذه الإحصائية أكثر من ١٥ بيتا جرى هدمها في الشهرين الأخيرين من العام نفسه. وهذا يعتبر أضعاف ما تم هدمه بالمعدل في الأعوام الماضية، فقد هدمت السلطات الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦ نحو ٩٦ بيتا، وفي العام ٢٠٠٥ نحو ١٥ بيتا، وفي العام ٢٠٠٢ نحو ٢٣ بيتا.

وقال رئيس جمعية حقوق المواطن، الأديب الإسرائيلي سامي ميخائيل، في حديث لـ"المشهد الإسرائيلي"، إن هناك سببين أساسيين لتنامي العنصرية في إسرائيل ضد المواطنين العرب. "السبب الأول هو الصراع المتواصل بين إسرائيل والعالم العربي عامة والفلسطينيين خاصة. والسبب الثاني هو أن الثقافة المسيطرة في إسرائيل هي ثقافة قادمة من أوروبا، وقد جلبت ليس فقط الحنين لأوروبا وثقافتها، وإنما حولت إسرائيل من الناحية الثقافية إلى جسم غريب داخل العالم العربي وجلبت هذه الثقافة معها العنصرية الأوروبية تجاه اليهود". وأضاف أنه "بسبب التربية وبسبب الصراع، أصبح الشعب الإسرائيلي أكثر تطرفًا من قيادته، ولذا يتوجب أن تكون لدينا قيادة شجاعة قادرة على إقناع الأغلبية بأن صنع السلام مع الطرف الآخر هو أمر جيد ومرغوب".

قوننة العنصرية

قانون المواطنة: في بداية العام ٢٠٠٧ صدق الكنيست مرّة أخرى على تمديد فترة سريان "قانون المواطنة" من العام ٢٠٠٣ لثلاثة أشهر إضافية. وبعد أنّ قدّم مركز عدالة التماسًا على قرار التمديد، صدق الكنيست، في آذار ٢٠٠٧، على تعديل جديد لهذا القانون (تعديل رقم ٢) يوسّع المس في حقوق الإنسان، إذ أضاف هذا التعديل قيودًا

أخرى على زواج الفلسطينيين في إسرائيل . وبحسب هذا التعديل الجديد يُمنع الفلسطينيون مواطنو الدولة من العيش مع أزواجهم الفلسطينيين من الأراضي المحتلة في إسرائيل ، كما يمنعون من العيش مع أزواجهم إن كانوا من الدول " المعادية لإسرائيل " ، وهي لبنان وسورية والعراق وإيران . كذلك يسري هذا المنع على " كل من يسكن في مكان تقع فيه عمليات تشكل خطرًا على أمن دولة إسرائيل " ، وفقًا للتقارير الأمنية التي تُقدم للحكومة . وسبق أن ردّت محكمة العدل العليا ، في العام ٢٠٠٦ ، الالتماس الذي تقدمت به " جمعية حقوق المواطن في إسرائيل " ومركز " عدالة " ضد القانون .

وقد أصدرت المحكمة العليا ، في ٦ أيار ٢٠٠٨ ، أمرًا مشروطًا ردًا على التماس قدمه عدالة ، في أواخر تموز ٢٠٠٧ . ويلزم الأمر القضائي الدولة أن تفسر ، خلال ستين يومًا ، لماذا لا يجدر بالمحكمة إبطال التعديل الجديد .

غير أنه بالتزامن مع صدور أمر المحكمة بدأ وزير العدل الإسرائيلي ، دانيئيل فريدمان ، العمل على مبادرة ترمي إلى تعديل " قانون أساس كرامة الإنسان وحريته " ، وتستهدف منع المحكمة العليا من التدخل في أي قانون يتعلق بالمواطنة .

وقد سبق لفريدمان أن اقترح تحديد صلاحية المحكمة العليا في مناقشة موضوعات تتعلق بالأمن وميزانية الدولة . لكنه تراجع عن ذلك ، في أعقاب المعارضة السياسية والشعبية التي أثارها اقتراحه . وعلى ما يبدو فإنه يعمل الآن على تحديد صلاحية المحكمة العليا في مجال المواطنة .

وبحسب مسودة التعديل ، التي عممها فريدمان ، ونشرت صحيفة هآرتس[٣٣] معلومات بشأنها ، فسوف تكون هناك مكانة عليا للقوانين المتعلقة بالمواطنة ، مثل قانون العودة وقانون الدخول إلى إسرائيل وقانون المواطنة ، وللقوانين التي يسنها الكنيست في هذا المجال في المستقبل . ولن يكون في إمكان المحكمة العليا أن تقرّ أن هذه القوانين أو حتى بنود منها ، غير دستورية ، ولذا لن يكون في وسعها أن تناقش موضوع المكانة المدنية ، أو موضوع الدخول إلى إسرائيل .

وقال المستشار القانوني لـ " جمعية حقوق المواطن " ، المحامي دان ياكير ، إن اقتراح فريدمان هذا يمسّ بحقوق الإنسان وبقدرة المؤسسة القانونية على نقد قرارات الكنيست . وأضاف أن الهدف الحقيقي من هذه المبادرة هو منع الفلسطينيين الذين يتزوجون من إسرائيليين من الحصول على مكانة قانونية ، وذلك بالتزامن مع قيام المحكمة العليا بمناقشة استئناف ضد قانون المواطنة الإسرائيلي[٣٤] .

تجدر الإشارة إلى أن قانون المواطنة الإسرائيلي يعتبر فريدًا من نوعه ، وغير معمول بمثله في أي مكان آخر في العالم . علاوة على كونه علامة دالة أخرى على وضعية التمييز العنصري ضد المواطنين العرب لمجرد كونهم كذلك ، والتي تفاقمت في الأعوام الأخيرة . كما أنه يعكس ، إلى حدّ بعيد ، ما يمكن اعتباره " روحًا إسرائيلية " تتجوهر أساسًا حول الغاية التقليدية للحركة الصهيونية وشعارها " أرض أكثر وعرب أقل " .

الأراضي لليهود فقط !

يسيطر الصندوق الدائم لإسرائيل (" كيرن كييمت ")[٣٥] على مئات آلاف الدونمات التي كانت بملكيّة الفلسطينيين . وقامت إسرائيل بعد نكبة العام ١٩٤٨ (في العامين ١٩٤٩ و١٩٥٣) بنقل ملكيّة ما يقارب مليوني دونم لهذا الصندوق .

في العام ٢٠٠٤ التمس مركز عدالة إلى المحكمة العليا لإلغاء سياسة دائرة أراضي إسرائيل، التي تمنع العرب من الاشتراك في المناقصات التي تُنشر لتسويق أراضي كيرن كييمت التي تُديرها تلك الدائرة. وجاء في الالتماس أن دائرة أراضي إسرائيل، كمؤسسة عامة أقيمت وفق قانون خاص، غير مخولة بتبني مواقف أو أهداف تتناقض مع مبادئ المساواة والتقسيم العادل للموارد، وأن مسألة التعاون مع طرف ثالث لا تلغي سريان القانون الدستوري. وجاء أيضًا أن استمرار سياسة دائرة أراضي إسرائيل ستتسبب في خلق مناطق تعتمد على الفصل العنصري: بلدات وحارات يسكنها اليهود فقط، ويمنع باقي المواطنين من شراء حقوق في هذه الأراضي أو بناء البيوت عليها. إنّ "هذه السياسة تؤدي إلى خلق مناطق فصل عنصري مشابهة لما كان في حكم الأبرتهايد في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة في بداية القرن العشرين"، بحسب ما شدد الالتماس.

ومع أن المحكمة العليا لم تتخذ قرارًا بشأن هذا الالتماس، إلا أن الكنيست الإسرائيلي صدق، في تموز ٢٠٠٧، بالقراءة التمهيدية، على اقتراح قانون قدمه عضو الكنيست أوري أريئيل (الاتحاد الوطني- المفدال) وينص على أنّه سيتم تخصيص أراضي "كيرن كييمت" لليهود فقط.

وصوت أغلبيّة أعضاء الكنيست على القانون (٦٤ عضوًا)، بينما صوّت ١٦ عضو كنيست ضد القانون، وامتنع عضو كنيست واحد عن التصويت.

تجدر الإشارة إلى أن "كيرن كييمت" تمتلك نحو ٢٫٦ مليون دونم، أي ١٣٪ من أراضي الدولة، الموجودة في مختلف المناطق والألوية. ومنذ العام ١٩٤٨ استولت إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي، إما بواسطة مصادرة الأراضي من العرب ونقلها إلى ملكيّة الدولة، وإما بسبل أخرى. واستولت مؤسسات صهيونيّة، تُجاهر بأنها أقيمت لخدمة اليهود فقط، كالوكالة اليهوديّة أو "كيرن كييمت" مثلاً، على مساحات كبيرة من الأراضي. تسيطر إسرائيل اليوم على نحو ٩٣٪ من أراضي البلاد، علمًا بأنّ الأرض هي من أهمّ الموارد وأكثرها تأثيرًا على التطور الاجتماعي والاقتصادي.

في أعقاب التصديق على مشروع القانون هذا أنشأت صحيفة "هآرتس"[٣٦] مقالاً افتتاحيًا تحت العنوان "دولة يهودية وعنصرية" قالت فيه: "ينتصب أمام الكنيست مجددا في كل يوم إمكان الاختيار بين سن قوانين تكرّس دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وبين سن قوانين تحولها إلى دولة يهودية وعنصرية. والخط الفاصل بينهما دقيق جدا". وتابعت الصحيفة معتبرة أن إقرار الكنيست لمشروع القانون بالقراءة التمهيدية يشكل "تجاوزا لهذا الخط" الواهي، وقالت: إذا كانت المستشارة القانونية للكنيست لم تعتقد أن هذا القانون هو عنصري بما فيه الكفاية من أجل منع طرحه على جدول الأعمال فإن من الصعب معرفة "أي قانون سيبدو في نظرها على هذا النحو..".

ورأت الصحيفة، في ختام تعليقها أنه: ليس مفاجئا أن يكون عضو الكنيست أريئيل الذي يؤمن ويعمل (وهو نفسه من زعماء المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة) من أجل تهويد الأراضي العربية بما في ذلك شرقي "الخط الأخضر" هو المبادر إلى سن القانون، ولكن دعم وتصويت عامي أيالون (المتزعم للجناح "اليساري" في حزب العمل") وبنيامين نتنياهو ورؤوبين ريفلين وشالوم سمحون إلى جانب القانون، يشكل "بشرى سيئة جدا لمستقبل التشريع في إسرائيل".

وماثل يوسف باريتسكي (عضو كنيست ووزير سابق عن حزب "شينوي") بين إسرائيل ودول نظام الأبارتهايد البائد[٣٧].

وقال درور إيتكس، من نشطاء "سلام الآن"، إن الأراضي، التي يهدف "قانون أريئيل ورفاقه" إلى منع بيعها أو تأجيرها أو تضمينها "لغير اليهود"، هي بالأصل "أراضي لاجئين فلسطينيين حرص (رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول) دافيد بن غوريون على بيعها للكيرن كييمت بثمن بخس" مؤكدا أن مبادرة القانون قدمت بتواطؤ وتنسيق مسبق مع المسؤولين عن مؤسسة "كيرن كييمت" التي قال إنها ومنذ تأسيسها في العام ١٩٠١ وتحولها إلى "هيئة عامة واسعة النفوذ والقوة" ما زالت "تتبنى أجندة مناوئة للحقوق المدنية والمساواة" وتعمل "كذراع شبه رسمية تستخدمها الدولة لتحقيق مآربها وإغراضها" بهدف مواصلة سلب وحرمان الأقلية الفلسطينية في إسرائيل من الحقوق ونهب ما تبقى من أراض في حوزتها[٣٨].

مع ذلك كان هناك كثيرون اعتبروا أن "قانون كيرن كييمت" يمثل "التجسيد الحقيقي الخالص" للصهيونية ومشروعها التهويدي الاستيطاني، وانبرى العديد منهم وخاصة أعضاء الكنيست الواقفين وراء القانون للدفاع عنه وتسويغه بقولهم إن إقرار القانون يعتبر "خطوة صهيونية لا يرقى إليها الشك" و"نضالا عادلا للمحافظة على الأراضي المخصصة مسبقا للشعب اليهودي". وقال أحد المحركين "لمبادرة سن القانون"، النائب أوري أريئيل، إن الشعب اليهودي أقام "كيرن كييمت" قبل مئة عام لتنجز هدفا أساسيا واحدا وهو "تهويد أراضي أرض إسرائيل- فلسطين- التاريخية". وعبر عن سروره البالغ بكون اقتراحه نال، في التصويت عليه بالقراءة التمهيدية، تأييد أغلبية كبيرة من أعضاء الكنيست من مختلف الأحزاب والكتل البرلمانية اليهودية، وقال "أنا مبتهج لانضمام أعضاء الكنيست إليّ ولأنهم قالوا بصوت عال: نحن جزء من الشعب اليهودي ولسنا خجلين من ذلك ولا نرى داعيا للاعتذار". وأنهى أريئيل بقوله إن مشروع قانونه يحقق "عدالة تاريخية"[٣٩].

شرعنة التعامل مع العرب كأعداء

أحداث البقيعة وبداية تدويل ملف شهداء أكتوبر (تشرين الاول: في نهاية تشرين الأول ٢٠٠٧ شهدت قرية البقيعة العربية، الواقعة في شمال البلاد، مواجهات بين سكان القرية والشرطة الإسرائيلية. وجاءت هذه الأحداث على خلفية قيام شباب عرب دروز من القرية بتخريب قن للدجاج يملكه مواطن يهودي، من سكان البلدة اليهودية المجاورة "بكيعين هحدشاه" (البقيعة الجديدة)، المقامة على أراضي القرية، وكان المواطن اليهودي قد نصب هوائية خليوية داخل القن (تتسبب، وفقًا لاعتقاد سكان القرية، بأضرار صحية للمواطنين وبارتفاع نسبة الأمراض الخبيثة).[٤٠]

وكرد على ذلك، دخلت الشرطة، في ساعات الليل المتأخرة، إلى القرية معززة بقوات كبيرة من حرس الحدود والوحدات الخاصة، قدر عددها بـ ٢٠٠ شرطي. وفورذلك جرت صدامات بين السكان وأفراد الشرطة، لجأت الشرطة خلالها إلى إطلاق الرصاص الحي، فأصيب ٤٠ شخصًا بجراح متفاوتة كانت واحدة منها إصابة خطيرة. وقامت الشرطة باعتقال العديد من السكان. كما أسفرت الصدامات أيضًا عن إلحاق أضرار في الممتلكات. وادعت الشرطة أن إطلاق النار جاء نتيجة لشعور رجال الشرطة بالخطر وأنه جاء في سياق الدفاع عن النفس[٤١]. وتمسكت

وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة التابعة لوزارة العدل الإسرائيلية (ماحش) بهذه الرواية وأعلنت، في نيسان ٢٠٠٨، عن إغلاق ملفات التحقيق.

وأثارت هذه التطورات من جديد تساؤلات فيما يتعلق بتعامل الشرطة مع المواطنين العرب في إسرائيل. ورأى الكثير من القيادات العربية أن أحداث البقيعة تثبت أن المؤسسة الإسرائيلية لم تستبطن بعد نتائج مواجهات أكتوبر ٢٠٠٠ وتوصيات لجنة أور بهذا الخصوص، والتي انتقدت تصرفات الشرطة بشدة، خاصة فيما يتعلق استعمال الرصاص الحي في تفريق احتجاجات مدنية. كما أن ادعاءات الشرطة في أحداث البقيعة لا تختلف كثيرا عن ادعاءاتها في العام ٢٠٠٠، فهي تتهم المتظاهرين باستعمال العنف مما اضطرها لاستعمال وسائل للدفاع عن النفس. ومن تجارب سابقة يبدو أن ادعاء الشرطة يلقى الدعم الرسمي حين تصل الأمور إلى المحكمة الإسرائيلية. ففي كانون الثاني ٢٠٠٨ قرر المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، ميني مزوز، إغلاق كافة ملفات الاتهام التي قدمت ضد رجال شرطة من الذين اتهموا بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين العرب في مظاهرات أكتوبر ٢٠٠٠ وتبرئة جميع المتهمين[42]. وبإعلان مزوز هذا أغلقت رسميًا الملفات ضد الشرطيين الضالعين في قتل مواطنين عرب تظاهروا في أكتوبر ٢٠٠٠ حين استخدمت الشرطة عيارات نارية حية من أجل تفريق المتظاهرين.

من هنا جاء قرار لجنة المتابعة ولجنة ذوي الشهداء بتدويل قضية مقتل المتظاهرين العرب في أكتوبر ٢٠٠٠ والتوجه إلى الرأي العام العالميّ ومنصات قضائية دولية. وقد بدأت حملة التدويل تحت شعار "المرافعة الدولية" بقيام وفد، ضمّ ثمانية من ذوي الشهداء وخمسة من مركز "عدالة" القانوني، بزيارة إلى جنوب أفريقيا في الفترة ما بين ١٩ و٢٥ نيسان ٢٠٠٨، معلنًا أنه يفتتح بذلك سلسلة من مبادرات المرافعة الدوليّة الرامية إلى تطبيق قرار لجنة المتابعة العليا ردًّا على القرار الذي أصدره مزوز والقاضي بإغلاق ملفات أكتوبر ٢٠٠٠، من دون توجيه اتهامات جنائية لأي من قادة أو ضباط الشرطة الضالعين في الجرائم التي راح ضحيتها ثلاثة عشر مواطنًا عربيًا فلسطينيًا وجُرح المئات.

أحداث البقيعة تكشف عن جمعيات استيطانية لتهويد القرية: كشفت أحداث البقيعة، من ناحية أخرى، عن محاولات تقوم بها جمعيات استيطانية يهودية يمينية متطرفة لتهويد هذه القرية العربية.

وذكرت صحيفة "هآرتس"[43] أن هذه الجمعيات تعمل على شراء بيوت من أصحابها العرب بأسعار باهظة وأعلى بكثير من قيمة البيوت الحقيقية، وتعلن أن غايتها هي تهويد القرية. وتقع غالبية البيوت التي اشترتها هذه الجمعيات في وسط القرية، وتحيط بكنيس يهودي تم بناؤه في القرن التاسع عشر. ولفتت إلى أن هذه هي أول مرّة يتم فيها الكشف عن نشاط استيطاني شبيه بالنشاط الذي تمارسه المنظمات اليهودية المتطرفة في البلدتين القديمتين في الخليل والقدس من خلال شراء البيوت بأسعار عالية جدا ومن ثم إسكان عائلات يهودية فيها.

الجدير بالذكر أنه كان معروفًا حتى الآن أن البقيعة تسكنها أغلبية درزية وأقلية مسيحية وبضع عائلات يهودية، ولم تكن القيادة الدرزية في القرية تعلم بوجود ونشاط الجمعيات الاستيطانية قبل الأحداث الأخيرة.

وتعمل إحدى هذه الجمعيات- "جمعية تراث الجليل الأعلى" اليهودية- على شراء البيوت في البقيعة بثمن يضاهي القيمة الحقيقية للبيوت بخمسة أضعاف، وأحد نشطاء هذه الجمعية هو حاخام يدعى أفيف زيغلمان ويسكن

في مستوطنة قريبة من نابلس في الضفة الغربية المحتلة، وهو مقرب من القيادي اليميني المتطرف في حزب الليكود موشيه فايغلين.

وتعمل في الموضوع جمعية أخرى هي "البقيعة للأبد". وقالت "هآرتس" إن هذه الجمعية تعمل على "تقوية الروابط اليهودية مع البقيعة".

ونقلت الصحيفة عن أحد المسؤولين في هذه الجمعية، ويدعى شمعون فروييليخ، وهو مستوطن من مستوطنة "كدوميم" في الضفة ونقل نشاطه الاستيطاني إلى البقيعة، قوله إنه "لو كان لدي عدد كاف من البيوت لتمكنت من إحضار ألف يهودي فورا، فهناك ضغط كبير للقدوم إلى البقيعة".

من جانبه قال رئيس المجلس المحلي في البقيعة إنه "لا توجد لدينا قوة اقتصادية لمواجهة الظاهرة، فهذه الجمعيات مستعدة لدفع ضعفي الثمن أو حتى أكثر لشراء بيت قديم... ليس هذا موقفا معاديا لليهود، إذ تعيش هنا عائلات يهودية جاءت للسكن بشكل مستقل وأصبحت جزءا من القرية، لكن في المقابل هناك عناصر من اليمين المتطرف تجعلنا نشعر بأنها قدمت للسيطرة على القرية باسم الرابط التاريخي معها".

وأردف أنه "إذا كان الأمر كذلك فليعيدوا لنا القرى الدرزية التي اختفت مع مرور السنين".

ويوضح تقرير "هآرتس" أيضًا أن عملية الاستيطان اليهودية في البقيعة لم تبدأ بهذه الجمعيات الاستيطانية، فقد اشترت الوكالة اليهودية و"كيرن كييمت" ١٢ بيتا في القرية قبل بضعة أعوام بهدف توسيع الاستيطان اليهودي فيها.

وقال رئيس المجلس المحلي السابق في البقيعة إنه نجح في حينه بمنع شراء الوكالة اليهودية لبيت يقع فوق الخلوة، أي مكان الصلاة عند الدروز، وأوضح للمسؤولين الإسرائيليين أن شراء هذا البيت حصرا سيعتبر استفزازا.

وأضاف أن الوكالة اليهودية و"كيرن كييمت" لم تنفذا مخططاتهما لأنه لم يتم إسكان البيوت التي تم شراؤها "وبحسب معلوماتنا فإن هذه البيوت بقيت خالية حتى بعد أن طلب الدروز السكن فيها بسبب خدمتهم في الجيش الإسرائيلي".

وتابع أنه "عندما تم شراء بيوت في الأشهر الماضية اعتقدنا أن الوكالة (اليهودية) وكيرن كييمت تقومان بشرائها ولم نعلم بوجود خطة من نوع آخر" تنفذها الجمعيات الاستيطانية.

وشبه فروييليخ سكان البقيعة العرب بالنازيين، وزعم أنه "منذ ليلة البلور لم يكون هجوم كهذا على اليهود"، في إشارة إلى "ليلة البلور" التي هاجمت فيها جموع من الألمان أملاك اليهود في فترة الحكم النازي لألمانيا وأحرقت كنسا وأملاكا لليهود.

الاستيطان التهويدي داخل الخط الأخضر: في أعقاب هذا الكشف أجرى "المشهد الإسرائيلي" تحقيقًا حول النشاط الاستيطاني الإسرائيلي الهادف إلى تهويد المكان، والذي يجري في مناطق تقع داخل الخط الأخضر، وخصوصا في منطقتي الجليل والنقب.

وقد كشف هذا التحقيق [٤٤] عما يلي:

تم مؤخرا إطلاق حملة إعلامية واسعة غايتها تشجيع العائلات اليهودية في إسرائيل على الانتقال للسكن في

النقب، ضمن مشروع تهويده، بمعنى زيادة نسبة السكان اليهود فيه. ورغم أن عددا من المستوطنات، في النقب، يتم إنشاؤه من دون التقيد بالخارطة الهيكلية العامة لإسرائيل، المعروفة باسم "تاما- ٣٥"، إلا أن بضع دوائر حكومية تسهم في إنشاء هذه المستوطنات، بالإضافة إلى هيئة خاصة واحدة هي "أور- الحركة من أجل المهمات الوطنية في أرض إسرائيل".

وقد جرى في يوم ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٧ تدشين أعمال البنية التحتية في مستوطنة "غفعات بار" في النقب. وأعلن مدير عام "حركة أور"، روني بالمار، في حفل تدشين المستوطنة، أن حركته جندت بالمشاركة مع صندوق JNF الأميركي مبلغ ٦٠٠ مليون دولار "لتطوير" الاستيطان في النقب. وأوضح أن هذا المبلغ سيشكل جزءا من النشاط المتشعب للحركة في نطاق حملتها الاستيطانية في النقب والجليل.

وأفاد تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" أن "حركة أور" أصبحت في الأعوام الأخيرة واحدة من أكثر الجهات تأثيرا في مجال التخطيط والبناء الاستيطاني في إسرائيل، والجهة الوحيدة التي تسيطر على المشروع الاستيطاني في النقب والجليل. ورغم أن نشاطها يتم بالتعاون والتنسيق مع الدوائر الحكومية الإسرائيلية، إلا أن هذا النشاط لا يتناسب مع إجراءات التخطيط المطلوبة ويتم البدء في أعمال تمهيدية وبنية تحتية لإنشاء مستوطنات من دون الأخذ بالحسبان بضعة اعتبارات، مثل ضرورة الحفاظ على مناطق مفتوحة ومحميات طبيعية.

يقول مؤسسو "حركة أور" إن حركتهم ليست سياسية. لكن تقريرا سبق أن نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت (بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٥) أشار إلى أن الشبان الأربعة الذين أسسوا الحركة هم خريجو وحدات قتالية في الجيش الإسرائيلي، من الذين "يعتمرون القلنسوات المحاكة"، التي تشير في الواقع إلى هوية سياسية بارزة للغاية، إذ أن الذين يعتمرونها هم أتباع التيار الديني- القومي الصهيوني المعروف بأنه الجناح اليميني المتطرف في الحلبة السياسية الإسرائيلية، ويمثله خصوصا حزب المفدال. وكان هذا التيار هو المبادر إلى إنشاء حركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية المتطرفة التي عملت منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ على تكثيف الاستيطان فيهما.

وقال تقرير "يديعوت أحرونوت" إنه قبل سبعة أعوام، اجتمعت مجموعة من رجال الأعمال في منزل رجل الأعمال مردخاي زيسر في مدينة بني براك مع أريئيل شارون، الذي كان يشغل في حينه منصب وزير البنى التحتية في حكومة بنيامين نتنياهو. وقبل بدء الاجتماع اصطحب زيسر شارون إلى غرفة أخرى في المنزل وجمعه مع الشبان الأربعة المؤسسين حديثا لـ"حركة أور". وروى الشبان لشارون أنهم بعد خروجهم من الخدمة العسكرية راحوا يتجولون في النقب والجليل طوال ستة شهور والتقوا أشخاصا ودرسوا الأوضاع وبحثوها وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أنه يتوجب جذب اليهود للاستيطان في النقب والجليل، وأنه "هكذا فقط يمكن إنقاذ الدولة". واستعرض الشبان أمام شارون خطط عمل وطلبوا تأييده لها. وأوضحوا أنهم لم يرغبوا في الذهاب للاستيطان في الضفة والقطاع وإنما في الجليل والنقب، كونهما يشكلان ٨٠٪ من احتياطي الأراضي داخل حدود إسرائيل ١٩٦٧.

من جانبه رد شارون على الشبان الأربعة المؤسسين للحركة الاستيطانية بحماسة شديدة، وهو المعروف بنشاطه الاستيطاني الأوسع بين جميع القادة الإسرائيليين. وقال شارون لزيسر "إنني لا أعرف ما الذي سينجم عن التقاء كل أصحاب رؤوس الأموال هنا"، في إشارة إلى رجال الأعمال الذين جاء للقائهم، "لكنني عقدت هذا المساء أهم

صفقة مع هؤلاء الشبان الأربعة " ، في إشارة إلى مؤسسي الحركة الاستيطانية الجديدة .

بعد سبعة أعوام على تأسيس "حركة أور" ، في نهاية تسعينيات القرن الماضي ، كانت هذه الحركة قد أنشأت سبع مستوطنات ، خمس مستوطنات في النقب واثنتان في الجليل . وقد تمت إقامة هذه المستوطنات بالتعاون مع الحكومات الإسرائيلية . وبحسب التقارير الصحافية فإن مدير عام الحركة يجتمع بشكل دائم مع قادة إسرائيل ، وحتى أنه يشارك أحيانا في اجتماعات الحكومة الإسرائيلية واجتماعات اللجان الوزارية . ومن بين الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين الذين يدعمون الحركة الاستيطانية وقدموا ويقدمون المساعدات لها : أريئيل شارون وشمعون بيريس (رئيس الدولة الإسرائيلي الحالي) وإسحق هرتسوغ ورون لاودر (رجل الأعمال المقرب من رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو) وستيف فرتهايمر (الذي يعتبر اليوم صاحب أكبر ثروة في إسرائيل) ورحبعام زئيفي (الذي اغتيل في العام ٢٠٠١) وغيرهم .

ويدل نشاط "حركة أور" على مدى ارتباطها مع الحركة الاستيطانية في الضفة الغربية .

الجدير بالذكر أن أسلوب عمل "حركة أور" يتم من خلال الاستيلاء على نقطة ما في الأرض ، وبعد ذلك تبدأ أعمال إعداد الأرض للسكن ، علما أن خطة "تاما- ٣٥" تؤكد أنه لا توجد حاجة لإقامة بلدات جديدة في إسرائيل وإنما توسيع البلدات القائمة .

وعلاوة على إقامة مستوطنات جديدة تعمل الحركة في إقامة أحياء جديدة لتعزيز مستوطنات قائمة منذ أعوام طويلة .

الساحة الحزبية

عقدت خلال العام ٢٠٠٧ مؤتمرات للحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي . وقد عمل الحزب الأخير جاهدا على رص صفوفه بعد الغياب القسري لقائده ومؤسسه ، د . عزمي بشارة ، من خلال التشديد على أنه سيبقى على الرغم من هذا الغياب ومن الظروف الصعبة والملاحقة السياسية والأمنية . وقد شدد الحزب على هذه الرسالة في مؤتمره الخامس الذي عقد بعد خروج بشارة من الحلبة السياسية المحلية .[٤٥]

شرخ في الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي

كما سلفت الإشارة فقد تعرضت الحركة الإسلامية في إسرائيل ، التي أسسها الشيخ عبد الله نمر درويش ، إلى انشقاق رئيس فيها العام ١٩٩٦ ، على خلفية الموقف من انتخابات الكنيست ، وتحولت إلى جناحين- جنوبي يرأسه الآن النائب في الكنيست إبراهيم صرصور ، وجناح آخر- شمالي- بقيادة الشيخ رائد صلاح ، المعارض لخوض الانتخابات للكنيست . وفي العام ٢٠٠٧ دب الخلاف داخل صفوف الجناح الجنوبي في الحركة ، بعد أن رفض النائب عباس زكور الاستجابة لمطالب القيادة بالتخلي عن مقعده في الكنيست لصالح عضو الحركة سليمان أبو أحمد ، ضمن اتفاق سابق للتناوب على المقعد . ومن أجل انتزاع المقعد من زكور ، لجأت قيادة الحركة إلى القضاء الإسرائيلي

[المحكمة العليا]، الذي لم يصدر قراره النهائي بعد. كما أن مجلس الشورى القطري للحركة الإسلامية قرّر، في اجتماعه المنعقد في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧، فصل النائب عباس زكور من عضويته في الحركة الإسلامية، وذلك "بناء على مواد النظام الأساسي للحركة الإسلامية والمؤيدات القانونية ذات الصلة، وذلك على خلفية عدم استجابة النائب زكور لقرارات المؤسسات الشرعية للحركة الإسلامية وعدم احترامه الاتفاق الموقع والقسم الذي أداه أمام المؤتمر العام القطري للحركة الإسلامية بخصوص التناوب على المقعد الذي يشغله في الكنيست، فضلا عن تهجمه على الحركة الإسلامية وتطاوله عليها وعلى قيادتها بغير حق في أكثر من مناسبة، ورفضه القاطع والمستمر لكل الاقتراحات التوفيقية التي قدمتها الحركة الإسلامية وقيادتها، وإصراره على المضي في تنكره لالتزاماته الشرعية والتنظيمية دونما اكتراث لما يترتب على ذلك من استحقاقات دستورية يفرضها العمل الإسلامي والنظام الأساسي، ومقدما مصلحته على التزامه بدينه وحركته الإسلامية التي أوصلته إلى أعلى المراتب وأسمى المناصب"[٤٦].

وقد رحب زكور بحكم القضاء ما دام الطرف الآخر فضل اللجوء إليه، قائلا إنه يطالب قيادة الحركة بالالتزام بمنحه نصف المدة في الكنيست التي يستحقها، وإن الحجة التي تستند إليها القيادة في مطالبته بالتخلي عن منصبه هو قولها إن الكنيست لن يكمل مدته، وبالتالي يتوجب عليه التخلي عن مقعده. ونفى الأنباء التي تحدثت عن نيته الانشقاق عن الحركة الإسلامية، غير أنه قال "الانشقاق يكون عادة عن جسم قائم، لكن هذا الجسم غير موجود، وهو عبارة عن شعارات وقيادة من دون جنود".

وقد شهدت الحملة الإعلامية بين الطرفين تبادلاً لاتهامات مالية.

خلاصة

تعكس أبرز التطورات المرتبطة بالفلسطينيين في إسرائيل، خلال العام ٢٠٠٧، بشكل رئيس، تعزز النزعات العنصرية في داخل المجتمع اليهودي، والتي تتغذّى على سياسة عامة وخطوات عملية تتخذها المؤسسة السياسية والأمنية والقانونية الإسرائيلية. وتساهم هذه النزعات في تعميق التقاطب العميق أصلاً بين المجتمعين العربي واليهودي. وتشير معطيات متطابقة إلى ارتفاع في المواقف الإثنية المركزية والعنصرية، وإلى هبوط تدريجي بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٧ في تأييد الجمهور اليهودي لمنح المواطنين العرب مساواة سياسية، وضم أو إشراك أحزاب عربية في الائتلاف الحكومي. وبحسب أحدث المعطيات فقد أيد ٢٢٪ فقط من الجمهور اليهودي في العام ٢٠٠٧ إعطاء مساواة سياسية للمواطنين العرب، وذلك مقابل ٤٦٪ في العام ٢٠٠٠. وهي أدنى نسبة منذ بداية تسعينيات القرن الفائت.

ولا يمكن إدراك أبعاد هذه المعطيات من دون التعرّض إلى بضعة مؤشرات برزت في الأشهر المنقضية من العام ٢٠٠٨ وتشي بأن هذه النزعات العنصرية، الرسمية والشعبية، سائرة في خط متصاعد.

ومن هذه المؤشرات يمكن ذكر الاستطلاع، الذي أجرته قناة التلفزة في الكنيست (أذاعته في ٣١ آذار ٢٠٠٨)، والذي أظهر أن ٧٥٪ من اليهود الإسرائيليين يؤيدون ترحيل المواطنين العرب إلى الدولة الفلسطينية، في إطار اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين.

وأجرى الاستطلاع معهد "بانيلز" للأبحاث، واستطلع آراء ٦٦٨ شخصا يمثلون عينة من الجمهور اليهودي في

إسرائيل، ولا تتعدى نسبة الخطأ فيه ٣ر٧٪.

وسأل معدو الاستطلاع المشتركين فيه فيما إذا كان ثمة مبرر للمطالبة بترحيل المواطنين العرب في إسرائيل إلى مناطق الدولة الفلسطينية، عندما تقوم في إطار اتفاق يؤدي إلى ذلك. وقد أجاب ٢٥٪ منهم فقط بأنهم يرفضون هذه الفكرة على الإطلاق.

ومن بين الـ٧٥٪ الذين يؤيدون ترحيل العرب اعتبر ٢٨٪ أنه يتوجب ترحيل كل العرب في إسرائيل، فيما قال ١٩٪ إنهم يؤيدون ترحيل العرب الذين يقطنون في منطقة المثلث، وقال ٢٨٪ إنه يجب تنفيذ الترحيل على أساس مدى الولاء أو عدم الولاء لإسرائيل.

واعتبر ٥٠٪ من المستطلعين أن المواطنين العرب يتماثلون قبل كل شيء مع القومية الفلسطينية، وبعد ذلك يعرفون أنفسهم على أنهم "إسرائيليون". فيما قال ٤٠٪ إن مواطني إسرائيل العرب يتماثلون مع القومية الفلسطينية فقط، وقال واحد بالمئة من المستطلعين إنهم يعتقدون أن العرب مواطني إسرائيل يتماثلون مع "الوطنية الإسرائيلية" فقط.

وقال معظم اليهود إن حق المواطنين العرب في البقاء في بيوتهم ليس أمرا مفروغا منه، وعلى الرغم من ذلك اعتبرت نسبة ٥٢٪ أن السلطات الإسرائيلية لا تميز ضد العرب، فيما قال ٤٣٪ إن السلطات تميز ضد العرب.

وردًا على احتجاج بعض النواب العرب من جرّاء قيام قناة التلفزة في الكنيست بالمبادرة إلى استطلاع كهذا ومطالبة الجمهور في إسرائيل بالتعبير عن رأيه بشأن ترحيل العرب عن وطنهم، قال المدير العام للقناة إن "الموضوع مطروح على الأجندة العامة السياسية"! [وفعلا تطرح أحزاب في اليمين المتطرف الإسرائيلي، مثل "إسرائيل بيتنا" و"الاتحاد الوطني- المفدال"، إضافة إلى حركات يمينية غير برلمانية، موضوع ترحيل العرب من البلاد ضمن برامجها السياسية التي تخوض على أساسها الانتخابات العامة].

كما أنه ليس بغير دلالة، في حالة طرح السؤال بشأن أثر هذه النزعات العنصرية على الأجيال اليهودية القادمة، أنه في استطلاع جديد آخر، أجراه د. أودي ليفل، بمناسبة انعقاد يوم دراسي خاص في الكنيست حول "حقوق الأكثرية اليهودية في النقب والجليل"، قال نحو ثلث المشتركين اليهود إنه "حتى يحين يوم الاستقلال الثمانين لإسرائيل سوف يقام جدار أمني فاصل بين البلدات اليهودية وغير اليهودية في النقب، على غرار الجدار في الضفة الغربية". وقد تبين أن معظم القائلين بهذا السيناريو هم من الشباب في سنّ ١٨- ٣٤ عامًا[٤٧].

إذا كانت هذه المواقف لدى المجتمع اليهودي تعكس، في أحد جوانبها، "الخوف الدائم" من المواطنين العرب، والذي لا يحتاج المراقب إلى عناء كبير كي يلاحظ أنه يتفاقم من عام إلى آخر، ويجري توارثه جيلاً بعد جيل، فإن هذا الخوف، مهما تكن أسبابه ودوافعه، يبقى التربة الخصبة لتواطؤ هذا المجتمع مع أي مخططات قد يجري تنفيذها ضد الفلسطينيين في الداخل، الآن وفي المستقبل. وأصلاً فإن معظم اليهود الإسرائيليين لا يعتبرون أن دولتهم تميّز ضد مواطنيها العرب في مجال الحقوق المدنية، بحسب ما أشير أعلاه، فما بالك عندما تصل المعركة إلى الصراع على جوهر هوية إسرائيل، التي تزداد غلواءً وتمسكًا بطابعها اليهودي المحض؟.

(الهوامش)

١ نُشر "التصور المستقبلي" في كانون الأول ٢٠٠٦، و"الدستور الديمقراطي" في آذار ٢٠٠٧، و"وثيقة حيفا" في أيار ٢٠٠٧.

٢ جوني منصور ومفيد قسوم (محرران): تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٠٧- المشهد الإسرائيلي العام ٢٠٠٦، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠٠٧.

٣ منذ العام ١٩٩٦ تشهد الساحة السياسية العربية في الداخل وجود حركتين إسلاميتين، لكل منهما نهج في العمل السياسي. النهج الأول يشارك في اللعبة السياسية الإسرائيلية، وتمثله الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي. والنهج الآخر يقاطع هذه اللعبة، وتمثله الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، برئاسة الشيخ رائد صلاح. وتضع هذه الحركة الأخيرة قضية المسجد الأقصى المبارك على رأس سلم عملها السياسي والجماهيري، رافعة شعار "الأقصى في خطر". وبدأت منذ العام ١٩٩٦ تقليدًا سنويًا يسمى "مهرجان الأقصى في خطر" يشارك فيه عشرات الآلاف من العرب. وهي ترفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية من منطلق مصالحها التي تراها، حيث تعتقد "أن إسرائيل كدولة لا يمكن أن ترتقي في تعاملها مع المواطنين العرب ما دامت تتقوقع في يهوديتها، وأنها دولة اليهود أولاً وقبل كل شيء، وما دام البُعد الأمني في التعامل مع الأقلية العربية الركيزة الأساس. وإسرائيل ترفض أن تقدم أي حل وسط يمكن أن يدفع بالأقلية العربية نحو حياة كريمة على أرضها المصادرة وفضائها الذي تعيش فيه" [مهند مصطفى وأسعد غانم: التنظيم السياسي الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل، منشورات جمعية "ابن خلدون"، ٢٠٠٦].

٤ أنطوان شلحت ومفيد قسوم: الدولة اليهودية فوق أي حقوق!، في: خليل نخلة: التصورات المستقبلية للفلسطينيين في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله (قيد النشر).

٥ معاريف، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧.

٦ فصل المقال، ١٧/ ٣/ ٢٠٠٧.

٧ هآرتس ٢١-٥-٢٠٠٧. واتضح فيما بعد أن مضمون هذه الرسالة أعد بالتنسيق مع المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، وبموافقته، وأن الموقف المفصل فيها مقبول على المستشار القضائي للحكومة (فصل المقال ٢٥-٥-٢٠٠٧). واعتبرت هآرتس، في مقال افتتاحي، أن موقف رئيس الشاباك إشكالي لأنه ينطوي على خطر التدخل في حرية التعبير السياسية، التي تعتبر حقًا أساسيًا جوهريًا، بحسب أحكام المحكمة العليا. وأضافت أن تكليف الشاباك بضمان الطابع اليهودي- الديمقراطي للدولة يمكن أن يؤدي إلى تفعيل "شرطة ضد الأفكار"، وإلى نشاط غير معقول يجوز أن تكون الأضرار المترتبة عليه أكثر من فوائده. وجهاز الأمن العام مسؤول، بحسب اسمه، عن الحفاظ على أمن الدولة لا على الغالبية اليهودية فيها ويتوجب عليه أن يمتنع عن أية عملية يمكن أن تشكل تدخلاً في نشاط سياسي مشروع وغير محظور بموجب القانون. وقالت إن المستشار القانوني للحكومة يحسن صنعًا إذا ما أعاد النظر في الرسالة التي حازت على شرعية من طرفه، في سبيل ضمان عدم المساس بحرية التعبير السياسية التي لا تتعارض مع القانون (٢٨/ ٥/ ٢٠٠٧).

٨ أليكس فيشمان، يديعوت أحرونوت، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٧.

٩ المصدر السابق.

١٠ بن درور يميني، معاريف، ١٠/ ٤/ ٢٠٠٧.

١١ هآرتس، ١١/ ٤/ ٢٠٠٧.

١٢ المصدر السابق.

١٣ وجهت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل رسالة إلى المستشار القانوني للحكومة، ميني مزوز، تشجب فيها رد الشاباك الداعي إلى إحباط كل موقف أو نشاط "يهدّد يهودية الدولة" حتى لو كان هذا النشاط بـ"وسائل قانونية". وشدّدت الرسالة على أنّ رد الشاباك يعكس عدم فهم أساسي لماهية ومعنى الديمقراطية، بمجرد أنه منح نفسه شرعية الوقوف أمام هذه الملفات، والتي لم تُمنع بشكل مفصّل في أي قانون. ثم إن الشاباك، وفي رده، يعتبر أي فعل أو نية معينة تهدف إلى تغيير جذري في الدولة بأنه خرق للقانون، مع أنه لا يخترق قواعد اللعبة الديمقراطية ولا يشكل مسا بأي قانون جنائي. بالإضافة إلى ذلك، إذا أرادت جهة معينة أن تحد من حرية المواطنين السياسية، فالجهة المخولة بتحديد هذه الحرية هي السلطة التشريعية وليس الشاباك. فوظيفة الشاباك هي الحفاظ على أمن الدولة. أما الحفاظ على يهودية الدولة فهو ليس من وظائف الشاباك. وطلبت الجمعية من مزوز أن يصدر أوامر للشاباك بأن يتوقف عن الأعمال التي تهدف إلى ضرب نشاطات سياسية شرعية. كما بعثت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل برسالة إلى عضو الكنيست، البروفيسور مناحيم بن ساسون، رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، في ظل النقاش المحتدم حول هوية الدولة في الدستور المقترح لإسرائيل أكدت فيها مجددًا أن موقف الجمعية، بصفتها أكبر وأقدم منظمة لحقوق الإنسان في إسرائيل، معارض لتعريف الدولة "كدولة يهودية" وطالبت اللجنة بالامتناع عن أي تعريف للدولة يتناقض مع أحد أسس الديمقراطية ألا وهو الحق في المساواة.

١٤ المشهد الإسرائيلي، ٣/ ٤/ ٢٠٠٧.

١٥ المصدر السابق.

١٦ موقع مركز كيشف، آذار ٢٠٠٧.

١٧ جاء هذا التصريح في سياق مداخلة قدمها الحاج تعقيبًا على البحث الذي قدمه البروفسور سامي سموحة حول العلاقات العربية- اليهودية ضمن مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية" في جامعة حيفا في نيسان ٢٠٠٨ [موقع العرب الإلكتروني- ١٩/ ٤/ ٢٠٠٨].

١٨ أثارت تصريحات ليفني عاصفة من ردود الفعل في صفوف أعضاء الكنيست اليهود اليساريين وأعضاء الكنيست العرب.
وقال الوزير العربي في الحكومة الإسرائيلية غالب مجادلة، الذي لم يُخف غضبه من أقوال ليفني، إن "جذور المواطنين العرب في إسرائيل مزروعة قبل قيام الدولة، وهم سكان البلاد وأصحاب حق ووجودهم ومواطنتهم ليسا مفتوحين للتفاوض".
ودعا عضو الكنيست أوفير باز- بينيس من حزب العمل ليفني إلى التراجع عن أقوالها ورأى أن "أقوالها بدت وكأنها خارجة من فم أفيغدور ليبرمان ولا تناسبها". وأضاف أن "دولة إسرائيل هي وطن الشعب اليهودي لكن ممنوع أن ننسى أنها أيضا وطن ودولة مواطنيها غير اليهود، والدولة الفلسطينية ستشكل حلا لقضية اللاجئين لكن ليس لعرب إسرائيل".
وقال عضو الكنيست محمد بركة وأحد المبادرين لوضع وثيقة جديدة للجنة المتابعة إن "ليفني تنحدر إلى حضيض جديد هي وحكومتها، في الوقاحة والعنصرية، وكما يظهر فإنها لم تتعلم درس التاريخ والحاضر، وهو أننا نحن الفلسطينيون ولدنا في وطن الآباء والأجداد، ولم نهاجر إلى وطننا من أي مكان في العالم، وإنما إسرائيل هي التي هاجرت إلينا".
وقال عضو الكنيست جمال زحالقة إن "صورة الحل السياسي الذي تطرحه إسرائيل يهدف فيما يهدف إليه إلى تثبيت مكانة الفلسطينيين في الداخل كمواطنين درجة ثانية وسلب حقوقهم المدنية والقومية". ورأى أن ليفني "بكلامها تضع علامات استفهام لا على شرعية حقوق المواطنين العرب فحسب بل على شرعية مجرد وجودهم على أرض وطنهم، وفي هذا الكلام أكثر من تشجيع على دعوات سلب مواطنة العرب ودعوات الترانسفير".
من جانبه قال عضو الكنيست أحمد الطيبي إن "أقوال ليفني الخطيرة تكشف عن وجهها الحقيقي". واعتبر أن "ليفني تمهد الطريق أمام طرد أكبر عدد ممكن من المواطنين العرب من أجل إبقاء إسرائيل دولة يهودية من دون عرب".
ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مكتب ليبرمان "إننا نرحب بانضمام الوزيرة ليفني للمطالبة المبدئية والأساسية للوزير ليبرمان بالاعتراف بإسرائيل على أنها دولة يهودية".

١٩ صحيفة كل العرب، ٢٧-٨-٢٠٠٧.

٢٠ صحيفة كل العرب، ١٥-٨-٢٠٠٧.

٢١ البروفسور شمعون شامير. "لجنة أور" هي لجنة التحقيق الإسرائيلية الرسمية التي حققت في مقتل ثلاثة عشر مواطنًا عربيًا برصاص الشرطة الإسرائيلية خلال ما عرف باسم "هبة أكتوبر ٢٠٠٠".

٢٢ موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. تجدر الإشارة إلى أن هذا المعهد نشط، خلال الأعوام القليلة الفائتة، في إعداد ما أسماه "دستور بالوفاق" لدولة إسرائيل انطلق، بالأساس، من ضرورة تكريس يهودية الدولة.

٢٣ خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية خلال يوم دراسي في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٧. المصدر: موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية.

٢٤ موقع مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي.

٢٥ "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي- استنتاجات مؤتمر هرتسليا السابع ٢٠٠٧"، إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، أيار ٢٠٠٧، ضمن سلسلة "أوراق إسرائيلية".

٢٦ هآرتس، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٧.

٢٧ يديعوت أحرونوت، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٧.

٢٨ صدر قرار الحكومة في تاريخ ١٨-٢-٢٠٠٧.

٢٩ موقع عرب ٤٨، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٧.

٣٠ نُشر في ١٠ كانون الأول ٢٠٠٧، بالتزامن مع "أسبوع حقوق الإنسان".

٣١ من هذه القوانين اشتراط الحصول على الجنسية الإسرائيلية بأداء يمين الولاء لدولة إسرائيل "كدولة يهودية ديمقراطية" حسب النص؛ وقانون آخر يقضي بسحب المواطنة من أي شخص بسبب ما يسمى "خرق الولاء" للدولة؛ واشتراط الحصول على مخصصات الضمان الاجتماعي بأداء الخدمة العسكرية أو ما يسمى بـ "الخدمة المدنية"، وهذا القانون بالذات بادرت إليه النائبة البارزة في الحزب الحاكم "كديما"، عميرة دوتان، وهي أول امرأة إسرائيلية تحصل على رتبة عميد في الجيش الإسرائيلي، وكانت مسؤولة النساء في الجيش. وهناك قانون آخر من المنتظر طرحه في العام ٢٠٠٨، ويقضي بأن تكون الخدمة العسكرية أو "الخدمة المدنية" شرطا للقبول في الجامعات والمعاهد الأكاديمية الإسرائيلية، وطرحه عضو الكنيست عن الليكود حاييم كاتس. وهناك قانون يسمح بسحب المواطنة من كل مواطن يزور دولة تعتبرها إسرائيل معادية، وقانون يمنع الترشح للكنيست لأي شخص زار "دولة معادية"، وقانون يمنع أي حزب أو شخص من الترشح للكنيست في حال أبدى تعاطفا مع تنظيمات تعتبرها إسرائيل "معادية"، وقانون ينهي عضوية الكنيست لأي نائب لنفس السبب. ويضاف إلى هذا كله سلسلة من القوانين التي تستهدف أعضاء الكنيست العرب على وجه الخصوص، مثل أن يتضمن قسم اليمين مع بدء الولاية البرلمانية عبارة "إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية"، وعدد من القوانين ظهرت في أعقاب قضية عضو الكنيست السابق د. عزمي بشارة، مثل أن لا تمنع الحصانة البرلمانية تفتيش عضو الكنيست وبيته ومكتبه لشبهات أمنية، ومنع التعويضات المالية في نهاية العمل عن عضو كنيست مشتبه (أي حتى قبل الإدانة) بارتكاب تجاوزات أمنية.

٣٢ أثار هذا القرار عاصفة من الردود الغاضبة في صفوف الوسط واليمين في إسرائيل. ودعا بعض نواب اليمين رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، إلى إقالة تامير فورًا وأعادوا إلى الأذهان قرارًا سابقًا للوزيرة نفسها بأن تشمل الخرائط التي يستعين بها التلاميذ "الخط الأخضر" الفاصل بين مناطق العام ١٩٤٨ ومناطق العام ١٩٦٧. ورأى نواب اليمين في القرار "تحريضًا على إسرائيل" و"مناهضًا للصهيونية" حتى أن وزيرة التربية والتعليم السابقة ليمور ليفنات (الليكود) رأت أنه "يحمل الطلاب على الاستنتاج أنه ينبغي العمل ضد دولة إسرائيل ويحثهم على مواجهة الاحتلال الإسرائيلي". وعزا وزير "الشؤون الإستراتيجية" في ذلك الوقت، أفيغدور ليبرمان (إسرائيل بيتنا)، قرار الوزيرة إلى "عقدة اليسار الصهيوني وانهزاميته وبحثه المتواصل عن الأعذار عما كان واجبًا علينا القيام به". ودعا اليسار إلى الكف عن "جلد الذات". واعتبر وزير التعليم السابق، زبولون أورليف (الاتحاد الوطني- المفدال)، قرار الوزيرة "نكبة لجهاز التعليم الإسرائيلي" وقال إن تامير "تشطب بقرارها تاريخ الشعب اليهودي وتكفر بإسرائيل كدولة يهودية وتمنح العرب شرعية عدم الاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهودي".

٣٣ هآرتس، ٧/ ٥/ ٢٠٠٨.

٣٤ المصدر نفسه.

٣٥ الـ"كيرن كييمت ليسرائيل": مؤسسة الصندوق الدائم لإسرائيل أو الصندوق القومي اليهودي. وهي مؤسسة تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية متخصصة بشراء الأراضي في فلسطين، وتحضيرها وتحديد الأهداف المتوخاة من هذه الأراضي، مثل الاستيطان أو إقامة مشاريع إسكان وغيرها، وتهتم بالحفاظ على هذه الأراضي باعتبارها ملك الشعب اليهودي فقط. وكان هيرمان شابيرا اقترح مشروع إقامة هذا الصندوق على المؤتمر الصهيوني الأول في بازل العام ١٨٩٧ وتمت المصادقة عليه في المؤتمر الصهيوني الخامس العام ١٩٠١، وجاء في النظام العام للصندوق أن "الأراضي التي يتم شراؤها لا يمكن بيعها وتكون مُلكاً أبديا للشعب اليهودي في ارض آبائه وأجداده". ويمكن تأجير الأراضي لمدد تصل إلى ٤٩ عامًا وبحسب شروط مقيدة للغاية وذلك بهدف منع السمسرة على الأراضي أو تحويلها إلى غير اليهود. وشكلت الصفقات التي عقدتها الكيرن كييمت، قبل العام ١٩٤٨، الأساس لإقامة الاستيطان اليهودي في فلسطين، إذ تمت عمليات شراء أراضي مرج ابن عامر ومناطق في خليج حيفا وفي شمالي النقب وغيرها. وتمكنت الكيرن كييمت من شراء ما مجموعه ٩٣٣ ألف دونم من مجموع أراضي فلسطين حتى العام ١٩٤٨. وامتلك اليهود حتى نفس العام المذكور مع أراضي الكيرن كييمت ما نسبته ٦ر٦٪ من مجموع أراضي فلسطين. [المصدر: بنك المعلومات- مركز مدار]

٣٦ هآرتس، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٨.

٣٧ موقع "واينت"، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٧.

٣٨ يديعوت أحرونوت، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٧.

٣٩ يديعوت أحرونوت، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٧.

٤٠ موقع عرب ٤٨، ٣٠-١٠-٢٠٠٦. هآرتس ٣٠-١٠-٢٠٠٧.

٤١ موقع العرب، ٣٠-١٠-٢٠٠٧.

٤٢ مجلة عدالة الالكترونية العدد ٤٤، كانون الثاني ٢٠٠٨.

٤٣ هآرتس، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٧.

٤٤ بلال ضاهر: الاستيطان التهويدي داخل الخط الأخضر، موقع "المشهد الإسرائيلي"، ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٧.

٤٥ افتتح المؤتمر أعماله صباح الجمعة ٢٣-٦-٢٠٠٧. للتوسع حول هذا المؤتمر، وحول مؤتمري الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية راجعوا فصل المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل، في هذا التقرير.

٤٦ بيان صادر في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٧ عن "مجلس الشورى القطري للحركة الإسلامية"، موقع الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني- ٤٨.

٤٧ هآرتس، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٨.